

محاكمة حرب في الوسط

# اليسار

رائة المستعمر في الأرض

■ اليسار / العدد الخامس و السبعون / مايو ١٩٩٦ م / ذي الحجة ١٤١٦ هـ / الثمن جنيهاً مصرياً



شرم الشيخ .. إشارة  
البدء للعدوان الاسرائيلي

## القطاع العام في سوق النخاسة الدولي

المؤسسة العسكرية

تسيطر على سياسة

أمريكا الخارجية

وناعا

محامي

الشعب



خمسة

التأمينات

الاجتماعية

## في هذا العدد

- \*\*\* موقنتا ..... رئيس التحرير ٤
- \*\*\* الجو السياسي ..... ٨
- \*\*\* ملف القطاع العام
- \* القطاع العام في سوق النخاسة الدولية ..... ١٠
- \* التأمينات والقطاع العام ..... ١٣
- \* بحث د. العيسى ..... ١٥
- \* إعلان نيراز بيع القطاع العام ..... د. أحمد الحصري ١٦
- \* من هو صاحب قرار بيع القطاع العام ..... محمود الحصري ٢١
- \* أسباب أزمة القطاع العام والتنمية في مصر ..... ٢٤
- \* نموذج النمر الأسود ..... ٢٧
- \*\*\* وجود في الأنباء ..... فريدة النقاش ٢٩
- تغريب على حوار هيك ..... د. فوزي منصور ٣٢
- \*\*\* مصر
- خصخصة التأمينات ..... مصباح قطب ٣٨
- ليس دفاعا عن المستأجر ..... عريان نصيف ٤٢
- ندرة عن الحبوب والماء ..... ٤٥
- \*\*\* هموم
- حكايات عن المدارس والتعليم ..... د. أحمد محمد صالح ٤٨
- \*\*\* العرب
- رسالة حيفا: إسرائيل تفرض كل قوانين اللبس ..... نظير مجلى ٥١
- رسالة بيروت: المؤتمر القومي العربي يناقش ..... ٥٥
- \*\*\* العالم
- رسالة واشنطن ..... سمير كرم ٥٩
- رسالة موسكو ..... أحمد الخميس ٦٤
- رسالة برلين ..... نيبيل يعقوب ٦٩
- رسالة برلندا ..... وائل جمال ٧٢
- رسالة بنجلاديش ..... ابراهيم الصغارى ٧٤
- \*\*\* لكر
- ندرة حول اليسار العربي ..... يسرى مصطفى ٧٦
- رأس المال الأخرى ..... د. خليل حسن خليل ٧٩
- \*\*\* أوشيف اليسار
- رزق مكاري ..... د. ونعت السعيد ٨٤
- \*\*\* فن
- عادل إمام والسياسة (٦) ..... د. أحمد يوسف ٨٦
- خالتى صفة ..... ماجدة مورييس ٩١
- \*\*\* رحيق السنين ..... د. سمير حنا صادق ٨٢
- \* فن تشكيلي
- عبد الرهاب عبد المحم ورضا عبد السلام ..... فاطمة اسماح ٩٤
- في وداع الرجل الذى أطلق العفريت من القمقم ..... صلاح عيسى ٩٨

## اليسار در

### لبنان .. ومصر

فرضت الاحداث علينا أن نعطي اهتماما خاصا- كما وكيفا- لموضوعين محددين.

الأول .. العدوان الاسرائيلي على لبنان في العدد الماضي وصفنا مؤتمر شرم الشيخ بأنه مؤتمر اسرائيلي أمريكي ، يسطر اسرائيل ضوا أضغر لتفرض على المنطقة سيطرتها وتفوقها العسكري والاقتصادي والسياسي، ولتضرب المقاومة الوطنية العربية للاحتلال تحت اسم مكافحة الارهاب . ولم تقضي أيام قليلة حتى أثبتت الاحداث -للأسف- صحة تحليلنا .. وشنت اسرائيل هجوما جريا برها بحريا على المقاومة اللبنانية (حزب الله) وعلى الشعب اللبناني والبنية الاساسية اللبنانية . وكان واضحا أن أهداف وأبعاد هذا العدوان تتجاوز بكثير لبنان وشعبه ومقاومته.

الثاني .. موضوع بيع القطاع تصنيفه ، أو كما يسمونه الخصخصة . في البداية دار حوار في مجلس المستشارين حول كيف تحتفل «اليسار» بعيد العمال العالمي (أول ماير) . ولم يستغرق الحوار طويلا . اتفقا جميعا أن أفضل هدية نقدمها للعمال هو حلف -بالحقائق والمعلومات- عن بيع وتصنيف القطاع العام حارلنا أن يكون متكاملًا . وشارك فيه رئيس التحرير ود. أحمد الحصري ومحمود الحصري . واستمعنا بدراسة ( أجزاء ) منشورة شارك فيها د. ابراهيم سعد الدين ود. ابراهيم البصري . وخارج هذا الملف فاجتأنا مصباح قطب بتفجير قضية هامة، هي قضية التأمينات واحتمالات دخولها في سلسل الخصخصة . ومن برلين رسم نيبيل يعقوب صورة دامية لخصخصة مجتمع كامل في ألمانيا الموحدة، وهو ما كان يحرف في الماضي بجمهورية ألمانيا الديمقراطية.

ولم يؤثر اهتمامنا بموضوعين محددين على «بقية» الاهتمامات المصرية والعربية والدولية .. والابواب الثابتة .. والادب والفن ، الفن التشكيلي.

وقد قررنا أن نهدي هذا العدد الذي يجمع بين «البعث القومي» و«البعث الاجتماعي» إلى واحد من أكبر مفكرينا وأعمقهم وأكثرهم استقامة .. إلى الراحل العظيم د. عصمت سيف الدولة «محامي الشعب»

نعيمة



## موقفنا



● في لقائه مع صحفيين، تحدث الدكتور أحمد عبد الحفيظ عن الموقف المصري من القضية الفلسطينية (أ. ق. أ.)



● في لقاء مع صحفيين، تحدثت السيدة منى عبد الحفيظ عن موقفها من القضية الفلسطينية (أ. ق. أ.)

رئيس التحرير:

حسين عبد الرازق

المشتري الفني:

د. أحمد عز العرب

المستشار:

إبراهيم بدراري

أحمد نبيل الهلالي

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عبد الغفار شكر

عبد الغنى ابر الصيبي

محمود أمين العالم

محمد وفاء حجازي

شارك في التأسيس:

د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطي يصدر عن

حزب التجمع الوطني التقدمي

الوحدوي في اليوم الأول من كل

شهر

ALYASSAR I KARIMEI  
DAWLA ST TALAAT  
HARB SQ  
CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٠ جنيهًا للأفراد و ٦٠ جنيهًا

للهيئات

الوطن العربي: ٥ دولارًا

أمريكا أو ما يعادلها

العالم: ١٠ دولار أمريكي أو

ما يعادلها

ترسل القيمة شيك مصرفي أو حوالة

بريدية إلى إدارة المجلة

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم

الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩١٥١

FAX: 5786298

# شرم الشيخ .. اشارة البدء للعنوان الاسرائيلي على لبنان

## خريطة جديدة للمنطقة ترسمها أمريكا واسرائيل وتركيا

حسين عبد الرازق

- توجيه رسالة إلى الحكومة اللبنانية والحكومة السورية بضرورة وقف هجمات حزب الله ضد الاحتلال الاسرائيلي - للشريط الحدودي في الجنوب اللبناني (المسمى بالمنطقة الأمنية) - وإطلاق قذائف الكايتوشا على شمال اسرائيل، والذي عاد حزب الله لممارسته رداً على قتل اسرائيل للمدنيين اللبنانيين في الجنوب. أي وقف آخر أشكال المقاومة العربية ضد الاحتلال الاسرائيلي، وتحويل الامر إلى حروب أهلية عربية عربية. فبعد حصارها لقطاع غزة والضفة الغربية وفرض التجريد على الفلسطينيين والزمام سلطة الحكم الذاتي بتوجيه ضربات عنيفة إلى «حاس» و «الجهاد الاسلامي» على أمل تفجير صراع دموي «فلسطيني - فلسطيني» في مناطق الحكم الذاتي، يسعى بيريز إلى تفجير الحرب الأهلية اللبنانية بين حزب الله والحكومة اللبنانية والسورية أن أمكن.

- تأديب سوريا ولبنان لمقاطعتها لقمعة شرم الشيخ التي رثبت على عجل لمساندة اسرائيل وحكومة شيمون بيريز، وإبلاغها برسالة واضحة مضمونها ضرورة الانخراط في التسوية السياسية - لا على

لا أدري ماذا يقول اليوم أصحاب الدعوة لمؤتمر شرم الشيخ (قمعة صانعي السلام)، والذين هللوا ورحبوا به وتحذثوا بشقة من إيجابياته، واعتبروا مرقف الاحزاب والقوى السياسية التي وصفت هذه القمعة بأنها «خطوة سلبية أخرى تعوق تحقيق هدف السلام الشامل والسادد ولا تساعد في تقدم التسوية السياسية أو المواجهة الحقيقية للارهاب بفهمه الصحيح .. وأنها قدمت خدمة واضحة للسياسات الاسرائيلية الأمريكية في المنطقة».. سرفقا خاطنا ومقامراً.

لما تعيش المنطقة منذ ختام هذا المؤتمر وحتى الآن دليل لا يقبل الشك أن المؤتمر كان مؤمراً اسرائيلياً في أهدافه ونتائجه، و«ضد كل المصالح العربية»، و«ضد أي تطوع لسلام حقيقي».

لقد وجدوا التحالف ضد الارهاب» الذي أعلن عن مولده في شرم الشيخ - أول ضرباته للشعب اللبناني، والمقاومة الوطنية (المسجلة في حزب الله) في الجنوب المحتل. وتعرضت قرى ومدن الجنوب، وبيروت (الأول مرة منذ ١٤ عاماً)، والبقياع، لقصف جدي متواصل وإطلاق للمدفعات، وقتل للمدنيين والأطفال وتهجير إجباري لسكان الجنوب (٩٠٠ ألف حتى الآن) في اتجاه بيروت.

وهكذا مارست اسرائيل - بدعم كامل وسافر من أمريكا - ارهاب الدولة بلا حدود، تحت شعار مكافحة الارهاب .. ولم تخف

سوريا ولبنان والتي تقوم على الأرض مقابل السلام- ولكن على أساس القبول بالشروط الاسرائيلية الأمريكية والتي تمس سيادة واستقلال وحقوق الدول العربية وتؤكد السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية على المنطقة.

- ضامن شيمون بيريز وحزب العمل الفوز في الانتخابات البرلمانية (٢٩ مايو) بسحب البساط من تحت اقدام «اليمين» الاسرائيلي الذي وجد مساهمة للتصوية السياسية الجارية في المنطقة... وذلك بتبني مواقف اليمين وممارسة الارهاب ضد الشعوب والحكومات العربية التي قبلت الدخول في هذه التصوية، بأعنف مما كان سيمارسه ذلك «اليمين الاسرائيلي».

رأى هذا العدوان الاسرائيلي على لبنان وما يحمله من دلالات خطيرة موجهة ضد التصوية السياسية ضد سوريا والعرب جميعا، كحلقة في سلسلة من الممارسات التي تصب جميعها في سياسة «اسرائيلية-أمريكية» جديدة، بدأت مع قمة شرم الشيخ.

في هذه القمة خطت اسرائيل خطوة جديدة في اتجاه فرض التطبيق على الحكومات العربية، والزاضا بالهزيمة في هذا الاتجاه. فتلقي بيريز دعوة من حكام قطر وعمان لزيارة البلدين. وقام بهذه الزيارة بالفعل بينما جنوده يواصلون اربابهم ويخربونهم للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي، ويعلن بيريز بوضوح وهو على متن طائرته في الطريق إلى عمان، أن المستوطنات الاسرائيلية ستبقى في مكانها، والقدس ستظل عاصمة موحدة لاسرائيل.

وبعد القمة، طار كلينتون مباشرة إلى اسرائيل للمشاركة في اجتماع مجلس وزراء اسرائيلي مصغر، أو اجتماع لوزارة الحرب (الاسرائيلية) في سابقة هي الأولى من نوعها، ليعلن بعدها التوصل إلى مشروع اتفاقية أمنية جديدة بين الولايات المتحدة واسرائيل (راجع اليسار العدد ٧٤ أبريل ١٩٩٦)، وبعبارة أخرى «عقد حلف دفاعي بين اسرائيل والولايات المتحدة» يتم التوقيع على وثائقه أثناء زيارة بيريز للولايات المتحدة، ويتضمن تعهداً أمريكياً صريحاً بالحفاظ على أمن اسرائيل وضمان تفوق نوعي للجيش الاسرائيلي على كافة الدول العربية (مجتمعة) وإيران.. أي الاتفاق على «استراتيجية حرب يتم اعلانها في وقت تتوجه فيه المنطقة إلى السلام» على حد تعبير السفير محمود سرتضي نجل مصر الدائم في الجامعة العربية.

وتوقيع معاهدة الدفاع المشترك «الاسرائيلية-الأمريكية» -إذا جاز التعبير- ينقل العلاقات الاستراتيجية بين البلدين والالتزام الأمريكي تجاه اسرائيل إلى مستوى جديد تماماً، تنتقل بموجبه «العلاقة الحميمة بين الولايات المتحدة واسرائيل إلى ما يتجاوز أي شكل معروف للاتفاقات والتحالفات، بحيث نجد أنفسنا هنا، في الشرق الأوسط، مجاورين ليس فقط لولاية من الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها فوق ذلك ولاية يهودية مدللة» كما كتب د. اسامة الغزالي حرب- وهو من أبرز المؤيدين للتصوية السياسية الجارية في الوقت الحاضر والسوق الشرق أوسطية- في صحيفة الاهرام.

ولكن ندرك أهمية هذا الحلف الجديد أو معاهدة الدفاع المشترك في وقتنا الحاضر. فبالرغم من أن هذا الحلف لا يخلق علاقة جديدة بين اسرائيل والولايات المتحدة، بل هو استمرار للعلاقة القائمة بينهما، إلا أنه يخلق علاقة جديدة بين اسرائيل والولايات المتحدة، فبالرغم من أن هذا الحلف لا يخلق علاقة جديدة بين اسرائيل والولايات المتحدة، بل هو استمرار للعلاقة القائمة بينهما، إلا أنه يخلق علاقة جديدة بين اسرائيل والولايات المتحدة.

سبتمبر ١٩٧٥، ثم مذكرة التفاهم في مارس ١٩٧٩ والتي وتحتها سيموس فانس وموشي دايان، فمذكرة التعاون الاستراتيجي بين الطرفين (نوفمبر ١٩٨١) ووقعها الكسندر هيج وزير الدفاع الأمريكي وأريل شارون وزير دفاع اسرائيل. وجرى تطوير هذا التعاون الاستراتيجي بتوقيع ريجان في ٢٩ أكتوبر ١٩٨٣ على المذكرة السرية رقم (١١١) الصادرة عن مجلس الأمن القومي المتضمنة تقوية العلاقات مع اسرائيل وتوسيعها خصوصاً في المجال العسكري، وتترتت الخطوات الرامية إلى تعميق هذا التحالف (مذكرة التعاون الاستراتيجي في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٣-اتفاقية ١٩٨٤ بين راين وكاسبار وإينبرجر-اتفاقية ١٩٨٧ بين راين وفرانك كارلوتشس وزيرا دفاع البلدين والتي ضمنت بقاء اسرائيل قوية ومهيمنة في الشرق الأوسط- وثيقة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل ١٩٨٨)...

وللمرة الأولى يتحول هذا التحالف إلى معاهدة رسمية بين البلدين. ويتم هذا التحالف مع استمرار احتكار اسرائيل للسلاح النووي في المنطقة. واستكملت اسرائيل هذا التحالف، بتحالف جديد مع تركيا. فوقع البلدان اتفاقاً ينص على تعاون وثيق بين القوات الجوية الاسرائيلية والتركية، والسماح لاسرائيل باستخدام قواعد جوية تركية لإجراء تدريبات في الأجواء التركية. وقد جاء هذا الاتفاق -أر التحالف- لتحويلها لسلسلة متكاملة من خطوات التعاون العسكري التركي الاسرائيلي في الفترة الماضية، وعبرت تركيا بوضوح عن عمن هذا التحالف بقبام سليمان ديميرل رئيس جمهورية تركيا بأول زيارة يقوم بها رئيس تركيا لاسرائيل، ثم وصوله إلى شرم الشيخ لحضور قمة مكافحة الارهاب على متن طائرة شيمون بيريز التابعة لسلاح الجو الاسرائيلي، وهو أمر لا تخفى دلالاته على أحد.

ويلا شك فهذا التحالف يزيد من الخلل الاستراتيجي في المنطقة، ويمثل جزءاً من التحرك الاسرائيلي الأمريكي لتطويق العرب والموجه ضدهم جميعاً، ولكنه موجه أيضاً وبصفة خاصة ضد سوريا (ولبنان) وإيران ومصر.

لإسرائيل لا تخفى نظرتها إلى سوريا باعتبارها الدولة العربية الوحيدة التي لا تزال -ولو إلى حين- تحمل تهديداً عسكرياً مفترضاً لها، وهو ما يضع سوريا (ولبنان) في بؤرة الاهتمام للاستراتيجية الاسرائيلية. في نفس الوقت فالملاقات التركية السورية تواجه تازماً متصاعداً في المرحلة الأخيرة نتيجة حرب المياه التي تشنها تركيا على سوريا والعراق عن طريق تحكمها في منابع نهر الفرات، واتهام تركيا لسوريا بمساعدة حزب العمال الكردستان في حربه ضد ارباب الدولة التركية.

وترى سوريا -بحق- أن هذا الاتفاق «محاولة لفرض حصار استراتيجي وعسكري عليها من قبل دولتين مجاورتين لها شكلاً تاريخياً مصدر خطر أممي أساسي عليها». ويرى الرئيس حافظ الأسد -بحق أيضاً- أن سوريا أصبحت منذ قمة شرم الشيخ، هدفاً للمعسكر المناهض للارهاب، كما يسمى نفسه، بزعامة اسرائيل والولايات المتحدة.

فإذا اضيف إلى ذلك مواقف الأردن على مرابطة طائرات أمريكية على أراضيه، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة، وقبل ذلك زيارة رئيس



الشيخ عند هذه الحدود فالولايات المتحدة تستكمل عدوانها ضد العرب بالتهديدات المتوالية والمتصاعدة ضد ليبيا.

ففي تصريح غريب أدلى به «وليام بيرى» وزير الدفاع الأمريكي في القاهرة «وعقب لقائه مع الرئيس حسني مبارك» قال أنه أطلع الرئيس خلال مباحثاتهما على دلائل قوية على وجود برنامج ليس لتطوير أسلحة كيميائية «وأن واشنطن لن تسمح لطرابلس بانتاج مثل هذه الاسلحة لان ذلك يعد تهديدا للقرى الاقليمية مثلما هو تهديد للولايات المتحدة». وقال بيرى إن الولايات المتحدة لا تستبعد القيام بعمل عسكري ضد ليبيا.

ورغم نفى ليبيا القاطع لهذه الادعاءات، وتأكيد القاهرة عدم وجود أدلة على هذا الادعاء، فقد صعدت الولايات المتحدة من حملتها ضد ليبيا وطالبت المجتمع الدولي بالعمل للحيلولة دون استكمال ليبيا بناء مصنع للأسلحة الكيميائية تحت الأرض.

وهكذا تتوالى تجليات مؤتمر شرم الشيخ بهدف الاسراع بإعادة رسم خريطة المنطقة وفرض التسوية الأمريكية الإسرائيلية على العرب، وهو الأمر الذي دفع أحد دعاة هذه التسوية إلى القول صراحة.. «فالنفقون العسكري المطلق يغري بالتوسع والعدوان.. فضلا عما يشكله بالقطع من سند لتوجهات السيطرة وإملاء الإرادة السياسية. ولذلك فإن السلام من هذا النوع لا يكون -في التحليل الأخير- الا استسلاما» وخضوعا من طرف إلى طرف آخر.

ان ما يجري الآن ليس مجرد تطورات جديدة، ولكنه نقطة تحول فاصلة وما لم تتحرك القوى الوطنية في مصر والعالم العربي لإفشال هذه المعاملة وتصحيح الاخطاء السابقة التي قادتنا إلى هذه النقطة الحرجة، فسيسجل على هذا الجيل أنه كان جيل الاستسلام والطريق واضح وبسيط.

ويبدأ بأن نعيد جيما النظر في موقفنا من منهج التسوية السياسية التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩١، وما انتهت اليه من اتفاقات مجعقة (أوسلو - القاهرة - طابا - وادي عربة) وصولا إلى اطلاق يد اسرائيل في المنطقة وفرض الهيمنة على العرب.. والضغط على حكومات مصر وسوريا ولبنان والاردن وفلسطين لتعقد قمة لهذه الدول (دول الجوار أو دول الطرق) لوضع نواة لاستراتيجية عربية تستهدف إعادة التوازن للأوضاع في المنطقة.. والتبديد بالحكومات العربية التي تهول لإنشاء علاقات تجارية واقتصادية (وسياسية) مع اسرائيل في المغرب والخليج.. وتكثيف الجهود الشعبية المصرية (والعربية) ضد التطبيع والنظام الشرق أوسطى، وضد استمرار العدوان على لبنان، واستمرار القمع والحصار والتجريد للشعب الفلسطيني.. والتصدي لاحتمالات تفجر الصراع الفلسطيني - الفلسطيني.. ومطالبة الحكومة المصرية بإيقاف أي اجراءات تطبيع مع اسرائيل ووقف الزيارات المتبادلة بين المسؤولين، وسحب السفير المصري من اسرائيل.. وغير ذلك من الاجراءات الاحتجاجية التي تضغط من أجل استراتيجية مصرية

الاركان الاردني لاسرائيل للتسوية الامني بين الاردن واسرائيل.. فمن الطبيعي أن تشمر دمشق بالقلق وأن تقول أن كل ذلك «حلقة» من مخطط يستهدف تطويع المنطقة وسوقها إلى اتفاقات مجعقة مع الدولة العبرية تؤدي إلى بسط هيمنتها على قدرات الشرق الأوسط». فهذه التطورات على جبهتي سوريا الشامية والجنوبية تستهدف الضغط لاحداث تغيير في موقفها من مفاوضات التسوية من جهة، وموقفها من المنظمات المعارضة والنقادة لمنهج ونتائج التسوية، وعلاقتها مع الدول الراقضة لهذه التسوية.

وبالنسبة ليران فهناك تأزم في العلاقات مع تركيا خلال السنوات الماضية وتبادل لاتهامات حول دعم ايران لتنظيمات تركية متطرفة وارهابية، واتهام ايران لتركيا بنشاط معاد لها، بالإضافة للتنافس بينهما على النفوذ في دول آسيا الوسطى الاسلامية (السوفيتية سابقا) وفي شمال العراق. ولكن الأهم من هذا الدور التركي في خدمة سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وايران.

وقد أدركت الادارة المصرية بوضوح الأخطار الناجمة عن التحالف التركي الاسرائيلي، فقال صهر موسى ان هذا الاتفاق خطير ويهدد بالامن في المنطقة وأن مصر لن تسمح باختلال الأمن لمصلحة طرف على حساب طرف آخر.. وأن كل فعل من هذا النوع سيكون له رد فعل مraz ومساولة في الترة». وقال اسامة الباز «ان قيام تحالف عسكري جزئي أو استراتيجي بين دولتين غير عربيتين في منطقة الشرق الأوسط (تركيا واسرائيل) يلقى ظلالا من الشك في أنه موجه إلى الدول العربية.. ولا يصح الدخول في ترتيبات اقليمية خارج اطار المشاورات بين جميع القوى في المنطقة».

ومن الواضح أن ادارة الرئيس مبارك تشمر بانزعاج حقيقي من التحركات التي تصب في استبعادها من الخطوات المتقبطة من عملية التسوية ومن تقزيم دورها في المنطقة سواء عقب التسوية أو في مراحلها الأخيرة. وفي نفس الوقت فاختلال المقاعد في التوازن العسكري بين اسرائيل ومصر، سواء في الأسلحة التقليدية أو فوق التقليدية، والنوعية التي تحتكرها اسرائيل، أمر يولخ من المؤسسة العسكرية وهو أمر ليس في طاقة ادارة الرئيس مبارك تحياله. كذلك فالرئيس وحكومته تشمر أنها تلت لطة قاسية بعد المبادرة بتقديم الخطاء المطلوب للحرك الأمريكي الاسرائيلي بتطوعها بالدعوة لمؤتمر شرم الشيخ، الذي تحولت نتائجه إلى ريال على مصر والعالم العربي، يضع الحكم في مصر في حرج بالغ أمام الشعب المصري، والحلفاء العرب (سوريا).

والمشكلة أن الولايات المتحدة تعلن تأييدها بوضوح للاتفاق التركي الاسرائيلي، ولا تبدي اهتماما يرد الفعل المصري، مطمئنة إلى دعم تجاوز التصعيد المصري النقد والتعبير عن الاستياء وأن الحيارات أمام مصر محدودة. «فالتوجه نحو ما يشبه المحور المصري -السوري ردا على المحور التركي الاسرائيلي- اذا حدث -يبقى ناقصا وغير مواز أو مسار لقوة الاتفاق الاسرائيلي التركي» و «ان موجة

ولا تفت نتائج التحرك الأمريكي - الاسرائيلي في ظل شدة

## محاكمة مؤسسى حزب الوسط

صدر الحكم من حملته الأمنية ضد تيار الإخوان المسلمون . فبعد حملات التقبض فى العام الماضى - قبل انتخابات مجلس الشعب - والتي انتهت بإحالة ٨٢ من «الإخوان المسلمون» إلى المحاكمة العسكرية من بينهم د. عصام العريان الأمين العام المساعد لمجلس نقابة الأطباء، وعضو مجلس الشعب السابق ، ود. عبد النعم أبو الفتوح الأمين العام لإتحاد الأطباء العرب، وحكم عليهما مع (٥٢) وآخرين بالسجن لمدة تتراوح ما بين ٣ و ٥ سنوات، ثم القبض على ٤٦ عشية عيد الفطر المبارك (فبراير ١٩٩٦) من النجوم والجزيرة والقاهرة، واتهامهم بالانضمام إلى تنظيم سرى (الإخوان المسلمون) بهدف قلب نظام الحكم بالقوة، وحيازة منشورات معدة للتوزيع وإطلاع الغير عليها تدعو إلى الثورة على نظام الحكم ونحش على ازدرائه، واستغلال إحدى الجمعيات الدينية (جمعية النهضة الإسلامية) بالقبوم والتي كان يرأس مجلس إدارتها الماضى الشيخ (عمر عبد الرحمن) لممارسة نشاط يخالف القانون والدستور . شنت مباحث أمن الدولة فجر يوم ٢ أبريل حملة جديدة فى محافظات القاهرة والجزيرة والدقهلية والغربية والسويس وبني سويف والفيوم التى انقبض خلالها على كل من المهندس أبو العلا ماضى وكيل مؤسسى حزب الوسط والأمين العام المساعد للنقابة العامة للمهندسين د. عصام خفيش الأستاذ المساعد بكلية الهندسة جامعة القاهرة وعضو مجلس إدارة نادى التدريس بجامعة القاهرة وأحد مؤسسى حزب الوسط ود. رشاد البيومى وكيل نقابة المعلمين وأستاذ الجيولوجيات بجامعة القاهرة، ود. عبد الحميد حسن

الغزالى الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وعضو مجلس إدارة نادى هيئة التدريس بجامعة القاهرة (أعيد انتخابه قبل القبض عليه بأيام) وحسن جودة عضو مجلس الشعب السابق، وجمال عبد الهادى استاذ التاريخ الإسلامى بجامعة الأزهر (سابقا) ، ومحمد مهدي عاكف عميد مكتب الإرشاد بجامعة الإخوان المسلمين ، محمود على أبو ريا ومحمود احمد العزنى، ومصطفى طاهر القنيسى، ومجدى القاروق أنور، وتم التحفظ على عبد المظلم عبد المجيد المقرئ بسكنه لمرضه واستحالة نقله إلى السجن.

وقد جاءت هذه الحملة بعد أيام من حديث وزير الداخلية (اللواء حسن الألفى) للأهرام (٩٦/٣/٣٠) والذي أعلن فيه رداً على سؤال للمحرر عما إذا كان هناك مراقبة للتحركات والأنشطة السرية لجماعة الإخوان «التحقيقات والقضايا أكدت وكشفت صلتهم بالارهاب. وهناك قضايا ما زالت منظورة وتاريخ الجماعة السرى معروف وارتباطهم بالعنف ليس خافيا على أحد فحركة الإخوان تحت بصر أجهزةتنا، ونعلم كل اتصالاتهم وعلاقتهم بالتنظيم العالمى فى الداخل والخارج. ونعلم مصادر تمويلهم بالكامل. وكل اتصالاتهم مع التنظيم العالمى، وأماكن وجود الذين يقومون بحلقات الاتصال لهم معروفون لنا جيدا . وسوف نتعامل بكل شدة مع أى خروج عن الشرعية».

والإتهام الموجه للمقبوض عليهم فى الحملة الأخيرة ، طبقا لمذكرة مباحث أمن الدولة التى صدرت أوامر القبض على أساسها وما نشر فى الصحف عن التحقيقات تتلخص فيما يلى:

- تغطية الأنشطة السرية للجماعة المنحلة «الإخوان المسلمون» من خلال تكليف مجموعة من الإخوان بالتقدم بطلب تأسيس حزب سياسى يحمل اسم الوسط «تتعاثل أهدافه وبرامجه مع أهداف الأحزاب القائمة فى مصر»، وإجراء سلسلة من الأحاديث الصحفية توليها المستشار مأمون الهضبي المتحدث الرسمى باسم الإخوان وأبو العلا ماضى، أكد خلالها الهضبي -طبقا لخطة الجماعة أن الحزب لا يمثل الإخوان . ولكنه يسير على بعض مبادئها . والهدف الحصول على موافقة على تأسيس الحزب لتحرك الجماعة المحظورة من داخل نشاطه الشرعى، واعداد مقار فى المحافظات والمدن والمراكز.

-محاولة إعادة السيطرة على النقابات المهنية والمجالس المحلية والمساجد والجمعيات الدينية والخيرية والخدمية.

- اعداد مخططات لاخترق القطاع التعليمى بكافة مراحله لغرس المفاهيم المتطرفة داخل نفوس الطلاب.

-إعداد مخططات تحريضية داخل القطاعات الجماهيرية المختلفة، وذلك بتوزيع المنشورات الإثارية لإشاعة مناخ من الاضطراب والترويع داخل هذه المواقع الجماهيرية.

-تشكيل تنظيم نسائى (اخوانى) يضطلع بهام محددة داخل الأوساط النسائية لترويج الفكر المتطرف من خلاله.

-الاتصال مع مختلف وسائل التطرف الارهابية ، خاصة المسمى بالجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد.

- الاتصال بالاجنحة التنظيمية فى

إثارة القاعدة الجماهيرية وتهيئة المناخ الملائم لحركتها من تفجير الموقف في الوقت المناسب». وهو ما ثبت كذبه في قضية ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

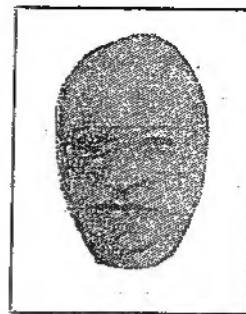
٤- رغم أن النيابة العامة هي جزء من السلطة القضائية، التي تتمتع بالاستقلال والحصانة فاللحاح أن تبحر- النيابة العامة لوزارة العدل أدى إلى خضوعها عمليا للسلطة التنفيذية واستخدامها لاضفاء طابع قانوني على إجراءات ذات طابع سياسي وعمليات اعتقال. وقد سجلت محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار محمد سعيد العشماوى في حكمها في أحد القضايا السياسية عام ١٩٩٠ هذه الحقيقة فقلت: «وحيث أن المحكمة لاحظت في هذه الدعوى أن المطاعن التي توجه عادة إلى محاضر الضبط قد استطلعت حتى وصلت إلى محاضر تحقيق النيابة مثل الاتهام بعدم الحيدة وعدم إثبات كل الأقوال والوقائع، والتهديد بالإيذاء، ومجاسلة رجال الضبط، وغير ذلك، وهو أمر لابد أن يؤثر على العمل القضائي بأكمله إذا استمر». مستشري.. والمحكمة وقد ساءها أن يصل الترحيب إلى محاضر النيابة العامة، ويكون محولا على أسباب لها في الأوراق دليل، فإنها تدعو إلى تعديل التشريع بحيث يتولى قضاة التحقيق وحدهم في قضايا الرأي..»

وعلى صلاح عيسى في صحيفة «العربي» على هذه الحيلة قائلا: «ان تقدم بعض الإخوان بطلب لتشكيل حزب سياسي، حر خطوة هامة في اتجاه تأكيد اعترافهم بالعددية الحزبية، واقتناعهم بالاسلوب الديمقراطي كوسيلة لتنفيذ برامجهم. كان ينبغي الترحيب بها، ان لم يكن من أجل هذا السبب، فمن أجل توميع ثقة الحلال داخل الإخوان بين الذين شرعوا في تأسيس الحزب والذين عارضوهم إن قانون الاحزاب المظنون في ديمقراطيته وفي دستوريته وفي شرفه، لم يصل إلى درجة من الوقاحة تجعله يبيع القبض على الناس لأنهم تقدموا بطلب رسمى لتشكيل حزب».

ورغم كل هذه الحقائق .. وربما سببا- تتدهور دوائ سياسية إلى محكمة عسكرية..



الواء حسن الألفى



المستشار سعيد العشماوى



المستشار حامد أبو النصر

المعقول به. وهو ما اعتبرته الحكومة ومباحثها «تخايل» على انشاء، وراعية علنية لجماعة محظورة (الاخوان المسلمون)، وسارت نيابة أمن الدولة هذا الاتهام الغير مسبق الذى لم يسبق توجيهه في التاريخ «على حد قول د. محمد سليم العوا» لأى دولة، ولا يوجد مثل هذه التهمة لا في القانون المصري ولا في أى قانون لبلد «ثم رائحة الحضارة».

وقد سجل المهندس أبو العلا ماضى في محضر التحقيق بعد سؤاله عن «جريمة» تأسيس حزب الوسط.. كما تضمني أن تقبل الحكومة خطرة تأسيس حزب الوسط بصدر رجب حتى تحمل الأزمة المعروفة بالحالة الاسلامية. لكن يبدو وأن هناك اتجاهات صدامية لا ترحب بذلك... بعد الأحداث التي جرت العام الماضى وما تطلها من اعتقال للقبائين وإحالتهم للمحاكم العسكرية وإصدار أحكام بالسجن ضدهم وما حدث في الانتخابات، سألنا كيف تقدمون أوراق تأسيس حزب على رغم ما أصابكم... وكان ردنا أننا لن نتجرف أبدا إلى العنف ولن نأمره رغم كل الضغوط».

٣- نفت أحد أبرز المحامين المصدين للدفاع عن المتهمين من قضايا الرأي والقضايا السياسية، إلى أن مباحث أمن الدولة وجهت اتهام مماثل لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، فقالت من مذكرة لنيابة أمن الدولة في ٢١ يناير ١٩٧٧ وقعتها مساعد وزير الداخلية (الواء حسن أبو باها) .. أن بعض التنظيمات الشيوعية السرية دفعت عناصرها القيادية إلى استفلال شرعية التحرك من خلال حزب التجمع الوطنى

نشاط الحزب خدمه أهدافها وسخطتها في

الخارج من خلال الاتصال بالتنظيم الدولى للاخوان وقيامه بالدعم ماليا ودعائيا. وكالعادة أصدرت نيابة أمن الدولة العليا قرارها بحبس جميع المتهمين على ذمة التحقيق ١٥ يوما ثم جددت حبسهم جميعا لمدة ثلاثين يوما أخرى.

وقد اهتمت الاحزاب والدوائر السياسية ومراكز حقوق الانسان والدوائر القانونية بهذه الحيلة الجديدة. وركزت على عدد من الظواهر

١- أن ما جاء في مذكرة القول بأن التكاليف قد صدرت من المرشد العام الراحل محمود حامد أبو النصر إلى بعض القيادات الاخوابية بتأسيس حزب سياسي وحددت تاريخ هذا التكليف بعد تاريخ وفاة المرشد العام السابق (١).

ومن المعروف في كافة القضايا السياسية الماثلة ان مذكرات وتحريرات مباحث أمن الدولة كانت تشار طعن وشك في صحتها، وأن مباحث أمن الدولة العليا دأبت على طرحها جانباً وعدم الالتفات إليها. وقد وصفتها محكمة أمن الدولة في أحد القضايا المعروفة بأنها «اتسمت بالسجلة التي القديتها ما ينبغي لها من دقة وتحيص، ثم أنه قد عراها المناقضى وقضى المحكمة قائلة.. دنائ شطط الحق بتلك التحريات والمعلومات بضعف منها بل ويهدرها».

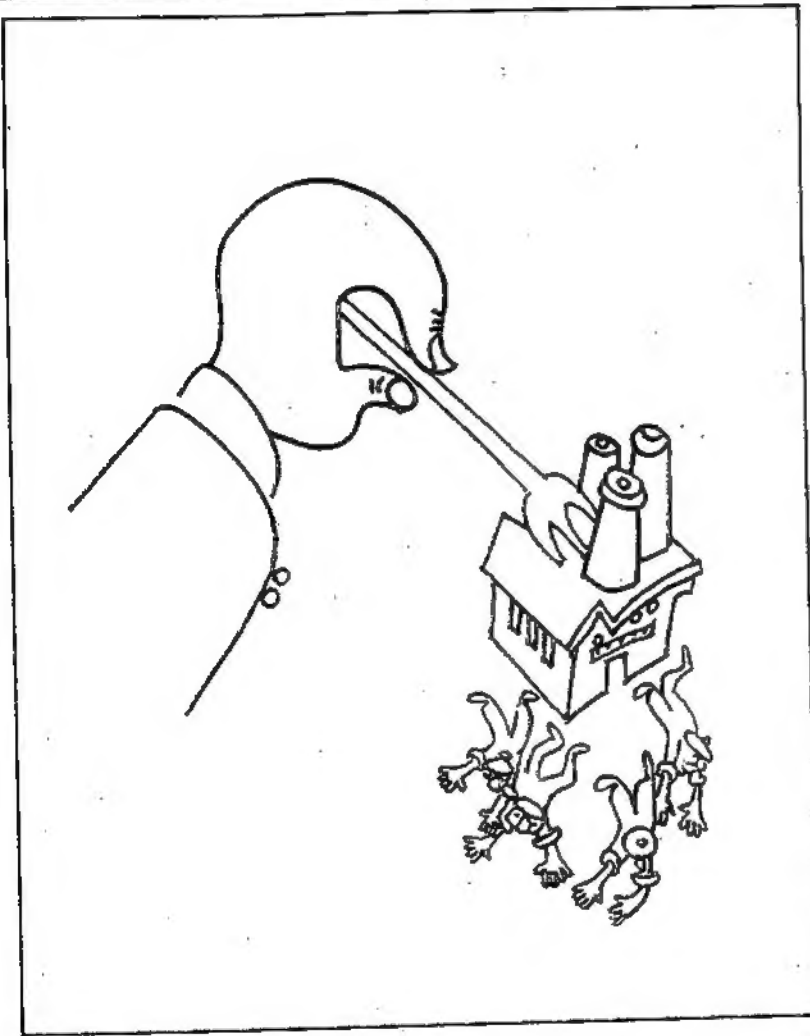
٢- ان السبب البارز لهذه الحيلة، كما يتضح من مذكرة مباحث أمن الدولة ومن تحقيقات النيابة ومن الأشخاص المقبوض عليهم، هو ضيق الحكومة بتوجه مجموعة من الاخوان المسلمين

الوسطه طبقا لقانون الاحزاب



الملف

# القطاع العام



من هو صاحب قرار بيع القطاع العام؟

القطاع العام في

سوق النخاسة

الدولية

التأمينات

والقطاع العام

أسباب أزمة القطاع

العام والتنمية

اعلان فبراير

لبيع القطاع العام

النمو الاسيوية

نموذج غير قابل

للتقل

# القطاع العام في سوق النخاسة الدولية

١٩٩٢، والذي وقع على أساسه الاتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد في سبتمبر من نفس العام. والتزمت الحكومة بعد ذلك بتقديم تقارير نصف سنوية للبنك الدولي تشمل:

- مدى التقدم في عمليات البيع.  
- صورة من وثائق البيع وأسعاره وعمليات التقييم التي باشرتها بيوت خبرة أجنبية ومصرية وقدمت هيئة المعونة الأمريكية ٦٠ مليون دولار لتحويل أعمال التقييم وتدريب الشركات القابضة بالقطاع العام على أساليب البيع والمخصصة، و٣٠ مليون دولار لتنشيط وتطوير ومبكرة البورصة وسوق المال المصرية لكي تستوعب طرح أسهم شركات القطاع العام والمقرر بيعها، و١٥ مليون دولار لتغيير القوانين والتشريعات للسماح للأجانب بتسلك أصول القطاع العام والعقارات والأراضي المصرية والاستثمار في الأوراق المالية المصرية.

٢- إن الشركات المطروحة للبيع سراء التي أعلن عنها بالفعل من جانب الحكومة، أو التي تم التمهيد ببيعها للمؤسسات المالية الدولية وشرع بالفعل في تقييمها تشمل شركات الصناعة الثقيلة مثل الترسانة البحرية والحديد والصلب وكبما ومنجم الألومنيوم والذي يمثل مجتمعا جديدا غير مسبوق في مصر، فالمشروع مقام على ٥ آلاف فدان، ويضم إلى جوار النشاط الصناعي مجتمعا كاملا يشمل العلاج والترفيه والإعاشة و١٢ مدرسة ومعهدا وفي قلب المجمع أكبر مصنع لكتل الألومنيوم في الشرق الأوسط بلغت أرباحه عام ١٩٩٥ (٣٥٣) مليون جنيه وصادراته ٧٠٠ مليون جنيه، وقدم التقييم تقريبا ذاتيا قدره ٩٠٠ مليون جنيه لإنشاء وحدات جديدة للمدفلة.

٣- إن عملية التقييم والبيع في ظل عدم الشفافية - وخضوعها لبيوت خبرة أجنبية من الأساس، مثل شركة «بيكتل» الأمريكية، ومن بعدها بيت الخبرة الأمريكي «آرثر أندرسون» أدى إلى بيع شركات، بأقل من قيمتها الحقيقية، مثل شركة البيسي كولا (وقد نشر الكثير عنها) وشركة «المراجل البخارية وأوعية الضغط» التي بيعت بمبلغ ١٧ مليون دولار إلى شركة «بابكوك» اندويلكوتز انترناشيونال بطريق التفاوض.

أصبحت قضية بيع القطاع العام وتصفيته تحت إسم المخصصة أمرا واقعا. أي أصبحت ثروة الشعب المصري التي تكونت عبر قرن من الزمان، منذ ثورة ١٩١٩ مروراً بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى اليوم، معرضة للضياع والإهدار.

ورغم بشاعة القضية ووضوحها، فقد نجح الحكم وإعلامه في إحاطة الأمر كله بضباب كثيف وصل إلى حد قلب الحقائق وتزييفها. ومن هذا الملف محاولة لتصحيح الصورة، وإعادة كشف الحقائق ليقف المدافعون عن الشعب المصري وثرواته وتقدمه على أرض أكثر صلابة. وقد يكون من المفيد قبل أن نقلب معا صفحات هذا الملف أن نضع عددا من الملاحظات الأولية نصب أعيننا.

إن الهرولة لبيع وتصفية قطاع الأعمال العام (القطاع العام) لا يتم بقرار مصري أو تحقيقا لمصلحة وطنية، وإنما خضوعا لتوجهات وضغوط المؤسسات المالية الدولية وتحديدًا.. صندوق النقد الدولي.

والبنك الدولي للإنشاء والتعمير  
وهيئة المعونة الأمريكية

ففي خطاب الترابا المقدم من الحكومة المصرية في ٩ أبريل ١٩٩١ للمنترن «مذكرة حول السياسة الاقتصادية للحكومة المصرية» ويقع في ٣٧ صفحة باللغة الإنجليزية، والذي تم على أساسه توقيع أول اتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١ لتنفيذ رؤيته الصندوق في مصر، تعهد من الحكومة ببيع وتصفية القطاع العام. وسبق أن أودعت الهيئة البرلمانية لجزينا صورة من هذا الاتفاق في أمانة المجلس.

وفي أثناء المباحثات بين الحكومة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال عام ١٩٩٣ قدم كل من رئيس الوزراء د. عاطف صدقي ووزير الدولة للتنمية الإدارية د. عاطف عبيد ومدير المكتب الفني لقطاع الأعمال «فؤاد عبد الوهاب»، ومحافظ البنك المركزي د. صلاح حامد تعهدات واضحة ببيع ٣٠٠ شركة مملوكة لقطاع الأعمال العام حتى عام ١٩٩٧/٩٦.

وتؤكد هذا التمهيد في خطاب الترابا المقدم للصندوق، في يوليو

ولكنه بيع لوجدان وعقل وروح الشعب المصرى والشعوب العربية فالسينما (والتلفزيون) أخطر أدوات تكوين الإنسان. وليس صدفة أن فرنسا وأوروبا أصرت فى مباحثات الجات وقيل قيام منظمة التجارة العالمية على استثناء السينما والتلفزيون من حرية التجارة ورفضت كل الضغوط الأمريكية ووضعت عليها قيودا كبيرة. والسينما المصرية لديها سوق بلا منافس يصل إلى ٢٠٠ مليون مشاهد عربى، ومثلهم أو أكثر سوقا محتملة فى الدول الإسلامية، وصناعة السينما والكتاب فى مصر - طبقا لاتفاقات الجات - من الصناعات القليلة المسموح للحكومة بدعمها حيث أن نسبتها فى التجارة العالمية أقل من ٢٪.

ومع ذلك لا تتردد الحكومة فى تسليمها للأجانب لتعطى لهم فرصة ذهبية لإعادة صياغة وجدان وروح الشعب طبقا لقيم ومصالح هذه الشركات، مثل شركة كانون الصهيونية ويونيفرسال الأمريكية، اللتان تسميان منذ أكثر من عشرين عاما للاستيلاء على صناعة السينما.

٦- نأتى إلى الكارثة الحقيقية التى تهرص الحكومة على إخفائها، وأعنى بها ما تعهدت به الحكومة منذ أبريل ١٩٩٣ بمباحثاتها مع البنك الدولى، ثم فى الاتفاق مع الصندوق فى نفس العام، من دراسة خطة لدخول القطاع الخاص تدريجيا لشراء الهيئات الخدمية الاقتصادية مثل السكك الحديدية (الملوكة للدولة منذ إنشائها فى ظل الاحتلال البريطانى) والبريد والنقل العام وشركات النقل البرى، والمرافق العامة مثل الكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحى وقطاع النقل والشحن الجوى، (مصر للطيران) وهيئة قناة السويس.

ورغم نفي الحكومة فالكارثة قادمة إذا استمرت السياسات المتبعة حاليا تحت اسم سياسة الإصلاح الاقتصادى.

وهناك إشارات واضحة لذلك تأتى متباعدة منها. ما أعلنه نواز عبد الوهاب رئيس المكتب الفنى لقطاع الأعمال فى مايو ١٩٩٣ من أن «التأخر فى طرح المشروعات الاستراتيجية للبيع ومنها قناة السويس وشركة مصر للطيران ناتج عن عدم خضوعها للقانون ٢٠٣ الخاص بقطاع الأعمال».

وأكد د. هشام أحمد جبر المستشار الاقتصادى لرئيس الوزراء فى نوفمبر العام الماضى (١٩٩٥) أن الحكومة أعدت دراسات بالفعل لبيع الهيئات الخدمية العامة والقطاعات الاقتصادية الضخمة وهى قطاعات البترول وهيئة قناة السويس وشركات التأمين ومصر للطيران، بالإضافة للقطاعات الاستراتيجية العملاقة، وهى هيئات الكهرباء، وهيئة السكك الحديدية وهيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية والبنوك الوطنية الأربعة. ولكن ليس قبل نهاية هذا القرن

نفس هذا الكلام رددته فى منتصف العام الماضى مرة أخرى. نواز عبد الوهاب فى ندوة «المخصصة وسوق المال» التى نظمتها هيئة سوق المال ومؤسسة فريدرش ناومان. وقد استهلت حكومة د. كمال الجنزورى عهدها بالشروع بخصخصة شركات الكهرباء.

أى بحوالى ٥١ مليون جنيه مصرى، وقتلك الشركة ٣١ فدانا بمنطقة منيل شبحا على النيل سائرة تشغل المخازن والعتابر ٩ أفدنة فقط والباقى أرض قضاء. يبلغ سعر المتر فيها حوالى ٣ آلاف جنيه بما يعنى أن قيمة الأرض وحدها تزيد عن ٤٠ مليون جنيه مصرى، فضلا عن المخزون من الخامات وقطع الغيار والإنتاج الجاهز ومكابس ومعدات وآلات ومعامل تعيش تريد قيمته عن ١٠٠ مليون جنيه.

من المؤكد الآن ورغم تصريحات المسئولين أن الحكومة قد قطعت على نفسها وعدا - وستنفذ هذا الوعد- ببيع بنوك القطاع العام الكبرى «مصر - الأهلى - القاهرة - الاسكندرية» لقد نشر أول خبر رسى عن هذا البيع فى أغسطس ١٩٩٣ بجريدة الأهرام التى أكدت اتفاق الحكومة والبنك الدولى عن خصخصة البنوك العامة وشركات التأمين ورغم مسارعة المسئولين بالنفى فالوثائق الرسمية تؤكد هذا البيع وأنه سيتم حتى عام ١٩٩٧ بيع أحد البنوك الأربع الكبرى - على الأقل - وذلك بعد الانتهاء من بيع البنوك المشتركة. فقد تعهدت الحكومة فى خطاب التوايا (سبتمبر ١٩٩٣) أن البنوك وشركات التأمين وصناديق التأمين والمعاشات ستعرض للبيع ضمن المرحلة الثالثة من مراحل الخصخصة وفى رسالة من «د. موزيس مكرم الله بتاريخ ٣ سبتمبر التزام واضح ببدء بيع أحد بنوك القطاع العام الأربعة قبل حلول عام ١٩٩٥.

ولن لا يعلم فقد بلغت الودائع فى هذه البنوك الأربعة - بعد استبعاد البنك المركزى - ١٣٠ مليار جنيه فى يونيو ١٩٩٣ تحتل معظم ودائع الجهاز المصرفى (٩٨ بنكا)، وتأتى معظم هذه الودائع من القطاع العائلى والحكوى والقطاع العام. فمن حملة ٥٩ مليار بالعملة المصرية كان للقطاع العائلى والحكوى ٥١ مليار جنيه، وأن القطاع العائلى أودع ٦٣٪ من ودائع بالعملة الأجنبية بليه قطاع الأعمال بنسبة ١٥٪. وقامت هذه البنوك تسهيلات للقطاعات المختلفة تبلغ نحو ٩٨ مليار جنيه. واتجاه ٨٪ من النشاط إلى هذه البنوك الأربعة يعكس ثقة المواطنين فى بنوك القطاع العام. وقد حققت هذه البنوك الأربعة فى ميزانية ٩٥/٩٤ فوائض قدرها ٢٣٩ مليون جنيه وبلغ حجم المعاملات ١٢٢ مليار جنيه، وستنتقل هذه الفوائض والإيداعات وهذا الحجم الهائل من المعاملات إلى الأجانب الذين سيشترون هذه البنوك.

٥- الجريدة الأخرى التى أعلن عنها رسميا هذه المرة، هى بيع أصول صناعة السينما (الاستوديوهات ودور العرض). وهى إحدى الصناعات الرئيسية فى مصر التى كانت تحتل المركز الثانى بعد صناعة النسيج قبل الثورة الصناعية فى ظل ثورة ٢٣ يوليو. وكان رئيس الوزراء - السابق د. عاطف صدقى قد نفى فى تصريح رسى له يوم ٢ أبريل ١٩٩٤ أى نية لبيع أصول السينما المصرية. وقال «إن الدولة حريصة على أن تكون للسينما المصرية قوة أكبر على الصعيدين الداخلى والخارجى. والدولة لن تبيع أصول السينما». ولكن إرادة المؤسسات المالية الدولية والولايات المتحدة : هى الأعلى.

وبيع أصول السينما المصرية ليس مجرد بيع لأصول إنتاجية مهمة،



# التأميمات.. والقطاع العام

د. إبراهيم سعد الدين

في القطاع العام الصناعي حتى عام ١٩٨٥/١٩٨٦، بنحو ٨.٣٢٦ مليارات جنيه (٣) وبناء على هذين التقديرين فإن النصيب النسبي للاستثمارات الجديدة من إجمالي قيمة الأموال المستثمرة في القطاع العام الصناعي يقدر بنحو ٩٠ بالمائة.

ومن جهة أخرى، فقد أجرينا محاولة لتقدير المكون الراجع إلى الاستثمارات الجديدة في التكوين الرأسمالي للقطاع العام الصناعي بطريقة بديلة، تعتمد على تقدير القيمة الاسمية للأصول التي آلت إلى القطاع العام عن طريق التأميم. ونظرا إلى غياب بيانات مباشرة عن قيمة الأصول المزمعة في القطاع الصناعي، فقد تم تقديرها استنادا إلى بعض البيانات المتاحة عن التكوين الرأسمالي في القطاع الصناعي، ككل، أي بشتبه العام والخاص معا، مع اللجوء إلى افتراض لا يحدر من التحكيم، وهو أن قيمة الأصول التي أتمت في قطاع الصناعة تساوي القيمة الاسمية لإجمالي التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة عام ١٩٥٤. وبناء على ذلك، قدرت قيمة رأس المال للشركات الصناعية التي خضعت للتأميمات بحوالي ٥٧٦ مليون جنيه (٤) وتقتل هذه القيمة ٦ بالمائة من القيمة الاسمية لإجمالي الأموال المستثمرة في القطاع العام الصناعي عام ١٩٨٥/١٩٨٦، أو ١٤ بالمائة من قيمة حقوق الملكية، أو ٢٢ بالمائة من قيمة رأس المال المملوك لشركات وزارة الصناعة في تلك السنة، بعبارة أخرى، فإن النصيب النسبي للاستثمارات الجديدة في التكوين الرأسمالي للقطاع العام الصناعي عام ١٩٨٥/١٩٨٦ يتراوح بين ٧٨ بالمائة و٩٤ بالمائة حسب مدى ضيق

مشروعات البنية الأساسية). وإذا كان من المتعذر إقامة الدليل على غلبة نصيب الاستثمارات العامة الجديدة في التكوين الرأسمالي للقطاع العام، فإن الباب ليس مسدودا تماما في وجه بعض المحاولات الجزئية في هذا الشأن. وقد جرت محاولة من جانبنا لقياس الوزن النسبي لكل من الأصول الموروثة من خلال التأميم، والأصول المكتسبة من خلال الاستثمارات الجديدة، وذلك في القطاع العام الصناعي (تحييدا للشركات الصناعية التابعة لوزارة الصناعة، أو وزارة الصناعة والثروة المعدنية سابقا). وهي محاولة لابد من الاعتراف مقدما بنواقصها، ونفي صفة الدقة عنها. وقد استبعدنا تقديم تقدير وحيد لنصيب الاستثمارات الجديدة في التكوين الرأسمالي للقطاع العام الصناعي، وفضلنا تقديم مدى للتقديرات المحتملة، ومع ذلك فإن مثل هذه التقديرات لم يكن ممكنا الحصول عليها دون وضع بعض الافتراضات التي لن نحيط بالقبول من الجميع، بل التي لا نعتبرها نحن مرضية تماما. ولكن لم يكن هناك بد من اللجوء إلى مثل هذه الافتراضات طالما كانت البيانات المباشرة والدقيقة غائبة.

بلغت القيمة الاسمية لإجمالي الأموال المستثمرة في شركات القطاع العام الصناعية (التابعة لوزارة الصناعة) حوالي ٩.١٨١ مليارات جنيه عام ١٩٨٥/١٩٨٦، وذلك من واقع تقارير الإنجاز والمحسابات الختامية للشركات المعنية (٢). وباستخدام بعض الافتراضات، توصلنا إلى تقدير القيمة الاسمية لمجموع الاستثمارات الجديدة المتراكمة

من المعروف أن القطاع العام القائم حاليا قد نشأ من طريقين: الأول هو المشروعات التي جرى تأميمها في الخمسينات والستينات؛ والثاني هو الاستثمارات العامة التي ساهمت بها الدولة في إنشاء مشروعات جديدة بصفة كلية أو جزئية، أو رصدتها الدولة لإحداث توسعات وإحلال وتجديد في المشروعات العامة المزمعة أو المنشأة بأموال عامة أصلا. وإذا كان من الجائز النظر إلى القطاع العام في مطلع الستينات على أنه القطاع المزمع في الاقتصاد المصري، على أساس أن قيمة الأصول التي جرى تأميمها كانت تشكل النسبة الكبرى من القيمة الكلية لأصول القطاع العام، ففي اعتقادنا أن الوصف قد أصبح معكوسا في الوقت الراهن. فقد أدت الاستثمارات التي قامت بها الدولة في القطاع العام إلى إضافات ضخمة في قيمة أصوله، بحيث أصبح الجزء المكتسب من خلال الاستثمارات العامة يشكل النسبة الكبرى من القيمة الكلية لأصول القطاع العام.

ولانسلفا آبيانات المتاحة في البرهة على صحة هذه المقولة، ذلك أنه على الرغم من وجود تقدير لقيمة الأصول المملوكة للقطاع العام كله، فإنه لا توجد تقديرات لقيمة الأموال التي خضعت للتأميم، سواء على مستوى الاقتصاد القومي أو على مستوى بعض قطاعاته (١). كذلك لا يوجد بيان خاص بالاستثمارات التي تشكل إضافة إلى رأس المال لقطاع العام، إذ إن هذا النوع من الاستثمارات لا يظهر في البيانات المتاحة منفصلا عن الاستثمارات العامة التي تشكل إضافة إلى رأس المال القومي (مثل

أو اتساع التعريف الذي نأخذ به للتكوين الرأسمالي. ومن الواضح أن هذا الذي يستوعب التقدير الأول المتحد على قياس القيمة التراكمية للاستثمارات الجديدة في القطاع العام الصناعي، وهو ٩٠ بالمائة وهكذا يتضح أن نسبة مساهمة الاستثمارات الجديدة في بناء وفكر القطاع العام الصناعي القائم حالياً هي النسبة الكبرى.

وعنى عن البيان أن هذه الاستثمارات الضخمة التي ساهمت في وصول القطاع العام إلى حجمه الحالي قد تمت عن طريق تضحيات عظيمة قدمها شعب مصر في مجموعته، أو مولتها قروض محلية وأجنبية تحمل الشعب، وما زال، وسوف يظل لفترة طويلة مقبلة يتحمل عبء، سداد ما يترتب عليها من فوائد وأقساط، أي أن المالك الحقيقي لأصول القطاع العام هو الشعب المصري بمختلف فئاته، سواء بمقتضى قرارات التأميم، أو بمقتضى الأعباء التي فرض عليه لحملها لتمويل الاستثمارات الجديدة في هذا القطاع.

**دور القطاع العام في تحقيق الصمود الاقتصادي وتحرير الأرض**

لقد كان وجود القطاع العام عاملاً مهماً من عوامل اجتياز سنوات المحنة المريعة التي أعقبت هزيمة عام ١٩٦٧، إذ ساهم هذا القطاع في تحقيق الصمود الاقتصادي بتوفير العديد من حاجات الجبهتين المدنية والعسكرية، وذلك بطرق مباشرة، من خلال نشاطه الإنتاجي، وبطرق غير مباشرة، من خلال مساهمته في تمويل الميزانية العامة للدولة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتجنب البلاد ضرر التضخم الجامع الذي عرفتته معظم الدول التي يقوم اقتصادها على القطاع الخاص بصفة أساسية في ظروف الحرب وحسبنا أن نستشهد على هذا الدور الذي اضطلع به القطاع العام المصري بالإشارة إلى ثلاثة أمور:

**الأمر الأول :** هو مساهمة شركات القطاع العام في معركة التحرير بعد هزيمة عام ١٩٦٧، ثم في معركة التصدير بعد نصر تشرين الأول. أكتوبر ١٩٧٣. ففي أثناء حرب الاستنزاف قامت شركات القطاع العام

العاملة في مجال المقاولات وصناعة الحديد والصلب والأسمنت وغيرها ببناء حظائر للطائرات المصرية حتى لا تكون في متناول الطيران الإسرائيلي كما قامت هذه الشركات ببناء قواعد الصواريخ على امتداد الجبهة، وكذلك في الحقن، خلال فترة وجيزة سقط خلالها مئات الشهداء من العاملين في هذه الشركات، حيث كان البناء يتم في ظروف القصف المتواصل وغارات الطيران الإسرائيلي المستمرة على طول جبهة القتال. وساهم القطاع العام أيضاً في بناء معديات العبور المزودة بالمضخات القوية للمياه، التي استخدمها الجيش المصري في العبور إلى الضفة الشرقية لقناة السويس، وإزالة الحائط الترابي المعروف بـ«خط بارليف» وأخيراً، كانت لشركات القطاع العام مساهمات ضخمة في عمليات تعمير مدن القناة التي خربتها الحرب، وتمكين سكانها من استئناف الحياة فيها بعد نصر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ (٥).

**الأمر الثاني :** هو المساهمة الكبيرة للقطاع العام في تمويل الإنفاق العام في سنوات الحرب وما تلاها. وتتمثل هذه المساهمة في عدة عناصر، نذكر منها فقط الأرباح المحوطة إلى الميزانية العامة للدولة ومخصصات الإهلاك التي تستخدم لتمويل ذاتي للاستثمارات في القطاع العام (وهذان العنصران يشكلان معاً فائض القطاع العام)، والضرائب على أرباح قطاع الأعمال العام، وحساب قيمة هذه البنود الثلاثة، مع افتراض أن القطاع العام يساهم بنسبة ٦٥ بالمائة من الضرائب على أرباح قطاع الأعمال ككل، وجدنا أنها شكلت حوالي ٢٤ بالمائة من الموارد العامة للدولة عام ١٩٦٦/١٩٦٧. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٧ بالمائة عام ١٩٧١/١٩٧٢، ثم إلى ٣٨ بالمائة عام ١٩٧٤، وإلى ٤١ بالمائة عام ١٩٧٨. وقد هبطت هذه النسبة إلى مستوى ٣٧ بالمائة عام ١٩٨٤/١٩٨٥ (٦) ولأنك في أن هذه النسبة توضح أن القطاع العام لم يكن عبئاً على الدولة، بل كان ولا يزال مساهماً رئيسياً في تدبير الإيرادات العامة و تمويل الإنفاق العام للدولة

**الأمر الثالث :** هو أن وجود القطاع العام قد ساعد مصر على اجتياز الظروف العصيبة بعد هزيمة عام ١٩٦٧ وما رافقها من ضغوط ضخمة على المارد، مع الاضطرار إلى توجيه نسبة كبرى من الموارد المتاحة لخدمة المجهود الحربي. وذلك دون تعريضها لمعدلات تضخم بالغة الارتفاع، كما يحدث في سنوات الحرب في بلاد الاقتصاد الحر التي تعتمد اعتماداً أساسياً على القطاع الخاص فطبقاً للبيانات المتوافرة من مصادر رسمية عن معدلات ارتفاع الأسعار، يلاحظ أن المعدل السنوي للارتفاع في نفقة المعيشة كان في حدود ٤.٣ بالمائة في الصف الأول من الستينات وحوالي ٣ بالمائة في النصف الثاني منها بمتوسط ٣.٦ بالمائة سنوياً طوال ذلك العقد. وقد ارتفع المعدل إلى حوالي ٦ بالمائة سنوياً في الفترة من عام ١٩٦٩/١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٤. وهذه المعدلات تبدو ضئيلة قياساً على معدلات الارتفاع السنوي في نفقة المعيشة في الفترة المتبقية من الستينات. وكذلك خلال الجزء الأكبر من الثمانينات (١٩٨٠-١٩٨٧) بعد إطلاق العنان أمام القطاع الخاص وقوى السوق، في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهو ١٢.٣ بالمائة في المتوسط. وبطبيعة الحال، فبنا لا نزعج أن انقطاع العام كان هو السبب الوحيد في تحقيق الاستقرار خلال الستينات وحتى أوائل السبعينات. فقد شاركت عوامل أخرى في ذلك. ولكن القطاع العام كان في تقديرنا عاملاً رئيسياً في إحداث ذلك الاستقرار ولم تكن المساهمات المختلفة للقطاع العام في تحقيق الصمود الاقتصادي وحروب التحرير ومهام التصدير بلا ثمن. فقد أدى استهداف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال فرض أسعار منخفضة، بل دون التكلفة في كثير من الأحوال، لبيع منتوجات القطاع العام، إلى تحول عدد من الشركات العامة إلى شركات حاسرة، بينما تقلصت قدرة معظم الشركات العامة على تحقيق فائض معقول. وعموماً فقد حرم القطاع العام من استخدام النسبة الكبرى من الفوائض التي حققها في تجديده أصوله وتوسيع طاقاته الإنتاجية وتطوير أساليب الإنتاج والإدارة.

Robert Mabro and Samir Radan, The industrialization of Egypt, 1939-1973: Policy and Performance (Oxford Clarendon Press, 1976), p.156.

ونظراً لأن التقديرات مخطئة في هذا المصدر بأسعار عام ١٩٩٦، فقد تم تقدير التكوين الرأسمالي الصناعي في عام ١٩٥٤، بأسعار تلك السنة، باستخدام الرقم القياسي لأسعار الجملية لمنتجات والمواد الصناعية. (٥) حول بعض هذه المساهمات والظروف لعصبة التي تمت فيها، انظر: عثمان، صفحات من مجلتي (القاهرة) مكتب المصري الحديث، (١٩٨١)، ص ٤١٩-٤٥٥.

(٦) اعتمدت في حساب هذه، لنسب على البيانات المالية التي وردت في:

Ikram, Economic Management in a Period of Transition, pp 410-411 and 324.

وكذلك على البيانات التي وردت في: مصر، وزارة المالية، لبيان المالي عن مشروع الموازنة العامة لسولة لسنة المالية ١٩٨٦/٨٥، (القاهرة: الوزارة، ١٩٨٥). وذا، افترضت أن الضرائب على أرباح قطاع الأعمال لعام قتل ٧٥ بالمائة من إجمالي الضرائب على قطاع الأعمال، فإن نسبة مساهمة القطاع العام في الإيرادات العامة تصبح ٢٤ بالمائة في عام ١٩٦٧/٦٦، ٢٧ بالمائة في عام ١٩٧١/٧٠، ٣٨ بالمائة في عام ١٩٧٤/٧٣، ٤٣ بالمائة في عام ١٩٧٨/٧٧، و٣٨ بالمائة في عام ١٩٨٥/٨٤. أما إذا افترضنا أن مساهمة القطاع العام في الضرائب على قطاع الأعمال هي ٩٠ بالمائة، فإن نسبة مساهمة في الإيرادات العامة ترتفع على النحو التالي ٢٦ بالمائة في عام ١٩٦٧/٦٦، ٢٩ بالمائة في عام ١٩٧٤/٧٣، ٤٥ بالمائة في عام ١٩٧٨/٧٧، و٤١ بالمائة في عام ١٩٨٥/٨٤.

٥. إبراهيم سعد الدين  
٥. إبراهيم العيسوي  
(من بحث مقدم إلى  
الندوة الفكرية التي نظمتها  
مركز دراسات الوحدة  
العربية)

لشركات المالية لقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٤٤ (القاهرة: معهد، ١٩٨٨) وطسند العرب لمحاسبي، من هذه النسخة المدفوعة لا تأخذ في الحسبان أثر تغيرات لأسعار في لتبعية الحقيقية للأصول.

(٢) توصلنا إلى هذا التقدير بحساب المجموع التراكمي للاستثمارات السنوية في قطاع الصناعة ولتعدد العام خلال الفترة من ١٩٥٦/٥٥ حتى ١٩٨٦/٨٥. مع تطبيق معدل إهلاك ١٠ بالمائة سنوياً. وقد حصل على بيانات لاستثمارات الجديدة من المصادر التالية:

أ- الاستثمارات السنوية بالأسعار الجارية في قطاع الصناعة والتعدد خلال الفترة من ١٩٥٦/٥٥ حتى ١٩٦٣/٦٢. وقد افترضت أنها تتمثل في استثمارات قام بها القطاع العام الصناعي، حيث من المعروف أن مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الصناعية كانت محدودة للغاية خلال تلك الفترة. وقد وردت هذه البيانات في:

K. Ikram, Economic Management in a Period of Transition (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1980), p.250.

ب- استثمارات القطاع العام في الصناعة ولتعدد بالأسعار الجارية خلال الفترة من ١٩٦٥/٦٤ حتى ١٩٨٢/٨١. وقد وردت في مصر، مجلس الشورى، تقرير لجنة لشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات استثمار (القاهرة: المجلس، ١٩٨٥) ص ١٢١-١٢٣.

ج- الاستثمارات العامة في قطاع الصناعة والتعدد بأسعار ١٩٨٢/٨١ خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٢ حتى ١٩٨٦/٨٥. وقد وردت في: مصر، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ (القاهرة: الوزارة، ١٩٨٧)، ج ١ ص ٤١. وقد تم تحويل هذه القيم إلى قيم بالأسعار الجارية باستخدام الرقم القياسي لأسعار الجملية الذي يعبه الجهاز المركزي للتنمية العامة والإحصاء.

(٤) تقديرات التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة ككل مأخوذة من:

وذلك من جراء توحيد معظم هذه المفروض لتحويل أوجه الإنفاق العام المختلفة، مما في ذلك الإنفاق العسكري وهو أدى ذلك إلى تدهور ملحوظ في القدرات الانتاجية لهذا القطاع. ومن جهة أخرى فقد تحمل القطاع العام بمصاولة زائدة من حاجته سبعة للسياسات الاحتجاجية التي استبدقت التشغيل الكامل للخريجين واستيعاب المخرجين من الخدمة العسكرية في وحدات القطاع العام. وكان لهذا الهدف الاجتماعي تبعات خطيرة على ظروف العمل والإدارة والإنتاجية في ذلك القطاع.

(١) طبق للمعلومات المتوافرة لدى مركز معطيات القطاع العام، تبلغ القيمة الدفترية للأصول المبركة لشركات القطاع العام ١٤ مليار جنيه، بينما تقدر القيمة السوقية لهذه الأصول بحوالي ٣٦٥ مليار جنيه. انظر:

Hisham E. - Sherif, "A Framework for the Development of a Public Sector Information Base in Egypt," Public Enterprise, vol 8 no 1 (1988), pp 94-101

٢. ما فيك يتعلق بقيمة الأموال التي جرى تأميم، فتتضمن قرارات لتأميم المختلفة، فم عشر على تقدير كامل بها وقد قدرت الأموال التي أتمت عام ١٩٦١، بحوالي ٢٠ مليون جنيه. بينما يصل البعض بتقدير قيمة الأموال المخصصة لتأميم عام ١٩٦١ وقوانين لإصلاح لزادى بنحو ٧٠٠ مليون جنيه انظر: محمد صبحي الأنيس، نشأة وتطور القطاع العام في الاقتصاد المصري (القاهرة: المركز العربي للدراسات السياسية والاقتصادية ١٩٦٨) يضم كتاب: محمود سراد من كان يحكم مصر! (القاهرة: مكتبة مبدولي، ١٩٧٥)، مدج من المصارف والشركات التي خضعت للتأميم، وقيمة أسهمها وقد اتضح بأن النماذج المقدمة في الكتب لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من الوحدات التي خضعت للتأميم. ومن ثم لا يمكن الاستدلال بها في التوصل إلى تقدير تقريبي لقيمة الأموال الموزعة في الستينات.

(٢) ورد هذا التقدير في: مصر، معهد التخطيط القومى، دراسة تحليلية مقدرة



## اعلان فبراير لبيع القطاع العام

د. أحمد الحصري

والغريب. أن الحكومة هادئة ولا يظهر عليها أية أعراض للقلق أو الفزع من انصراف المعنيين بالبيع عن كل الاغراض المقدمة بل العكس .. فالحكومة في أقصى حالات الرضا .. ونعتقد أن معها كل الحق في ذلك بعد أن نجح كمال الجزوري، في المهمة التي تعثرت أكثر من عشرين عاما بالوصول إلى ما يسمى بنقطة البيع.

وبينما نعرف أن كلام الحكومة دائما من قبيل الاستهلاك المحلي جاء اعلان فبراير وبه قدر كبير من الاستهلاك الدولي وكان مرعده قبل أيام قليلة من بدء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي لاسقاط الشريحة الثالثة من الدين.

وبالرغم من ذلك أصر الصندوق في المفاوضات على طلبه بتحقيق قيمة الجنيه ولم يبد اهتماما كبيرا باعلان فبراير بل أنهم الحكومة بالبطء في اجراءات البيع.

ولا معنى هذا الكلام أن الحكومة تقارص الفهولة المصرية من أجل التسرف في البيع بل العكس فإن الحكومة تستخدم الفهولة المصرية هذه المرة في الضحك علينا وهذا ما تقوله ارض الواقع الذي تقبى عليه الحكومة مزاد البيع

\*\*\*

**القطاع الخاص خارج المزاد**  
ليس من قبيل التكرار القول بأن الرأسمالية المصرية تعاني من أسرار متعددة في رحلة نشأتها وتطورها ولن نعود للحديث عن تجارب الماضي ولكن من واقع تجارب السبعينات والثمانينات تؤكد لنا انصراف القطاع الخاص عن الاستثمار في قطاعات الانتاج (الزراعة-الصناعة) واتجهت معظم انشطته في اتجاه الاستثمار الخدمي خاصة

أما الحكومة فقد اعلنت في مناسبات متعددة عن ملاحق اعلان فبراير وهي حوافز من نوع خاص لكل من يطلب الشراء منها ١٥ سنة إعفاءات ضريبية وجسدية .. وحق المشتري في التخلص من العمالة بعد ٣ سنوات وحقه في فك الاصول والتصرف فيها بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية اللازمة لعمليات الشراء.

وبرغم توسلات الدكتور عاطف وجوايز الدكتور الجزوري ، فقد مرت ثلاثة أشهر دون «حسن أو خير» يأتي من هؤلاء المعنيين بالشراء...

وحتى الآن لم يتقدم رجال الأعمال المصريين الا بعرض واحد ، قدمه محمد فريد خميس صاحب «النصارين» و«الشرقيين» وبعد ٥٠ مستثمرا من المدن الجديدة لشراء شركات التجارة الداخلية (عمر ائدي- صيدناوى- حاتيبو- شيكويل- بترولي).

والعرض يعتمد بشكل أساسي على تمويل أحد البنوك الكبرى الذي لم يوافق بعد بالرغم من التصريحات الوردية للدكتور عاطف.

أما العرض الآخر فهو قديم وتم تعديده من الشركاء الاغانب في البنوك المشتركة لشراء انصبة القطاع العام في هذه البنوك . والبنوك المشتركة هي بنوك اجنبية شاركت فيها بنوك وشركات تأمين مصرية عامة وعددها ٣٠ بنكاً

وعدا ذلك لم نسمع عن صفقات كبيرة تقترب ولو قليلا من الرقم المطروح للبيع وهو ٢٥ مليار جنيه قيمة المطروح في الدفعة الأولى من خلال المزاد للبيع المباشر أو من خلال بورصة الأوراق المالية

اشعلت الحكومة الجدل باعلان فبراير ومن يومها وحسب البيع تسيطر على كلام الناس في كل مكان .. على المناهى وفي المواصلات وداخل مقرات الاحزاب والمنشآت الثقافية والعلمية وأروقة الفنادق ولاستراحات الخاصة وفي العنابر بين العمال وعلى مكاتب الموظفين .. حتى وصل الجدل أخيرا إلى قاعات المحاكم بدعوى أقامتها أحزاب «الناصرى -التجمع- العمل» للظمن في دستورية اجراءات الحكومة لبيع القطاع العام التي وردت في إعلان فبراير.

وبين كل المتحدثين يأتي في الصدارة د عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال بعد أن عهدت إليه الحكومة بمهمة الجبير المثنى والمصلح القضائي لممتلكات الشعب المصرى..

وعبيد هو بحق نجم المزاد رغم أنه ينتظر على أحر من الجمر الدقة الثالثة ليعلن «الائتية» ويرسى المزاد على صاحب الصيب وفي سبيل ذلك يتوسل الدكتور عاطف يوميا على صفحات الجرائد وأمام كاميرات التلفزيون والليديو في الحفلات والندوات واسهرات لكل من معه «قرشين» أن يتقدم لشراء بلا تردد.

بل وصل به الحال لمناشدة حتى «فلسين» من رجال الأعمال بالتقدم واستلام الشركات بتقود ادارة اذا ما وعدوا- فقط محرو وعد- بسداد المطلوب بعد فترة زمنية من عائد ارباح الشركات (روزاليوسف ١٩٦/٣/٢٥) والمطلوب ليس كثيرا ويمكن تدبيره من خلال البنوك المحلية.. وفي مجلس الشعب قال عبيد للنواب «بلاش حساسية من الاجانب لانهم اصحاب الخبرة والمعرفة والعلم... في

لاستثمار العقارى ، مع ملاحظة اننا نتكلم  
هنا عن رجال اعمال حقيقيين وترك حانيا ما  
بعد لوسطاء والسماسرة والمقامرون.

وحتى التحرية التى تضعونها كنموذج فى  
العاشر من رمضان تقول عنها رسالة  
دكتورة حديثة للباحثة دينا جلال ان  
هناك ٤٣٪ من الطاقة عاطلة.  
وبالمسبة سألت د. ابراهيم فوزى عن  
ذلك فقال ان مستثمرى العاشر يفضلون  
تمطيل خطوط الانتاج حتى لا تهتز  
اسعار المنتجات بفعل الكماد الذى  
تشهده الاسواق. وتعرض  
للاتخفاف.

وكلام ابراهيم فوزى ، من ناحية  
أخرى يقول ان القوى الشرائية فى المجتمع  
المصرى ، لا تحتل انتاج رجال العاشر .. وهذا  
ليس استنتاجا فقد اضطر محمد فريد  
خميمص صاحب النساخون الشرقيون ورئيس  
اتحاد لصناعات إلى تكوين شركة عقارات  
مع آخرين وعند سؤاله عن أسباب ذلك قال  
انه تعدد للنشاط بقصد الاستفادة من  
ريحية العمل فى العقارات لتعويض  
بعض خسائر الصناعة. وهذا كلام  
صحيح فإرباح العقارات فى مصر تحقق  
ضخام ما تحققة الصناعة ودوران رأس المال  
سريع وليس هناك أية مشكلات مع العمال  
أو التأمينات أو الضرائب أو الجهات المستولة  
عن التراخيص والرقابة.

وفى العاشر من رمضان هناك مشكلات  
لا حصر لها بين رجال الصناعة وهيئات  
حكومية المختلفة ويبدو ان قمر مناسبة تجمع  
بين هؤلاء لمستثمرين ووسائل الاعلام دون أن  
يتحدثوا عن مشكلاتهم المتعددة فى الضرائب  
والجمارك والمنفعة الأجنبية وسياسة الدولة  
لتى تخصى التجارة على حساب الصناعة  
وبالمسبة فإن التجار المصريين لديهم أيضا  
شكاكهم وتقول تقارير الفرقة التجارية أن  
هناك ما يقرب من نصف مليون حالة  
«برونستور» سنوياً.

وفى هذه الأوضاع يذكر.

ان لتطاع الخاص المصرى ، تردد طويلا  
حتى فى الاقدام على شراء الفنادق مضمونة  
الريحية عندما كانت الحكومة تدلل على  
بيعها منذ ثلاث سنوات كما يحذر الإشارة  
إلى أن ما تم بيعه من تاريخ تطبيق القانون  
٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذى اصدرته  
الوزارة فى ١١ فبراير

أعمال بغرض بيعه - وحتى نهاية ١٩٩٥  
قد شمل ٣ شركات فقط بيعت  
بالكامل بمبلغ ٥٣٧١ مليون  
جنيه.. وتم نقل ملكية ١٩٧٣  
مشروعاً كانت تملكها المليات إلى  
التطاع الخاص والتطاع التعاونى  
وهي مشروعات صغيرة الحجم فى  
معظمها. كما تم التصرف فى ٥٢ مشروعاً  
تزيد القيمة الذخيرية لكل منها على ١٠٠  
ألف جنيه وتبقى من هذه المشروعات الكبيرة  
١٩٢ مشروعاً تم تقسيمها إلى سبع  
محروعات حسب مجال نشاطها بغية التصرف  
فيها بالبيع أو الإيجار وما زالت خطوات  
بيعها محلك سر لا حجام التطاع الخاص عن  
الشراء.

وإذا كان حجم المطروح للبيع قبسته  
الذخيرية بين ٨٨ مليار و ٦٠٠  
مليار جنيه فى التقديرات غير  
الرسمية، فإن كل ما قدمه التطاع الخاص  
طوال عشرين عاماً لا يتجاوز ٣٠ مليار جنيه  
حسب بيانات هيئة الاستثمار مع الأخذ فى  
الاعتبار أن نسبة الشريك الأجنبى والعربى  
تصل إلى حوالى ٢٥٪ من هذا الرقم  
بالإضافة إلى أن هذا الرقم يشمل المشروعات  
التي بدأت العمل وأيضاً المشروعات التى لم  
تبدأ العمل بعد.

وهو ما يعنى أن التطاع الخاص غير  
مؤهّل للدخول فى مزاد الحكومة بالقدر الذى  
يجعل من البيع مصرياً خالصاً

أما أموال المصريين فى الخارج والتي  
تسعى الحكومة لاجتذابها من خلال المزايا فإن  
هذه الأموال مقدرة بحوالى ١٧٠ مليار دولار  
منها حوالى ٨٢ مليار هاربة (الأهالى ٢٤ /  
١ / ١٩٩٦) وعليها أن نفرق فى ذلك الرقم  
بين الأموال المصرية وهي أموال يرى د  
ومزى زكى استحالة فى جذبها إلى مصر  
فقد جاءت هذه الأموال عن طريق أنشطة غير  
مشروعة فى عمليات استيراد السلع  
والأسلحة والسمررة والوساطة والاختلاس  
والاحتيال فى السوق السوداء والمواد الممنوعة  
مثل المخدرات وغيرها.

أما تلك الهاربة بفعل مناخ الاستثمار  
والتي تكونت كنتاج لمخدرات المواطنين  
العاملين فى الخارج والمودعة بأسمائهم فى  
البنوك الخارجية فإن هذه الأموال لن تأتى  
لمجرد إعلان الحكومة الحب من طرف واحد  
خاصة مع النتيجة المرة التى عاينها

المهاجرين المصريين . بتأسيس شركة  
المصريين فى الخارج للتأجير والاستثمار  
والتنمية طبقاً للقانون ٢٢٠ لسنة ١٩٨٩  
برأس مال يقدر بـ ٤٠ مليون جنيه وكان الهدف  
جذب مدخرات المصريين بالخارج ووعدت  
الحكومة بتخفيض كافة المرافيل .. وفى إطار  
الشركة أقام المصريون المهاجرين ٦ شركات  
فرعية وساهموا فى ٧ شركات ولكن منخ  
الاستثمار والفساد المستشري فى أروقة  
الاجهزة الحكومية التى سيطرت على مجلس  
الادارة فى غياب المهاجرين أدى بهم إلى  
توقف أى محاولة جديدة للاستثمار فى مصر  
وانتهت الشركة إلى حجم اعمال هزيل وسفر  
متواضع فى البرصة وتداول أكثر تواضع  
من شركات قطاع الاعمال للغزل والنسيج  
(أقل الشركات فى البرصة).

أما التجربة الثانية فقد دخل د.  
محمود وهبه رئيس جمعية رجال الأعمال  
المصريين الأمريكيين لشراء شركة  
الكركاكولا المصرية عندما أعلنت الحكومة  
عن بيعها وتم استبعاده بحجة ضرورة  
الحصول على موافقة الشركة الأم وهو ما جعل  
د. وهبه يصرح لروزاليوسف فى ٢١ أبريل  
٩٣ ان شروط بيع الشركات محرم  
المصريين من الشراء وتفتح الباب  
أمام المغامرين الأجانب.

وبالمسبة فإن هذا هو ما حدث بالفعل  
واستطاع المشتري الذى وافقت الشركة الأم  
على مشاركته أن يحصل أحد المصانع  
ويبيع الأرض بسعر ١٠٠ مليون  
جنيه تعادل نصف ما دفعه فى  
شراء الشركة كلها بكل لروعتها  
ومصانعها وأراضيها.

\*\*\*

### البورصة عندها أنيميا

أما سوق الأوراق المالية والتي تراهن  
عليها الحكومة فى ترويج الروم فإن آخر  
التقارير الصادرة عن المحاسن القومية  
المتخصصة تؤكد فقدان الاسهم أكثر من ٢٢٪  
من قيمتها والاسباب من وجهة نظر  
البورصة هي ارتفاع الحكومة لى طرح  
اسهم الشركات دون أية دراسات  
لاوضاع السوق الاضافة إلى استمرار  
الادارات الحكومية فى ادارة الشركات وهي  
ادارات ليست محل ثقة من جانب المتعاملين  
فى الاسهم..

بعد ذلك خاض انجبالني انشورية

حيث يطالب تقريرهم بعدم طرح أي سهم جديدة حتى يتم بيع أكثر من ٦٠٪ من أسهم الشركات المطروحة. حتى الدكتور هشام حسبو يتخوف من طرح أسهم جديدة في البورصة بينما وصل الانخفاض في مؤشر سوق المال إلى أدنى مستوي له منذ أول سبتمبر ١٩٩٤.

ويرد حسبو على ادعاءات وزارة قطاع الأعمال بأن السوق يمكنها استيعاب مزيد من الأسهم بقوله أن ما يتردد عن اعتماد السوق لطرح المزيد من الأسهم أو خلافه هو من قبيل الحديث السياسي وليس الحوار الفني أو العلمي.

ويقول حسبو من غير المصقول أن يتم اتخاذ قرار أو حتى قرار بطرح الأسهم دون مشاركة العاملين في سوق الأوراق المالية وتجهيز البورصة ووضع الخطط والمدة اللازمة لعمليات لطرح وتهيئة المناخ الاستثمار لجذب المدخرات المحلية وأيضاً الأجنبية ووضع السياسات الضريبية التي تكفل ذلك.

وقبل تقرير المجالس القومية المتخصصة قال تقرير صادر عن وزارة الاقتصاد أن البورصة تعاني من هزال حاداً أسفر عن انخفاض أسعار الأسهم طوال الأشهر الماضية حتى وصل إلى ٥٠٪ في بعض الشركات والبنوك.

وفي التقرير النصف سري للبورصة ظهر بالأرقام أن التعامل في ١١٤٠ إصدار لم يتجاوز ٢٣٩ ونسبة ٢١٪ فقط من الإصدارات الجديدة.

ومن بين الشركات التي تم عليها التداول تركيز النشاط في عدد محدود منها واستحوذت ٥ شركات فقط على ٥٧٪ من إجمالي هذه الأوراق المالية المتداولة. ويقول التقرير أن نسبة الأسهم المتداولة بالقياس لعدد الأسهم المتداولة لم يتجاوز نسبة ١٢٪ فقط وهو ما يشير إلى محدودية التداول للأوراق بالسوق المصري غياب الجانب الأكبر من الأوراق عن التعامل حتى تحولت لبورصة إلى مخزن للأوراق الراكدة.

ففي ٧١٨ شركة مقيدة تم التعامل على ٢٧ شركات فقط بنسبة ٢٩٪ .. وقد تبين أن هناك ٥٣٧ شركة لم يجر عليها أي تعامل لمدة عام رغم أن قانون البورصة ينص على شطب أية شركة من القيد

١ - ٢٠٠٠ - ١٩٩٤ - ١٩٩٠ - ١٩٨٥ - ١٩٨٠ - ١٩٧٥ - ١٩٧٠ - ١٩٦٥ - ١٩٦٠ - ١٩٥٥ - ١٩٥٠ - ١٩٤٥ - ١٩٤٠ - ١٩٣٥ - ١٩٣٠ - ١٩٢٥ - ١٩٢٠ - ١٩١٥ - ١٩١٠ - ١٩٠٥ - ١٩٠٠ - ١٨٩٥ - ١٨٩٠ - ١٨٨٥ - ١٨٨٠ - ١٨٧٥ - ١٨٧٠ - ١٨٦٥ - ١٨٦٠ - ١٨٥٥ - ١٨٥٠ - ١٨٤٥ - ١٨٤٠ - ١٨٣٥ - ١٨٣٠ - ١٨٢٥ - ١٨٢٠ - ١٨١٥ - ١٨١٠ - ١٨٠٥ - ١٨٠٠ - ١٧٩٥ - ١٧٩٠ - ١٧٨٥ - ١٧٨٠ - ١٧٧٥ - ١٧٧٠ - ١٧٦٥ - ١٧٦٠ - ١٧٥٥ - ١٧٥٠ - ١٧٤٥ - ١٧٤٠ - ١٧٣٥ - ١٧٣٠ - ١٧٢٥ - ١٧٢٠ - ١٧١٥ - ١٧١٠ - ١٧٠٥ - ١٧٠٠ - ١٦٩٥ - ١٦٩٠ - ١٦٨٥ - ١٦٨٠ - ١٦٧٥ - ١٦٧٠ - ١٦٦٥ - ١٦٦٠ - ١٦٥٥ - ١٦٥٠ - ١٦٤٥ - ١٦٤٠ - ١٦٣٥ - ١٦٣٠ - ١٦٢٥ - ١٦٢٠ - ١٦١٥ - ١٦١٠ - ١٦٠٥ - ١٦٠٠ - ١٥٩٥ - ١٥٩٠ - ١٥٨٥ - ١٥٨٠ - ١٥٧٥ - ١٥٧٠ - ١٥٦٥ - ١٥٦٠ - ١٥٥٥ - ١٥٥٠ - ١٥٤٥ - ١٥٤٠ - ١٥٣٥ - ١٥٣٠ - ١٥٢٥ - ١٥٢٠ - ١٥١٥ - ١٥١٠ - ١٥٠٥ - ١٥٠٠ - ١٤٩٥ - ١٤٩٠ - ١٤٨٥ - ١٤٨٠ - ١٤٧٥ - ١٤٧٠ - ١٤٦٥ - ١٤٦٠ - ١٤٥٥ - ١٤٥٠ - ١٤٤٥ - ١٤٤٠ - ١٤٣٥ - ١٤٣٠ - ١٤٢٥ - ١٤٢٠ - ١٤١٥ - ١٤١٠ - ١٤٠٥ - ١٤٠٠ - ١٣٩٥ - ١٣٩٠ - ١٣٨٥ - ١٣٨٠ - ١٣٧٥ - ١٣٧٠ - ١٣٦٥ - ١٣٦٠ - ١٣٥٥ - ١٣٥٠ - ١٣٤٥ - ١٣٤٠ - ١٣٣٥ - ١٣٣٠ - ١٣٢٥ - ١٣٢٠ - ١٣١٥ - ١٣١٠ - ١٣٠٥ - ١٣٠٠ - ١٢٩٥ - ١٢٩٠ - ١٢٨٥ - ١٢٨٠ - ١٢٧٥ - ١٢٧٠ - ١٢٦٥ - ١٢٦٠ - ١٢٥٥ - ١٢٥٠ - ١٢٤٥ - ١٢٤٠ - ١٢٣٥ - ١٢٣٠ - ١٢٢٥ - ١٢٢٠ - ١٢١٥ - ١٢١٠ - ١٢٠٥ - ١٢٠٠ - ١١٩٥ - ١١٩٠ - ١١٨٥ - ١١٨٠ - ١١٧٥ - ١١٧٠ - ١١٦٥ - ١١٦٠ - ١١٥٥ - ١١٥٠ - ١١٤٥ - ١١٤٠ - ١١٣٥ - ١١٣٠ - ١١٢٥ - ١١٢٠ - ١١١٥ - ١١١٠ - ١١٠٥ - ١١٠٠ - ١٠٩٥ - ١٠٩٠ - ١٠٨٥ - ١٠٨٠ - ١٠٧٥ - ١٠٧٠ - ١٠٦٥ - ١٠٦٠ - ١٠٥٥ - ١٠٥٠ - ١٠٤٥ - ١٠٤٠ - ١٠٣٥ - ١٠٣٠ - ١٠٢٥ - ١٠٢٠ - ١٠١٥ - ١٠١٠ - ١٠٠٥ - ١٠٠٠ - ٩٩٥ - ٩٩٠ - ٩٨٥ - ٩٨٠ - ٩٧٥ - ٩٧٠ - ٩٦٥ - ٩٦٠ - ٩٥٥ - ٩٥٠ - ٩٤٥ - ٩٤٠ - ٩٣٥ - ٩٣٠ - ٩٢٥ - ٩٢٠ - ٩١٥ - ٩١٠ - ٩٠٥ - ٩٠٠ - ٨٩٥ - ٨٩٠ - ٨٨٥ - ٨٨٠ - ٨٧٥ - ٨٧٠ - ٨٦٥ - ٨٦٠ - ٨٥٥ - ٨٥٠ - ٨٤٥ - ٨٤٠ - ٨٣٥ - ٨٣٠ - ٨٢٥ - ٨٢٠ - ٨١٥ - ٨١٠ - ٨٠٥ - ٨٠٠ - ٧٩٥ - ٧٩٠ - ٧٨٥ - ٧٨٠ - ٧٧٥ - ٧٧٠ - ٧٦٥ - ٧٦٠ - ٧٥٥ - ٧٥٠ - ٧٤٥ - ٧٤٠ - ٧٣٥ - ٧٣٠ - ٧٢٥ - ٧٢٠ - ٧١٥ - ٧١٠ - ٧٠٥ - ٧٠٠ - ٦٩٥ - ٦٩٠ - ٦٨٥ - ٦٨٠ - ٦٧٥ - ٦٧٠ - ٦٦٥ - ٦٦٠ - ٦٥٥ - ٦٥٠ - ٦٤٥ - ٦٤٠ - ٦٣٥ - ٦٣٠ - ٦٢٥ - ٦٢٠ - ٦١٥ - ٦١٠ - ٦٠٥ - ٦٠٠ - ٥٩٥ - ٥٩٠ - ٥٨٥ - ٥٨٠ - ٥٧٥ - ٥٧٠ - ٥٦٥ - ٥٦٠ - ٥٥٥ - ٥٥٠ - ٥٤٥ - ٥٤٠ - ٥٣٥ - ٥٣٠ - ٥٢٥ - ٥٢٠ - ٥١٥ - ٥١٠ - ٥٠٥ - ٥٠٠ - ٤٩٥ - ٤٩٠ - ٤٨٥ - ٤٨٠ - ٤٧٥ - ٤٧٠ - ٤٦٥ - ٤٦٠ - ٤٥٥ - ٤٥٠ - ٤٤٥ - ٤٤٠ - ٤٣٥ - ٤٣٠ - ٤٢٥ - ٤٢٠ - ٤١٥ - ٤١٠ - ٤٠٥ - ٤٠٠ - ٣٩٥ - ٣٩٠ - ٣٨٥ - ٣٨٠ - ٣٧٥ - ٣٧٠ - ٣٦٥ - ٣٦٠ - ٣٥٥ - ٣٥٠ - ٣٤٥ - ٣٤٠ - ٣٣٥ - ٣٣٠ - ٣٢٥ - ٣٢٠ - ٣١٥ - ٣١٠ - ٣٠٥ - ٣٠٠ - ٢٩٥ - ٢٩٠ - ٢٨٥ - ٢٨٠ - ٢٧٥ - ٢٧٠ - ٢٦٥ - ٢٦٠ - ٢٥٥ - ٢٥٠ - ٢٤٥ - ٢٤٠ - ٢٣٥ - ٢٣٠ - ٢٢٥ - ٢٢٠ - ٢١٥ - ٢١٠ - ٢٠٥ - ٢٠٠ - ١٩٥ - ١٩٠ - ١٨٥ - ١٨٠ - ١٧٥ - ١٧٠ - ١٦٥ - ١٦٠ - ١٥٥ - ١٥٠ - ١٤٥ - ١٤٠ - ١٣٥ - ١٣٠ - ١٢٥ - ١٢٠ - ١١٥ - ١١٠ - ١٠٥ - ١٠٠ - ٩٥ - ٩٠ - ٨٥ - ٨٠ - ٧٥ - ٧٠ - ٦٥ - ٦٠ - ٥٥ - ٥٠ - ٤٥ - ٤٠ - ٣٥ - ٣٠ - ٢٥ - ٢٠ - ١٥ - ١٠ - ٥ - ٠ - ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

نهر. وهذه الأوضاع هي التي جعلت العديد من الخبراء والمتخصصين ورجال البورصة من إرسال التحذيرات العلنية للحكومة من الانهيار القادم لسوق الأوراق المالية إذا ما أصرت الحكومة على خطتها في طرح أسهم الشركات الملحق عنها دون النظر لأحوال السوق.

ولا يمكن التحويل هنا على دور صناديق الاستثمار أو البنوك استيعاب ما تنوي الحكومة طرحه فجميع الأموال التي تديرها صناديق الاستثمار لا يتجاوز ٤٠ مليار جنيه من بين ٢٥ مليار قتل القيمة السوقية لتعاملات الأسهم المتداولة وهم حجم ضعيف لا يمنع إدارات هذه الصناديق القدرة على التأثير في السوق.

وتعود إلى خبراء المجالس القومية حيث يؤكدون أن أغلب هذه الصناديق قد وصلت إلى الحد الأقصى الذي لا تستطيع معه الاستثمار في الأسهم خاصة مع اضطرابها إلى توفير سيولة إضافية لمواجهة التزايد في عمليات الإسترداد..

أما البنوك ورغم وجود ودائع لديها تزيد عن ١٥٠ مليار جنيه، فإنها ما زالت تلعب في المضمون رغم أي إعلان تحسن مناخ الاستثمار. وتقوم البنوك المحلية بتوظيف الودائع لدى بنوك الخارج وتحصل منها على فائدة مما تعطيه للمودعين وهي سياسة لم تتغير منذ زمن طويل.. وهي بنوك تنفقر للادارات الرشيدة.

وتقول الخبيرة المصرفية الدكتورة سلوى العنقرى أن البنوك المصرية تفضل توظيف أموالها في بنوك الدول الأجنبية وقد أوقفت نسبة هذه الودائع من ٦٠٪ من جملة الودائع الموجودة بالمعاملات الأجنبية لدى البنوك في يونيو ١٩٩٠ إلى ٨٥٪ في يونيو ١٩٩٣ بحيث لا يتجاوز ما يتم استخدامه داخل الاقتصاد المصري نحو ١٥٪. أما التوظيفات المصرية يذهب جزء كبير منها إلى الاستثمارات المأسورة وعلى رأسها ادين الخزائنة - ديون على القومية المصرية مضمون سدادها - والتي أصبحت تشكل نحو ٣١٪ من جملة توظيفات البنوك داخل الاقتصاد المصري.

\*\*\*

### الاجانب يمتنعون

ونأتي إلى الاستثمارات الأجنبية أو بالأحرى استثمارات الشركات متعددة الجنسية

وهي شركات لا تأتي لمجرد أن الحكومة تعطي حوافز واعفاءات .. وبالماسة فإن أحدث دراسة عن الاعفاءات.. قدسها د. حمدي عبد المهيمن عبيد أكاديمية السادات بطنظا قد بينت أن حجم الاعفاءات وصل إلى ١٠٠ مليار جنيه على مدار سنوات الانفتاح والمخصخصة ورغم ذلك فلم تاتي إلى مصر الا ارقام هزيلة من الاستثمارات الاجنبية اعترف بها رئيس الوزراء نفسه أمام ممثلي الاحزاب بأنها لا تزيد عن ٤٠٠٠ مليون دولار عام ٩٥ بينما ذهبت ٤٠ مليار دولار إلى اندونيسيا في السنة نفسها وقد سبق لنا معالجة اسباب عزوف الاستثمارات الأجنبية عن الاستثمار في مصر وذلك في عدد البسار قبل الماضي (الحكومة في انتظار مستثمر لن يأتي ابدا) وكانت أهم الأسباب هي اوضاع البنية الأساسية والقاعدة الصناعية والقرى الشرائية وعدم الاستقرار السياسي والفساد وأحوال الادارات الحكومية والقوانين والتشريعات المتضاربة الخ.

ونضيف على ما قلناه ما أبحثه الدكتور اساميل صبرى عبد الله في دراسته عن الحقيقة المنسية في التنمية الاقتصادية.. يقول الدكتور اساميل اننا نشكك في الاستثمار واهميته وضرورية تشجيعه بل وتدلله بينما ننسى جميعا أن أي استثمار محلي أو اجنبي هو في الاصل ادخار وأن هذا الادخار ووسائل تشجيعه وطرق تعبئة للاستثمار ضاعت تماما من الخطاب الاعلامي.

والامر المزعج في اقتصادنا أكثر من أي شيء آخر هو تدنى معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ١٤٪ في الستينات (وكان معدل متراضع من وجهة نظر د. اساميل إلى ٧٪ في التسعينات). وبالمقارنة مع بلدان أخرى بعضها افقر منا وتكتظ بالسكان أكثر منا نجد أنها تحقق معدل ادخار ثلاثة اضعاف وأحيانا خمسة اضعاف المعدل المصري..

بل ان هذا الأخير متدن للغاية بالنسبة لمعدل الادخار في أربعين دولة فقيرة وهو ٢٧٪ وإذا احدا غرّج لبعض البلدان الان نجد معدلات الادخار بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي تصل في اندونيسيا إلى ٣٦٪ وفي الهند ١٩٪



وحتى بحريا ٢٢ / وى تونس ١٨ / والمغرب  
١٧ / وكثير الجزية ٢٦ / بسا لم تردى  
مصر عن نسبة ال ١٧ /

والعرب ان ( المذرات التى تنحرب الى  
استثمار وليس ودائع بورك) فى مصر تانى  
عليها من العاصم ولاسر المتوصفة بعمل  
الادجار الاجبرى الذى تعرضه نظم التأمين  
ولمعاتات ولى ذلك صاى ميحدث شهادات  
لاستثمار ثم الزيادة فى ودائع صندوق تونس  
الجريد وكانت بالاردم عام ٩١ بالترتيب : ٥٦  
١٦٩ ، ١١٤ مليون جنيه

ويؤكد د. سماعيل ارالدولة والقطاع  
العام والقطاع الخاص المنظم لا تسهم  
فى الادخار المحلى.

الاستثمار فى مصر .. كما تعلم  
الحكومة أن المصريين فى الخارج  
يفضلون الاستثمار فى الاسواق  
المضمونة وليس من بينها السوق  
المصرى ومع ذلك تحاول الحكومة ان  
تصرف الانتظار عن المعنيين الحقيقيين  
بلمبة المزاد وتقصده بهم اللذين  
سيستخرون الدين المصرى ويبادلونها  
بأصول القطاع العام .. وهؤلاء ما  
زالوا خلف الستار ولا يعرف أحد  
هويتهم أو جنسيتهم .  
وعلىنا الانتظار أو سؤال الحكومة  
عليهم لربما ترد علينا فى تحقيق آخر.

هذه هى الأرض التى تقيم عليها  
الحكومة 'مزاد البيع .. ولا نظن  
انها تجهل هذه الاوضاع فالحكومة  
أكثر من غيرها تعلم بان ظروف  
واوضاع القطاع الخاص المصرى لا  
تسمح له بشراء المطروح فى  
المزاد.. كما تعرف أكثر من غيرها  
ان سوق الاوراق المالية لا تحتل أية  
عمليات طرح لأسهم جديدة.. كما  
تعلم الحكومة أكثر منا ان  
الاستثمارات الاجنبية ضعيفة وأن  
الاجانب يهتمون منذ زمن طويل من

## الشركات المطروحة للبيع

يبلغ عدد الشركات التى تنوى الحكومة طرحها للبيع كليا أو جزئيا ٣١٤ شركة أقت تقويم ومراجعة اصول ٢٧٨ شركة تبلغ القيمة الدفترية لها  
٩٠ مليارات و ٩٠٧ مليون من الجنيهات . يتبقى عدد ٣٦ شركة.  
لمطروح فعليا فى المرحلة الأولى ١٤ شركة منها ٣ شركات طرحت عروض الشراء فيها من قبل المحادات ملاك العاملين.  
تفرواح نسب أسهم الشركات المطروحة للبيع ما بين ٤٠ ٪ ، ٦٠ ٪ ، ١٠٠ ٪ .

### انواع الشركات وقيمتها

عدد لشركات	القطاع	القيمة الدفترية بالمليون
٢١ شركة	الصناعات الهندسية	٦٥٣٥ر٤ مليون جنيه
٢٢ شركة	التقطن والتجارة الدولية	٧٢٦٧ر٢ مليون جنيه
١٢ شركة	النقل البحرى	٢٦٤٧ر١ مليون جنيه
١٤ شركة	الصناعات الكيماوية	١٤٥٢ر٤ مليون جنيه
٧ شركة	غزل ونسيج	٥٩٦٧ر٦ مليون جنيه
١٤ شركة	تصنيع المسرجات	٤٥١١ر٧ مليون جنيه
١٦ شركة	توزيع الكهرباء	٧٨١٣ر٣ مليون جنيه
٩ شركة	القومية للأدوية	٢٣٨٨ر٤ مليون جنيه
٢٣ شركة	القومية للتشبيد والتعمير	٧٢٢١ر٣ مليون جنيه
١٧ شركة	الصناعات المعدنية	١٤٨٢ر٣ مليون جنيه
١٣ شركة	الاشغال واستصلاح الاراضى	٤٣٢١ر٨ مليون جنيه
٢٢ شركة	الصناعات الغذائية	٦٩٦٧ر٤ مليون جنيه
٢١ شركة	الاسكان والصحة والسبنا	٣٢٨٣ر٣ مليون جنيه
١٣ شركة	التعدين والحرايات	٨ ٨٩ر٥ مليون جنيه
١٧ شركة	المضارب والمطاحن	٣٣ ٣ر٢ مليون جنيه
١٣ شركة	الفلل البحرى	١٠٦٥ر٩ مليون جنيه
	الاشغال العامة	٢٥٤٤ر٩ مليون جنيه

## أسماء الشركات التي طرحت للبيع في المرحلة الأولى

١٧٨٧ مشروعاً (الأهرام ٩٠ / ٩ / ٢٦)  
منها ١٣١٥ مشروعاً قيمتها الدفترية  
٥٠ ألف جنيه  
٢١٢ مشروعاً قيمتها الدفترية ما بين  
١٠٠ - ٢٥٠ ألف جنيه.  
١٥٣ مشروعاً قيمتها الدفترية أكبر من  
٢٥٠ ألف جنيه  
في حين ذكرت تصريحات أخرى لبعض  
المستثمرين أن أحوالي عدد المشروعات، لمحليات  
٢١١٥ مشروعاً.  
منها ١٨٠٠ مشروع لا تتعدى قيمتها  
٤٠٠ مليون جنيه.  
١٣١٥ مشروعاً قيمتها الاحصائية ٢١  
مليون جنيه.  
(الأهرام ٩٠ / ١١ / ٣٠)  
في تصريح ثالث للحكومة أكدت أن  
مشروعات المحليات عندها  
٢٤٠٠ مشروعاً قيمتها ٤٠٠ مليون  
جنيه.  
(روزاليوسف ٩٠ / ٤ / ٣٠)  
هنا عن عدد المشروعات وقيمتها أما  
البيع فعلا فهو أيضا مثار للتناقض  
والاختلاف.  
فمن مؤكد أن ما تم بيعه من مشروعات  
المحليات . يبلغ :  
٥٣ مشروعاً تزيد قيمتها الدفترية عن  
١٠٠ ألف جنيه (الأهرام ٩٠ / ٤ / ١٩٩٦).  
وتصريح آخر يؤكد أن المبيع ٣٨٥  
مشروعاً بمبلغ ١٠ مليون جنيه (الأهرام  
٩٠ / ١١ / ٣٠).  
في حين يؤكد ثالث أنه تم بيع ٨٥  
مشروعاً للمحليات بمبلغ ١٦ مليون جنيه.  
(الأخبار ٩١ / ٢ / ٩)

٢٥- النصر للتفريغ.  
٢٦- تليمصر.  
٢٧- ابيدال.  
٢٨- مصر للألومنيوم.  
٢٩- النصر للزجاج.  
٣٠- النيل للكبريت.  
٣١- كفر الزيات للمبيدات  
٣٢- مصر للزيوت والصابون.  
٣٣- المصرية للصباغة والتجهيز.  
٣٤- المصرية للنشا والجلوكوز.  
٣٥- مطاحن مصر الوسطى.  
٣٦- مطاحن غرب القاهرة.  
٣٧- مطاحن شرق الدلتا.  
٣٨- مضارب كفر الشيخ.  
٣٩- العامة للصوامع والتخزين.  
٤٠- النصر لوسائل النقل الخفيف.  
٤١- الماكرو للمحولات.  
٤٢- فنادق مصر الكبرى.  
٤٣- السويس للمناطق الحرة.  
٤٤- ميتالكو.  
٤٥- استيلكو.  
٤٦- المالية- الصناعية للمبيدات  
والأسمدة.  
**مشروعات المحليات:**  
نظراً للبيانات المفردة والتصريحات  
الحكومية المتضاربة ، فإنه غير معروف على  
وجه الدقة عدد المشروعات المملوكة  
للمحافظات.  
فقد ذكرت بعض التصريحات أن عدد  
مشروعات المحليات المطروحة للبيع يبلغ

طرحت الحكومة عند ٤٦ شركة من  
القطاع العام للبيع في المرحلة الأولى . منها  
٩ شركات في قطاع الغزل والنسيج وثلاث  
شركات للأدوية و٦ شركات عاملة في مجال  
السكان والمقاولات وعدداً آخر من الشركات  
المختلفة  
١- الدلتا للغزل  
٢- المتحدة لتجارة المسرعات بالجملة  
٣- العربية لتجارة المنسوجات  
٤- دمياط للغزل  
٥- بورسعيد لتصدير الاقطان  
٦- النصر للمنسوجات  
٧- نسيجا  
٨- مصر- شين اكوم للغزل  
٩- المنسوجات الحديثة (بوليفار)  
١٠- اطلس للتقاولات.  
١١- النصر للمعدات والتركيبات.  
١٢- انعادي للسكان والتنمية.  
١٣- القاهرة للسكان.  
١٤- مدينة نصر للسكان والتنمية.  
١٥- المتحدة للسكان  
١٦- القناة للتركيبات الملاحية .  
١٧- بورسعيد للحاويات.  
١٨- دمياط للحاويات.  
١٩- المصرية لتحميل السفن.  
٢٠- الاسكندرية للحاويات.  
٢١- العربية للتركيبات الملاحية.  
٢٢- ممفيس للأدوية  
٢٣- لهربية للأدوية.  
٢٤- القاهرة للأدوية

### السبيل

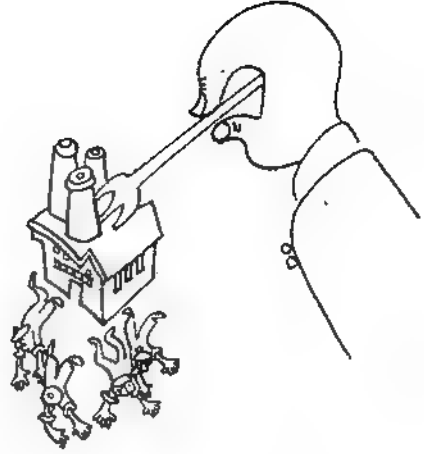
### الحقيقي

### لتوسيع

### الملكية

الدكتور فؤاد هاشم عرض وزير الاقتصاد السابق رحل لا يمكن اتهامه بالشيوعية أو الاشتاء فيه  
بتهمة البسارية ومع ذلك طالب الحكومة برد ممتلكات الشعب المثلثة في القطاع العام إلى الشعب  
ليديرها بنفسه بعد أن أعلنت الحكومة عن نيتها في البيع  
وقال فؤاد هاشم أن هذا ليس اقتراحاً خيالياً ولكنه رد الأمور إلى نصابها الصحيح فالحكومة لا  
تعدو أن تكون مالكة ملكية اعتبارية لقطاع الاعمال العام وهي تنوب عن الشعب في إدارة شونه  
مثلاً تنوب عنه في أداء وظائفها السيادية ومن ثم فلا غرابة في أن يشتري المالك الحقيقي ملكيته  
.. والاقتراح ليس خيالياً ايضاً بعد تطبيقه فعلاً في بعض الدول وفي تحارب اشرف عليها البنك  
الدولي وساندها.  
وهذا هو السبيل الحقيقي نحو تطبيق مبدأ توسيع الملكية الذي تعلمته الدولة وبرعاه البنك  
الدولي بدلاً من شراء قلة من الناس هم عدة آلاف في أفضل الاحوال ولمسرا مصريين بالضرورة ما  
كان عشرات الملايين خلال حجب عدد من المزارع لتكريه وسائله وتعديل عليه.

من هو

صاحب قرار بيع  
القطاع العام؟

محمود الحضري

بالأجل، وطلبت شركاتها السداد نقداً وخشيت الحكومة تنفيذ مجموعات السياسات الاقتصادية دفعة واحدة. وتجمد البرنامج لفترة

ومحمود. عاطف صدقي رئيس الوزراء السابق فيما بعد، وتوصلت حكومته إلى اتفاق جديد أطلق عليه برنامج المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادي. وتركز هذا البرنامج وفق الوثائق المتبادلة بين الحكومة والبنك والصندوق على الإصلاح المالي والنقدي ومقتضاء بدأت الحكومة مع السنوات الأولى للتسعينات في برنامجها المسمى بالإصلاح المالي والهيكلية. وخلال أقل من عام تم توحيد أسعار الصرف، الأمر الذي أدى إلى الوصول بسعر الدولار أمام الجنيه إلى ما يقرب من جنيهاً واحد وإلى ما يقرب من جنيهاً واحد. وتدرجاً ليصل إلى ٢٤٠ قرش مع مرور السنوات. ودخلت مصر لأول مرة نظام العمل بشركات الصرامة لتحل محل تجار العملة ولكن بشكل قانوني..

وخشية الحكومة إرتفاع سعر الدولار وانخفاض الجنيه ثم صباغة نظام يتم وفقاً له تدخل البنك المركزي بشكل ثابت في سوق الصرف كبائع للدولار ليحد من خفض قيمة الجنيه في الأسواق مشترطاً ليجد من الارتفاعات المفاجئة. وبلغ ما اشتراه

مضبطة رغم كل هذا علينا أن نعود قليلاً للوراء لنتمتع على حقيقة الوضع بتفاصيله، وهل قرار بيع القطاع العام محلي أم خارجي.

ففي عام ١٩٨٩ توصلت الحكومة لاتفاق من خلال مذكرات متبادلة مع صندوق النقد والبنك الدولي. لتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي وتحرير الأسعار وإعادة هيكلة القطاع العام. واقترح الصندوق والبنك عدة إجراءات محددة على الحكومة الالتزام بها.

وشملت إلغاء التصدير الجبري تدريجياً لأسعار المنتجات المحلية خاصة التي ينتجها القطاع العام وإلغاء تدريجي للدعم بالإضافة إلى تنفيذ برنامج لإعادة هيكلة إنتاج الشركات العامة، وإعادة النظر في أسعار القائدة، وتوحيد سعر الصرف، والتوقف عن مساهمات الشركات العامة في المشروعات المشتركة. بالإضافة إلى مطالب أخرى تتعلق بمراجعة الموازنة العامة والتفقات والإيرادات كل فترة في حدود ٣ إلى ٦ أشهر.

وداه هذا البرنامج صدمات في التنفيذ، واشتد الخلاف بين الحكومة وصندوق النقد لدرجة أن المؤسسات المالية بدأت في رفض تحويل وإردات مصر من القمح وتوقفت أمريكا عن بيع القمح

ما من مناسبة تثار فيها قضية ما يسمى بـ«الإصلاح الاقتصادي» أو تحرير الأسواق وخضاع السلع للعرض والطلب، أو الحديث عن بيع القطاع العام إلا وتخرج علينا الحكومة بصياح لا حدود له على لسان الجميع من أكبر مسئول حتى أصغر خفير وكل من يسير في ركاب الحكومة.. ليقول عليكم أن تعلموا أو «تفهروا» أن كل ما يتم هو صناعة مصرية ١٠٠٪. ولا خضوع ليه لأي ضغط خارجي سواء كان من المؤسسات المالية الدولية أو الدول الكبرى الدائنة.

بن بصل الأمر إلى تلقين كل من يقول غير ذلك درس في الأخلاق والوطنية متضمناً أن السيادة الوطنية هي الأساس وليس هناك من يملك التأثير على مصر، ولا يحق أن يقول أحد أن هناك ضغطاً من هنا أو هناك، فالضغط الوحيد المقبول للمواطن المصري فقط.

ثم يخرج علينا أخيراً د.كمال الجنزوري رئيس الوزراء ليقول إن المصلحة العامة هي التي تحكم مسيرة أداء الاقتصاد. لفرص، وأن قدسية المال العام لا يمكن أن يسها أحد لأن الأضرار بها إضرار بحق المجتمع.. بل أن البعد الاحتياطي في أي قرار اقتصادي ومالي مرتبط بأمن المواطنين. «لذلك فإن القرارات لابد أن تكون



تاريخ المفاوضات  
الحكومية  
مع المؤسسات  
الدولية  
يكشف  
اسرار عملية  
البيع

وفي مقابل ذلك لم يتقدم مشتركو حقيقيون لشراء شركة أخرى مثل النصر للسيارات وكوندور وإيدبال والفنادق والهاجر السياحية. بل وصل الأمر لمرضى لشراء خطوط إنتاج فقط وبذلك تعثر تنفيذ برنامج البيع.

وعلى الجانب الآخر تم طرح أسهم ١٦ شركة للبيع من خلال بورصة الأوراق المالية. حيث تم طرح نسب تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ للبيع للجمهور والعاملين. واستمر هذا البرنامج حتى نهاية ١٩٩٥.

(أما بالنسبة لبيع أحد البنوك العامة وإحدى شركات التأمين فلم تتمكن الحكومة من تنفيذه نظراً لضغوط ومواقف متحيزة داخل مجلس الوزراء ولم يتم تنفيذه.

ولأسباب متعددة لم تنفذ الحكومة مطلباً  
للمستودق والبنك خاصاً بخفض قيمة الجنيه  
أمام الدولار ، خاصة بعد اعتراف العديد من  
الشركات العامة والخاصة على ارتفاع أسعار  
الواردات وانخفاض حجم الصادرات ، وبعد  
جدل شديد حسم الرئيس مبارك الموقف  
ورفض التنفيذ الحالي لخفض سعر الجنيه .

ولكن لم يتم حسم هذا المطلب من جانب الصندوق والبنك ومازلا يطالبان به في ظل تلك الأوضاع وهذه الترتيبات بين الحكومة والمؤسسات الدولية ، بدأ ما يسمى بالمرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادي لبيع القطاع العام.. وذلك تنفيذاً لاتفاق وتعهد سابق واستجابة لمطالب البنك والصندوق، بالإضافة لمطالب جديدة منهما.

فعلى مدى أكثر من عام جرت اتصالات بين الحكومة وكبار مسؤولي الصندوق والبنك، انتهت إلى البرنامج العاجل للعصفاة جث اشترط البنك ضرورة إصلاح نظام التداول في سوق الأوراق المالية، حتى يمكن من استيعاب أسهم الشركات المطروحة للبيع.

وتداولت المناقشات عدة اقتراحات  
للتسريع في البرنامج ، جاء على رأسها فكرة  
مبادلة الديون الخارجية بأصول  
الشركات . حيث اقترح مشورته المؤسستين  
الماليتين ، التوسع في بيع الديون الخارجية  
لأشخاص عاديين واعتباريين . على أن يتم  
عرض الشركات على مشوري الدرر بدلاً من

البنك المركزي على مدى السنوات الأربع الأخيرة أكثر من ١٢٠٠ مليون دولار وهي سابقة لم تشهدها الأسواق المصرفية. بل تم وضع حساب خاص لاحتياطي نقدي بلغ حتى الآن ١٨ مليار دولار باليكن المركزي لمراجعة أية أزمة. وتوقع لبعض وقتها أن هذا «الإصلاح» المصرفي سسدم نى رفع سعر الدولار ليتجاوز الجنيهات الأربعة .. إلا أن الحكومة بتدخلاتها -شبر الاقتصادية- حالت دون ذلك

وبالامتثال بين الحكومة والبنك والصندوق  
تم إعادة توزيع الموازنة العامة لمنخفض  
الدعم بشكل ملحوظ بنسب لا تقل  
من ٨٠٪، وخضعت الأسعار للعرض  
والطلب ليرتفع التضخم بنسب وصلت  
في السنوات من ٩١ حتى ٩٤ إلى  
٧٨٪ سنوياً.

وشملت «روشتة» الصندوق إصلاح  
أوضاع الشركات العامة وكان نتيجة ذلك  
صدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩٢  
المعروف بالشركات القابضة ، وتم بمقتضاها  
تجميع الشركات العامة تحت إشراف وزارة  
واحدة «قطاع الأعمال العام».

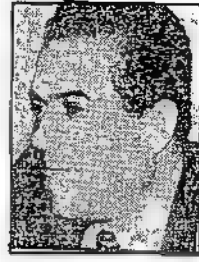
وكان ذلك هو البداية العملية لمحاولات بيع القطاع العام الفاشلة وتوقفت الدولة عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للمشركات العامة التي قصفت طوال سنوات الأعباء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية منذ ٥ يوليو ١٩٦٧ حتى الانفتاح الاقتصادي وما تبعه.

وكن من بين الاتفاقيات مع الصندوق والبنك إعادة جدولة الدين وإسقاط ٥٠٪ من أصل الدين العام الخارجي، والتنازل من جانب أمريكا ودول الخليج عن حوالي ١٤ مليار دولار - دين عسكري ومدني - وذلك عقب حرب الخليج الثانية

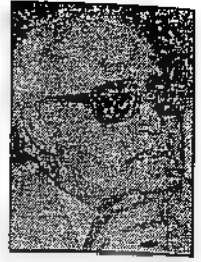
## عام البيع

ومع حلول عام ١٩٨٣ بدأت  
رحلة مدفوعات جديدة لبيع القطاع  
العام، جرى بمقتضاها الانفاق على بيع  
جميع أنصبة الدولة في الشركات  
المشتركة تصل قيمتها التقديرية  
لنحو ١١٠ مليار جنيه مترواح نسبة  
مساهمة الشركات العامة والبنوك وشركات  
التأمين وقوات الدفاع والبحرية

< ٢٢ > البسار / العدد / الخامس والسبعون / مايو ١٩٩٦



الجزيري



عبد مكي

## بدأت التخصصة

عام ١٩٨٩ ثم

امتدت

لتصل لأخطر

مراحلها

عام ١٩٩٦

استثمار عائد بيع الدين في مشروعات جديدة... خاصة أن شروط البيع للدين تشترط أن يتم استثمار العائد محلياً. وبإعمال هذا النظام سيتم منح بشترى الديون ميزات أخرى في شراء أصول ووحدات انتاجية بسعر أقل من سعرها الحقيقي.

وكشفت المفاوضات الأخيرة أن الحكومة لا تملك تقييماً حقيقياً للقيمة السوقية لمؤسسات وشركات القطاع العام وتعتمد في توضيح ذلك والوصول إليه على عمليات التقييم التي ستتم خلال عملية البيع لكل وحدة انتاجية منفصلة على حدة.

واتضح من عمليات التفاوض الأخيرة أن جميع الأصول العامة وشركات-مؤسسات- خدمات- مطروحة للبيع... وليس الهدف البيع في حد ذاته بل الوصول إلى ما يسمى بـ «الوصول لنقطة البيع».. ومن هنا عرضت الحكومة تقريراً حول كافة الأصول وقيمتها الدفترية.

وشملت هذه الأصول قائمة طويلة من الشركات تجاوزت قيمتها الاسمية ٨٠٠ مليار جنيه وتضم ٢١٤ شركة عامة تخضع للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩٢ وقطاع الأعمال العام، قيمتها الدفترية ٨٨ مليار جنيه. و٢٢ هيئة تنمية تبلغ قيمتها ٢٤٠ مليار جنيه. بالإضافة إلى ٤ بنوك وحصص الدولة ومؤسساتها وشركاتها في البنوك المشتركة وتصل إلى ١٢٠ مليار جنيه و ٨٣ هيئة خدمية تبلغ قيمتها الدفترية ٨٥ مليار جنيه. وهناك مصاحبات من الشركات العامة وشركات التأمين والبنوك بالشركات المشتركة بنسب تتراوح بين ٤٪ و ٩٢٪ تصل حقوق الدولة فيها إلى ١٢٥ مليار جنيه.

وفي آخر جولة من المفاوضات تم التوصل لصياغة مشتركة حول مرحلة البيع الأولى وتشمل طرح نسبة من أسهم ١٦ شركة سبق عرض أسهمها للبيع وتصل قيمتها

الدفترية إلى ملياري و ٢٤٢ مليون جنيه بينما قيمتها السوقية ٦ مليار و ٤٤٩ مليون جنيه. علاوة على طرح أسهم عدد آخر من الشركات للمرة الأولى قيمتها الدفترية ٤ مليار و ٢٤٣ مليون جنيه وقيمتها السوقية ١٦ مليار و ١٨١ مليون جنيه.

كما تم التوصل لتحديد قيمة ١٤ شركة سيتم عرضها للبيع الكامل وهي شركات غذائية وهندسية قيمتها السوقية مليار و ٣٩٩ مليون جنيه بينما قيمتها الدفترية ١٧٩ مليون جنيه.

(وحددت المفاوضات طرق التصرف في العائد فصوره يتم توجيه ٩٧ مليار إلى سداد الديون. والباقي سيخصص لتحديث شركات أخرى أو لتحديث الشركات المباحة نفسها خاصة المطروحة بنظام بيع الأسهم). وكشفت المباحثات عن وجود ١٤٠ شركة تحتاج إلى ١٤ مليار لاصلاح هياكلها المالية منها ١٠٤ شركة تحتاج لتطوير عاجل.

ورفض الصندوق والبنك أي دخول مسترول في عمليات طرح الأولى لبيع الأسهم في الشركات المطروحة للمرة الثانية أو لأول مرة.

والتزمت الحكومة ببدأ عام وهو البيع لكل الأصول العامة من خلال برنامج زمني طويل المدى، خاصة أن رؤية المؤسسات الدولية تتركز في أن التطوير للمنتجات لن يتم إلا من خلال شركة حدة. ولا بد من البحث عن هؤلاء الشركاء سواء بالداخل أو الخارج. وأن يتم ذلك إما عن طريق البيع الجزئي وضع أموال للاستعانة بهؤلاء الشركاء، أو بنظام نقل الملكية بالكامل لما لك آخر قادر على التطوير الانتاجي.

وهكذا يتضح أن عملية البيع ليست نهباً مصرياً حكومياً بل هي صناعة إما خالصة من المفاوضات الخارجية أو أنها صناعة مشتركة. لتحقيق هدف واحد وهو تخلي الدولة عن ادارة آليات الانتاج

# أسباب أزمة القطاع العام والتنمية في مصر

تظهر مشكلات القطاع العام أول ما تظهر في ضعف قدرته على الإنتاج رغم ما يمتلكه من أصول وطاقات إنتاجية ضخمة. وتقدر إحدى الدراسات أن معدل النمو في إنتاج القطاع العام (غالباً باستثمار النفط وقطع اسريس) خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٥ بأشعار الثابتة لم يزد على ٣ بالمائة وأن العائد على المال المستثمر قد انخفض من ٧٥ بالمائة عام ١٩٧٥ إلى ٤٨ بالمائة عام ١٩٨٥ سنوياً، وأن الطاقات المعطلة في هذا القطاع قد بلغت نحو ٢٥ بالمائة من إجمالي الطاقة المتاحة في أوائل أو منتصف الثمانينات (١). وتظهر هذه الطاقات المعطلة في قطاع الصناعة بشكل بارز. وهي ترجع في جانبها إلى قلة الاهتمام بالصيانة مع تقدم الأصول أو عدم توافر قطع الغيار أو مستلزمات الإنتاج لنقص النقد الأجنبي، أو إلى كثرة انقطاع التيار الكهربائي أو تغييب العاملين وقلة انضباطهم في العمل، أو إلى نقص الطلب على المنتجات أو الخدمات في الداخل والخارج (الانخفاض مستوى جودتها أو عدم قدرتها على المنافسة أو ضعف مستوى القدرات التسويقية أو التواطؤ على حجبها عن السوق لإتاحة فرصة أكبر أمام منتجات لشركات الانفتاحية). وترتبط على نقص الطلب على المنتجات ليس انخفاض الطاقة المستخدمة عن الطاقة المتاحة فقط، بل قد يرتبط عيها أيضاً تكديس المخزون السلمي لدى اشركات المنتجة أو لدى قنوات التوزيع، الأمر الذي يسنى تعطل جزء من رأس مال المشروع (٢). وترتبط مشكلات تغييب العاملين وقلة انضباطهم في العمل بانخفاض مستوي أجورهم، وعملهم في ظروف صعبة لا تتوفر فيها الاشتراطات الصحية ومتطلبات الأمن الصناعي. وبطبيعة الحال فإن مشكلة الأجر جزء من مشكلة أعم هي تحديد الأجر على المستوى القومي. ولكن نتيجة المباشرة لانخفاض الأجر هي الاشتغال بأكثر من عمل وإعطاء أقل الجهد للوظيفة ذات الأجر الأدنى، وهي غالباً الوظيفة في القطاع العام لتعريض الجهد الأكبر المبذول في الوظيفة ذات الأجر الأعلى له، القطع الخاص، التقليدي، أو شركات

ولا تقتصر الطاقات المعطلة على الطاقات المادية، بل تتسحب أيضاً على القوى العاملة. وهذا مرتبط بسياسة التوظيف، بغض النظر عن حاجة العمل لأغراض اجتماعية خاصة. وقد استمرت هذه السياسة لسنوات طويلة، وإن كان قد بدأ التوقف عن تطبيقها. ولم يعد القطاع العام مجالاً لامتناع العمال المتاحة في السوق وتم الابتعاضة عن تعيين عمالة جديدة بإعادة تدريب العمال الزائدة على أعمال جديدة تحتاج إليها الشركات الصناعية (٣). وبطبيعة الحال، تزداد العمالة الزائدة إلى الارتفاع في تكلفة الإنتاج لتتضمن بند الأجر. وتشير دراسة تطور عناصر التكاليف المختلفة للعامين ١٩٨٣/١٩٨٤ و١٩٨٥/١٩٨٦، إلى أن نسبة زيادة الأجر كانت أعلى من نسبة الزيادة في أي عنصر آخر من عناصر التكاليف (٤).

ومن جهة أخرى، تعاني شركات القطاع العام اختلال الهياكل المالية، حيث ترتفع نسبة القروض إلى رأس المال، وتعاين تدنى نسبة السيولة وانخفاض معدل دوران رأس المال. وهذه المشكلات مرتبطة في جانب منها بتقصير الدولة في مد شركات القطاع العام بالتمويل اللازم للتجديدات والتوسعات، بخاصة في السبعينات، الأمر الذي اضطر الكثير منها إلى استخدام الاقتراض المصرفي قصير الأجل والمكلف عادة لهذه الغاية. وقد انعكس ذلك على تزايد مديونياتها للجهات المصرفية فيما بعد. كما أن هذه المشكلات مرتبطة بمشكلة تراكم المخزون السلمي والعجز عن تصريف الإنتاج التي سبقت الإشارة إليها، وقد لوحظ انخفاض نسبة رأس المال الذاتي إلى حصة الأموال المستثمرة في القطاع العام ككل، إذ بلغت ٢٨ بالمائة، كما بلغت نسبة المديونية الكلية نحو ٢٥٠ بالمائة على مستوى القطاع العام، وذلك في أوائل أو منتصف الثمانينات (٥).

وترتبط مشكلات نقص السيولة والاعتماد على الاقتراض في تمويل الاستثمارات، وكذلك مشكلات نقص العائد على المال المستثمر بمشكلة ضعف الفائض القابل للتوزيع، وهو مرتبط بسياسة التسعير والأجور والعالة المفروضة على شركات القطاع العام. حيث، التوجه المطبق لتوزيع

الفائض الأمر الذي لا يترك مجالاً كافية لمؤازرة زيادة الإنتاج وإعادة الاستثمار من جهة أخرى (في الوقت الذي لا توفر فيه الدول مخصصات كافية للتمويل طويل الأجل للاستثمارات) (٦).

وما زاد من حدة المشكلات التي يعانيها القطاع العام أن بعض شركاته قد ساهمت في مشروعات مشتركة تحت مظلة قانون الانفتاح (أي القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤)، رغم أن مراكزها المالية لم تكن تسمح بذلك، الأمر الذي اضطرها إلى تغطية التزاماتها عن طريق الاقتراض، بل إن بعض وحدات القطاع العام والهيئات العامة قد ساهمت في مشروعات مشتركة، في الوقت الذي كانت تواجه فيه مراقب شديدة الحرج فيما يتعلق بمديونياتها للبنوك التجارية. كما قامت بعض الشركات التي كانت تقول جابياً من استثماراتها الثابتة عن طريق قروض قصيرة الأجل بالمساهمة في شركات مشتركة، الأمر الذي زاد من مشاكل المديونية والسيولة النقدية لديها، ومن جهة أخرى أهدت على الدخول في المشروعات المشتركة شركات صناعية عامة تعاني وجود أصول إنتاجية معطلة لديها. وكان الأحدى استخدام الأموال التي ساهمت بها في المشروعات المشتركة في تنشيط الأصول المعطلة لديها. ومن الغريب أيضاً أن بعض شركات القطاع العام قد أسهمت في قيام مشروعات مشتركة تعمل في نشاط مماثل لأنشطتها الأساسية، الأمر الذي أوقع فيها خسراناً كبيراً من الضرر الذي تشل- ضمن أمور أخرى- في تزايد المخزون السلمي الراكد أو بعبارة أخرى، وإذا كان العائد على المال المستثمر في شركات القطاع العام قد قدر بنحو ٥ بالمائة عام ١٩٨٥ كما سبق ذكره، فإن العائد على مساهمات شركات القطاع في المشروعات المشتركة لم يتجاوز ٢.٥ بالمائة في العام نفسه بحسب تقدير الجهاز المركزي للمحاسبات (٧) أي أنه حتى من منظور العائد المالي البحت، كان من الأحدى توجيه الأموال لتحسين الطاقات الإنتاجية وزيادتها في القطاع العام، بدلاً من المساهمة في مشروعات مشتركة ثبت فشلها. ولكن، هذا الحكم يتغير ما هو عليه، فأن، بعد مرور، طلبت المساهمة في

على المصالح الخاصة للمسؤولين عن اتخاذ قرارات المشاركة للمستفيدين بشكل أو بآخر من فساد.

## ٢- أسباب الأزمة وصلتها بالأزمة العامة للتنمية .

إن لأزمة التي يمر بها القطاع العام في مصر اليوم ليست منعزلة عن الأزمة التي يمر بها الاقتصاد المصري، أي أزمة التنمية. ذلك أن الظروف العامة التي أحاطت بالاقتصاد المصري وطبيعة السياسات العامة التي حكمت سير هذا لاقتصاد، بوجه خاص منذ أوائل السبعينات، قد تركت بصمات واضحة على أداء القطاع العام ومساره. فمن الطبيعي ألا تنزع آثاراً إيجابية في نشاط القطاع لعدم وكفاءة الأداة فيه عندما تسود سياسة عامة مزداها تغطي الدولة من كثير من مهامها لسابقة في ضبط إيقاع الاقتصاد وتوجيه حركته، وعندما يسود الاعتقاد بأنه في الإمكان إحداث تنمية جديدة للاقتصاد المصري بجهود الرأسمالية المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والمعونات الأجنبية، أي بزيد من الإنتاج في لاقتصاد الرأسمالي العالم والتنمية له. فهذه السياسة العامة التي أودعت البلاد في أزمة تنمية هي التي تسببت أيضاً فيما يعانيه القطاع العام من مشكلات وفي تزايد حدة هذه لمشكلات بمرور الزمن، حتى بلغت مبلغ الأزمة ونظراً إلى أن القطاع ابعام يمثل كتلة كبيرة من الكتل التي يتكون منها الاقتصاد المصري، فإن ما يحدث فيه سرعان ما ينعكس، بصورة أو بآخر، على مجمل أداء الاقتصاد في محوره. وهكذا يدخل القطاع العام والاقتصاد القومي في مجموعة من التأثيرات المتبادلة التي تشكل حلقة مفرغة. تضعف أداء القطاع ابعام سرعان ما ينعكس في صورة حداث تشهله أزمات عامة، وهي أصلاً تنزع، بعجز كبير، جانباً منها، كب يعكس الأداء اضعيف أيضاً في قلة الفرش، لمحولة من القطاع العام إلى الموازنة العامة. ومن جهة أخرى ينعكس التراخي في سدلات نمو الانتاج بالقطاع العام على بقية القطاعات التي تعتمد على القطاع ابعام في الحصول على حاجاتها من مستلزمات الانتاج أو من السلع النهائية وعلى الاستثمار الذي تبدأ معدلاته في التزايد، وعلى الصادرات التي تأخذ معدلاتها في التناقص وعلى معدلات رتدع الأسعار، وعلى معدلات استيعاب لمعالجة.

بمصعة لحال، فإن أداء القطاع العام

بالسياسات الاقتصادية، فإلى جانب تأثير هذه السياسات، تمارس الأوضاع السياسية والاجتماعية تأثيرات مهمة أخرى. فانبكاش وقعة المشاركة الشعبية والممارسة الديمقراطية لها انعكاسات مهمة على طبيعة السياسات العامة التي ترسم للقطاع العام، وعلى الفرص المتاحة للمعال للمشاركة الفعلية في إدارة القطاع العام ومراقبة أعماله، وعلى أسلوب اختيار القيادات في وحدات القطاع العام، وكذلك على أساليب محاصرة الفساد ومحاسبة المخرفين في القطاع العام وخارجه

وقد تداخلت ظروف انفتاح أبواب العمل في الخارج مع ظروف انفتاح الاقتصاد المصري، الأمر الذي ألقى بأعباء إضافية على القطاع العام. وقد تجلى ذلك، ضمن تجليات أخرى في نزيف العمالة المدربة والخبرات الفنية والإدارية من القطاع العام، سواء للعمل في البلدان العربية النفطية أو للعمل في شركات القطاع الخاص الانفتاحية وغير الانفتاحية

غير أنه إلى جانب الظروف العامة التي أثرت في أداء القطاع العام منذ الانفتاح، كانت هناك أخطاء في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالقطاع العام، سابقة على الانفتاح واستمرت بعده، ومن أهم هذه السياسات الساسة السعرية وسياسة التشغيل في وحدات القطاع العام التي ألفت بعبه تحقيق أهداف اجتماعية مهمة على عاتق القطاع العام، بينما كان في الإمكان بلوغ الغايات الاجتماعية نفسها من خلال سياسات وأدوات تنفيذ بديلة على ما سيأتي بيانه عند التعرض للحلول المقترحة لمشكلات القطاع العام.

ويكمن بيان أسباب تعثر القطاع العام الراجعة إلى السياسات العامة على النحو التالي:

أ- التمييز بين القطاعين العام والخاص لمصلحة الأخير، وذلك بإغداق الامتيازات والاعفاءات على القطاع الخاص، تركه يفلت من كثير من الالتزامات العامة، بما في ذلك دفع الضرائب المستحقة عليه، فضلاً عن عدم تقيده بقوانين العمل والأجور ومشاركة العمال في الإدارة والأرباح كما في القطاع العام. وفي الوقت الذي تحررت فيه أسواق العديد من السلع التي تراجعه القطاع الخاص، ظل القطاع محكوماً بسياسات سعرية لاتراخي التغير في التكاليف وقد كان ذلك التمييز لمصلحة القطاع الخاص (أو ضد القطاع العام) هو أحد جوانب سياسة الانحياز

الاقتصادي التي اتبعتها الدولة في أوائل السبعينات.

ب- الإهمال المتعمد للقطاع العام طوال معظم الفترة التي مضت منذ إعلان سياسة الانفتاح فقد أهملت متطلبات تجديد الطاقات الانتاجية وتوسيعها أو حتى صيانتها والمحافظة عليها، وحدث تقاعس عن تزويد القطاع العام بالاستثمارات اللازمة، الأمر الذي أدى إلى مشكلات نقص السيولة والاقتصاد على القروض قصيرة الأجل في تمويل الاستثمارات وتراكم المديونيات وغيرها مما سبق التعرض له، وإن كان الاهتمام بالأحلال والتجديد قد نال القسط الأكبر من استثمارات الخطة الخمسية الأخيرة

ج- ضعف التخطيط والتنسيق والمتابعة والرقابة على القطاع العام. وذلك بعد تفكيك الهيئات المركزية التي كانت تتولى هذه المهام (المؤسسات العامة) وقيام مؤسسات هزيلة لا تقدر - على ويبدو أنه لم يرد لها أن تقدر - على الاضطلاع بهذه المهام. هذا فضلاً عن انحسار نفوذ التخطيط بوجه عام منذ إعلان الانفتاح والانحياز لإنحياز أوسع مجال يمكن لعمل قوى العرض والطلب.

د- الخلط بين مفهوم قطاع الأعمال العام ومفهوم قطاع الخدمات الاجتماعية العامة فقد دأبت الحكومة على النظر إلى القطاع العام كمؤسسة لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وكوسيلة لتوفير الدعم بطريقة مستترة في مرحلة الانتاج. ومن هنا جرى تحميل وحدات القطاع العام بتكاليف إضافية (العمالة الزائدة مثلاً) أو حرمانه من إيرادات ممكنة (بالتسعير الاجتماعي مثلاً)، فضلاً عن أيلولة معظم الفائض المتحقق إلى الخزنة العامة أو إلى إلى هيئات أخرى (مثل بنك ناصر الاجتماعي الذي لم يعد نشاطه مقصوراً على الأعمال الخيرية كما كان مخططاً عند إنشائه). وهكذا اختلطت الاعتبارات الاقتصادية بالاعتبارات الاجتماعية في إدارة القطاع العام، وأصبحت الاعتبارات الاجتماعية أسهل وسيلة للتستر على انخفاض الكفاءة في المشروعات العامة

هـ- اندماج كثير من شركات القطاع العام للدخول في مشروعات خاضعة لقانون أمال العربي والاجنبي، رغم تعارض محلات عمل هذه المشروعات مع مجالات عمل الشركات الأصلية، وذلك بدعوى تشجيع الاستثمارات والثقة بالاجنبي كجزء من التشجيع العام لمستوى سياسة



الامتياز

و- انعدام التناسب بين حقوق العمال وحقوق الإدارة : فالأخيرة لها اليد الطولى، في الوقت الذي تقرض فيه الرضاية من جانب الحكومة على القابات العمالية، ويحرم العمال من حق الإضراب وحق التفاوض الجماعي على الأمور وساعات وظروف العمل مع الإدارة، وتحولت مشاركة العمال في مجالس إدارات شركات القطاع العام إلى مشاركة شكلية.

ز- فقدان القطاع العام لأفضل عناصره الإدارية وخبرته ومهنته المنتجة وذلك نتيجة تثبيت أو انخفاض مستوى الأجور في القطاع العام، مع السماح بإطلاقها في القطاع الخاص التقليدي والانفتاح، والسماح في الوقت نفسه بالهجرة إلى الخارج دون قيود تذكر، بل في الوقت الذي ظهر فيه بجملة أن الهجرة قد تسببت في إحداث نقص ملموس في المعروض من بعض نوعيات العمالة.

ح- غياب الديمقراطية والمشاركة والرقابة الشعبية وقضاء المناخ العام، الذي يعمل في ظله القطاع العام، الأمر الذي أدى إلى استنزاف هذا القطاع، وتراكم مشكلاته، مع التسرع عليها أو التهرب من أمرها، وتحوله إلى أداة التوزيع من جانب بعض العاملين فيه ومن بعض المتصلين به من القطاع الخاص.

لقد ركزنا فيما تقدم على أسباب الخلل في أداء القطاع العام المصري المتصلة بالسياسات والظروف العامة. وفي رأينا أن هذه الأسباب هي المفسر الأساسي للأزمة الحالية للقطاع العام (٨) ولكن هذا لا ينفي بالطبع أن هناك أسبابا أخرى تضعف أداء القطاع العام. نبدأ كانت الأمور المتعلقة بالسياسات والظروف العامة التي يعمل فيها القطاع العام نخرج عن نطاق تصرفه، فلا شئ في أن هناك عددا من المجالات التي تدخل في حدود التصرفات الممكنة للإدارة المسؤولة عن وحدات القطاع العام، ويؤدي قصور أداء الإدارة فيها إلى قصور في الأداء العام لهذه الوحدات. ونذكر من بين الأسباب المتصلة بهذه المجالات ما يلي:

(١) عدم كفاية الدراسات المتعلقة بحدى المشروعات، بما في ذلك مشروعات الإحلال والتجديد والتوسعات.

(٢) قصور التخطيط الدلى ومتابعة الأداء الدلى.

(٣) ضعف الاهتمام بدراسة السوق وحده

منه على الأقل إلى أن اشتغال القطاع العام في ظروف ندرة شديدة وعجز عام في المعروض من كثير من المنتجات التي ينتجها (والتي قد ينتجها القطاع الخاص أيضا) بالنسبة إلى الطلب، لا يدفع إلى الاهتمام ببحث السوق والتغيرات في أذواق المستهلكين وما إلى ذلك.

(٤) ضعف نظم الصيانة.

(٥) عدم كفاية الطرق الميعة في مجال مراقبة حركة المخزون من مستلزمات الإنتاج والسلع النهائية.

(٦) ضعف نظم تخطيط وجدولة الإنتاج.

(٧) غياب الاهتمام الكافي بدراسات التكاليف، ومتابعة التطورات في التكاليف الفعلية وتقصى أسباب انحرافها عن التكاليف المعيارية.

(٨) عدم إيلاء اهتمام كاف لقضية البحوث والتطوير على مستوى الشركة (أو على مستوى القطاع).

(٩) غياب الاهتمام بجميع المعلومات عن أوضاع العمالة والتطورات في إنتاجية العمل وفي الإنتاجية الكلية وعدم تطوير مؤشرات لتقويم الأداء بشكل جدى في هذا الشأن، ولربط الحوافز بالأداء الفعلى، وتصميم برامج التدريب في ضوء الحاجات الفعلية كما تسفر عنها متابعة وتقويم الأداء.

وعلى الرغم من الاعتراف بأن المسؤولية الأولى في ضعف أداء القطاع العام تقع على السياسات والظروف العامة التي يعمل في ظلها، فقد أظهرت تقارير الخبراء أن ثمة مجالا لا بأس به لرفع كفاءة وأداء وحدات القطاع العام من خلال الارتقاء بمستوى الإدارة وفيها وتعديل نظم العمل وتطوير أساليب تعطيط أنشطة هذه الوحدات وتنفيذها ومتابعتها. ومن هنا أهمية العناية بتشخيص المشكلات على مستوى الوحدة أو الشركة العامة ووضع الاقتراحات الكفيلة بمعالجتها.

د. إبراهيم سعد الدين

د. إبراهيم المصوى

(١) هذه المعلومات مستقاة من : حامية القاهرة، كلية التجارة، مركز البحوث والدراسات التجارية وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، عرض موجز لنتائج الدراسة الشاملة للقطاع العام في مصر (القاهرة، ١٩٨٦)، ص ١٢ و ٥٠، والتقدير الأخير بناء على دراسة فعلية لأوضاع ١٥٦ شركة من شركات القطاع العام.

(٢) يقدر حجم المخزون من المنتجات النهائية في الشركات الصناعية بحوالى ٣٦ بالمائة من الإنتاج حسب الهيكلية اعرف المصادر.

ص ٥٢.

(٣) من حديث لوزير الصناعة مع حريدة : الأهرام، ١٩٨٨/٩/٢٠.

(٤) جامعة القاهرة، كلية التجارة، مركز البحوث والدراسات التجارية وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، المصدر نفسه، ص ١٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٣- ٥٤. وليس من

الواضح ما إذا كانت نسبة المدبونية الكلية تعبر عن رصيد الدين التراكمية إلى رأس المال أو المال المستثمر أو الإنتاج.

(٦) حول قواعد التعامل على العائض، انظر:

هبة حندوسة، «مستقبل القطاع العام في مصر» ورقة قدمت إلى : الجمعية المصرية للاقتصاد الساسى والإحصاء والتشريع، نحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات: أعمال المؤتمر السادس للاقتصاديين المصريين، مارس ١٩٨١، (القاهرة، الجمعية، ١٩٨٤)، ومحمد رضا العدل، «نحو تنظيم أفضل للقطاع العام في مصر»، ورقة قدمت إلى : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، بحوث المؤتمر العلمى السابع للاقتصاديين المصريين، ٦-٨ مايو ١٩٨٢ (القاهرة: الجمعية، ١٩٨٢)، ص ١٢. ومن الملاحظ

أن الشركات لا تحتفظ بأكثر من ١٠ بالمائة من الأرباح بعد الضريبة لتقديم موقوفها المالى. أما المحصنات الإجبارية الأخرى فهي لا تبدو أن تكون

ضرائب إضافية على القطاع العام ولا يخضع لها القطاع الخاص بالطبع، مثل: ٢ بالمائة لبنات ناصر؛ ٥ بالمائة احتياطي شراء سندات حكومية، ١٠ بالمائة

مقابل الإشراف والإدارة؛ ١٥ بالمائة من نصيب العمال في الربح الذى يذهب للخدمات المحلية والمركزية، فضلا عن ٥ بالمائة احتياطي زودة

التكاليف الرأسالية.

(٧) اعتمدنا في هذه الفقرة على نتائج الدراسة التي أجراها الجهاز المركزى للحسابات عن الشركات المشتركة: «تقرير عن مساحة وحدات القطاع العام والهيئات العامة في المشروعات المشتركة حتى ١٩٨٦/٦/٣٠»

(٨) يقول على الجريتلى: «إن الأحكام القاسية التي صدرت على القطاع العام «المفترى عليه» تتم بالمعالة. ولا تستند إلى دراسة موضوعية منزهة

من الهوى للظروف والملاصبات التي مر بها». وفي اعتقاده أن جانبيا كبيرا من مشكلات القطاع العام

إنما يرجع إلى «أخطاء المسؤولين عن السياسات العامة وعن التنسيق، وإلى أسباب تدخل في عدد

ما يسميه رجال القانون «القوة القاهرة». انظر: على الجريتلى، حملة وعشرون عاما: دراسة تحليلية

للسياسات الاقتصادية في مصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٧ (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧).

ص ٧٢، ٢١٨.

## النموذج الآسيوية...

## نموذج غير قابل للنقل

منذ إعلان الرئيس الرجل أنور السادات عن سياسة الانفتاح الاقتصادي، في أوائل السبعينات ونحن ننتظر ونعلم مع المستولين يوم الرخاء... ولأت مواطنون صالطون تدفع الضرائب ونصدق ما تقوله الحكومة وصحافتها القومية فقد انتظروا أيضا أن تلحق بركب الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا

يومها كان نشازا أن يتحدث البعض عن اختلاف الظروف التاريخية بيننا وبين الغرب، لكننا رفضنا أن نستعير إليهم... وتحسنا الفلاء وسكن لشوارع، ولم نضرب على حرمان من حق العلاج المجاني والتعليم المجاني ولم نقضب حتى عند حرمان الشباب من حق العمل، لكنه يهين من أجل يوم الرخاء الموعود عندما تصبح القاهرة مثل واشنطن ولندن وباريس.

لكن ليوم الموعود لم يأت بعد أكثر من عشرين عاما، من تطبيق سياسة الانفتاح تراخعت، أحلام حكومة وقررت أن تتنازل عن حلم اللحاق بدول الغرب والجهت انظارها نحو دول الشرق وبدا من واشنطن وباريس ولندن وضمت الحكومة بكوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وسنغافورة و«هونغ كونج» وهذه المرة قالت الحكومة إن علينا بيع القطاع العام بالكامل حتى يلحق بنمو شرق آسيا ووصينا بـ«الهم» لكن يبدو أن «الهم» لم يبرص بنا..

وعين أن ستمتع هذه المرة لرأي الخبراء.. فنموذج النمو الآسيوية غير قابل للنقل أو التصميم وحتى لو افترضنا أنه قابل للنقل فالجواب السببية التي صاحبت نجاحه غير مرغوب فيه.

وكانت أبرزها: الاستغلال البشع للطبقة العاملة خاصة النساء والأطفال إلى جانب مختلف مظاهر الكبت السياسي والقهر البوليسي وقبة ممارسات نظم الحكم العسكرية والديكتاتورية والوجود الاجنبي

وهيمنة قوى خارجية على مقدرات البلاد..

والأهم أن قصة النجاح للنموذج لم تكتمل بعد وما زال كتبها مفتوحا بعد تأكل المرة النسبية لصادراتها من السلع الصناعية نظرا لارتفاع لاجور فيها وظهور متاعسين جدد أو غور آسيوية جديدة ما زالت مستويات الاجور لديهم منخفضة إلى جانب العديد من التحديات الأخرى.

هذا الكلام هو خلاصة دراسات خبراء معهد التخطيط\* ونحن نقدمه للحكومة قبل لوت الأوان وحتى لا تأتي لنا حكومة جديدة بعد عدة سنوات تقتدي بجمهورية السودان بعد فشلتها في اللحاق بالغرب أو الشرق.

أهم ما قلته الدراسة هو الدروس التسعة التي يمكن لبلدان العالم الثالث عامة ومصر خاصة الاستفادة منها من خلال تجربة النمو الآسيوية مع الأخذ في الاعتبار أن دروس خبرات التنمية الآسيوية لا تصنع قلب جاهز على قد مصر أو غيرها كك أنها لا تقدم وصفا أو روشة قابلة لتطبيق القوي.

الدروس التسعة هي: أنه ليس هناك طريق وحيد أو سهل للتنمية، وأن المال وحده لا يصنع التنمية مهما تدفق بغزوة، ولا يمكن الفصل عن رأس المال الأجنبي في تحقيق التنمية لمواصلة «ضرورة الاستقرار النقدي والمالي والاجتماعي والسياسي للتنمية، وأن تحسين توزيع الدخل أمر يمكن مع النمو الاقتصادي لتسريع، وأن التنمية هي أفضل سبيل لضبط النمو السكاني، وأن تضامن دول العالم الثالث ضروري لمواجهة تكبار، وأنه ليس هناك سبب، ومفتاح وحيد للتنمية وكان أهم الدروس ما وضعته الدراسة تحت عنوان «الدور القوي للدولة أساس وحاسم ولا غنى عنه للتنمية».

وهنا يقول خبراء معهد التخطيط إن تدخل الدولة قد بلغ في دول شرق آسيا حدا من القوة جعل بعض الباحثين يصفونه بأنه العامل الأكثر

أهمية من غيره في صنع النجاح التنموي لهذه الدولة ويصفون التنمية التي تحققت في هذه الدولة بأنها كانت تنمية بقيادة الدولة لا بقيادة السوق أو القطاع الخاص.

وحين تلك الدول التي جرت ليها تنمية في إطار حرية اقتصادية كبيرة نسبيا وبالاعتماد بدرجة ملحوظة على آليات السوق كما كان الشأن في هونغ كونج وسنغافورة قامت الدولة بدور لا يمكن التهرب من شأنه، وعلى كل فياتان الدولتان صغيرتان للغاية وهما من الجمر التي تحولت إلى مناطق حرة لخدمة التجارة العابرة وهي دول تفتقر للقطاع لزراعي مما يجعل لنفايس على ما تحقق صعب.

أما في حالة كوريا وتايوان وهما لدولتان ذاتا الكيان لاجتماعي والاقتصادي لمعقول فقد كان دور الدولة أكثر بروزا وتخطى مرحلة التدخل غير المباشر بالسياسات والحوافز إلى التدخل المباشر في آليات السوق وإعادة تشكيل نظم الاسعار ووضع الخطط واستخدام اساليب التدخل الإداري في إدارة جوانب الحياة الاقتصادية (مثل الاستيراد والتصدير الأجنبي) بل والتدخل عن طريق اقامة بعض الصناعات الأساسية في إطار القطاع العام وسعت الدولة إلى السيطرة على السوق أو حكم السوق وتوجيهه بما يساعد على إنجاز لاهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها. وتخلت الدولة عن الرصاص المعروفة وصعدت حكومات السور الآسيوية إلى خرق هذه اوصافها من خلال كبت اسعار الفائدة وفصل الاسعار المحلية عن الاسعار العالمية بفرض دفع الاستيراد ولاخاج والصدورات في اسعارات لمرفوعة ومن خلال التدخلات الانتقائية التي تركز على صناعة معينة أو قطاع بدته ومن خلال تقييد المنافسة كلما وجدت مصلحة في ذلك التقييد. وضمن ما يذكره خبراء معهد التخطيط

معارف الباحثين الأمريكيين بين تايران والصين  
أما لاحظ حكومتنا ورجال إعلامها  
يستعملون الصين عند أي حديث عن غزو آسيا  
رغم أن الخبراء يضمنونها على رأس قائمة غزو  
آسيا

يقول الكاتبان الأمريكيان (كا وسلون) ان  
هنا أوجه شبه كثيرة بين سياسات الدولتين في  
المرحلة الأولى للتنمية وتذكروا أن من أهم هذه  
التشابهات.

١- البدء بتنمية ملاك الأراضي  
وكبار المأثورين وإعادة هيكلة العلاقات  
الاجتماعية في الريف على نحو يساعد  
بقوة على تنفيذ عملية التراكم الرأسمالي بقيادة  
الدولة.

٢- وضع أسس التصنيع بتوجيه  
الدولة لقيادتها.

٣- كبح جناح الأنشطة السوقية.  
٤- ضغط الاستهلاك في الريف.

ولم يخلص الكاتبان مدخل كل من تايران  
والصين للتنمية بعد الحرب العالمية الثانية بأنه  
مدخل «الدولة» أي سيطرة الدولة على انتزاع  
مناقص لزراعي وتحقيق التراكم الرأسمالي اللازم  
للتصنيع وتنفيذ السوق ووضع الدولة لأسس  
الهيكل الصناعي المستهدف تحقيقه

وفي مقارنة لدور الدولة في كل من تايران  
وكريه الجنوبية انتهى الكاتب الأمريكي بآرك إلى  
أن الحكومة قد قامت في هاتين الدولتين بدور  
نشط في المجال الاقتصادي وأن هذا الدور تجاوز  
مجرد تدخل الدولة من أجل تصحيح فشل  
السوق - وكانت جرعة التدخل الحكومي أكبر في  
كوريا بالقدرة بتايران. ووصل بها الأمر إلى حد  
فرض بعض السياسات بالقوة على  
القطاع الخاص.. وموسم يرى بآرك أنه من  
الصعب تصور أن القطاع الخاص وحده كان  
سيقدري على سياسة تصنيع المرحلة للتصدير  
وعزو لاسران الخارجية ولحفاظه على الحاح في  
هذا الصدد في غياب التدخل الحكومي المباشر في  
لستينات. كما يؤكد كاتب آخر أنه لا يمكن فهم  
حيرة تايران تنمية ولا استعراج دلائلها  
بأسس لدور الأخرى إذا تم تجاهل التصرفات  
لمباشرة بل والمنطرفة من جانب الحكومة»

وقد تميزت خبرة تايران التنموية بارتفاع  
معدل الادخار والاستثمار وأسهمت المدخرات  
حكومية ومدخرات انقطاع العام بسبب كبيرة في  
تحويل الاستثمار من ١٣٪ في الفترة  
(١٩٩٠-٥٢) إلى ٢٥٪ في الفترة  
(١٩٩٧-٦١) ثم إلى ٢٨٪ في الفترة  
(١٩٨٠-٧١) وفي الثمانينات وصلت

نسبة ٥٢٪ من اجمالي الاستثمارات.  
وعلى عكس ما قد يتصور كانت نسبة  
مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في  
الاستثمار المحلي الاجمالي بتايران متواضعة  
للقاية فهي لم تزد عن ٢٪ في المتوسط خلال  
الفترة (١٩٨٧-٥٢) ولم تزد جملة التدفقات  
للاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال تلك الفترة عن  
٧٣ مليار دولار أمريكي وقد أسهم الصينيون  
المقيمون بالخارج بنسبة ٢٠٪ في هذه  
الاستثمارات بينما أسهم الاجانب بنسبة  
٨٠٪ وشكلت الاستثمارات الأمريكية واليابانية  
معاً ٦٨٪ أما الاستثمارات الأوروبية فلم تزد  
عن ١٦٪.

وطبقاً لأرقام خبراء معهد التخطيط فإن  
نصيب الدولة من الاستثمارات الثابتة كان ٥٠٪  
في الخمسينات و٢٨٪ في الستينات و ٤٥٪  
في السبعينات و ٤١٪ في الثمانينات

وكان ٥٧٪ من الانتاج الصناعي  
يتم في منشآت تملكها أو تسيطر  
عليها الحكومة في ١٩٥٢ وظلت هذه  
النسبة في حدود ٥٠٪ طوال  
الخمسينات وهي فترة التكوين التي لا  
تحدث عنها أحد بينما يركز الكل في  
الحديث على الفترات الحديثة التي انخفضت فيها  
نسبة مساهمة الاستثمارات الانعاجية العامة حتى  
وصلت إلى ١٩٪ في الثمانينات نتيجة لبيع  
شركات القطاع العام وخفض الاستثمارات العامة.  
وفي التجربة التايرانية كان لسياسات التعليم  
والتدريب والبحث والتطوير دوراً كبيراً وحظي  
التعليم والتدريب بعناية فائقة من الحكومة واتجهت  
إلى الاستثمار فيها بكثافة ملحوظة.. فقد  
ارتفعت نسبة الانفاق على التعليم  
من ١٧٪ من الناتج القومي الاجمالي  
في ٥١-١٩٥٢ إلى ٤٣٪ في ٧٧-  
١٩٧٩- ثم إلى ٥٠٪ في ١٩٨٦.

كما انتقلت الحكومة بمحاء لدفع عجلة  
البحوث العلمية والتطوير التكنولوجي حتى وصلت  
إلى ٢٪ عام ١٩٩٥ من الناتج القومي  
الاجمالي

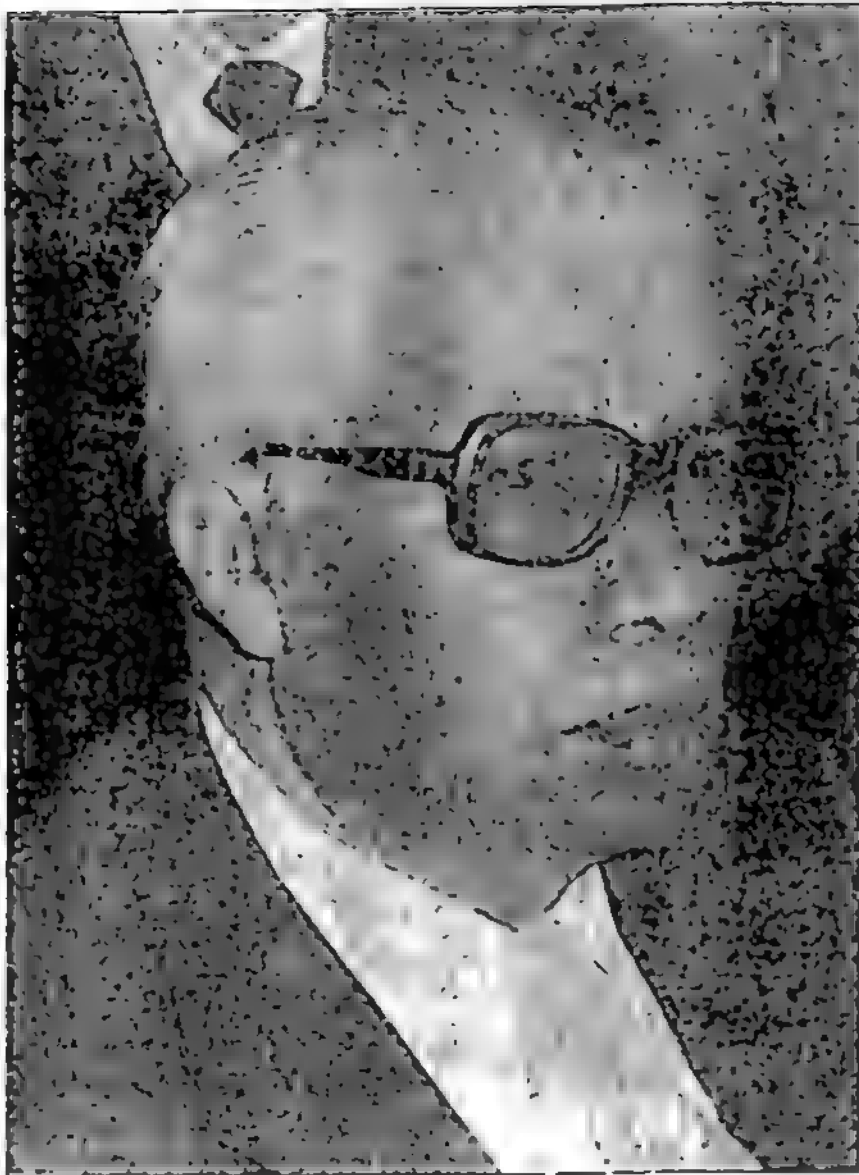
وترجع أهمية قيام الحكومة بهذا الدور النشط  
إلى أمرين : أولهما، الوعي العميق بأهمية  
البحث والتطوير والتوليد المحلي للتكنولوجيا في  
ترسيخ دعائم الصناعة وكسب المزايا التنافسية في  
اسواق التصدير. وثانيهما الصغر النسبي للحجم  
المتوسط للمنشأة الصناعية في تايران مما يجعل  
معظم المنشآت غير قادرة على تحمل مخاطر البحث  
والتطوير وإنشاء وحدات خاصة بها لهذا الغرض.  
ويؤكد د ابراهيم العيسوي ان حالة

بخطاقتها فهي دولة صغيرة ولكنها تتمتع او  
ظلت تتمتع لوقت طويل بموقع استراتيجي مما  
جعلها محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية  
وخاصة في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية  
التي احتدم فيها الصراع بين الرأسمالية  
والشريعة سواء بصورة ساحرة أو بصورة باردة  
وقد أدى احتضان الولايات المتحدة لها إلى تدفق  
الموارد المالية بوزارة وفي صورة عبر مكلفة  
اقتصاديا (منح لا ترد) فضلا عن رفع  
جانب من عبء الدفاع عن كامل  
ميزانيتها وقد ساعد ذلك تايران على عبور  
فجوة الموارد المحلية ونجدة التمويل الخارجي  
بسهولة ويسر دون أن تقع في مشكلة مديونية  
خارجية مقلنا وقعت غالبية دول العالم الثالث  
ومن جهة أخرى ساعدت العلاقات الخاصة مع  
الولايات المتحدة فضلا عن وجود جالية كبيرة من  
المهاجرين الصينيين على فتح أسواق الولايات  
المتحدة أمام صادرات تايران بالإضافة إلى ذلك  
فقد كان الارتفاع الاستثماري الياباني لتايران  
مختلفا بدرجة كبيرة عن نظيره في معظم دول  
العالم الثالث وكانت محمالة ايجابية بدرجة كبيرة  
على النحو الاقتصادي في اندى التطويل لتايران.

رأى السزال هل يمكن لمصر أن تكرر  
تجربة التوردا

الاجابة بعم لو استطاعت وزارة الجنزوري أن  
تعيد الزمن وتنقل مصر إلى المحيط الهندي وتأتي  
لنا باليابانيين ليستعمرونا بدلا من الانجليز  
وبالمرة تأتي لنا بحكومة تؤمن بدور  
الدولة في قيادة التنمية.

« الدراسة صدرت بعنوان «الخبرة التنموية  
للدول الاسيوية حديثة التصنيع وللدروس المستفادة  
منها لمصر» واشترك فيها ثلاثة من كبار خبراءنا  
الاقتصاديين وتولى د. رمزي زكي بحث حالة هونغ  
كونج وسنغافورة ود. حسين الفقيه حالة كوريا  
الجنوبية ود. ابراهيم العيسوي حالة تايران كما  
تولى الاشراف على إعداد الدراسة وتحرير التقرير  
النهائي حولها الذي صدر ضمن سلسلة قصص  
التخطيط والتنمية في مصر (العدد ٧٣ يوليو  
١٩٩٢) .. كما اصدرت دار الثقافة الجديدة(حالة  
تايران) للدكتور ابراهيم العيسوي تحت عنوان  
«غزو النمو الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية  
في مصر»



# وداعا محامي الشعب

تصمت سيف الدولة

فريدة النقاش

رجل من عالم الفكر القومي، مرجع القانون، والمصلح السياسي والكاتب القلم العريض، تصمت سيف الدولة بعد أن قدم  
إسهاما كبيرا في كل ميدان من هذه الميادين، وصفت «الفرصة» وهو روح من المثلثة ٧ سكر كثرها جاء في هذا  
العصر، ويوجد على هذه الحدود من هؤلاء الفرسان المولعين بكلية المعرفة وشموها.  
ومن الآن فصاعدا سوف يحفظ المصطفى التفتيح صرنا شريفا ذكيا طائفة منهم من ساعات المحاكم يركب مرافعاته صبرا كعادته  
من ١٩٣٠ أبريل، والعلم القانوني القوي منصف بروح الانتصار للشعب والعدالة من المظالم حتى لم كانوا يحثرون في أراي بل أن  
يقفون على طول نفوس لولته الفلسفية المثالية التي رأت في الأمة العربية جوهرا ثابعا.  
وسوف تبقى مرافعاته دفاعا عن المنهج في قضية «هبة» الشخصية سنة ١٩٧٧- وكان حلهم من انيساري والشرعبي واللى  
أصدرها في كتابه الوثيقة ودفاع من الشعب، ومرافعاته عن المنهج بتأسيس ومصرية الحرب الشيوعية المصرية  
في القضايا المختلفة على امتداد السبعينات والثمانينات، وثائق قانونية-بل وأدبية- تجلوا لنا صورته الحققة  
كمدافع أصيل عن الديمقراطية يستعمل لغة حصرية الفكرين إن في الخطبة الفكرية أو المؤلف السياسي.



فلم يجمع هذا كله من التفاني في العمل، والاحتماد في العلم، والسعي الدؤوب لسج علاقات شخصية حميمة وحقيقية مع هؤلاء الذين يختلف معهم

وقد أتاحت له الجبهة الجماعية في ستمبر ١٩٨١ حين اعتقل السادات معارضي السياسيين من كل التيارات والأحزاب، أن يتعرف عن قرب على بعض هؤلاء ويدخل معهم في مناقشات مستفيضة حول فكرته الحورية عن الوحدة العربية كضرورة عاجلة، وعن الفكرة القومية كمرتكز أولى وليس نهائياً لاختياره السياسي، الذي طالما استكمل بالدفاع عن العدالة الاجتماعية وحقوق الكادحين ودافع عن تصورات للنضال من أجل إتمام هذه الوحدة عن طريق بناء تنظيم قومي جامع كانت دعوته له سبياً في إلقاء القبض عليه ومحاكمته والحكم عليه بعشر سنوات في بداية السبعينات ثم جرى إلغاء الحكم بعد ذلك.

كانت الثورة العربية الشاملة التي تقلب الأرض وتحرقها من جديد هي حلم حياته وهدف سعيه. وأذكر أنني تحدثت إليه ليلة ١٩ نوفمبر ١٩٧٩ حين كان السادات بعد العودة لزيارة القدس المحتلة بعد شهر قليل من هبة يدير الشعبية وكنت غاضبة وحزينة ولا أعرف طريقة للتعبير العاصف عن رفضي واحتججي... ووجدته رابط الجأش يتحدث بعقلانية مستفزة وقد لي:

- أنتم الماركسيون تؤمنون بالحل السلمي، أي تفرقون بعصرة ما بحق إسرائيل في الوجود، وما يقوم به السادات الآن يهدر حتى هذه الامكانية فتتألمون. أما أنا فالحل الذي لا أَرْضَى أقل منه لتضيق فلسطين فهو تحرير كامل ترابها بعد إخماد الوحدة العربية الشاملة ولا مكان هناك لدولة إسرائيل حتى وهي واقع جغرافي ويشري الآن يعترف به العالم كله.

ورغم احتلاله الجذري بل وحتى سعادته في بعض الأحيان للماركسية التي خصص حراً غير هين من كتاباته لانتقادها، فإنه لم يخف أبداً إعجابه بالقادة الشيوعيين الكبار وبالمضالين الشباب في مصر، الذين التقاهم في ساحات المحاكم، أو حاورهم على صفحات المجلات والصحف أو التقاهم في

الشباب القومي في الوطن العربي، وإدراكاً منه لهذه الحقيقة خصص بعض كتبه للشباب. وطالما حلم بأن يكون هو قائداً لجماعة من المتأخضين من هذا النوع، الصلب القادر على الحركة والتنظيم شرط أن يتبنوا أفكاره هو، ويكتب عن «لبنين»: وهو يخاطب الشباب العربي.

في الجنة قد تقابل ذلك الرجل الذي قنيت دائماً لو كان عربياً.

لبنين كانوا نفرًا لا يزيدون عن أصابع اليدين عدداً، يتحاورون اختلافوا انشقوا.. أغلبية ينشفيك... وأقلية منشفيك لماذا انشقوا؟ ماذا كان الموضوع؟.. أنهم يواجهون دولة القياصرة هيل وهيلمان.. ووجدت بالملايين وشرطة عاتية سجون ومضائق.. وحلفاء كثيرين من أوروبا.. يريدون أن يسقطوها وهم نفر لا يزيدون عن أصابع اليدين عدداً، لم يختلفوا ولم ينشقوا حول كيف يسقطون دولة القياصرة.. كانوا أكبر من هذا.. كانوا ثوريين حقاً.. الثوريين حقاً لا يتجهجون قوى الأعداء اعتبروا إسقاط القصرية بكل هيلها وهيلمانها وجندها وشرطتها وحلفائها مسألة مفروغا منها.. مسألة..

واعترف دائماً بأن أي فكرة مهما كانت ثورية وتستجيب للاحتياجات الموضوعية لفترة تاريخية لا بد لها من إطار تنظيمي، بل إن مثل هذا الإطار التنظيمي يتسع نفوذه من وجهة نظره ليشمل حتى المدى الذي يمكن أن يصل إليه الكتاب والمفكرون في قدرتهم على التأثير والانتشار والوصول إلى الجماهير الواسعة وتحسين الشهرة.. فيقول:

«... أول من استخدم السفود عنواناً المرحوم مصطفى صادق الرافعي.. ألف كتاباً أسماه «على السفود» خصصه لشري المرحوم عباس محمّد العقاد.. وحسبما الله كانا عملاقين.. أحدهما يعرفه الجيل العربي الجديد، كان وراء العقاد حزب فخرى الشعب «العقاد». وكان الرافعي فرداً فردياً مفرداً فضاء الفردية صباغ حتى في الأدب.. الفعل الخالد هو ما تفعله الجماعة المنظمة..»

ثم يضيف «الفردية فقروا، الفرق بين التعدد والجماعية هي لمة العمل.. التعدد الفردي تكرار عمل.. والجماعية تكامل خلاق..»

ومع ذلك فهو لم يجد نفسه في أي من الأحزاب القائمة في ظل التعددية الجديدة التي

تجربة الشباب في عصبة الحزب الوطني الذي كان يرأسه المفكر والحامي الراحل فتحي رضوان- وسوف تبين لنا الدراسة المتأنية أوجه التشابه بينهما- وبحسب الكاتب «مسعد كامل» رفيق نضاله في الحزب الوطني «كان يصلى عتاب منه عبر أصدقاء بأني أشد في الهجوم على مبادئ الحزب الوطني، كنت أقول للأصدقاء، المشتركين أنه لم يستطع أن يفتح إنيته الدكتور عايدة صيف الدولة التي أصبحت واحدة من ألع الاشتراكيين المصريين، المتشددين، ولم ترائق على السير في نفس طريقه، فلماذا يعجب لما رستى لهذا الحق؟ (حق الاختلاف معه).. ولم يكن إجماع المفكر الراحل عن الانضمام للأحزاب السياسية القائمة مجرد رفض لبعض ممارساتها ومواقفها أو خلاف فكري معها أو تكرار لموقف شائع بين قطاعات واسعة من المثقفين يتعالون على العمل السياسي، بل لأن عصمت صيف الدولة لم يكن ليرضى بأقل من حزب. ينشئه هو على الفرازة وبالمسطرة ليحقق بالضبط تصورات عن الحزب القومي الثوري، وكان يتوقف كثيراً أمام هذا الرقم.

«إن عدد الشباب العربي وحده هو ٤٢ مليوناً ونصف المليون، أي أنه يبلغ خمسة عشر ضعف عدد الصهاينة في فلسطين المحتلة شيوخ وكهولاً وشباباً وأطفالاً..»

ورغم أنه كان قد قال إن «العبرة حتى في النشر هي دائماً بالكيف وليس بالكم».. إلا أنه طالما رأى في هذه الملايين جنوداً محتضنين لحزبه الذي لم ينشأ أبداً.. لأن الإقليمية تقف لاني وجه التحرير القومي وحده، بل في وجه بناء مثل هذا الحزب أيضاً، فالأليسية جليف للأمبريالية.. هؤلاء الشباب المرحومون.

«... من الذي يعلمهم! ماذا يتعلمون؟ بأية لغة يتعلمون؟

كيف يوعون صحتهم؟ من يتحمل نفقة تعليمهم؟ أين باقي الناشئة من أطفالنا؟ كم منهم شريد؟ كم منهم لا يجد مكاناً في مدارسهم؟ كم منهم يضطره الفقر إلى العمل في سنه الغض؟

«حسب أنه بشر عند ذلك إلى سواه

## وجوه في الأنبياء



د. عصمت عبد المجيد مع حسين عبد الرزاق وصلاح عيسى

المحب « . احتصارا . كيف تكون التربية والتعميم في الفكر القومي، انتمى وهل تبنى الاقليمية بتطبيقاته؟ إن الاقليمية تحرر أبناء أمنا من إمكانيات هائلة يقدمها لهم الوحدة »

أما شروط الوجدانية الثوريين لهذه الوحدة « أن تتم الوحدة لحساب الجماهير العربية بحث نحو تنقيتها مع حكامها لا مصالحا وسطية، ولكن لمصلحة الجماهير وانتصارها لها... »

ولأن الواقع عاكس بضراوة فلم ينشئ منظّمته، كرس الجانب الرئيسي من جهده لدفاع عن المناضلين الذين اختاروا العمل في ظل العجز، وتحولت مرافقاته إلى بديلت سياسية بديعة إضافة إلى اتقانها الفني من الناحية القانونية، ولفتها الجميلة من الناحية الأدبية.

يقول في دفاعه عن الحزب الشيوعي المصري.. « جاءت أغلب الأوراق المقدمة متضمنة ملحمة رائعة من النضال البطولي بالرأي الصائب والكلمة الصادقة ضد مقومات وتنتج «معاهدة السلام»، وتنبأ وصفت الاتفاقيات مع إسرائيل بأنها خيابة، وبأنها تفرط في السيادة الوطنية، وبأنها تسلم للعدو، وبأنها تحالف مع الصهيونية ضد الشعب لعرب فلسطين، وبأنها تبعية للولايات المتحدة الأمريكية، وبأنها بسد لتقدم الشعب إضرار بمصالحه، دعى لأزرق دعوة حارة منه ١٩٧٨ إلى مقاومة كل هذا تحت شعار..

لتستط المواجهة الأمريكية الاسرائيلية ولترفع رايات الوطنية المصرية..

رسائل القضاء..

في أية خصومة تحكمون، وبين أي حصوم تحكمون، ليس بين لنابة والمتهمين، ولكن بين مصر والحلف الاسرائيلي الأمريكي، فقد رأينا كيف أن دور محرري الأوراق كان مقصور على الدفاع عن مصر وسيدتها، أو-بصيغة أصح- أن ما جاء في الأوراق كان دفاعا عن مصر ضد الحلف الأمريكي الاسرائيلي، دفاع عن سيادة مصر ضد الانتقاص منها، ودفاعا عن أرض مصر ضد

ندعوكم إلى أن تأخذوا بالدفاع عن مصر وأن تحكموا ببراءتها من خلال حكمكم ببراءة المتهمين..

وفي مرافعة أخرى يحكي بلغته الخاصة الساخرة حكاية «دون كيشوت».

«عن مغامرة شخص حلّقه دي سرنتنس وأساطير كيشوت . ودون كيشوت هذا إنسان عاقل فيسوف، سوى لسوء في كل شيء إلا في قضية واحدة هو فيها لا عقل ولا فيلسوف ولا سوى السلوك. هذه القضية هي النجدة والدفاع عن المظلومين من البشر، يقاتل في سبيلهم بدون تردد، وشجاعة غير معقولة، على حصان أعرج وسيف مثقوب ورمح خرب ومهارة معدومة، نطلق دون كيشوت في رحلة طويلة طاف فيها أسبانيا يبحث عن المظلومين والضعفاء، ويحارب متحديا كل ظلم قوى لأن تلك هي رسالته...»

ثم يساند بحرارة راخلاص الدعوة المتضمنة في الأوراق أو «المضبوطات» بلغته القانون «دعوة كل القوى الوطنية والديمقراطية المعارضة على اختلاف انتماءاتها الحزبية والعقائدية لتكون جهة واحدة شاملة لاستقاط الحكم القائم وإقامة حكم وطني ديمقراطي يرد للشعب المصري حرياته الديمقراطية السليمة ويؤمن تقدمه الاجتماعي»

ودافع المحامي القذ عن هذا لطلب قاتلا؛

أنه حق دسري تكتله المراء التي مصر

حرية العقيدة وحرية الرأي والنشر إن ما قدم للمتهمين بممارسته هو «ممارسة لحقوق دستورية مشروعة» وإن إدارة مباحث أمن الدولة «قد تجاوزت اختصاصها واعترفت بهذا لتجاوز غير المشروع، حين سخرت ضباطها لحصد شخص أو أشخاص أو حزب حاكم أسسته نظاما، فخطت بين الشخص والدستور بأن أسست كلا منهما نظاما»

ولأن مرافعه كانت دائمة تحرك من كل لأطر التي عمل فيها فقد تقن في نفس كل الأدلة التي قدمتها الشرطة والنابة ضد المتهمين في قضية هبه بنبر الشعبية سنة ١٩٧٧ وقدم للمحكمة في عرض فني واسع تسجيلات لانتول ضبط مباحث أمن الدولة أمام المحكمة بنفس الأصوات تقول كلاما مناقضا تماما للكلام موضوع الاتهام، وقدم صورة رائعة وقد جلس مرة عضو لليمين، ومرة عضوا لليسار، وثالثة رئيسا للمحكمة.

واستخدم حاسته الساخرة العجيبة- التي شابتها المرارة- في كتابات أدبية جميلة من المسرحية للمذكرات لمحوارات والرسائل، والتي لابد أنها ستصبح موضوعات للدراسة لأنها لا تخص وحده وإنما تخص مرحلة كصاحب تطوى أوراقها على الحيات والمزمارات الكثيرة والانتصارات والأفراح

لشعله ..

## تعقيب على حوار هيكل مع رئيس تحرير اليسار (٢)

في موضع ما من حوار مع رئيس تحرير اليسار (عدد مارس ١٩٩٦) يؤكد الأستاذ هيكل أنه: «ليس أمامنا في هذه اللحظات إلا أن نتقدم باقتراحاتنا ونطرحها على رئيس الدولة ونظل نقول ونلح، ونشجعه على ممارسة مسئولياته قدر ما يستطيع» وأنه «ليست هناك البدائل ولا إمكانيات التغيير وتسيير الأمور خارج ما هو قائم» وأي محاولة للعلاج خارج رئيس الجمهورية غير واردة إطلاقاً».

أصدر الأستاذ هيكل هذا الحكم القاطع رغم سبق إقامته الدليل على أن «ما هو قائم» قد اصطبغ وبشكل متزايد بأفدح الكوارث في كافة مجالات العمل الوطني، واستند في حكمه على حشيت متعددة، يقف على رأسها اليأس-يأس الأستاذ هيكل- من الأحزاب الموجودة الذي يمتد أيضاً إلى اليأس من الحركة الشعبية.

إن هذه الأحزاب جميعاً، في اعتقاد الأستاذ هيكل «غير قادرة على قيادة عملية الإصلاح والتغيير»، وللأسف لا توجد فكرة في الظروف الراهنة قادرة على تحريك الناس وحشدهم وراءها. كل الأفكار المطروحة عاجزة».



د. فوزي منصور

## دفاعاً عن أحزاب المعارضة

### خلافات السجون

وبدأنا فلست أقل من غيري شعوراً بأوجه القصور المختلفة التي تنتاب الأداء السياسي لأحزابنا، وإن كنت أشعر بقدر كبير من الحرج في الحديث عن نواقصها الداخلية نظراً لوقوفي خارج هذه الأحزاب.

وأنا أقف خارجها، رغم اقتناعي، المطلق بالأهمية القصوى للعمل السياسي الحزبي لمستقبل مصر، لا خوفاً من تحمل النتائج التي يمكن أن تترتب على معارضة السلطة (وأرجو أن يفكر لي القارئ ما في هذا القول من مجاوزة لحدود التواضع الواجب)، ولكن لأنني لا آس في نفس القدرة أو القوة على ممارسة الصراع الحزبي الداخلي الذي لا يمكن في مثل ظروف مصر بوجه خاص- أن يتقدم العمل السياسي الحزبي دون وجوده. ومن هنا فإن شعوري بتلك النواقص يكثت قدرتي على التعبير عنه إلى حد كبير شعور آخر أقوى منه، هو أن أولئك الاشياء من ماضي العمل السياسي من داخل أحزاب المعارضة هم الأولى والأهم والأشد على التصدي لتلك النواقص ومحاولة علاجها.

وحينما قلبت وجهي، شطر هذا الحرج

أي حزب من أحزاب المعارضة هو التناغم مع الحكومة».

ولقد يبدو أن السبب الأول مما سمعته مجموعة الأسباب الموضوعية: «عدم وجود وسيلة لتداول السلطة سلمياً» يغني في حد ذاته عن متابعة الحديث في الموضوع، وخاصة ما تعلق منه بأوجه القصور والتناقض الذاتية في النشاط الحزبي ذلك أنه إذا كان الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية مستحيلاً، وما دام الأستاذ هيكل يرفض تماماً كل محاولة للوصول إليها بالطرق غير السلمية ويحذر في مواضع متعددة من الحوار من مخاطرها على الوطن) وأنا أنفق تماماً معه في هذا الرفض وذلك التحذير). إذن فقد قطعت جبهة قول كل حطيط كما يقولون، وأصبح البحث عن أوجه القصور أو الكمال في نشاط أحزاب المعارضة من قبيل الترف العفلي الخالي من المضمون السياسي العملي.

رغم ذلك فإنني أرحو أن يسمح لي بإثارة الأستاذ الذاتية التي أفتخى الأستاذ هيكل في بيانها قبل أن أعود نقاشه أسبابه الموضوعية.

وبالنسبة للأحزاب، يبني الأستاذ هيكل رأيه على مجموعتين من الأسباب، أحدهما موضوعية متصلة بالظروف الخارجية المفروضة على نشاط الأحزاب أو التي تحيط به، والأخرى ذاتية ترجع إلى الكيفية التي تمارس بها الأحزاب نشاطها.

المجموعة الأولى -الموضوعية- هي أنه «أولاً: لا توجد وسيلة لتداول السلطة سلمياً، ثانياً: لا يوجد حزب قادر على فرض هذا التداول، ثالثاً: لا توجد لدينا طبقة قادرة على شق طريق التغيير والتقدم».

أما المجموعة الثانية الذاتية، المسئلة بأوجه القصور في الأحزاب ذاتها، فتتضمن خطباً من الأسباب من نوع أن «الأحزاب لا تملك بدائل أو رؤى» أو «أنها تطلب التداول (في السلطة) بطريقة الصدقة.. على طريقة عيسى راج هاتهرلي باناس»، وإن كل التنظيمات السياسية الموجودة في مصر الآن مفلسة من

دكت نوري اليسار «يسى يسى يسى يسى» ويقول للناس.. «وأقصى ما يطمح إليه



## الحياة السياسية «محشورة» في سجن أكثر ضيقاً من سجون الأفراد

كأنية أو ربما أصلت ذكره تماماً هو التصاعد المذلل -خمساً بالمقارنة مع الفترة السابقة- للعلاقات الصغيرة التي بلغت أحياناً حد التشويزم، لا حول المواقف السياسية في السلطة فقط: سلطة الدولة أو حتى سلطة إدارة السجن، ولكن أيضاً حول مسائل شخصية صغيرة من نوع: أين يصع كل واحد «البرش» الذي ينأى عليه عندما يحضر ٢٤ شخصاً في غرفة واحدة لا تتجاوز ٥ × ٥ متر تحت الفتحة أم بجوار الباب، أو من نوع المشكلة الاقتصادية الأتلية الخاصة بالخوافز والمكافآت في ظروف الندرة، هل يسمح -على سبيل المثال- للعاملين اختياراً في استصلاح وزراعة صحراء السجن بكمائة نصف سبابة في اليوم سحاً من صندوق خاص أنشاء النزلاء للإلتفات على الحياة العامة، أم ينبغي أن يكون العمل من أجل الجماعة تطوعياً بحتاً؟ .. الخ الخ

وفي الحقيقة كانت هذه المشاكل تحلها لجان الحياة العامة التي كونتها النزلاء بقرارات تنظيمية يحترمها الجميع. لكن الحق أبط أنه مهما بلغت عدالة هذه القرارات ومعتدليتها فقد كانت أحياناً تترك في بعض النفوس أثراً يصعب سبر أغوارها.

يقولون إن السجن مدرسة القوار، وأن الشدائد تصقل معادن الرجال. وبعض ذلك القول صحيح. لكن الصحيح أيضاً هو أن الحياة الضيقة المحاطة بالأسوار، أسوار السجانة أو أسوار الحرمان، يمكن خصوصاً لو طالت أن تظهر الإنسان السرى، العالي الومي أو الثقافة والفنى بالمواطن الإنسانية النبيلة، بأقل من مقاسه الطبيعي.

حدث ذلك لا في سجن الرماح فقط، ولكن بين عرابي ورفاقه في منى جزيرة سيلان، وبين نابليون ومن تبعه اختبأ بدافع الولاء لشخصه إلى سجن سانت هيلانة. وستبقى هذه الظاهرة قائمة طالما بقيت أسوار السجن والحرمان، هذا ما لم يكن السجن أو المعتقل من «نوعية» خاصة جد: نوعية أحمد نبيل الهلالي أو محمد سيد أحمد، أو الراحل الأخير عبد المنعم شعلة وغيره ممن طوامم أو سيطرهم النسيان.

وعلى من يصعب لهذه الظاهرة أن يسأل نفسه: أين تشتت الأعصاب العسرة لعدم البشعة ضد النفس والأقارب والجيران ورفق

الشائع بين السجانة -وراء عين الشمس لا يكاد أحد في مصر يشعر بهم سوى أهاليهم وبعض القريبين منهم) نقل من كانوا في «أوردي أبو زعبل» الرهيب إلى سجن المعاريق في أعماق الصحراء الغربية، ولأسباب مختلفة استطاعوا أن ينتزعوا لأنفسهم عدداً من الحقوق الأولية مثل إلغاء الأشتال الشاقة الإجبارية (وكانت النتيجة أنهم أقبلوا من تلقاء أنفسهم على ما هو أشق منها: استزراع الصحراء المحرقة للمحافظة على حياتهم من الموت جوعاً ولتكملة قضاء السجانة أيضاً)، وحتى اختيار رفاق السكن في الزنزانة الواحدة بدلاً من عمليات التسكين الإجباري التي كانت تفرضها إدارة السجن وتراعى فيها حشر أكثر العناصر تنافراً مع بعضها البعض في المكان الواحد، وحتى الخروج من الزنزانات إلى فناء السجن المشمس أثناء الشتاء القارس البرودة، وحتى الاتصال والاجتماع بين نزلاء الزنزانات والعناصر المختلفة .. الخ

وقد شهدت هذه الفترة وخاصة في سنوات الإفراج الأخيرة أعمالاً أدبية ومسرحية وشرعية وفنية مهمة، واجتهادات نظرية غير مسبوقة، على سبيل المثال عن أدوار البرجوازية البيروقراطية الشديدة انشائين وفقاً لطبيعة النظم السياسية الاجتماعية التي تحتضنها، وحول طبيعة النظام الرأسمالي العالمي والأولوية التي ينبغي أن تعطى له في تفسير الظواهر الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، وغير ذلك مما أشارت إلى القليل منه الكتب التي ظهرت في هذه الفترة

ولكن ما لم تعطه تلك الكتب عناية

من أحزاب المعارضة أو ذلك (واستطيع دون خجل أو حرج القول أنني أحد في كل منها شيد عظيم أو صول من نفسي)، فأننى أرى تلك الأحزاب جميعاً -على البعد- غنية بمن يحارب إصلاحها من الداخل ويبدل أئمن ما في حياته وسنى عمره من أهل الإصلاح، ويشترك في هذه المحاولة العديد من قيادات هذه الأحزاب.

لماذا إذن تلك النتائج الهزيلة للعمل حزبي نرى يشرب إليها الأستاذ هيكال؟ سره أخرى أرى أن يفتقر إلى الاستناد إلى دروس مستخلصة من ملاحظات ذات طابع شخصي ليست مع ذلك بعيدة كل البعد عما نتائجه الآن.

فيسا بين ١٩٥٩ و ١٩٦٦ ضمت معتقلات مصر وسجنها عدداً كبيراً من ألح مفكرى رثائيتها وعلمائها وقياداتها النقابية الشابة. وقد تميزت الفترة الأولى -مدة عام ١٩٦٠- على وجه الخصوص -بالتعذيب المكثف لعدد من بعض الأحرار إلى حد القتل -رئيسهم الموسى بد، وبخرمان الكامل من سجن مطرز الإنسانية وكان المسجونون في سجن مطرز في أنفسهم إلى فصائل متصارعة سرريبها صراعات فكرية وسياسية صلبة. ورغم ذلك فقد تميزت تلك الفترة بالسلامة، بالثقة الجماعية والفردية من مواجهة سلطات التعذيب والسجن، وبالبعد الكامل عن الضائير والعلاقات ذات الطابع الشخصي

للمعتقلين والمسجونين مرميين -وفقاً للتعبير



العمل والطريق. من الفترة ذوى الحياة الصلبة المحاصرة من كل جانب (ما لم يرتفعهم فوق ظروف حياتهم وعى خاص أو فهم متصلة)، أم بين الأغنياء الذين أضقت عليهم الشرة القديمة بعدا من الحرية والسماحة ، حتى ليكده يقول غير العارف بالأصول التي تكرنت منها هذه الثروات ، وبأعمال القسوة البشعة ، التي يمارسها الأغنياء ، لا فيما بينهم ، ولكن كطبقة على الطبقات الأدنى منهم ، يكاد يقول: مباركون هم الأغنياء ، فهم الذين سيرثون ملكوت السماء كما ورثوا ملكوت الأرض.

### اعتقال الأحزاب

لكن أرأيتي قد استطردت . فلنعد إذن من سجن الأفراد الضيق وأثره على بعض النفوس إلى السجن الأكثر ضيقا الذي تحضر فيه الحياة السياسية في مصر ، والذي يشترط -على سبيل المثال- لتكوين حزب سياسي الحصول على رخصة تهرن بالمقارنة مع صعوباتها صعوبات الحصول على رخص «المجلات الضارة بالصحة والمقلقة للراحة» هذه الرخصة أيضا معجوبة قاما من بعض القوى السياسية الهامة كالإخوان المسلمين والشيوعيين

وسبب هذه الصعوبات والموانع كثيرا ما تلجأ بعض القوى السياسية المتباينة الفكر- بدلا من محاولة كل منها الحصول على رخصة خاصة بها- إلى القيام بعملیات تسكين مشتركة شبيهة بعملیات التسكين الإجبارى التي تفرضا إدارات السجن على عناصر متفرقة من السياسيين الواقفين تحت سيطرتهم ، بغية إذكاء الصراعات بينهم وضمانهم. والمثل الواضح على ذلك هو «جوال» «الاخوان المسلمين» بين الأحزاب المختلفة ، حتى استقروا أخيرا -ولو إلى حين- إلى التحالف القلق مع حزب العمل.

وحتى هذا المورد الضيق من «سم الحياطة» الذى يسمح به أحيانا للرأغبين فى العمل السبسى أصبح برداد ضيقا على ضيق

من الشخصيات العامة المرموقة مهتيا وأدبياتهم متعددة، تلقف لى وسطها كتهمة محورية اتفاهم مع آخرين من بينهم عدد من المواطنين المسيحيين على إنشاء حزب سياسى جديد باسم حزب الوسط ، واعتبار هذا العمل أساسا للمصالحة الجنائية، رغم أن المؤسسين سلكوا الطريق القانونى التزم للحصول على الرخصة، وتقدموا ببرنامج سياسى يتفادى كل المحظورات القانونية وحتى السياسية التى يمكن أن توجه إليه، وبدا واضحا أن الجرمية الحقيقية المنسوبة للمتهمين فى هذا الخصوص هى معارلة إنشاء حزب الوسط بتكليف من الاخوان المسلمين وأن التمايز بين ذلك الحزب وبين الإخوان ليس سوى قتيلىة متفق عليها رعا.

لكن الاخوان كجماعة ليسوا ملاحقين كتتنظيم غير شرعى وعلى أساس هذه الصفة وحدها . فقيادة هذه الجماعة والتحدثون باسمها يصدر عن البيانات ويكتبون فى الصحف نبأية عنها ويختارون مرشدا عاما بعد الآخر دون ملاحقة جنائية.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فحتى لو صح أن المقبوض عليهم تحركوا بالتنسيق مع جماعة الاخوان ، فقد كانت حركتهم الرامية إلى إنشاء حزب جديد هى مجرد استخدام لرخصة قانونية أناسها القانون لكل إنسان وبالمراعاة لأحكامه، هى رخصة التقدم لطلب الحصول على «رخصة» تكوين حزب قانونى وقد كان من المؤكد أن لجنة الأحزاب التى تسطر عليها الحكومة كانت سترفض هذا الطلب ، بقدر ما هو مؤكد أيضا أن القضاء كان سيرفض تنظيم المؤسسين من ذلك الرفض لو كان فى إنشاء الحزب الجديد جريمة أو شبهة الإضرار بالمصلحة العامة كما يحددها القانون القائم، هذا لو كان بين يدي الحكومة الدليل الصحيح على ذلك.

والحقيقة أن مسارعة الحكومة بالملاحقة الجنائية عن فعل مشروع فى حد ذاته ، رغم اعتدال البرنامج المعلن للحزب المطلوب الترخيض به، ورغم علنها بالصحة الإعلامية الهائلة التى تشهدها هذه الملاحقة فى الداخل والخارج، وتقدم هذا الفعل المشروع على أنه دليل على الاشتراك فى إقامة تنظيم هدفه

قلب أو تغيير نظام الحكومة، تبين بجلاء خوف الحكومة الشديد من الشعبية التى يمكن أن يكتسبها الحزب الجديد، كما أن الحكومة تعتبر أى مزاحمة من خارج النظام على احتكار النظام المطلق للسلطة ترقى لى حد ذاتها إلى مستوى محاولة قلب نظام الحكم أو تغييره.

### المحصار..

وكما هو معروف فإن الرخصة وقيد الحصول عليها والملاحقة الأمنية لبعض من يحاول -حتى عن طريق طلب الرخصة- استخدام حقه فى العمل الحزبى ليست هى العوائق الوحيدة أمام العمل السياسى الحزبى فعلى الأحزاب المرخص بها (وأنا لا أتحدث هنا عن أحزاب الأنايب التى يستشهد بكبر عددها على ازدهار الديمقراطية فى مصر رغم عجز كبار مشرلى الحزب الوطنى عن تذكر اسمائها أو أسماء رؤسائها عندما يتحدثون أحد أعضاء مجلس الشعب المعارضين فى ذلك أمام المجلس) ، حتى هذه الأحزاب يكاد ينحصر نشاطها فى عقد الاجتماعات فى المقرات الحزبية، والترشيح للانتخابات التى يعرف الجميع كيف تجري وكيف تتحدد نتائجها، وإصدار الصحف الحزبية التى لا يخضع ما ينشر فيها لرقابة خارجية (وينبئ الاعتراف بهذه المنة الكبرى)، لكن لا يجوز إعادة طبع ما تشر من مقالات وتوزيعها كمنشورات لأن الصحيفة الحزبية- كما قال أحد رجال الأمن المشهور لهم بالذكاء والصراحة الأسرة- لا يشترىها إلا القليلون القادرون على دفع ثمنها والمقتنعون فى الأغلب بخطئها ، أما توزيع المقالة محاما ومشورات الآلاف على من لم يضرخوا من قبل لهذا النوع من الكتابة فذلك أمر مختلف تماما شديدة الخطورة.

كذلك يحظر تماما عقد الاجتماعات العامة خارج المقرات أو النشاط الحزبى حيث توجد الجماهير ، فى أماكن العمل والتجارات والجامعات والنوادر ، وتنظيم المسيرات والدعوة إلى الاضرابات والاعتصامات المشروعة، وغير ذلك من وسائل إظهار الاختلاف مع سياسات الحكم، وكل ذلك من

صحيح العمل السياسي الحزبي

ككيف مع هذا الحصار المحكم الذي يرداد صفاً سنة بعد الأخرى، ومع تنابح القوانين معروفة بالتقنين سنة السعة وأخرها قانون اغتيال، حرية الصحافة، يمكن الحديث عن «الانفلاس المحاصري للأحزاب» كما لو كان ذلك بالدرجة الأولى مستورلتها هي؟

ثم لا تنسر أسوار العزلة هذه التي أدمتها السلطة حول الأحزاب تفشى الظواهر المرضية داخل الأحزاب، تماماً كما تفشى هذه الظواهر داخل لسجون والمعتقلات بين الأفراد، أي كان مستواهم الفكري وقدراتهم السياسية؟

إن الاحتكام إلى الجماهير فيما يحتدم حوله الخلاف من قضايا والتواصل الدائم معها وتلمس نبضها هو سبيل الحزب - أي حزب - لمنع الخلافات الداخلية أو على الأقل وضعها في حدود الإنسانية الطبيعية، فكيف يعاب على لأحزاب فصرها وتواقصها الداخلية إذا كن اتواصل مع الجماهير الذي يستطيع وحده تقديم العلاج الناجع لها محرماً أصلاً عليها بحكم حصار المحكم المضروب حولها؟

## دعوى إفلاس الأحزاب

### الفكرى

عسى أن الاستاذ هيكلي يستند إلى سبب ثان من اسباب العجز الذاتي لأحزاب المعارضة هو أنها «لا تملك بدائل أو رؤى.. إنها منسلقة في الأفكار.. ولا تجد لغة خطاب صحيحة يصدقها الناس» - فيما ذن تضيق الحكمة الخائف عليها في كل مجال لو كانت أحزاب المعارضة الرئيسية مسلحة من الأفكار؟

لقد كنت أتصور أنه إذا كان هناك نقد رئيسي يوجه إلى أحزاب المعارضة في مصر فهو هجرها من إزالتها أو اختراق الموانع الضخمة التي تقيها الحكومة في طريق توصيلها لأفكارها ورؤاها إلى جماهيرها السياسية، لذلك فيما

والرؤى.

إن حزب التجمع - على سبيل المثال -

يملك رؤية وبرنامجا سياسيا متسقاً شاملاً لكل مناحي الحياة العامة، توافرت على وضعها مجموعة متكاملة من ذوى الخبرات السياسية والاقتصادية والثقافية الفريدة، تستندها دراسات علمية جادة ومناقشات ديمقراطية مستفيضة وتبقيها حية محارلات دعوية متكررة لتطوير

والحزب الناصري يملك رؤية وبرنامجا تفصيلياً لا يقل - عند من يسلم بالمنطلقات الرئيسية التي يبنى عليها - في مستواه عن رؤية وبرنامج حزب التجمع.

وبعد تردد طويل فإن حزب العمل الذي كان قد طال وقوفه عند الشعارات قد انتقل إلى مرحلة ماثلة.

واعتقد أن حزب الوفد أيضاً قد جاوز منذ فترة ليست بالقصيرة مرحلة الشعارات العامة والوقوف عند الماضي وتحدد في نظر الجماهير لا عند المتخصصين فقط ملائح المستقبل الذي يريد أن يبنيه. ويسرى ذلك أيضاً على «الأخوان المسلمون» وعلى الحزب - أو الأحزاب الشيوعية - بقدر ما تسمح الظروف المفروضة عليها بتوصيل رسالتها إلى الناس.

صحيح أن هناك فروق - ضخمة أحياناً - بين رؤى بعض الأحزاب المعارضة وبرامجها وبياناتها الرسمية، وبين ممارساتها السياسية اليومية تجاه السلطة. هذه الفوارق قد ينسبها البعض إلى «الانتهازية السياسية» أو حتى الشخصية، لكنها يمكن أن تنسب أيضاً - ونحن الفدر من الوجاهة، إلى عمليات الحصار المتزايدة التي تفرضها السلطة على الأحزاب، والتي تضطرها إلى خيار مرير بين التسكك المصير والغازم برؤاها السياسية وجعلها الأساس الصلب لكل أوجه نشاط الحزب وخاصة عند المستويات القيادية، بما قد يؤدي إليه ذلك من تزايد إحكام الحصار حولها وطردها كلية إلى خارج العملية السياسية، وبين تقديم تنازلات تقدر القيادات خطأ أو صواباً أنها تسمح لها بقدر من حرية الحركة يفوق في عائدته السياسي ما تخسر نتيجة فقدان الجماهير ثقتها فيها

المستويات الأولى عن ذلك، هي مستوييه النظام القائم وحرصه على أن يتد من المهد كل

ما من شأنه أن يهدد، لا سلطته فقط ولكن احتكاره المطلق لكل جوانب السلطة.

## التعبير عن القوى

### الاجتماعية

صحيح أيضاً أن أحزاب المعارضة، رغم رؤاها الشاملة المتكاملة، تقبل في عملها السياسي اليومي إلى التركيز على جانب واحد أو جوانب محددة من هذه الرؤى دون الجوانب الأخرى. فالوقود على سبيل المثال ينحرف إلى التركيز على الديمقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية

وحزب العمل يحرر إلى التركيز على الجانب العقائدي والقيسي والثقافي، ووجهه خاص ما يتصل بأعمال أحكام الشريعة الإسلامية، مع بعض الغموض - المتعمد فيما أظن - فيما يتعلق بطبيعة النظم الاقتصادي المنشود، وبالوقوف العام من الامبريالية كظاهرة عالمية إلا عندما يتصل الأمر بأعمال عدوان محددة ضد الشعب الإسلامية.

والحزب الناصري يحرر إلى التركيز على حماية القطاع العام والاقتصاد المخطط والمكاسب الاقتصادية للطبقات الشعبية في العهد الناصري والاستقلال الوطني السياسي والاقتصادي ومناهضة السيطرة الامبريالية على المنطقة والمشروعات الصهيونية ومجمل القضايا المتفرعة عن إيجاد الصلح بالتقربة العربية كقضية حياة أو موت لمصر ولعرب أصحيين.

ويأخذ البعض على حزب التجمع أنه رغم اتساع رؤاه بشكل متسق ومتوازن لهذه القضايا جميعاً، فإن حرصه الشديد على الوحدة الوطنية والاستنار القلبية، وهو أمر يحمده تماماً له، يدفعه إلى تغليب مناهضته للتيار الديني المتفلق على أى اعتبار آخر، بل ويدفعه إلى ما يشبه التحالف غير المندى مع السلطة الذي يحمل بين ثناياه مرقفاً غير فطع

والجميع يهيمون، بدرجات شديدة التفاوت بموضوعات انتشار الفساد والبطالة

ورأى عبد الله الإحصائية

لكن هذه الاحتمالات في توزيع  
الاقتصادات لا تعيب الاحزاب بل هي من  
صميم طبيعة الحياة الحزبية. فالأصل في  
احزاب السياسى ، اذا لم يكن يمثل طبقة  
اجتماعية أو تحالفا بين طبقات وقرى محددة  
، أنه شلى الأقل يمثل مجموعة من الرؤى  
واستراتيجيات والمصالح لفئات معينة . ولو  
ادعى حزب ما ، ومن باب أولى لو تحقق  
لحزب ما ، تمثيل كافة الطبقات والقرى  
ولرؤى الاجتماعية في الأمة كلها وعلى نحو  
متكافئ بينها لانتفى تماما معنى وجود  
الاحزاب ولأصبحت كلمة التحزب متناقضة  
مع نفسها.

والحاصل أن كلا من أحزاب المعارضة الرئاسية يعبر بدرجة أو أخرى عن قننى اجتماعية حية موجودة فى المجتمع حتى لو لم يكن قادرا على الفواصل معها. أو هيئتها وهو يعبر عن هذه القوى بشكل أقوى وأكثر اتساقا مما يعبر عنه الحزب الوطنى، الذى لو أفلتت السلطة من قبضته الحديدية، أو على الأصح قبضة الدولة التى أنشأه ورعاها، لما كان هناك شئ متعاسك بقوله لناس وجمعهم حوله

هل هناك شك، بعد فواجع الممارسات الماضية التي أسهب الأستاذ هبكل -ويحق- في تفصيلها، في أنه لو أطلقت الحريات السياسية والديمقراطية بشكل كامل، وأعطيت رئت كاثيا، وتحققت سلامة العملية الانتخابية من كل الوجوه، فإن أحزاب المعارضة القائمة «بعيلا» الحالي، حتى إذا لم يحصل واحد منها على نسبة قد تفوق ما يحصل عليه الحزب الوطني القائم، وهو في السلطة، فإنها تستطيع فيما بينها أن تحصل على عدد من الأصوات والمقاعد يعارض ما يحصل عليه الحزب الوطني وحده؟

ان غيبة الهدائل والافكار  
والرؤى هي آخر ما يمكن ان يوجد  
إلى أحزاب، المعارضة من أوجه النقد  
(حتى ولو لم أتفق مع أى واحد منها بالذات  
في كامل رؤىها كما قدمت). وتكفي مقارنة

ويعاد من اسفل ، معبراً ، ميسراً ، بين  
هذه الحقيقة . وقد أتيت الى الفرصة لكي



## حزب التجمع يملك رؤية

## ویرنامہ جلیا سمیا

لكل مناحي الحياة العامة



أراقب عن كثب على مدى عدة عقود أداء الأحزاب السياسية في بلدن عريقن فى الديمقراطية السياسية هنا المختلرا والولايات المتحدة ، واشهد أن المقارنة من هذه الناحية هى ، بما لا يقارن ، فى صالح الأحزاب المصرية ، وبما لأن الأحزاب المصرية المحرومة هنا من حريات العمل السياسى بين الجماهير تحد عزائها ومنطلتها فى التركيز على الجانب الفكرى والنقدى ، أو ربما لأن التفرقات الاجتماعية الأساسية المرتكزة على الظاهرة الامبريالية فى كل من اختلرا وأمريكا لا ترك مجالاً واسعاً للاختلافات الجغرية فى الرؤى بين الأحزاب الرئيسية ، سواء كانت فى الحكم أو المعارضة. وبلا نكيف يفسر الانسان أن ممارك الرئاسة بين الحزبين الجمهورى والديمقراطى فى أمريكا- فى خير أوقات الأزمان الحادة المتصلة بدررات الكساد الاقتصادى العسيق أو قضايا الحرب والسلام- تدور حول الصفات الشخصية الأكثر تفاهة للمرشحين للرئاسة، أو حول «قضايا مصيرية كبرى» من نوع حدود جن النساء فى الحصول على الاحصاص أو زجر حب تلامذ الصاوح أو زيادة الانفاق على إنشاء السجون الحديثة ومضاعفة رجال الشرطة وأحياناً- لكن

ذلك من قبيل ملاكمات خيال الظل التي يقصد بها إعطاء مساحة أكبر من الحرية للحياة السياسية -حول معدلات ووسائل تخفيض الحجز. التنازل في المبراسية ومن يتحمل نفقات التأمين الطبي وما شابه ذلك؟

كلا الجس. الفقر. ليس البتاتل  
والمرضى هو ما يعيب الاحزاب  
المصرية. ان ما يعيبها هو حصار السلطة  
لها، ذلك الحصار الذى يؤدى، ضمن ما يؤدىه  
، إلى تقوية عوامل التقييط والتفكك التى  
نحرق فيها من داخلها.

ذلك يطرح على الغير عدداً آخر من  
التساؤلات الجادة المستوحاة من قول الأستاذ  
هيكل - بطريقته التصويرية الفريدة - «إن  
أحزابنا تطلب التداول بطريق الصدقة  
تطالب الحاكم بهاشم ديمقراطي في الشر  
وتداول السلطة معه» ، تساؤلات متصلة  
بالأسباب الموضوعية الداخلية  
والخارجية التي تحول دون وجود  
حزب قادر على فرض هذا التداول  
أو طبقة قادرة على شق طريق  
التغيير والتقدم، أو بالتحفة التاريخية  
التي نعيش فيها: «لحظة انهيار امبراطوريات  
، وسقوط عقائد وترهات، وغياب أفكار  
كبيرة ومهمة» مما أرجو أن أعرض له تفصيلاً  
في تعقيب ثالث وأخير.

## مصطفیٰ نحاس آخر

على أننى قبل الانتقال إلى مناقشة هذه  
الأسباب الموضوعية أود أن أبهى حديثى  
الحالى بالإشارة إلى أنه حتى هذه الأسباب  
الموضوعية يحاطها قدر كبير من لعوامل  
الذاتية

في أوائل الثلاثينات قضت حكومة  
الأطمية المفروضة على الشعب البرلمان  
الشعبي المنتخب انتخاباً حراً وعظمت الحياة  
السياسية، فلم يكتفِ حزب الوفد بالاجتماع  
في مقره وتقديم احتجاجات، وإنما ذهب  
مصطفى النحاس على رأس جمع من  
رفاقه لتعطيم السلاسل التي أحاطت بها  
الحكومة مبنى البرلمان وتلقى سيموث، بك  
هنا بصفحة طعنة السرنكي التي وجهتها  
شرطة الحكومة إلى عميد مصطفى  
النحاس. وانطلق مصطفى النحاس بعد

ذلك رخصه بحرب القري والدسكرد دون أن تحرر الحكومة على التعرض للسبي له . وكان نصارى جهد صفدي أنه فصل حرية النظار التي كان يركبها الحاس ووجهها إلى خط فرعى ينتهي إلى لا شيء . وبام مصطفى النحاس على دكة محطة السكة الحديد في انتظار مواصلة تعود به إلى العاصمة

لم تسقط الحكومة قورا إثر هذه الأحداث ، لكن حدثت الحركة السياسية الشعبية إلى لتساعد تدريجيا وامتدت إلى كافة المجالات حتى جرت أمامها حكومات الأقلية المتعاقبة وانتهت بعودة حزب الاغلبية إلى الحكم .

وقد عرضت لمصر في السنوات الأخيرة أحداث كبرى كلها أعظم خطرا من تقيد البرلمان الشرعي بالسلاسل الحديدية ، بعضها يتصل اتصالا وثيقا بمستوى معيشة أوسع الجماهير الشعبية ، والبعض الآخر يتصل بصميم الاستقلال الوطني ومصير - بل وبقاء - اوطان ولامة ، مثل العلاقة مع اسرائيل وحرب الخليج الثانية والمشروع الشرق أوسطي . وقد وجدت بعض هذه الأحداث أصداء واسعة وردود فعل شعبية بالغة الخطورة (أحداث ١٨ ، ١٩ يناير مجرد مثال على ذلك) ، لكن لم يوجد على رأس روده اللعل الشعبية العفائية هذه مصطفى نحاس آخر ورموز الحزب الذي يقوده .

ولست أدعى بأية حال أن قادة احزاب المدرضة الحاليين أقل شجاعة واستعدادا للتضحية من مصطفى النحاس ورفاقه لكن الزمن هو الذي تغير . وهو قد تغير من عدة أرواح أكتفى الآن بأن أعرض لواحدة منها ، متظارا لمنشة الظروف المرضعية التي سبق أن حددها بدقة وصفاء ذهن بالغ الاستاذ الكبير محمد حسنين هيكل

## مساحة العمل السياسي

يقول الاستاذ هيكل في تعبير عبقرى الابهاز والدلالة ، لكه يمثل خلاصة ما انتهى إليه العلم السياسي : « أن القوات المسلحة في كل بلاد الدنيا هي القوة الحقيقية التي تقرر مصير الشعب ونصيبه - بمرور ترسيم - السياسي وتنكمش بمقدار ضعفه وضيقه القوات المسلحة - في

الأساس - في أداة الدولة لفرض إرادتها في الخارج ، ووجودها في حد ذاته يقضي من استخدامها في الداخل إلا في حالة ضعف الدولة . ويؤكد مرة أخرى :

«القوات المسلحة في النهاية أداة الاجبار في الدولة . والمسافة بين السلطة السياسية وقوة الاجبار تنحصر كلما كان العمل السياسي قريبا ويحتل مساحة واسعة ، وتضيق كلما انكمش العمل السياسي . ونحن الآن في مرحلة تضيق فيها العمل السياسي ومن ثم يزداد اعتماد الدولة على القوات المسلحة» .

وقد أتى حديث رئيس الدولة في افتتاح منجم القضاء العسكري في ٤ ابريل ١٩٩٦ لكن يصادق - بسرعة وصدق وصراحة تفرق أي تصور - علي هذا التحليل . يقول رئيس الدولة : «إننى سمعته أن أوجد في صرح من صروح القوات المسلحة التي تقوم بدورها في حماية السيادة وحماية مقدرات الوطن وحماية الدستور ، والقوات المسلحة هي الضمان الرئيسي لأمن مصر والحفاظ عليه (وهي قد) قامت بدور رئيسي في مراجعة صلاحيات الارهاب من خلال القضاء العسكري للتصدي لهذا المرض الخطير .. إن ما نلحظ من تضايأ أمام القضاء العسكري من أجل تخفيف الأعباء من القضاء المدني هو جزء من واجبات ومسؤوليات القوات المسلحة



## السبب الحقيقي للأزمة

### انكمش مساحة

### العمل السياسي

باعتبارها ركيزة الاستقرار لهذا الوطن» .

وأظن أن المقارنة بين تصريحات السيد الرئيس وعبارات الاستاذ هيكل تبين دور حاحة إلى تعليق مدى اتساع - أو ضيق - مساحة العمل السياسي في مصر . وخاصة في الظروف الأخيرة . كما تفصح أيضا عن الأسباب الحقيقية التي تحول دون قيادة الاحزاب للحركات الجماهيرية التي تسعى إلى التغيير .

فإذا كانت الأوضاع الحالية «في بر مصر» تزدهر عهامة «والتار تقرب أكثر فأكثر من الخطب» .. وأسباب اشتعال الحريق كامنة . وهناك مساس بالتوازن الطبقي المطلوب في المجتمع وعدوان على القانون .. ومشكلة مصداقية .. مما يدعو الاستاذ هيكل إلى الشعور بالقلق ، بل إن قلقه يشتد . فلن يكون السبب في عجز الاحزاب عن الحركة في الشارع هو افتقاد هذه الاحزاب - كما قال - لفكرة مركزية تتكلم عنها وتجمع الناس حولها . وتدعوهم للحركة من أجل وتحشدهم معها ، ولكن السبب الحقيقي هو «انكمش مساحة العمل السياسي» . ما في ذلك العمل السياسي الذي تكلفه نصوص الدستور ، والتداعيات الطبيعية - التي أشار إليها الاستاذ هيكل - التي تترتب على ذلك ، وأنها أن تتقدم «الوسائل الأخرى» التي تملكها السلطة إلى الصدارة كبديل عن العمل السياسي ، ومحاور الجميع من المعابر القصوى التي يتعرض لها الوطن - لا مجرد أشخاص النشطين سياسيا - نتيجة لذلك

ذلك هو المأزق الحقيقي وتلك هي أسبابه !

ويبقى أن نناقش في الجزء الثالث والأخير من هذا التخليق ما إذا كانت «الظروف المرضعية» الداخلية والخارجية تساعد على استحكام هذا المأزق وتدفع إلى الترقب وانتظار الفرج الذي قد يأتي صدمتا تغيير هذه الظروف . هذا اذا تغيرت في الاتجاه الصحيح ، أم - على العكس - فإن تلك الظروف «وفي الأوقات الراهة لا في مستقبل بعيد قد يأتي وقد لا يأتي ، هي نفسها التي تسجل بتقدم التحول السلمية غير المتعارضة مع أمان الوطن وسلامته في بعض قراعتها والاستفادة منها .



## وجاء الدور على دنيانا التأمينية التي فيها معاشنا

### خصخصة

## التأمينات الاجتماعية

### مصباح قطب

تري البلد «عريانة» كما ولدتها أمها.. وتسترحها بأجمل الليالي أن شئت.. وتجرسها إذا.. لكن خليتنا مع المستر فهذا ما اتخذناه شعاراً وطموحاً.

### البنك المصري الأمريكي

### وميدان الصواريخ

أن تعلم أن احتياطي أموال صناديق التأمينات الاجتماعية المختلفة، والمتراكم لدى بنك الاستثمار القومي، بلغ في ١٩٩٥/٦/٣ أكثر من ٥٧ مليار جنيه. وأن تعلم أن هذا المبلغ يفوق صافي رؤوس أموال الشركات التي ستطرحها الحكومة للبيع ضمن برنامجه المخصصة، وأن بنك الاستثمار لا يملك من هذه الأموال «تأمين» تحت يده، لأنه اقترضها بالكامل للدولة (وزارة المالية).

وأند في عام ١٩٩٥/٩٤ وحده حصلت الحكومة من البنك على ١٣ مليار جنيه أغلبها أموال تأمينية تم توجيهها لتغطية ٦٢٪ من استثمارات الخطة في هذا العام. وأن تعلم أن صراعاً يدور حول جيل التلجج المال العائم هذا بحث «يد طوف» أن يبقوا في «البنك» يسيروا خطيتهم ولا يهربوا. آخران «يحرر» الجزء الأعظم منه لتستثمره صناديق التأمين والمعاشات بنفسها، أو عبر

أعلن فجأة عن تشكيل لجنة في اتحاد العمال لإعداد مشروع قانون جديد للتأمينات الاجتماعية ولأننا نعلم أن الحكومة (وزارة التأمينات) تعد هذا المشروع منذ زمن بعيد، وضمن تشريعات «تحرير» الوطن (منا) طبقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، فقد ظهر جلياً أن الحكومة وهي تخشى ردود الفعل المنتظرة، خاصة في التعديلات التي ستسهل الخروج إلى المعاش المبكر وستزيد عبء التأمين على المرض وأعباء تأمينات البطالة والمصريين في الخارج.

الحكومة وهي تخشى ذلك، وأيضاً تريد أن تتخلص من البنك الدولي خاصة فيما يطلبه من مطالب تعدد من هيئة البيروقراطية السياسية والتنفيذية على أموال الغالبية (مشتري التأمينات) أو عززت إلى الاتحاد ليعمل قانوناً لتستخدمه كترقية تستعرضها، كما فعلت على مدار ثلاثين سنة مضت وستفعل. ومع أن الاتحاد كالحكومة «المستغنى به عريان»

هذا الخبر فرصة لتقديم باقية من المعصوبات الطازجة، والناطقة بالصوت والصورة.. من الأحوال في المحروسة وما آلت إليه، وعن إمكانيات للتأثير والتغيير لم يطأها اليسار بعد. وصفة شخصية فائتق مدين للأستاذ د. سامي نجيب، استاذ ورئيس قسم التأمين والرياضيات بتجارة لقاهرة ووكيل فرع بني سويف للدراسات

حضره هذا المرصد الفلكي.. في تليسكروب التأمينات الذي يمكن به أن

شركات خاصة ويريد ثالث اتخاذ طريق وسط. وبالقطع وكما يبدو سيبرز طريق ثالث له إطار خاص.. إطار يحفظ للدولة هيمنتها ويدعم اتجاه القادرين إلى عمل أنظمة بديلة والاتسلاخ من نظام التأمينات القومي، الذي يفترض أنه تكافلي، وقد يحتوى هذا الإطار أيضاً على «تحرير» نسبة ٢٥٪ من الأموال الجديدة تستثمر بمعرفة اتحاد العمال وفي إنشاء مشاريع سكنية.

وأن تعلم أن اشتراكات المعاشات والتي بلغت ٣٥٪ من الأجر (٥٠٪ من الأساس اشتراك نظام المكافأة) هي بالورقة والقلم ضعف ما يجب أن يكون حسباً قد عيب تجارة القاهرة السابق د. صلاح صديقي. كانت رسالة دكتوراه قد أكدت عام ١٩٧٨ أن الاشتراكات يجب ألا تزيد عن ٧٪، لكن لجنة المناقشة ثارت برمها، لا اعتراضات فنية اكتوارية، ولكن لأن «د» حايبيج الدنيا». وأن تعرف أن الجنيه المعاشي انخفض بمقدار ٦٢٪ في الفترة من ٨٧/٨٦ إلى ١٩٩٣/٩٢

برغم زيادة المعاشات بسبب التضخم. أن تعلم مافات وغيره مما ستندم ليس كافياً.. إذ بالإمكان أن تعرف من خلال التأمينات كل شيء عن الأساسي (تذكر عبارة الموظفين الشهيرة: أنت أساسيك كام؟) والتغيير والاستبدال وتعويض الدفعة الواحدة وتعديل بعض أحكام نظام التأمين الاحتياطي الخاص للتأمين بالبنك المصري الأمريكي (الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسي ٣٥٠٠ جنيه ولأجر التغيير ٧٠٠ جنيه وشراء المدد

## النسبة بين أقل معاش وأعلى معاش ١ إلى ٢٠ وكانت ١ : ٩ فى الستينيات

والصور الحياطة.

والىكم بعض التفاصيل الإحصائية  
وأترك لكم بعدها اقتراح مشروع قانون  
حقيقى للتأمينات بأولويات حقيقية بديلا  
لدور الآن فى كواليس اتحاد العمال  
والحكومة.

### الفائدة وباب النقاش

بالفطرة أدركت الحكومة أن قطع باب  
الحوار حول التأمينات وأموالها  
عمل خطر، لم نمت عمل مؤتمرات  
قومية حول هذه القضية أكثر من  
٢٢ عاما، وظل الحديث عن التأمينات  
يدور فى غرف مغلقة، أو فى دوائر نقاش  
محدودة على ترابيزات اتحاد العمال. كان  
الخوف الأساسى عند الحكومة هو أن  
تستغل المعارضة أن الفائدة على  
أموال التأمينات كانت حتى  
١٩٨٧/٧/١ أقل من نصف سعر  
الفائدة السائد. أى أن الحكومة كانت  
تفترض من الفقراء بفائدة ٦.٥٪ وتفترض  
من الأغنياء - خلال شهادات الاستئجار  
(وأذن الخزانة فيما بعد) بـ ١٩٪. ففعل ذلك  
ولا تريد لأحد أن يتفوه بكلمة، فضلا عن أن  
يتعرض للبيكل التأمينى المصرى برمته  
والتفاوتات داخله والضغوط السلطوية من  
خارجه، وأوجه قصوره التى يتربط فيها أيضا  
عاملون وسوظفون وأصحاب أعمال.

وقد حدث فى الشهر الماضى أن رفع  
الحظر عن الحوار حول التأمينات، فأقامت  
كلية التجارة بالقاهرة مؤقرا عن ومشاكل  
نظام التأمين الاجتماعى المصرى،  
صحيح أن الوزارة لم تحضر الاقتناع كما كان  
مقرا. (أوفنت مندوبا عنها) وصحيح أن  
الناس لم تكن لتصدق أن الحوار سيكون حرا  
وصحيح أن كتب الحوار لمدة طويلة أدى إلى  
تغيب وجهات النظر المشددة والاختيارات  
الأيديولوجية المحددة. صحيح ذلك كله لكن  
المؤثر قدم خدمة تجلت فى كم المعلومات  
المشير فى الأبحاث المقدمة ولذلك فمنه، ومن  
حوارات خاصة، ومن نشرة فريدة يقدمها  
مكتب د. سامى نجيب. قدمت  
المعلومات السابقة، وأقدم.

\* من ١٩٩٢/٧/١ صبح سعر الفائدة  
على الودائع والقرضات  
ولأن سعر الفائدة التحارى قد هبط الآن

١٩٧٥. كانت تضع حدا أقصى للمعاش  
وتترك أجر الاشتراك دون حد أقصى ليكون  
النظام تكافليا بحق، وأنها بعد ذلك رفعت  
أجر الاشتراك وأزالت الحد الأقصى للمعاش  
وكأننا لتقرب التأمين القومى من نظم التأمين  
الخاصة

أن تعلم أن النظم البديلة بدأت منذ  
١٩٨٦. (قبل الإصلاح كنا إصلاحيين) وهى  
الآن ٨ صناديق لبنوك: مصر الدولى  
التجارى الدولى، قناة السويس،  
المهندس، العربى الأفرىقى، مصر  
إيران، المصرى الأمريكى، وشركة  
الاتحاد العربى للنقل البحرى وقد  
بلغت حصيلة هذه الصناديق فى  
١٩٩٥/٢/٣١ نحو مائة وخمسين مليون جنيه  
كما تؤكد تقارير بنك الاستثمار.

والمعروف أن القانون يلزمها بإيداع ٥٠٪  
من أموالها فى البنك والظن أن هذه النسبة  
مستقل فى القانون الجديد. أن تعرف عدد حالا  
استبدال المعاش وطلبات صرف منحة الزواج.  
وأنه رغم حكم المحكمة الدستورية بصرف  
٥٠٪ كمعاش عن الأجر المتغير لمن أحيلوا إلى  
المعاش قبل ١٩٨٧/٧/١ شأنهم فى ذلك شأن  
من أحيلوا بعد هذا التاريخ.. أنه رغم هذا  
الحكم فإنه لن يطبق إلا على من يحال  
للمعاش فى سن نهاية الخدمة (الستين)، أما  
قبلها بيوم واحد فلن تحصل إلا على ملاكيم  
فى المعاش عن أحرار التغيير.

أنت تستطيع من خلال هذا العالم أن  
تعرف بدقة معاش الرئيس حسنى مبارك  
وأربعة أهله فى المعاش بعد عمر طويل  
(الرئيس يحتل رقم ١٤ فى نظام التسجيل  
القومى وقد حالت الظروف دون نشر التفاصيل  
حين حصلت على هذه المعلومة عام ٨٩، وتم  
نقل الوظيفة الجالسة على الكمبيوتر والتى  
اشتبه فى أنها سرية البيان).

إنه إذن عالم ذاخر ومثير وعجيب فيه  
والأيضاً فاجتمع كما فيه الأمل واليقين  
والسيح والتساير. إنك ترون وأحوال  
والمرضى والمتطلين. فه القلوس وقده القيم

والصناديق الخاصة الجديدة (المع العدد نحو  
٥ الآن وهى غير الصناديق البديلة إذا  
لا ترحب، التحارج من النظام القومى، وإنما  
تسير معه). وضع المدد وعدة الذين حصلوا  
على معاشات لإبها. الخدمة، وعدد الورثة  
وشرائح معاشاتهم، وقرار رئيس الوزراء  
بالاحتفاظ لمعاشين المقرين من قطاع الميادين  
المركزية واختبارات الذخيرة والصرايح التابع  
لشركة هليوبوليس للصناعات الكيماوية  
(مصنع ٨١ الحربى) متوسط ما كانوا  
يتقاضونه من بدلات فى الستينيات الأخيرة (لما  
لم تعرف أين ذهبوا)

أن تعلم قرعة زيادة فئات دخول اشتراك  
أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم، وتعرف  
حجم تهرب القطاع الخاص من  
التأمينات، وتعليمات حساب مدة الفصل لمن  
يعاد لخدمة من السياسيين بعد صدور  
قرارات العفو عنهم، وجبر إنشاء مكتب  
تأمينى لصندوق العاملين بالقطاع  
الحكومى... وذلك مدينة هيباء، وعثراته عزة  
المعاشرة بلوك رقم ١ بالمسكن (من باترى  
من أعضاء البرلمان استعمل هذا الخبر كإعجاز  
من نتيجة مساعيه).

إن تعرف الأوزان العمريّة فى البلد ونسبة  
من هم فى سن أصحاب المعاشات، بعد  
الستين (تدور حول ٧٪) واحتمالات  
المستقبل أن تعرف أنك لو كنت فى بلد  
ديمقراطى حق تنص قوانينه من الناس لنع  
قانون التأمينات على أن المستفيدين من  
المعاش من لورثة يجب أن يكونوا فقط  
أولئك الذين كانوا يجلسون مع المرحوم على  
طليبة واحدة.. أما تفنيت المعاش حاليا  
والذى يورث الضفتين ويهرى بالجميع فهو  
عمل بيروقراطى حاء خط عشواء وتحت ستار  
أخلاقي زائف اسمه البر بالأقربين.

أن ترى أن النسبة بين أقل  
معاش وأعلى معاش تصل إلى ١ : ٢٠

سريع بصرف اسر من ساء  
الجميع لأن . وأن الدولة حتى

وتقاربت النسب . فقد بدا للحكومة انه لا حرج في أن تبرزت بيانات التقاش حول التأمينات غير أن المقذفات في مؤتمر بحارة القاهرة أكدت أن ٨ / من أموال التأمينات يبلغ سعر الفائدة عليها ٦ / ، و ١ / سعر فائدتها ٨ / ، والباقي ١١ / و ١٣ / الأموال فائدتها ٩ / ، والباقي ١١ / و ١٣ / . المأخوذ المثير : أن مبدئية بنك الاستثمار أنست بأعظم الأيمان أن متوسط سعر الفائدة ١١ / ، بينما قال اثنان من كبار موظفي إدارة الحسابات الاكتوارية بوزارة التأمينات أن المتوسط ٩ / ٥

\* حتى ١٩٩٣ / ٦ / ٣٠ ، ظهر أنه ٥٧ / من المحصلين على المعاش بسبب التقاعد ، و ٢٦ / للوفاء ، و ٢ / للاستقالة والفصل .. ومعنى هذه النسب ، في ظل أن القوانين لا تعطي كامل المميزات إلا لمن بلغ من التقاعد ، وأن هناك حاجة لإعادة الحسابات الاكتوارية لتوسيع نطاق الاستفادة من كامل المزايا . ظهر أن لجنة مكونة من الأستاذة د . رشدي حمام ، د . فتحي إبراهيم ود . كريم الضعيف و د . أحمد محرم ، د . محمود عبد الحميد وهم من كبار خبراء الاكتواريات تعيد الآن تقييم «مزايا» التأمين المصري لكن لم يعرف في أي اتجاه وأن كان من المقترح به أنها تبحث جعل أجر الاشتراك كتلة واحدة بعيدا عن أساسى ومتغيرا .

\* بلغت ديون القطاع الخاص للتأمينات (اشتراكات ومبالغ أخرى) ١٣٨٩ جنيهه ، وفى المدة من ٩٠ إلى ٩١ إلى ٩٥ / ٩٤ ضاع على التأمينات ١٨٣٣ مليون جنيه نتيجة عدم متابعة حالات الانحلال . فى هذا القطاع ، كما ضاع عليها ٦٧١٣ مليون جنيه فى نفس الفترة نتيجة عدم متابعة حالات انتهاء النشاط أعلن هذا عبد الحليم القاضي مستشار اتحاد العمال للتأمينات وترقب أن يكون مستقبل التأمينات مظلماً فى ظل الانقضاء الحر وألبات السرق .

لكن وجهات نظر أخرى قدرت أن حرما من تهرب القطاع الخاص هو «تجنب» بسبب ارتفاع عبء الاشتراكات ، وسبب رغبة العاملين بى عدم سداد اشتراكات عن آخرهم الحقيقي . ، و حتى غير الحقيقي أحيانا

## هل يحقق النظام الجديد المقترح تحقيق التكافل الاجتماعى ؟

والقبلة ان المشتركين بالحد الأدنى للاجور فى القطاع الخاص النمطى حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٤ بلغ عديم ٧٣١ ألف مواطن بنسبة ٥٢ / من المشتركين من هذا القطاع ، كما بلغت نسبة المشتركين بالحد الأدنى أيضا (هو بالنسبة ٥٢٠ جنيهه) من المصريين العاملين بالخارج ٤٠ / من عشركى هذه الفئة . والمعنى ان معاش هؤلاء سيكون ملائيم فى زمن لا تنفع فيه الثروات . أيضا فان مستحقى المعاشات (أحياء وورثة) من العاملين بالحكومة ، والذين يتقاضون أقل من ٥٠ جنيه تصل نسبتهم إلى ٧١ / من مستحقى هذه الفئة . ويظهر من جداول تقارير هيئة التأمينات ان هناك من يحصل على أقل من ٢٥ جنيهه (نسبتهم ٢٩ / ) ، وأن من يحصلون على أكثر من ٥٠٠ جنيه نسبتهم واحد فى الألف ويوجد ٢٦ ألف طن (ورثه) يتقاضى كل منهم أقل من عشرة جنيهات شهريا كمعاش . كما يوجد من ورثة موظفى الحكومة بضعة آلاف يتقاضى كل منهم خمسة جنيهات فأقل . ازاء هذه النقصاء اقترح البنك الدولى ثلاث مكونات لـ «اصلاح» نظام التأمينات .

الأولى : تأمين اجتماعى أساسى واجبارى تديره الحكومة ويول من مصادر غير الإيرادات العامة ؛ ووظيفته ضمان معاش للحد الأدنى اللازم للمعيشة (اقترح البنك ٧٥ جنيهه للفرد) ، ويسر نظام الموازنة السنوية ، أى بلا احتياطات كبيرة .

الثانى : نظام معاشات مهنى واجبارى يدار بمعرفة القطاع الخاص وترتبط فيه المزايا بالاشتراكات .

الثالث : نظام خاص فردى واختيارى (سكيبلى) يخضع لإداره خاصة وتحت الاشراف الحكومى

وقد رفضت السلطات المصرية هذا النظم وأن كان المرء يدعو اليساريين بالذات إلى عدم اعتبار هذا الرفض بطولية ، مع ضرورة قراءته قراءة نقدية ، وفى ضوء أن نظم التأمينات فى دول العالم الصناعى المتقدم وهى نظم تنافسية أكثر كفاءة بالفعل وأقرب على تعبئة المدخرات الوطنية من بيروقراطية الدولة .

\* عندما طرحت فكرة أن العالم المتقدم لم يعد - ومنذ الكساد العظيم - يأخذ بنظم الاحتياطات الكبيرة فى التأمينات ، على أساس أن النظام يمكن أن يحول نفسه من الاشتراكات الجديدة دائما ، وأن التأمينات هى المنظومة الوحيدة الغير قابلة للتصفية أو التوقف أو الالغاء وبحكم اجباريتها واستمراريتها يمكن تخفيض الاشتراكات لتقليل الاحتياطات ، أو زيادة المزايا وقبيل هنا أن الاحتياطات فى التأمين القومى فى الولايات المتحدة تغطى معاشات ثلاثة شهور فقط فى مصر تغطى . معاش سنوات (وسنوات) عندما طرحت هذه الأفكار لم تلق استجابة من أغلب الحاضرين وقد قدرت أن السبب نفاذى لا اقتصادى سياسى بالأصل ذلك أننا لا نرتاح الا اذا دخلنا المجال المأمون ، وعلمنا فيه لزوميات لا تلزم لريادة ، لا مان (لاحظ كيف يضع الناس ضعف كمية حديد التسليح المطلوبة فى مبانيهم الخاصة) . ويتصور الناس ان الاحتياطات لو تمت فانهم سيصبحون عرايا فى شارع عام ، وقد يأتى يوم قريب لا يجدون ما يقضون منه معاشاتهم . طبعاً توجد اسباب أخرى لرفض مثل هذا الاقتراح بعضها «دولتى» - من رجال السلطة - وبعضها له ارتكازات اجتماعية اقتصادية مختلفة عن المنظور الليبرالى للتأمينات

\* حتى الآن فان من يخرج إلى المعاش مبكرا يقل معاشه عن الآخر الاساسى بنسبة ١٠ / ، وعن المتغير بنسبة ٥٠ / عن زميله الذى يحال إلى التقاعد فى السن . واذ تسمى الدولة لتغيير هذا الوضع (وضع سياسى كان بهدف لربط العامل بالشركة والآن الحكومة عازية تطفئ العمال) أعلنت ان التكلفة ستتجاوز ٢ مليار جنيه . بالطبع

ظرياً يندر ان المالية تقدم ميزة للناس وتضع من جانبها والواقع انها تصحح خطأ طرأ . كما أنها تدفع الثمر البسبر قياساً إلى الأموال الربحية التي اقترضتها من اصحاب الاشتراكات غير سلك الاستثمار منذ ١٩٦٤ وحتى الآن

\* في ١٩٦٤ / ١٣ بلغت قيمة عمليات استبداد المعاش ١٧٧ مليون جنيه . وهي عمليات معقدة بيروقراطياً وقليلة الجدرى لكن ليس أمام اليهوديين سواها لمواجهة طوارئ حياتهم.

\* حتى ١٩٦٤ / ١٣ بلغ عدد المؤمن عليهم من الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة (١٣٦٢ مليون فرد) ومن القطاعين العام والخاص ٥٣٥ مليون فرداً كل من سبقوا يشملهم القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥) . ويبلغ عدد المؤمن عليهم من اصحاب الأعمال ومن في حكمهم ١٥٠٢ مليون مواطن (قانون ١٠٨ لسنة ٧٦) والمؤمن عليهم من المصريين بالخارج ٥٦ ألف (قانون ٥٠ لسنة ٧١) والمؤمن عليهم بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ الفئات الأخرى أصحاب معاش السادات وغيرها ٥٣٥٥ مليون مواطن . والجملة ١٥٨٨٩ مليون مواطن . والمؤمن ان اعداداً هائلة من المصريين لا زالت خارج التأمينات وقدر د . محمد المهدي محمد على أن أكثر من نصف اسكان م م من العمل غير مؤمن عليهم واعتبر د . المهدي ان من العمل هو ١٥ سنة وقد أنت أيضاً بصفة خاصة أن نحو ٧٥ / ممن يخضعوا لقانون ١١٢ ، قانون صغار الفلاحين والسريحة غير مؤمن عليهم وأن

حوالى ٦٨٪ من اصحاب الاعمال أيضاً غير مؤمن عليهم.

\* عند الصاديق الخاصة في ١٩٦٤ / ٣٠ بلغ ٤٧١ صندوق ، وكان العدد ٣٠٠ في ١٩٨٩ / ٩٠ . وخلال هذه المدة تم شطب ١٩ صندوق بمعرفة الهيئة العامة للرقابة على التأمين التي يتم تسجيل الصاديق لديها . المهم ان مصادر تمويل الصاديق في ٩٤ / ٩٤ كانت كالتالى : ٤٠١٦ مليون جنيه من الاشتراكات ، و١٨٣٧٧ مليون جنيه مساهمة من جهات ، و٣٧ مليون جنيه ربع استثمار ، و٢١ مليون من مصادر أخرى وما أريد قوله ان حالة شعور بالقلق تسود في أوساط شركات وهيئات . وجهات كثيرة ، تريد أن تقيم صاديق ، أو هي أقامت بالفعل ، لكنها لا تجد مساهمات بقدر كاف ، أو لا تجد اصلاً . من الجهات التي يعمل فيه راغبوا اقامة الصندوق .. قد يكون لأن هذه الجهات خاسرة أو مخسرة أو تم بظروف طارئة . أولها طبيعة خاصة . ومثل هذا الأمر يوجب ايجاد آلية للتكافل داخل هذه الآلية (الصاديق الخاصة) بحيث لا يحرم الناس من مجيزات دون اسباب جنوها . ولا ننسى ان المساهمات التي تقدمها جهات عامة هي في الأصل مال عام يملك لكل المصريين.

تساءل د . على محمد حسن : ماذا بعد ان تنتهى مهلة السنوات الثلاث الممنوحة للشركات المخصصة للتخلص من العالة التي ترى أنها زائدة . ما تأثير ذلك على نظام التأمين الاجتماعى؟ وأيضاً : في اطار الجات والشاركة مع الاتحاد الأوروبي هل هناك امكانية لخروج أموال التأمين الاجتماعى

لاستثمارها في الخارج بالشاركة مع شركات أموال دولية؟ ما هي محاذير هذا الخروج ؟ ماذا عن وقوع المؤمن عليهم والمرايا المكفولة لهم تحت سيطرة رأس المال الدولى وعدوانيته؟ هل الهيئة الدولى يستهدف بالدخول إلى خصخصة النظام التأمينى وقفل أسواره عن الدولة إلى مساعدة الفقراء من اصحاب المعاشات والمستحقين منهم ام يهدف إلى ضرب مصدر من مصادر الدخل القومى؟

اسئلة بلا اجابات ، لكن د . على محمد اقترح خصخصة نظام التأمين على اصحاب الأعمال ومن في حكمهم والمصريون قى الخارج مثلاً لأبهم غير مقتنعين بجسدى النظام القائم الاحبارى حالياً وقد انعكس هذا على اشتراكهم فيه بالحد الأدنى فقط درماً للمسئولية ، فضلاً عن ان هذا هو النظام الذى - يجب ان يكون فيه الاشتراك اختياريًا فهذا اجدى لهم وأفضل . عند هذا الحد رفعت الأقلام .. وجفت الصحف . والمجلات وظهرت إلى حد بعيد ملامح صورة المجتمع التأمينى ، ونفى ان نقول : ما هو النظام المقترح هنا ليحقق الاهداف الثلاث الرئيسية لأى نظام تأمين قومى وهي : تعويض الدخل ، تعويض الخطر ، اعادة توزيع الدخل وتحقيق التكافل الاجتماعى.

الاجابة عندكم.

ملحوظة : عنوان الموضوع مأخوذة من دعوة لخطباء مساجد الأرياف يوم الجمعة تقول : وأصلع لنا دينانا الذى فيها معاشا

في هذه العقود التي تهرم بين المالكين والمستأجرين  
لتحمل بين سطورها أشنع مأساة.

نهي صكوك موت يوقعها الفلاح وهو كارد صاغر.

خالد محمد خالد كتاب ومن هنا تبدأ - عام ١٩٥٠.



## ليس دفاعا عن المستأجرين .. بل حرصا على مصر



فلم يتم تصفية ملكية الملاك الغائبين (الذين لا يذلون أي جهد في العملية الانتاجية الزراعية بأنفسهم أو بالاستشارة، كما فعلت الكثير من الدول مع اختلال أنظمتها الاقتصادية والسياسية - ومنها اليابان الرأسمالية في ظل الاحتلال الأمريكي) ولكنه اقتصر على ضمان حق المستأجر في البقاء بالأرض، مقابل حق المالك في الحصول على ربح ملكيته.

### عربان نصيف

#### قانون الإصلاح الزراعي والعلاقة المتوازنة

كان قانون الإصلاح الزراعي المصري (المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢) شديد المرونة فمما يتعلق بقضية العلاقة الإيجارية.

لم يكن المفكر خالد محمد خالد يتخيل - حين سطر هذه الكلمات / الموقف في عهد الملكية وكبار ملاك الأراضي - أنه سيأتي بعد ما يقرب من نصف قرن على انتهاء ذلك العهد، وقت يصبح فيه أمل الفلاحين يتحصر في مجرد أن تستمر عقود الإيجار - أيما كان ماحضه من صير الاستغلال - بدلا من طردهم من الأرض التي خصبت وأعطت قايحا لحصر كمها - على مدى التاريخ - بدمهم وعرقهم.



## ٦ مليون مواطن يتضمون إلى جيش البطالة

## بعد تنفيذ قانون طرد المستأجرين



جمال عبد الناصر

الخطر الكبير إنما يتمثل في إقرار طرد المستأجرين من الأرض، بكل ما يعنيه من اهدار لحياة المستأجرين، ومن محاطر مستقبلية على صغار الملاك، ومن تدهور متوقع للإنتاج الزراعي والدخل القومي أولاً، بالنسبة للمستأجرين وفقاً للأرقام المستقاة من مصدر الإحصاء الرسمية، والواردية بمشروع الحزب الوطني الحاكم لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض الزراعية، والمنشور بملحق مجلة «الأهرام الاقتصادي» في ٢٤ فبراير ١٩٨٦.

يتبين ما يلي:  
ومع مراعاة أنه في خلال عشر سنوات الأخيرة:  
- زاد عدد العقود والمستأجرين، بفعل عامل الوراثة لكل من المالك والمستأجرين.  
- فقدت الأرض الزراعية - وفق الإحصاءات الرسمية - ما بين ٦٠ - ٧٥ ألف فدان، بالتحريف والبناء.  
- أصبح المستأجر - بعد انتشار البطالة وعدم تعيين الخريجين - يعمل من قبلة العسيلة الإيجارية، أربعة أفراد على الأقل فإنه يجب أن ندرك جيداً، أنه من خلال نفاذ هذا القانون، سوف يفقد بأكثر من ٦ مليون مواطن منتج - يزرعون حوالى ٢٣ / من الأرض الزراعية المصرية - إلى الظلام، حيث أنهم - بخلاف الأغلبية الساحقة من الملاك - ليس لهم أى مهنة أخرى سوى الزراعة ولا يملكون أى دخل سوى من عملهم بها، مما سيزيد - بنسبة هائلة - من تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ليس في الريف فحسب، بل في مصر كلها.  
ثانياً: بالنسبة لصغار الملاك

التي لحقت بالمجتمع المصري - قامت مشاكل حقيقية جادة وحادة بين الملاك والمستأجرين تستوجب ضرورة إجراء بعض التعديلات على قانون العلاقة الإيجارية.

\* فالملاك - وخاصة صغارهم - يشكون من ضآلة القيمة الإيجارية، ومن حرمانهم - فعلياً - من التصرف في أرضهم بالبيع.  
\* والمستأجرون يعانون من تحايل الملاك على طردهم من الأرض - مصدر دخلهم الوحيد - بوسائل مختلفة بشرب أغلبها التدليس وعدم المشروعية.

وبدلاً من محاولة الاستبيان الحقيقي للواقع الفلاحي والزراعي في هذه المرحلة، وإجراء التعديلات على ضوء الموازنة بين مصالح كل من الملاك والمستأجرين من ناحية، والحرص على الإنتاج الزراعي والاقتصاد القومي من ناحية أخرى، بدلاً من ذلك، صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢.

ولعل أهم ما تضمنه هذا القانون، يتمثل فيما يلي:

١- رفع القيمة الإيجارية من ٧ أمثال الضريبة العقارية إلى ٢٢ مثل هذه الضريبة.  
٢- إقرار حق المالك المؤجر - بإرادته المفردة - في إخلاء المستأجر من الأرض، اعتباراً من العام الزراعي ٩٦ / ١٩٩٧ ومع معاناة المستأجرين - وتحفظاتنا - على رفع القيمة الإيجارية بهذه الصيغة الكبيرة والمباغتة، وخاصة مع اقتران ذلك بالارتفاع الهيب والمتوالى لقيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي وفقاً لسياسات ما يسمى بتحرير الزراعة ورفع الدعم عن هذه المستلزمات وتركها - بالكامل - للتحكم الشرى من قبل آليات السوق السوداء، بعد التصفة

- ولم يكتف القانون بذلك، بل قرر بنصوص صريحة حق المالك في طرد المستأجر من الأرض في الحالات التالية  
١- تأجير المستأجر للأرض من الباطن أو التذلل عن الإيجارة لغيره أو مشاركته فيها (٣٢/م)

٢- الإخلال بأى التزام جوهري يقضى به القانون أو العقد (م/٣٥).

٣- التحلل عن الوفاء بالأجرة كلها أو بعضها عن السنة الزراعية بأكملها أو بأى جزء منها (م/٣٥).

٤- إذا زادت حيازة المستأجر أو ملكيته - هو وزوجته وأولاده القصر - عن خمسة أمدنة بخلاف المساحة المطلوب انتهاء عقد إيجارها، في الوقت الذى لا تزيد فيه حيازة المؤجر أو ملكيته - هو وزوجته وأولاده القصر - عن خمسة أمدنة أو عن نصف ما يحوزها المستأجر. (م/٣٥ مكرر)

ولقد ترتب على ذلك الوضع المرن - والعلاقة المتوازنة - أن حظى الريف المصرى بقدر كبير من الاستقرار النسبى، كان له انعكاس إيجابياً ليس فقط على حياة الفلاحين والناجح الزراعى، بل وأيضاً على واقع المجتمع المصرى بأسره.

التعديل كان ضرورة اجتماعية، ولكن..

بعد مرور عشرات السنين على صدور

## ليس دفاعا عن المستأجرين

صغار الملاك الزراعيين ، وجعل من الحرص على مصالحهم المهددة مبررا لعملية الطرد ، فإن الواقع - الإحصائي والاجتماعي - يكذب هذه المقولات ، بل يؤكد أن هذا القانون - حتى حرره - يعصر بالمصالح الحقيقية لصغار الملاك. سوفنا لآخر الإحصاءات المتاحة ، يتبين ما يلي:

- جملة الملاك الزراعيين في مصر حوالي ٣ مليون ، ٣٩١ ألف مالك.

- عدد صغار الملاك (٥ أفدنة فأقل) منهم ، يبلغ ٣ مليون ، ٢٢ ألف مالك.

- نسبة من يؤجر أرضهم من صغار الملاك تتراوح وفق الإحصاءات المتباينة - بين ٧٨٪ - ٧٨٪ ، من مجملهم.

- نسبة من لا يستطيعون من صغار الملاك المؤجرين لأرضهم ، زراعتها بأنفسهم أو بالاستثمار ، أكثر من ٩٥٪ (وفقا لدراسات ميدانية تم القيام بها في العديد من القرى سرا - بوجه بحري أو الصعيد).

.. ومعنى ذلك

أن هذا القانون ، وإن كان بالرؤية السعوية - وعلى المدى القريب - يمكن صغار الملاك - بعد طرد المستأجرين - من التصرف في أرضهم والمزيد من التكسب منها ، إلا أن واقع الأمر على خلاف ذلك.

\* فالغالبية الساحقة منهم - كما سبق - لا يمكنهم زراعة أرضهم بدهم أو باستغلالها رأساليا ، لانتهائهم لأعمال أخرى ، ولإقامة أكثرهم خارج القرى ، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في نفقات الانتاج الزراعي.

\* والمضاربة الخالية على سعر الأرض الزراعية - أغراء لهؤلاء الملاك لبيع أرضهم الحالية من المستأجرين إما هي عملية مؤقتة تم تفريرها بذلك ، حيث تميدا لصدور القانون - ثم يذود - وتنتحب بعد ذلك الأرقام الفلكية التي وصل إليها سعر الأرض ، لتعود - وفق القواعد الاقتصادية إلى معدلاتها الطبيعية ، إن لم تنخفض عنها.

ولا يملك المالك الصغير ، حيال هذه الأوضاع شديدة التركيب سوى بيع الأرض وسعر منخفض خاسرا بذلك موردا للدخل كن يساعد على مراوحة أعاء الحياة

### ثالثا: بالنسبة للانتاج الزراعي والاقتصاد القومي

عندما تصبح الأرض الزراعية خالية من المستأجرين - وفق هذا القانون - وبعد أن ينخفض سعرها - كما سبق - سيتم شراؤها وتجميعها لحساب الشركات الاستثمارية الكبيرة ، التي لن تراعى - بطبيعة الحال - زراعتها بالمحاصيل التقليدية والاستراتيجية الضرورية لغذاء الشعب أو اللازمة للصناعات الوطنية ، ولكن سيتم استثمارها بالمحاصيل التصديرية وغير التقليدية ذات الربحية الأعلى ، بما سيضعف من حجم الفجوة الغذائية ، بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر على الأمن القومي المصري ، اقتصاديا وسياسيا أيضا.

.. والحل موجود

طالما أن القضية - كما تبين - ليست قضية انحياز لفئة المستأجرين في مواجهة الملاك الزراعيين ، وليست أيضا قضية مراوحة من المعارضة للسياسات الحكومية ، ولكنها - بالأساس - قضية وطنية تمس في الجهر مصالح الوطن والمجتمع ، فإننا : نأمل - نشق - في أن المؤسسات الفلاحية (كالاتحاد التعاوني الزراعي ، واتحاد الفلاحين) وكذلك قوى اليسار (التجمع والناصرين والشبوعيين) سوف يكتفون من حركتهم السياسية والجهادية والبرلمانية والاعلامية ، لإيقاف هذه الكارثة المحدقة.

\* ونأمل - نشق - أيضا في أن كافة القوى والمؤسسات والشخصيات الحريصة على مستقبل مصر وأمنها الاقتصادي والسياسي - أيا كان تباين رؤاهم الفكرية أو انتماءاتهم السياسية والحزبية أو معارضتهم أو تأييدهم

للحكم - سوف يحولون دون أن تنحول هذه المخاطر ، إلى واقع اجتماعي مظلم والحل - البديل - قابل للتحقيق بسهولة ، وهو .

انشاء صندوق حكومي ، يقوم - حال رغبة المالك في بيع أرض المؤجرة - باقتراض المستأجر بقيمتها ، بما يمكنه من شرائها ، على أن يقوم - هو أو ورثته بمسداد قيمة هذا القرض على أقساط طويلة الأجل وبفوائد ميسرة.

إن هذا الحل / البديل ، ليس كفيلا فقط بتجنيب المستأجرين وصغار الملاك والتجيز الزراعي المخاطر التي سبق إبطاها ، ولكنه كفيلا أيضا بتقديم فوائد محققة لكل الأطراف.

\* فالمستأجر - وفقا لهذا الاقتراح - ليس فقط لن يطرود من الأرض ، ولكنه أيضا سيصبح مالكا.

\* والمالك سيتمكن - دون أي عوائق - من بيع المساحة المؤجرة التي يرغب في التصرف فيها وبسعر السوق.

\* والمال العام - من خلال هذا الصندوق - سوف يتزايد ، بفوائد القروض وبدورة رأس المال.

ولعلنا جميعا - في الشهور القليلة الباقية - نكون قادرين على تجنب فلاح مصر ومجتمعها كله من التردبات المترقعة في الوقت الذي لم نعد فيه نستطيع تحمل المزيد من المعاناة

الايجار	المساحة المؤجرة	النسبة للمساحة المنزرعة	عدد العقود
التقدي	١٣٣ و ١٤٦٩ فدان	٤.٠٤٪	١٧٣٣ و ١٨٨٨ عقدا
المزارة	٩٦٦ و ٢٧٤٩ فدان	٤٩٪	١٠٩ و ٢١١ عقدا
الجملة	٩٩ و ١٧٤٤ فدان	٢٨.٥٣٪	١٠٩٤٤ و ٢٩٧٧ عقدا

استمرارا للدور الفكري المهم الذي يقوم به مركز الدراسات العربية بقطن - برئاسة الأستاذ عبد المجيد فريد - منذ تأسيسه عام ١٩٧٩ ، فقد أقيم ندوة دولية بالقاهرة يومي ٣٠ و ٣١ مارس ١٩٩٦ حول قضية الحبوب الغذائية والمياه وارتباطها بالقرار السياسي.

ولأنه من العسير تقديم تلخيص لمثل هذه الندوة المهمة، نستكشف «اليسار» بعرض بعض ملامحها وتوجهاتها الرئيسية أولا: أهمية هذه الندوة:

١- من حيث التوقيت: مع الاعداء للمؤتمر الدولي الخاص «بغامين الغذاء للجميع» المقرر عقده في مدينة روما في شهر نوفمبر من هذا العام ، فكان من المهم عقد مثل هذه الندوة، أملا في الوصول - من خلالها - إلى توجه عربي مشترك قبل المؤتمر.

٢- من حيث الأوراق المقدمة، فقد تضمنت رؤى علمية واقتصادية لبيدات نظرية وتنفيذية - محلية وإقليمية ودولية - على أعلى المستويات في هذا المجال.

٣- تقديم دراسات حالة - في قضايا المياه والحبوب وارتباطهما بالقرار السياسي - من أربع دول عربية : مصر، سوريا، المغرب، والسعودية.

٤- حرص المركز على دعوة وحضر عدد كبير من الخبراء - نظريا وتطبيقيا - في هذا الموضوع من مصر وكافة الأقطار العربية والدول المجاورة.

ثانيا: رؤى مختلفة لقضايا مهمة:

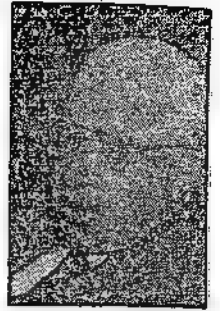
#### \* الفجوة الغذائية

\* في الوقت الذي يرى فيه السيد جبرمان دنيس - المدير التنفيذي لمجلس الحبوب الدولي - في الورقة المقدمة منه في الندوة، أن هناك ثلاثة عوامل كفيلة بالحل الجذري لمشكلة الأمن الغذائي للدول السامية، هي:

- ١- تدبير العملات الأجنبية الكافية لشراء ما نحتاجه من الغذاء.
  - ٢- العمل على أن نتكّن من التمدد بالأسعار العالمية.
  - ٣- إعطاء أولوية لزيادة المخزون من الحبوب.
- \* فالدكتور عبد السلام جمعة - المشرف



اسماعيل صبرى



مصطفى عبد المجيد



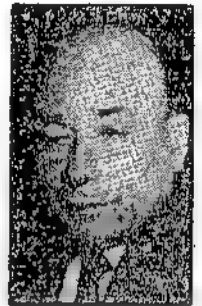
عبد المجيد فريد



جبرمان دنيس



عبد السلام جمعة



يوسف والي

## مناقشة على ندوة :

# الحبوب والماء ..

# والقرار السياسي

على برنامج تنمية القمح بمصر - ينتقد هذه الرؤية بديكور ديبس من المنظمات التالية ١- إن هذا ان توجه يسمى تكريس الاعتماد على الخارج.

٢- تدخل هذه الرؤية لواقع أن سوق الحبوب المصري - وخاصة القمح - لا يتحدد وفق تدبير العملات الأجنبية، بقدر ما تتحكم فيه الأهداف السياسية التي تتبناها الدول النافعة من الأخرى المشتركة.

٣- على الدول النامية - بدلاً من ذلك - توجيه اهتمامها لزيادة القدرة الوطنية على إحداث تنمية زراعية تؤدي إلى زيادة إنتاج الحبوب وتخفيض الواردات منها.

#### \* تجارة المياه

\* البروفيسور أنثوني آلن - استاذ ورئيس مجوعة المياه بجامعة لندن، يذكر - بانقده - في ورقته العلمية / السياسية أن «مستخدمي المياه والمستهلكين عن إدارتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيما عدا بعض الاستثناءات اقلية - لم يستوعبوا بعد القيمة الاقتصادية للمياه، فلا توجد نظم أو مؤسسات تقدر فيها قيمة المياه بالنسبة لمستهلكها وخاصة في مجال الزراعة الذي يعتبر أكثر القطاعات استخداماً للمياه، وإن هناك عدداً قليلاً جداً من اسواق المياه في هذه المنطقة»

\* بنينا بقرو د. اسامعيل الروبي - الخبير لمصري في المياه والمختار بهيئة الأمم المتحدة - في مداخلته على هذا الرأي «لقد تسالت إلى لغتنا الثابتة في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة تغييرات جذرية علينا وتحمل توجهات صارمة، مثل «تجارة المياه، خصخصة المياه، تسخير مياه البحر» «المياه من عند الله» وجميع أثناء الوطن، وليس للبيع في السوق الداخلي من يملك ثلثها بالإضافة إلى أن هذا التوجه - بالتفصيل الاقتصادي للمياه، وقيام سوق لها - ثم يكون مستهدفاً - كما يلاحظ من الملاحظ على ذلك في الكثير من البحيرات والنهرات والبحيرات الواردة من إحدى الدول الكبرى - إلى التجارة الدولية للمياه بما في ذلك تحكم دول المنبع للأهوار في مياهها»

ثالثاً: كلمات .. ذات دلالة:

\* «الأمن الغذائي والمائي العربي محور رئيسي للأمن القومي العربي، مما يفترض معه

## د. عبد السلام جمعة ينتقد رؤية مجلس الحبوب الدولي لمشكلة الأمن الغذائي في البلاد النامية

### الأمن الغذائي والمائي محور رئيسي للأمن القومي برغم كل التحديات العربية

ضرورة الموقف العربي المشترك، مهما كانت الخلافات العربية / العربية، سواء بالنسبة لوضع سياسات الاعتماد على الذات في توفير الغذاء، دوماً لمخاطر استخدام الغذاء كأداة لممارسة الضغوط السياسية أو الاقتصادية، أو بالنسبة لتسككنا بقضايا المائي - المتفق مع قواعد القانون الدولي ومقررات هلسنكي - في مواجهة خطة الاستيلاء على مصادر المياه».

- من كلمة د. همت عبد المجيد - الأمين العام لجامعة الدول العربية

\* «إن التطور الكبير في الانتاج الزراعي في مصر، في الخمس عشرة سنة الأخيرة، يرجع - بعد الله سبحانه وتعالى - إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تتعامل مع مصر كدولة «توأم» لها، بخلاف تعاملها مع باقي الدول، سواء بتقديم المعونة الأمريكية المباشرة بالمليارات أو بتقديم أرقى تكنولوجيا متقدمة للزراعة المصرية، وكانت النتيجة هي المعجزة التي حدثت في الانتاج الزراعي في مصر»

- من كلمة د. يوسف والي - نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الزراعة

\* إن أكثر من ٤٤ / من حلة الزراعة العالمية في القمح، نحو ٢٩ /

من حلة احتياجات الأرز، وحوالي ٤٣ / من حلة الاحتياجات الغذائية من الحبوب الخشنة الأخرى، ومن هنا تحدث في السوق الدولية للحبوب، الأمر الذي يشل مهدداً اقتصاداً خطيراً فضلاً عن كونه مهدداً أمنياً، لتتركز تجارة الصادرات في عدد من الدول المتنافسة اقتصادياً والمفادرة على استخدام تجارة الحبوب - وخاصة القمح - كأحد عناصر الضغط السياسي عندما تقتضى مصالحها ذلك».

- من ورقة د. محمد حمدي سالم - المستشار الاقتصادي لوزارة التمرين المصرية

\* «المصروع الرئيسي الذي يشغل وسائل الاعلام الآن، هو التكامل الشرق أوسطى والذي يشمل إيران واسرائيل وتركيا ويستبعد السودان الذي كان مرشحاً ذات يوم لأن يكون سلة القلل للعرب. غير أن ما يبعث على القلق بوجه خاص هو حقيقة انه ليس باستطاعة بلد عربي واحد أن يحقق بمفرده أمناً غذائياً حقيقياً، على حين أن هذا الهدف يمكن بلوغه إذا ما تصدى أعضاء جامعة الدول العربية معاً لهذه المهمة».

- من ورقة د. اسامعيل صبري عبد الله - رئيس منتدى العالم الثالث

\* «إن المحرر الرئيسي الذي يجب ألا يغيب عنا في مصر - ونحن بصدد وضع الأسس التي تمكننا من تقلييل فجوة الحبوب، وخاصة القمح - هو العنصر البشري .. الفلاح المنتج، بما يعنيه ذلك من

- دعم الحركة التعاونية الزراعية بما يمكنها من حماية الفلاح من شراسة آليات السوق التي تتحكم في العملية الانتاجية الزراعية في كل مراحلها

- خلق آليات قانونية ومصرفية قادرة على المزاينة بين حصره خلال شمس ربيع الأرض - وضع سياسات من الانتاج - وتكسيهم من التصرف في أرضهم، وبين حق المستأجرين المنتجين في الاستمرار في الأرض

- الرعاية الاجتماعية - الحفزية والحددة - للفلاحين .. صحياً وتعليمياً وتوطيناً وضميرياً وثقافياً».

- من مداخلة عريان نصيف - مستشار اتحاد الفلاحين المصريين

# إسلام لا كهانة

## التهرولة نحو الشيروقراتية

### خليل عبد الكريم

ولا احتجاجي) تسابقا في هذا المضمار!!!  
ولم يقف الأمر عند هذا الحد إذ أخذ عنه ممن يسمونهم  
(مفكرين) ومنهم من ركب العرجة الإسلامية خلال هذين العقدين (أ.د.)  
بديع استقلات ويكتب العواميد والسرعات والمخمسات ويوكون  
الاحاديث والحوارات. في غالبية الصحف قومية أو حزبية أو مجهولة  
الهوية لا ندري من يمولها؟ يبرزون صفات الشيخ ومراهبه ومواقفه (مثل  
سوقه البطولي من مؤتمر بكين بخصوص حقوق النسوان)!!

ومن تافهة لقول أن نذكر أن هذه الكتابات تحسن معنى معلنا  
وصريحا هو إعلان قيسة الفكر الذي يمثله الشيخ غير الله كوله أنه  
شخص أو يجب أن يشغل مساحة واسعة من فضة مصر المحروسة، بل  
يتعين أن يهيمن عليه كله. ومن المدهش أن يجرى على رأس هذه الجريدة  
وزيران سابقان أحدهما لـ "الإعلام" والآخر لـ "الثقافة" - أي والله الإعلام  
والثقافة معا!!!

ورغم أن ما سردته حتى الآن من مفردات لاتعة أخذت ما بعد وفاة  
الشيخ مهول ويدير الرأس فقد وقع ما يوازيه في لقدحة  
ثاني الأيام التالية تسبقت الزيارات والجماعات والكلبات والصعاهد  
والشركات والفقرات التجارية والمؤسسات والأبحاث (في القاموس  
لحيط. الأية هي البهشة معنا وزناً. أ.د.) والبنوت والنودي ارياضية  
والنقابات المسنية ولعمالية والجمعيات العلمية والكتابات الهندسية  
والمدلول ومكتب التخصيمات الاستشرية والمحسن لأعلى للشباب  
والرياضة وبداي قضية مصر وهشة قضايا، سرولة وهشة النيابة لإدارية  
ولهبشة القومية لمبد السرب وصرق والجهاد، مركزى للمحاسبات  
ولا اتحاد العام لنقابات مصر والمجالس التشريعية والمجالس الشعبية  
المحلية والقروية. الخ تيارات في بشر تعديها في الصحف حتى ان  
جريدة الأهرام يوم ١٨ مارس ١٩٩٦ ضاعفت صفحات الرقيب وهو مالم  
يحدث منه سر

هؤلاء جميعهم مديون لا صلة لهم ب (القدس) لا عن قرب ولا عن  
بعد، ومعلم أن الشخص طبعيا كان أو مصنوع لا يعزى الا في من براء  
ثيرا بديه وذي مكة مرسوق.

والشيخ حاد الحق - رحمه الله - لم يكن من شيوخ الأزهر اندام  
مثل مصطفى عبد الزازن أو محمودة شنتوت طبيب الله تراحمه - ولم  
يحلل انتاج غلما وصيب. أو قيسا دن لابد ان عياب ( رأس شئون  
التفديس) شكل لدى هؤلاء السمنين (يكسر الرأي والمرئزة عكس  
لتهنئة. د.)، في لا شعورهم أو في شعورهم كثرثة قومية حركت  
منه هذه الصحف لانه لم يكن له يد في

بدي ذي بدء معنى بالشيروقراتية لحكم لدى تكون فيه مقاييد  
السلطة والقرابة بين رجال الدين الذين يحكمون بالحق الالهي المقدس  
بدعاء أن روح القدس قد حل فيهم وأن المرجعية الاولى والاخيرة إليهم  
وحدهم لا يهيم دين سرهم يعبرون عن إرادة الله  
كانت مصر حتى قرابة عقدين من الزمن مضيا تعيش مجتمعها مدنيا  
وقديما منه كان لدين فيه مكان محسوب بدقة. كانت لأصحاب  
العائم البيض ولسرده على السراء وضعية مميزة لدى القاعدة العريضة  
تصورها الامثال الشبة وتظهر في خياب الظل والاراجور والصرحيات  
والانلام.

ومن دلائل مدنية ذلك المحتج ان مكان يهزه هو موت زعيم سياسي  
( مصطفى كاتيل / سعيد فريد / سعد زغلول / مصطفى النحاس / جمال  
عبد الناصر ) أو مفكر أو أديب أو شاعر ( حافظ / شوقي / المنفلوطي /  
العقاد / طه حسين / بيرم التونسي ) أو فنان ( سيد درويش / نجيب  
الريحاني / يوسف وهبي / اسماعيل ياسين / .. كلشوم / عيه ابراهيم /  
عبد الحليم )

ولكن وفاة الشيخ جاد الحق - رئيس شئون التقديس - السابق الى  
رحمة الله في منتصف مارس الماضي كانت مؤثرا صرحا لا يخفى عن  
عشر المراقبين، أن تغيرا خطير حدث في المجتمع المصري.

فقد صدر رئيس الجمهورية بصدار يدين عدد فيه مناقب الشهيد وصور  
قشره لديه. تحدث فيه عن المرجعية التي يمثلها. ولم يكتف بذلك بل  
أجاب ناظر نظره ليخبر مقدم المشييع لجرة الشيخ وضعه الوزراء  
والحافظون والضباط العظام والمديرون والمستشارون والمعلمون  
والمعلمين والعلماء والكتبة.

وفي المساء سارع هؤلاء بكامل حياتهم وأهبتهم الى لمرادق ابافخ  
الذي استحل الجامع لتسبق أن يتقبسه على حساب دفع لضرائب  
المسحوق في حين أن تركة الشيخ لا تمثل غير مليون جنيه (أ.د.) بتقديم  
"فروض" العزاء لأصحاب معائم اسبعا الذين فطرو الى مصرى هذه  
( لمظاهرة) لتقبلهم بقدر وضع من الشموخ والاستعلاء والتملاطة (الى  
المعجم الرسيط: السيط. لأدوة وهي الخصبة المنفخة. د.) وانتصروا  
الفرصة فاحذوا يدقون سلا من لبيات والتمصريات التي تشهد  
بالشيخ ومقصود بذاة: الرمز الذي كان.

ولم يترك أصحاب المعائم السوداء - وهم لا يتصهم اندوه ولا

دورهم في هذه الجندس من جواهرهم في السجود أو  
بالكلام لمن المعول ومن الظريف أن فرعى لغة السوداء الاستغنى

نحو الشيروقراتية



## حكايات عن المدارس والتعليم

د. أحمد محمد صالح

آه .. لو عرف  
الزعيم



الحكاية  
الأولى

### الحكاية الثانية ختان العقول

كانت لي تجربة مع إحدى المدارس التي تدعى الاسلام أو إحدى المدارس المتأسسة التي تمارس ختان العقول، والتي لم أفهم أبعادها إلا حينما قابلت مدير إحدى المدارس الخاصة في الاسكندرية بجوار منزلي ويقال عنها انها مدرسة إسلامية وفي مكتب المدير لاحظت أنه طريل الذن مكفهر الوجه وجميع المدرسات محجبات، واعتذر الرجل بعدم قبول أطفالي بحجة ضيق الاماكن وإمكانية توفيرها في المستقبل وحدد موعداً لاحقاً. واستنتجت من كلامه أنه كان في السعودية وما زال يزورها. وفي الموعد المحدد طلبت إدارة المدرسة مقابلة الأم لتري مدى تحجيب ويمكن يشقوا قلنها لكي يتيسر مدى إسلامها، وعرفت أن المدرسة تلزم المدرسات والتلميذات بالحجاب بل تلزم كل ما هو اتشي، وإنها لا تلتزم بمنهج الوزارة فلا تدرس الموسيقى لأنها حرام والرسم له حدود والاعاني حرام الخ تلك القائمة ايها التي تعودنا عليها من الاحوان رساعة ١٩٨٩. وما رس ولى سبت بتدريس عدة مقررات دينية مثل القرآن

وأخرى لغات يدخل فيها أولاد الاسر الدبلوماسية في الاسكندرية ومدرسوها أجنب. والمشكلة في أن المدرستين لهما نفس المدخل ونفس المدير ونفس الادارة لكن الباني والنظافة والملاعب وجميع التسهيلات التعليمية وكل شيء لصالح مدرسة اللغات. ورغم أن المدرستين تحت سور واحد فلا يستطيع اطفالي دخول دورة مياه المدرسة الأجنبية النظيفة أو استعمال ملاعبها. وسألني ابني لماذا لم التحق بمدرسة اللغات فهي أنظف وأجمل وأوسع؟ ولم أستطع ان أحيب عليه. ولكني متأكد أن أطفالي أصبحوا يعتقدون ان كل شيء مرتبط باللغة الأجنبية والأجانب نظيف وجميل وكل شيء يرتبط ببلدهم ولغة بلدهم فذر ومهل وقبيح والعجيب أن المدرسة تستقبلك بصورة الزعيم وتقال له.

آه .. لو عرف الزعيم أن المدرسة التي ارتبطت باسمه وأسرته تنمى عدم الانتماء للبلد وتشجع الاتجاهات الإيجابية لكل ما هو أحتي، والاتجاهات السلبية لكل ما هو وطني، ويكفي انهم لا يحبون علم وطنهم في الصباح، وحدث الله كثيراً على ذلك لأن العلم العلم المرفوع على الدسة قد تأكل بفعل الإهمال وعوامل الطبيعة والزمن أندى استغنى فيه الوطن عن علم مثله

عندما كان وقت دخول أطفالي المدارس، قررت عدم إدخالهم مدارس الحكومة حتى لا تزده كثافة الفصول وإتاحة الفرصة لغيري طاك أنا قادر على مصاريف المدارس الخاصة، ولكي أرى أيضاً للبلد تكاليف تعليمي لجاني وقد يعتبرها البعض سذاجة مني أو يعتبرها آخرون التزاماً زائداً. وحتى لا تعتقدوا أنني ادعى ذلك لخصي على مدارس البنات، فقد حرصت أيضاً على عدم إدخال أولادي مدارس اللغات لإيماني الشديد أن التعليم فيها ينتج مواطنين مهثين لا ينتمون للمجتمع المصري ولا ينتمون للمجتمع الذي تعلم لغته لذلك سعت وبحث عن مدارس خاصة عربية فيها اللغة الأجنبية مادة ضافية، على أن يكون لها طابع المستغل لندين تحت شعار المدارس الإسلامية التي تخرج بذور التطرف

كانت فرص الاختيار أمامي قليلة للغاية نسج انتشار مدارس اللغات والمدارس الإسلامية الإرهابية الخلفية، لم يتبق أمامي غير عدد محدود للغاية من المدارس الخاصة لنلزم بمنهج الوزارة، ورغم التحفظات العديدة عليه، فقد اخترت أشهرها ذات ماض عريق واسمها مرتبط بأسم الزعيم جمال عبد

وذلك لصحة ان المدرسة مشهورة مدرستين لهما نفس الاسم إحداهما مصرية المنهج

والترديد والاحاديث التي تعتمد على المضمون التعليمي المصغرى فأخذت طريق السلامة وادخلت اولادى مدرسة أخرى. سببت هذا الموضع إلى أن جاء صباح يوم رلاحظت أن كـ تحملاً من الرجال المتعجبين ولساء المقات والمحجيات حول المدرسة يدها، ورجال الأمن من بعيد يرقبون المرقب، نسأت عن السبب قالت اخذنا بالص «شرفت الدولة المصرية شايذة ترفع الحجاب من الستات ده حكومة كافترة وبلد كافرة». وقال رجل متعجب «الحكومة عاوزة تأخذ المدرسة من صاحبها ونحن أولياء الأمير سوف تمنع ذلك» ودفعنى حب الاستطلاع إلى دخول المدرسة وجدت صاحبها منفرد الرش واقف وسط أولياء الأمور الجالسين على أرض الحوش كأنهم فى مسجد. رجال فى الأمام والنساء فى الخلف واقف يخطب فيهم ويشحنهم ويعلمهم أن الوزارة سوف ترسل إدارة جديدة للمدرسة وأن هناك قضية مرفوعة من المدرسة على الوزارة وأن ده حرام رده حلال. الغ الكلام المنتشر الآن. واستحيت فى هدوء أفكر فى مظاهرة الجهن هذه ولماذا لم تتحرك الدولة إلا أخيراً

وكيف تم ختان عقول هذا المجتمع وأنه اذا كان ختان البنات هو ابتداء سائر على أدوية البنات وحولهن الانسانية فى حياة طبيعية تحت مزاعم العفة والتقاليد والعادات، فختان العقول هو تقييدها عن الرعى وتمطيلها وتحجيدها تحت مزاعم دينية، واذا كان التعليم هو عمليات تغيير معارف واتجاهات وسلك الافراد فان المسئولية الأولى للمؤسسات التعليمية هى إعداد وتهيئة العقول لمواحيبة المتغيرات المتلاحقة والمستجدات الحياتية.

وتحت إطار الإزدواجية فى النظام التعليمى المصرى تتم يرمياً عمليات ختان العقول لتلاميذ وطلاب مصر، فالنظام التعليمى المصرى يعانى من انوع مختلفة من الإزدواجية خاصة بين التعلم الدنى والدنى والتعلم الحكومى والخاص الذى يعانى داخله من إزدواجية بين التعليم الأجنبى والدنى. بل هناك التعليم حسب الطلب، وكلنا نسمع ونقرأ شعارات المدارس الخاصة كمبيوتر+ قرآن+ لغة أجنبية+ فرسية+ وسباحة. مع انتشار الإسلام المفلوط المستورد من ثقافات أخرى مجاورة لنا من الدول الخليجية التى تهاجر إليها ملايين العالة المصرية، انتشرت

فى مصر المدارس الإسلامية الخاصة التى ترفع الشعارات الدينية وتسمت بأسماء إسلامية واشترطت فى هيئة تدريسها والأمهات والتلميذات الحجاب، واقتلت على تلك المدارس أسر الطبقة المتوسطة العائدة من بلاد البنول التى تختبئ وراء شعارات الإسلام هو الحل. وفى المقابل مدارس ترفع شعارات قبطية وتسمت بأسماء مسيحية ولحقن أهدال دينية، وأخرى ترفع شعارات غربية وتسمت بأسماء غربية واقتلت عليها الفئات الطفيلية التى جمعت ثروات هائلة ومحاول الضغط وتوجيه السياسات التعليمية، وتعل هذا الطوفان من المعاهد الجامعية التى تعلن عنه الصحف فى أول كل عام دراسى ترجمة لتلك المقولة: طبعاً اختلاف الشعارات والمسببات والأهداف ينعكس فى اختلاف المضمون التعليمى والتكوين الثقافى للطلاب وأيضاً فى المصروفات، وهذه المدارس تنتج مواطنين يختلفون فى المعايير السلوكية ولا تنجح فى تكوين المواطنة أو بناء نسق معرفى وقيمى يتفاعل تحتته أبناء الوطن الواحد. لذلك لابد من طرح مشروع حضارى يلتف حوله الجميع ويلتزم به النظام التعليمى لئلى يخلق نسيجاً وطنياً واحداً.

## سيمفونية الشتائم

## الحكاية الثالثة

من سره، حظى أن تكون أحد سكان «سفطة» تنتشر فيها المدارس الحكومية، خاصة د، كانت مدارس للبنين الذين يأتون قبال الدحول بساعة لئلى يلعبوا الكرة الشراى يشكر نفس الموضوع فى الخروج، والنصبة اد كانت المدارس فترتين حيث تلنجم مجاميع ادخول مجاميع الخروج، وقتها سوف تتعصر على اسراعهم التى تربيتها المدارس، لأنك متعالب يوماً أن تسمعهم وهم يعرفون سيمفونية من الشتائم ذات الرزن الثقيل

والخداات التى تتم بالمصردى والنسلاسل

واحياناً تصل إلى السيفر، واذا كانت مدارس بنات ترى المحب، الحجاب على الاسرئش وملاحق الفقر وشلل الصبيان المنتظرين خروجهم. واذا فكرت فى اعدادهن الكبيرة وأن كل تلميذة منهن سوف تتزوج وتلد طفلاً واحداً فقط، وقتها تطلق على مستقبل مصر الولادة التى سوف تنفجر وتنفجر بالسكان، لأن القاعدة العريضة من المصريين فى الريف وعشوائيات المدن تملن عصيانها الدنى على الحكومة بزيادة النسل.

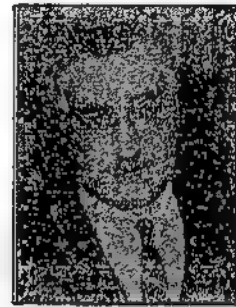
المدرسة لئلى أوضع له أن المدرسة فى أى حى

هى مصدر شعاع للحضارة من خلال تلاميذها ودورها فى خدمة البيئة المحيطة وبنعكس ذلك فى سلوكيات التلاميذ من احترام حرمة الشارع والمساكن والمساحات الخضراء التى بذلنا فيها الجهد كسكان للمسطقة، وتم تخريبها بد تلاميذ المدارس. وأوضحت للصدبر أن التعليم ليس الحصول على شهادة بل هو تغيير فى المعرفة ثم فى الاعيادات ثم يتبعه تغيير فى السلوك، فظفر لى مدير المدرسة ببلالة واستخفاف وقال لى: اسمع يا حصو، أنا ملتزم سبائلم لمرادة لئلى لئلى لئلى لئلى خارج سرى سرى وكشف أن المدير مثل تلاميذه قما، وأن المدرسة ليس

## حكايات عن المدارس والتعليم

أحمد محمد صالح

آه .. لو عرف  
الزعيم



الحكاية  
الأولى

### الحكاية الثانية ختان العقول

كانت لي تجربة مع إحدى المدارس التي تدعى الاسلام أو إحدى المدارس المتأسسة التي تمارس ختان العقول، والتي لم أفهم أبعادها الا حينما قابلت مدير إحدى المدارس الخاصة في الاسكندرية بجوار منزلي ويقال عنها انها مدرسة إسلامية. وفي مكتب المدير لاحظت أنه طويل الذنن مكثف الوجه وجميع المدرسات معجبات. واعتذر الرجل بعدم قبول أطفالى بحصة ضيق الاماكن وامكانية توفيرها في المستقبل وحدد موعداً لاحقاً واستنتجت من كلامه أنه كان في السعودية وما زال يزورها. وفي الموعد المحدد طلبت إدارة المدرسة مقابلة الأم لترى مدى تجهيزها ويمكن يشقوا قلبها لكي يتيسر مدى إسلامها. وعرفت ان المدرسة تلزم المدرسات والتلميذات بالحجاب بل تلزم كل ما هو انشئ، وانها لا تلتزم بمنهج الوزارة فلا تدرس الموسيقى لانها حرام والرسم له حدود والاعاني جرام الخ تلك الدائمة لاما التي تعودت على من الاحر وحداها ان يمارس رسله على سبيل بتدريس عدة مقررات دينية مثل القرآن

وأخرى لغات يدخل فيها أولاد الاسر الدبلوماسية في الاسكندرية ومدرستها اجانب. والمشكلة في أن المدرستين لهما نفس المدخل ونفس المدير ونفس الادارة لكن المباني والظافة والملاعب وجميع التسهيلات التعليمية وكل شيء لصالح مدرسة اللغات. ورغم أن المدرستين تحت سؤ واحد فلا يستطيع أطفالى دخول دورة مياه المدرسة الأجنبية النظيفة أو استعمال ملاعبها.

وسألني ابني لماذا لم التحق بمدرسة اللغات فهي أنظف وأجمل وأوسع؟. ولم أستطع ان أجيب عليه، ولكنى متأكد أن أطفالى أصبحوا يعتقدون ان كل شيء مرتبط باللغة الأجنبية والأحائب نظيف وجميل وكل شيء يرتبط بلذتهم ولغة بلذتهم فذر ومهمل وقبيح، والمجيب أن المدرسة تستقبلك بصورة الزعيم وتقال له.

آه .. لو عرف الزعيم أن المدرسة التي ارتبطت باسمه وأسمته تسمى عدم الانتماء للبلد وتشجع الاتجاهات الإيجابية لكل ما هو أجنبى، والاتجاهات السلبية لكل ما هو وطنى، ويكفى انهم لا يحبون علم وطنهم في الصباح، وحصدت الله كثيرا على ذلك لأن العلم ليس الفرح على الدولة بل الفخر بفعل الإهمال وشوامل الطبيعة والزمن الذي استغنى فيه الوطن عن علم مثله

عندما كان وقت دخول أطفالى المدارس، قررت عدم إدخالهم مدارس الحكومة حتى لا تزيد كثافة الفصول وإتاحة الفرصة لغيرى طالما أنا قادر على مصاريف المدارس الخاصة، ولكنى أردت أيضا للبلد تكاليف تعليمى المجانى. وقد يعتبرها البعض سذاجة منى أو يعتبرها آخرون التزاماً زائداً. وحتى لا تعتقدوا انني ادعى ذلك حرصى على مدارس اللغات، فقد حرصت أيضا على عدم إدخال أولادى مدارس اللغات لإيماني الشديد أن التعميم فيها ينتج مواطنين مهتمين لا ينتمون للمجتمع المصرى ولا ينتمون للمجتمع الذى تعلموا لفته. لذلك سميت وبحتت عن مدارس خاصة عربية فيها اللغة الأجنبية مادة اضرية. على ألا يكون لها طابع المستغل للدين تحت شعار المدارس الاسلامية التى تخرج بذور لتطرف

كانت فرص الاختبار أساسى. قليلة للغاية نعم نشاور سارس اللغات والمدارس الإسلامية الإرهابية الخليجية، لم يخفى أساسى غير عدد محدود للغاية من المدارس الخاصة تلتزم بمنهج الوزارة، ورغم التحفظات العديدة عليه، فقد أحترت أشهرها ذات ماض عريق واسمها مرتبط بأسم الزعيم جمال عبد

وشتت افصاح ان امسرة معصومه مدرستين لهما نفس الاسم إحداهما مصرية المهج

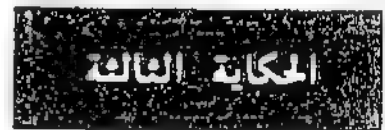
والتوحيد والاحاديث التي تعتمد على المضمون التعليمي السعدي تأخذت طريق السلامة وادخلت اولادى مدرسة أخرى. نسبت هذا الموضوع إلى أن جاء صباح يوم ولاحظت أن هناك تجمعاً من الرجال المتحجب والساء المنكيات والحجيات حول المدرسة إياها، ورجال الأمن من بعيد يركبون المرفق، نسألت عن السب قلت احداً من الناس «شرفت الدولة المصرية عايضة ترفع الحجاب عن الستات ده حكومة كافرة وبلد كافر». وقال رجل متحجى «الحكومة عايضة تأخذ المدرسة من صاحبها ونحن أولياء الأمر سوف نمنع ذلك» ودمعنى حب الاستطلاع إلى دخول المدرسة وجدت صاحبها منفوخ الريش واقف وسط أولياء الأمور يجلسين على أرض الحوش كأنهم فى مسجد. الرجال فى الأمام والنساء فى الخلف واقف يخطب فيهم ويشحنهم ويعلمهم أن الوزارة سوف ترسل إدارة جديدة للمدرسة وأن هناك قضية مرفوعة من المدرسة على الوزارة وأن ده حرام وده حلال... الخ الكلام المنتشر الآن. وانسحبت فى هدوء أفكر فى مظاهرة الجيئ هذه ولماذا لم تتحرك الدولة إلا أخيراً

وكيف تم ختان عقول هذا المجتمع. وأنه إذا كان ختان البنات هو اعتداء سائر على أدمية البنات وطولهن الانسانية فى حياة طبيعية تحت مزاعم الثقة والتقاليد والمعادن، فختان العقول هو تقييدها عن الوعي وتعطيلها وتحجيدها تحت مزاعم دينية، وإذا كان التعليم هو عمليات تغيير معارف واتجاهات وسلوك الافراد فان المسئولية الأولى للمؤسسات التعليمية هى إعداد وتهئية العقول لمواجهة المتغيرات المتلاحقة والمستجدات الحياتية.

وتحت إطار الإزدواجية فى النظام التعليمى المصرى تتم يومياً عمليات ختان العقول لتلاميذ وطلاب مصر، فالنظام التعليمى المصرى يعانى من انواع مختلفة من الازدواجية خاصة بين المعلم الدينى والمدنى والتعليم الحكومى والخاص الذى يعانى داخله من ازدواجية بين التعليم الاجنبى والدبنى. بل هناك التعليم حسب الطلب، وكلنا نسمع ونقرأ شعارات المدارس الخاصة كمبيوتر+ قرآن+ لغة أجنبية+ فرسية+ وسباحة. مع استشار الإسلام المفلوط المستورد من ثقافات أخرى مجاورة لنا من الدول الخليجية التي تهاجر إليها ملايين العمالة المصرية «انتشرت

فى مصر المدارس الإسلامية الخاصة التي ترفع الشعارات الدينية وتسمت بأسماء إسلامية واشترطت فى هيئة تدريسيها والأمهات والتلميذات الحجاب، وافست على تلك المدارس أسر الطبقة المتوسطة المعانة من بلاد البترول التي تختبئ وراء شعارات الاسلام هو الحس. وفى المقابل مدارس ترفع شعارات قبطية وتسمت بأسماء مسيحية وتحقق أهداف دينية، وأخرى ترفع شعارات غربية وتسمت بأسماء غربية وأقبلت عليها الفئات الطفيلة التي جمعت ثروات هائلة وتحاول الضفط وتوجيه السياسات التعليمية، ولعل هذا الطوفان من المعاهد الجمعية التي تولى عنه الصحف فى أول كل عام دراسى ترجمة لتلك المقولة. طبعاً احتلال الشعارات والمسمايات والأهداف ينعكس فى احتلال المضمون التعليمى والتكوين الثقافى للطلاب وأيضاً فى المصروفات، وهذه المدارس تنتج مواطنين يختلفون فى المعايير السلوكية ولا تنجح فى تكوين المواطنة أو بناء نسق معرفى وقيمى يتفاعل تحته أبناء الوطن الواحد. لذلك لابد من طرح مشروع حضارى يلطف حوله الجميع ويلتزم به النظام التعليمى لئلى يخلق نسيجاً وطنياً واحداً.

## سيمفونية الشتائم



من سر، حظك أن تكون أحد سكان منطقة تنتشر فيها المدارس الحكومية، خاصة إذا كنت مدارس للبنين الذين يأتون قبل لدخول بساعة لئلى يلعبوا الكرة الشراى ويكركر نفس الموضوع فى الخروج، والمصيبة إذا كانت المدارس فترتين حيث تلضم مجامع الدخول بمجاميع الخروج، وقتها سوف تنحصر غنى البرغم التي تربيها المدارس، لأنك مطالب برميا أن تسمعهم وهم يمزفون سيمفونية من الشتائم ذات الوزن الثقيل من سر، حظك أن تكون أحد سكان منطقة تنتشر فيها المدارس الحكومية، خاصة إذا كنت مدارس للبنين الذين يأتون قبل لدخول بساعة لئلى يلعبوا الكرة الشراى ويكركر نفس الموضوع فى الخروج، والمصيبة إذا كانت المدارس فترتين حيث تلضم مجامع الدخول بمجاميع الخروج، وقتها سوف تنحصر غنى البرغم التي تربيها المدارس، لأنك مطالب برميا أن تسمعهم وهم يمزفون سيمفونية من الشتائم ذات الوزن الثقيل

وأحياناً تصل إلى السيوف. وإذا كانت مدارس بنات ترى العجب.. الحجاب على الاسترثى وملامح الفقر وشلل الصبيان المنتظرين خروجهن. وإذا فكرت فى أعدادهن الكبيرة وأن كل تلميذة منهن سوف تتزوج وتلد طفلاً واحداً فقط، وقتها تقلق على مستقبل مصر الولادة التي سوف تنفجر وتنفجر بالسكان، لأن القاعدة المريضة من المصريين فى الريف وعشوائيات المدن تعلن عصيانها المدنى على الحكومة بزيادة النسل

المدرسة لئلى أوضح له أن المدرسة فى أى حى

هى مصدر شعاع للحضارة من خلال تلاميذه ودورها فى خدمة البيئة المحيطة وبنعكس ذلك فى سلوكيات التلاميذ من احترام حرمة الشارع والسكن والمساكن الحضراء التي بذلنا فيها الجهد كسكن للمنطقة، وتم تخريبها بيد تلاميذ المدارس. ووضعت للمدير أن التعليم ليس الحصول على شهادة بل هو تغيير فى المعرفة ثم فى الاتجاهات ثم يتبعه تغيير فى السلوك، فنظر لى مدير المدرسة بطلاة واستخفاف وقال لى: اسمع يا حضرت أنا ملتزم بشعالم الوزارة ولست لى دخل منى بليده خارج سور المدرسة، وكسب أن المدير مثل تلاميذه قامة، وأن المدرسة ليس

## الغلابة

بين

### جنون البقر

و

### جنون النخصة

يرضع الرغيف على جدار العربة المتسخ ويقسمه نصفين يسكين، بيذة التي يعمل ويمسك بها كل شئ الطعام والورق المتسخ وكل شئ، ثم يضع بالنصف رغيف عدد واحد طعمية صغيرة الحجم وبعض قطع من الحلل واعواد الجرجير وقطع من الطماطم وحبه فلفل، طبعاً لا تتوقع أن يكون كل ذلك مغسولاً، ثم يسحب ورقة من كراس قديم مكتوب فيه ويضع فيها السندوتش ويمطيه للزبون الذي يفرح به ثم يمسح يده بغلظة قدرة أو في جلبابه أو في ورقة جرمال قديم، أم الزبون فيعد أن يأكل يمسح يده ونمسه في ورقة الكراسات القديمة والجميع يرمى على الأرض «والعربة هذه لها حوزعون يحملون سبت فيه عينات من الموجود في العربة ويتقلون بها بين الركاب في القطارات أو الأتوبيسات.

وعربة أخرى أكثر تحضراً عليها قدرة فول مجنون بالشطة والبهارات حتى لا يعرف الزبون طعمه وحولها الموظفون والموظفات على كل ناصية شارع يمسسون لقمة عيش رخيصة مع المخللات والتنازل عن قواعد الصحة والنظافة، منتهى الفقر والبؤس هو أكل الأغلبية من شعب يأكل هكذا، ويمكن أن نطلق على عربة الأكل هذه: تلك اوى أو كنتاكي الغلابة أو ماكدونالدز وبيتزا هارت المطحونين أو سمها كما شئت.

والحقيقة في الواقع تتحدى جميع أرقام منحزات الحكومة وتتحدى صون البتر نفسه، فعلى نواصى شوارع المدن المصرية خاصة الشوارع التي توجد بها مصالح حكومية ومدارس تجد أمثال تلك العربة عربة الفقر التي يمكن أن تمر من أمامها الفاجرة «البودرة، والشبع، والختبر، والتي قد يكون لها اسم محال يفسح مجنوناً إذا أكل منها

الضخمة التي تحذر المصريين من أكل لحوم مستوردة من بريطانيا مصابة بمرض جنون البقر الذي ينتقل للإنسان ويقتله. تلك الحملات إذا كان لها معنى في أوروبا والدول المتقدمة المحيطة ببريطانيا، فهي ليست لها معنى في مصر لسبب واضح أن أكل اللحوم بكافة أنواعها يعتبر من الرفاهية التي لا يستطيعها غالبية الشعب، وأيضاً بسبب المناعة التي اكتسبها الشعب المصري طوال تاريخه لما تعرض له من جنون في الإدارة والسياسات والتوانين والسلوكيات وجنون الإرهاب و«جنون الفساد».

وإذا تعمقنا في طريقة حياتنا نستطيع أن نخرج بقولة واضحة: إن الحياة في مصر بكافة جوانبها أصبحت نوعاً من المخاطرة اليومية على الحياة في المأكول والمشرب والسكن والمواصلات في التعليم والإعلام والفكر، ولن يزيدنا جنون البقر مخاطرة، خاصة بعد جنون بيع القطاع العام للأجانب. وقتها يضع أكل عظام اللحم المصابة بجنون البقر أو جيون العفاريات أمية لأغلبية المطحونين، فالمراتب لمطعمات السكك الحديدية أو نواصى الشوارع ومحطات النقل المام والتجمعات يشاهد عربات الأكل التي يأكل منها غالبية الشعب وليس فيها أي نوع من الطعام مرتبط باللحم من بعيد أو قريب، وهذا وصف لإحدى تلك العربات لكي نرى كيف تأكل الأغلبية.

عربة خشب ملطخة بالسواد والأوساخ، فيها فاترينة من زجاج كان أبيض من عدم الغسيل وفي الداخل بعض الطعمية والطماطم والجبن الأبيض والجرجير والببيض، ويعلم ذلك رف منه جز يغلب عليه السواد والببيض واقف يقترّب منه الزبون الفلبان ويدفع له ٢٥ قرشاً، فيتناول الصبي رغيف غادة متفحم الحواف

بها شجرة حصراء أو أي شئ أخضر رغم أنها من المدارس الجديدة التي بنيت بعد ١٩٤٧، وأصبحت مدارس تخرج بغير وتقاوى مواطن يتصفون بالسرقية والجهل والبطحة والفسح في السلوك، وذبيت إلى قسم الشرطة لعمل محصر لدير المدرسة بتهمة تلوث البيئة بميكروبيات المدرسة وشتاتم تلاميذ، وتحريرهم لكل ما هو أخضر تعب سكان المنطقة في زراعته، وإزعاجاتهم المستمرة باللعب في الشوارع المحيطة بالمدرسة وإقامة مباريات تنتهي بالتحافات والمطاوى وتلوث منطقة السكن... فنظر لي أمين الشرطة شذراً وعجبه تقول يظهر أنك مش في وعيك يا أستاذ... نعم يا سيدي الأمين لقد لقدت الوعي تماماً، من شدة وعي.

## دشاشة

على

### رأس أبو الهول

بهلل الأهرام ثلاث مرة وهو أكبر هريدة رسمية يوم ٢ مارس أن الأتريول المصري تدخل بالتنسيق مع وزارة الخارجية لإقراج عن موطن مصري تم إيداعه السجن في السعودية نتيجة بلاغ من أسرة المصري، وفي كل مرة تؤكد التحقيقات براءة المواطن المصري ويفرج عنه وهذا معناه، بيساطة أن المصريين يسجنون هناك بلا مبرر قانوني إلا لأنهم مصريون مواطنون من الدرجة العاشرة، ليس لهم ظهر.

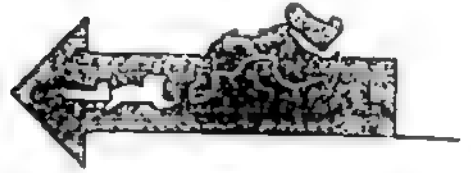
والسؤال ما مصير المصريين الذين لا تعرف أسرهم عنهم شيئاً أو لا تعرف كيف تستعين بالأتريول؟

هذه الأخبار نهديها إلى أصحاب انتصريحات الرسمية عن المصالح العليا في العلاقات العربية، فالمصالح العليا التي تجعلنا نفرط في كرامة المصريين، لا يمكن أن

أهول

نصسى الدهشة من تلك الحملات





من الصعب على المرء العاقل أن يتخيل أن دولة مثل إسرائيل، قادرة، بهذه السهولة، على التحكم بقوانين اللعب وفرصه في المنطقة العربية. في بعض الأحيان تشعر أنها حاكم مطلق. وفي أحيان كثيرة، تشعر أن كل الحسابات مكرمة حسب مصالحها، ومن معظم الأحيان، تجد أن العناصر الأخرى في المعادلة، إما غائبة وإما أنها أدوات تتحرك لخدمة الأهداف التي تضعها.

إننا نكتب هذه الكلمات، في الوقت الذي تنساقط فيه أطنان المتفجرات على ألوف البيوت والمباني اللبنانية.

في الوقت الذي تنتهك فيه حرمة عاصمة عربية «بيروت» مرات ومرات في اليوم الواحد. ويضرب فيه جيش عربي، بسيط ومتواضع ومحتوه الإمكانيات، لكنه جيش دولة ذات سيادة.

في الوقت نفسه يعاني شعب باكمله، الشعب الفلسطيني أحد رموز الكرامة العربية، من حصار إسرائيلي حائق وفتاك، يتسبب في سوء الغذاء ونقص الدواء، في الموت والجوع أو من غياب العلاج، في تدمير الاقتصاد والاستقرار.

ولا من رادع ولا من حسيب

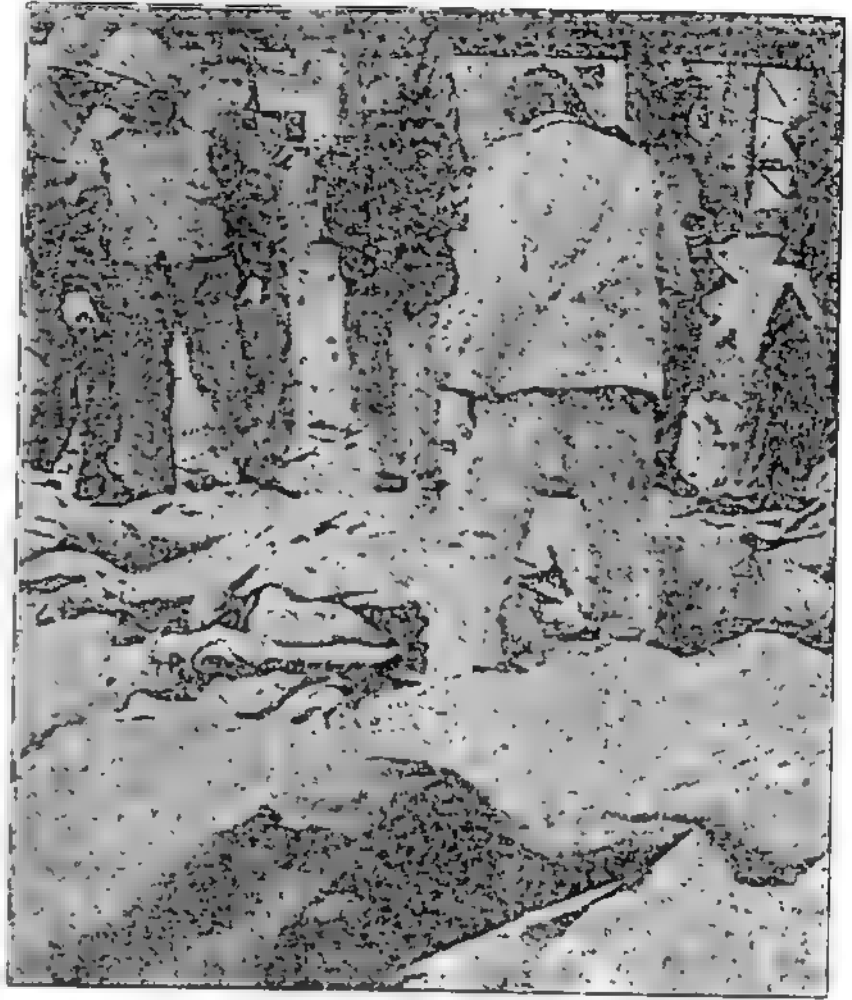
ونحن من مرقعا هنا، في قلب الوطن، ومن داخل إسرائيل، نرصد الأحداث وقلوبنا تعتصر ألما وذهنا شاردا غير وارء، ونسأل: ما الذي يحدث؟ وكيف يمكن أن يكون؟ أين العرب الأشقاء، أين العالم المتحضرا أين حقوق الإنسان؟ أهذا هو النظام العالمي الجديد؟

فقط نبل أقل من شهرين، أوقفوا العالم على رأسه بسبب أربع عمليات انتحارية إرهابية، تسببت في مقتل وجرح عشرات المدنيين الإسرائيليين، رؤساء ثلاثين دولة، بينهم أكبر وأقوى دول العالم، تركوا كل أشغالهم وهبوا للتضامن مع إسرائيل وأعدوا خطة عالمية لمكافحة الإرهاب.

ولكن، ماذا عن الإرهاب الذي يطال شعبا باكمله، مؤلفا من مليوني إنسان، اختاروا هم وقيادتهم السلام مع إسرائيل؟

أين الإرهاب الذي يطال دولة عربية،

واعتبرا على عاصمتها؟



## اسرائيل تفرض كل قوانين اللعب

رسالة حيفا

نظير مجلى

هل يمكن أن يبلغ الاستهتار بالمعتل لشرى هذا الحد؟  
هل يمكن أن نأسى الخى والمطق والكرامة بهذا العظامة؟

وهل يمكن أن يحدث كل هذا، والعرب لا يتقنون سوى لغة الإعراب عن الأسف والاحتجاج؟

يقولون: هذه لغة انتخابية من شعوب بيرس ستعرف عند انتهاء معركة الانتخابات الإسرائيلية لرئاسة الحكومة وللكنيست (٢٩ أيار / مايو ١٩٩٦) أحقا؟ وما هي قواعد اللعبة؟ أن لا يسمح لليبيين الإسرائيلي بالوصول إلى الحكم؟

لكن بيرس، بممارساته ضد لبنان وضد فلسطين وعلى العجوة للعبة السلبية، يتصرف تماما مثلما يريد الليبي.

فالحصار على الفلسطينيين هو مطلب صريح من مطالب اليمن. طرحه عند وقوع أول عملية انتحارية في القدس في شباط / فبراير الماضي.

والحرب الشرسية على لبنان، هي أيضا مطلب يميني صريح، طرحه اليمني مع أول قذيفة كابتشوا أطلقتها حزب الله على مستوطنات الشمال في إسرائيل.

ومن يتخيل أن بيرس سوف يتغير في حالة عودته إلى الحكم بعد الانتخابات، فإنه وحره (العمل) أعطيا الجواب في برنامج الحزب الانتخابي ويتوده الأساسية هي:

- عدم التوقيع على اتفاق سلام نهائي مع الفلسطينيين (وليس فقط مع سورية) إلا بعد طرحه على الاستفتاء الشعبي والحصول على أكثرية ساحقة (إذن، لذا الانتخابات اليوم)؛ ولا استفتاء في إسرائيل، ليس كما في العالم العربي، فهنا الاستفتاء جدي وديمقراطي لا تزوير ولا تضخيم. رذ، كان بيرس يدير سياسته وفقا لإملاءات اليمن. فقد يختار الشعب في إسرائيل التصويت للطبقة الأصلية من اليمن (الليكون - تصومت - جيمس) وليس للطبقة المزينة (حرب العمل). والاستفتاء من شأنه أن يسفر عن رفض الانتحاب الكامل من الجولان وما من شك أنه سيستمر عن رفض إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس. ومجرد التعهد بالاستفتاء، سيجعله سلاحا

إسرائيلي في المفاوضات، فكل مطلب يطرحه الفلسطينيون أو السوريون سيرد عليه المعارض الإسرائيلي هذا الاقتراح لن يمر في الاستفتاء الشعبي وهمجرا.

- لا انتحاب إلى حدود ١٩٦٧ ويقصدون هنا على الجيبين السورية والفلسطينية.

- القدس العاصمة المرحدة، وإسرائيل هي صاحبة السيادة المطلقة عليها. وهذا الأمر ليس كلاما فحسب، إنما بالممارسة اليومية يتم تطبيقه، من ناحية الاستيطان المكثف وقطع أوصال الأحياء العربية عن بعضها البعض وإشلاق المؤسسات العربية الوطنية ومطاردة الشخصيات الوطنية فيها وفرض حصار مضاد عليها (عن طريق منع دخول فلسطينيي الضفة إليها، مما أدى إلى شل الحياة الاقتصادية والتجارية والثقافية فيها).

- نهر الأردن هو الحد الأمني للدولة إسرائيل، وهذا هو الموقف الذي تعكس حكومة حزب العمل به توجهها التوسعي الاستعماري تجاه الفلسطينيين وحقوقهم. فنهر الأردن هو الحدود الدولية لإسرائيل مع الأردن. وبه تختزل أي حق سياسي أو وطني للفلسطينيين وعلى نهر الأردن هناك شريط استيطاني يمتد من البحر الميت وحتى غور يسان، أي على طول الضفة الغربية.

وهذا يعني التمسك باحتلال المنطقة.

وهناك بند جديد أضافه حزب بيرس لبرنامجهم السياسي الانتخابي هو: إبقاء الغالبية الساحقة من المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحت السيادة الإسرائيلية ويعني إخلاء بعض المستوطنات والمستوطنين، والإبقاء على معظمها تحت الحكم الإسرائيلي والمستوطنات تسيطر، كما هو معروف، على صف الأراضي الفلسطينية، ووجودها يؤدي إلى تجريد الفلسطينيين من الاستقلال السياسي والاقتصادي، وليس فقط الأمني، وتجريدكم من نصف الأراضي ومن الامتداد الجغرافي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في السنوات الثلاث الأخيرة، أي في ظل سلطة حكومة حزب العمل، زاد عدد المستوطنين في الضفة والقطاع نسبة ٣١ / ٥٠ هذا مع د.

حساب الاستيطان في مدينة القدس. ويبلغ عدد المستوطنين اليهود اليوم ١٤٧ ألفا (يسيطرون كما ذكرنا على نصف الأراضي، مقابل ١.٢ مليون فلسطيني يعيشون في النصف الثاني من الأراضي).

إذن هل بقي هناك فرق جوهري كبير بين سياسة بيرس وحزب العمل وسياسة اليسار وتنتباهو؟ فلماذا يجب أن يعطى بيرس الفرصة للفوز في الانتخابات؟

ليس هذا وحسب، بل من الجدير معرفته، أن بيرس يستغل إلى أقصى الحدود هذه النظرة، من أجل تمرير سياسة أفسى وأشد. فعندما استقبله أمير سلطنة عمان وقطر وفرسا له البساط الأحمر، عاد يقول: «إنهم يفهمون سياستنا حول الحصار ويؤيدون جهودنا في مكافحة الإرهاب» ومع أنه كان أعلن وهو في الطريق إلى هناك، أنه سيخفف الحصار (وأبرزت وسائل إعلام عمان والدوحة ذلك)، فقد بقي الحصار كما هو، شديدا وقاسيا، يوت بسببه أناس وأطفال ويخرج آخرون، نقص شديد في الغذاء وفي الدواء وحتى في الماء. وشلل اقتصادي شبه تام نصف المصانع مغلقة أكثر من نصف المنتج الزراعي يتلف في أرضه، بسبب انعدام القدرة على تجاوز حواجز الاحتلال، وبالتالي انعدام إمكانية تسويقه والسياحة، الفرع الاقتصادي الأخذ في التمرجرت تصفيتها

وفوق هذا، جاءت العمليات الحربية في لبنان لتؤكد أن بيرس لا يحسب حسابا للعرب، إطلاقا لا الأصدقاء القدامى ولا الأصدقاء الجدد منهم.

بل يبنى دعايته الانتخابية على أساس أنه، خلال السنوات الثلاث القادمة، ستكون له علاقات دبلوماسية مع الغالبية الساحقة من الدول العربية، ومعروف أن له علاقات سياسية واقتصادية مع هذه الغالبية، فعلا.

رسائل الزلزال: لماذا أصبح بيرس بهذا السوء؟ فقد كنا نحسب أنه أفضل من رابين، وبطيعة الحال أفضل من زعيم الليكود، نتنتباهو فما الذي جرى له؟

والحقيقة أن بيرس تغير، والأصح القول: عاد إلى أصله.

فهر، في زمن رابين، كان يقوم بدور رجل السلام الذي يؤثر على رابين ويدفعه دوما، برفقة، بذلك، باتجاه عملية السلام.

## قصة الحديث المفاجيء عن :

# الفرن الذرى فى ديمونة

فأوصد إلى الاعتراض منظمة التحرير الفلسطينية وترقيع اتفاق أوسلو، والاستحباب من عره وأريحا وبقية المدن الفلسطينية والموقف حتى الاستحباب من الحولان لسورى، وتولى بيرس مهمة التصدى لقوى اسين ومجاهداتهم فى لكبيت وفى الشارع، بقراً وحذافة، واكتب شمسة وثقة دولية وكذلك فى العالم العربى.

لكن بعد مقتل رابين، تعبر بيرس، وعاد إلى شخصيته القديمة كرجل حرب يتوسع وغطرسة، فما السبب؟

هل هو الخوف من البعير؟

من الصعب الجزم إذ كان بيرس يخشى على حياته من لاغتيال أم لا، وإلى أى مدى يمكن أن يكون هذا الخوف مؤثراً على قراراته لكن لا شك فيه أنه يسعى لاسترضاء أوساط فى البعير.

فهر يريد أن ينتصر فى المعركة الانتخابية، وبأى ثمن، وبذ. كان مقتل رابين، زاد من رصيده الانتخابى، فإن عمليات «حماس» و«الجهاد» أفقدته هذا الرصيد وتفوق عليه زعيم الليكود فى استطلاعات آراي، رراح البعير بهاجسه على سياسته «الضعيفة أمام العرب» و«الجبانة والمترددة» ويقول: «بيرس لا يصلح لأن يكون وزيراً للأمن، فهدر بالكاد يقوم بمهمة كرتيس حكومة».

وكل طرطح البعير تهاجمه أو مرفقا، ذهب بيرس إلى خطابه، لسياسة وفصل له بدلة ماسية وأصبح همه الأساسى أن يهبط للبعير أنه رجل قوى قادر على إدارة معركة عسكرية ناجحة وقادر على البطش والعريضة لا أقل من شارون رابان، للذين يشكلون عصا الليكود، فكان لخصاروت تين س إجراءات وحشية ركزت الحرب على لبنان. وفى كره هذا، يتلقى بيرس الدعم والتشجيع من الموقف الأمريكى المؤيد بدون تحفظ ومن الموقف الأوروبى المتفرج ومن الموقف العربى المتأرجع ما بين الاستكبار والضعف، محزى من عظم لاجراء.

الموضوع النووى الذى نُشر فى الشهر الماضى فى المنطقة، بدأ طرحه فى إسرائيل نفسه وليس فى الخارج - كما جرت العادة. وتم ذلك بشكل ملفت للنظر. إذ أن السلطة الإسرائيلية أحاطت هذا الموضوع، دناها، بالكتمان والسرية، ورفضت أى حديث فيه، وفجأة يتم الحديث عنه وفى برنامج للتلفزيون الإسرائيلى الرسمى؟

كان ذلك فى يوم الأحد ٢٤ آذار / مارس الماضى ضمن برنامج «نظرة ثانية» للتلفزيونى. ولقضية طرحت بشكل درامى لكن من باب تدبى - طبى، لمجموعة من العمال فى الفرن الذرى القديم فى ديمونة شمالى شرقى النقب، فقد اشتكى ١٤ عمال فى الفرن أو أبناء عائلات عمال عملوا فى الفرن فى الماضى (وبعضهم ماتوا)، من إشعاعات نووية تسربت إلى أجسادهم وتسببت فى إصابتهم بالسرطان وتقدموا بطلب لمعصوب على تعرضات مالية كبيرة ووصلت قضيتهم إلى المحكمة.

وقد رد مدير الفرن الإدارى على هذه الشكاوى فى التقرير نفسه، بالقول أن هذا الإدعاء غير صحيح بحتاً، وأن إدارته قدمت براهين علمية على ذلك إلى المحكمة وكان بالإمكان - طبعاً - أن ينتهى الموضوع عند هذا الحد. لكن البرنامج التلفزيونى سير أكثر عمقاً، تنطرق إلى الشكايات النووية للفرن والمخزونة خلال السنوات الثلاثين الماضية فى أوعية ضخمة فى بطن الأرض فى النقب.

وقال أحد الخبراء أنه فى حالة وقوع هزة أرضية قوية أو زلزال أو خلل حدى، يمكن أن تتسرب هذه الشوائب، وتتسبب فى أضرار.

والبيئة والمخزونات، وذكر أن إشعاعات نووية تسربت من أوعية كهذه فى الولايات المتحدة بعد عشرين سنة من استعمالها.

على إثر هذا النشر أثارت مصر والأردن، القريتان من ديمونة، موضوع الإشعاعات النووية وكيفية التعرف فى حالة حدوث خلل كهذا، وأخيراً عن التلق واندثمت إليهم سورية ثم عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً لبحث الموضوع (على مستوى لسفراء الدائمين) وقررت مواصلة طرحه فى الجامعة العربية وعلى الساحة الدولية. وبالتالى خرج وزير البيئة الإسرائيلى وعضو اللجنة الوزارية لشؤون الأمن، بوسى سريد، يطعن: «هذه استغاثات مخزونة بمستوى عدل من الأمن والوزارة، ترقب الأمر باستمرار، والحكومة رصدت فى ميزانيتها الأخيرة مبلغ ليست قليلة من أجل استحداث وسائل لتخزين ما هو أفضل وأكثر أماناً، وهتم سريد بأن تصل هذه المستندات إلى القادة فى مصرية (ومن خلالها إلى سورية) ولأردنية فأتصل مع سفير مصر فى تل أبيب محمد بسيوسى، ومع الأمير حسن، نائب الملك الأردنى.

ويطبع، فإن كره هذه الأنباء حوت تنظيها بشكل موضوع سكت إعلامياً، فى إسرائيل والخارج.

وفى الأسبوع نفسه تسربت بسهولة، أبناء من وزارة الأمن الإسرائيلية نفسها، تحدثت عن مساعى لدى البيت الأبيض لكى تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بوجود قدرات نووية فى إسرائيل، وذكرت مصدر إعلامى فى حته أن الأمر يمكن كثره.



البحر حزين معرض له مطعم يحمل له  
ميطون من دول سحلابش أدى إلى  
صراع بند مبر.

د. مسعود الجعفي الذي يقود حركة  
أحرار البحرين من مقرها في المنى في لندن  
يسعى إلى المعارضة فورت تفسر استراتيجيتها  
والتردد نحو استخدام العنف في معارضة  
الحكومة. وأصر على أن ما تشهده البحرين  
من هرايق ونفخات هو تعبير عن غضب  
الشعب البحريني «لأن الاعتقالات المتكررة،  
جعت لكل أسرة بحرينية تقريباً قريب أو  
صديق يتبع في السجن منذ شهر عدة»،  
وأضاف الجعفي «أن قوات الشرطة  
البحرينية ترتكب العديد من الفظائع لدى  
اقتحامها بيوت المعارضين اللذين ترغب في  
عقابهم وتحطم محتويات المنازل وتمتثل  
النساء كل هذا أدى إلى انفجار موجة  
الغضب الخالصة. ولكننا ما زلنا نصر أن  
سطناً ديمقراطية عادلة.. نحن نريد الإفراج  
عن المعتقلين والانتقال على إعادة البرلمان  
الذي حله الأمير»

الحكومة البحرينية تبث النهج القائم  
على استعراض العضلات والتهديد باستخدام  
القوة في سجن المعارضة. والصحف الرسمية  
الصادرة هناك فتلاً انتحاجاتها بدعوات  
لحكومة بالتخلي تماماً عن بشيرون  
الاضطرابات في البحرين ويقولون أن هذه  
اجرية الصغرة. الوضع بالطبع معقد في  
البحرين التي يسكنها ما يقرب من نصف  
مليون مواطن أغلبهم أو ما يقرب من ٦٠  
سهم من الشيعة.

ولكن عائلة آل خليفة التي تحكم الجزيرة  
منذ نهاية القرن الثامن عشر تقريباً في من  
السنة وعلى هذا الأساس تحاول حكومة  
البحرين تصير الحركة الاحتجاجية  
الثالثة منذ فترة هناك على أنها  
عملية مدفوعة الأجور من طهران  
التي ترغب في زعزعة الاستقرار  
الأملي لهذه المنطقة الغنية بالنفط.  
الولايات المتحدة الأمريكية رسماً وكذلك  
المملكة العربية السعودية تزيد وجهة النظر  
هذه رغم تلميح بعض المسؤولين الأمريكيين  
بأن كين وقت راحر إدراكهم أن هناك مشاكل  
تصادمية وحماسية قد يكون لها دور وراء

البحرين يدرك أن الأمر لاعتلاقه له بما تحاول  
حكومة هذه البلاد تصير على أنه مؤامرة  
إيرانية. تشبه الجزيرة بأكلها ركما  
هو معزوف يخضع في الأساس  
للتفوق السعودي في تلك المنطقة.  
والسماح بوجود دول خليجية  
مستقلة صغيرة مثل قطر والبحرين  
ودولة الإمارات العربية المتحدة  
لايعنى بأية حال من الأحوال أن  
بإمكان هذه الدول أن تتخذ سياسة  
أو اتجاها بعيداً عن توجهات  
السعودية التي لا ترغب بالتأكيد في رؤية  
أي خلل في أوضاع المناطق سواء من الناحية  
الأمنية أو من ناحية نظم الحكم

للمعارضة في البحرين قديمة  
وتعود إلى أوائل الخمسينات  
وشهدت فترات من الصعود كان  
للنصار البحرينيين دور مهم خلالها.  
وإذا كانت المعارضة البحرينية في  
تلك الفترة قد تأثرت بإيران، فإنها لم تتأثر  
في الأساس باتجاه إسلامي شيعي لأن الثورة  
الإيرانية الإسلامية لم تكن قد قامت بعد بل  
كان الاتجاه الغالب هو الاتجاه القومي  
والوطني.

البحرين. وعلى خلاف معظم الدول  
الخليجية المجاورة، كان لديها عدد من المثقفين  
البارزين الذين ساندوا منذ تلك الفترة فكرة  
إنشاء نظام ديمقراطي في بلادهم مختلف عن  
النظم القبلية القائمة حالياً والتي تخضع لتفوق  
الأسر الحاكمة والتي ما زالت تديرها بنظام  
الإنقطاع والاحتفاظ وحدها يدخل النفط  
الذي لا ينتهي.. كما أن موقع البحرين  
كجزيرة في وسط الخليج جعلها أكثر تعرضاً  
للأخطار الواردة من الخارج خاصة وأنها كانت  
ميناء تجارياً. وكل هذه الأمور تؤكد  
المعارضة البحرينية التي لا تنقسم على أساس  
سني وشيعي ويوجد العديد من  
المعارضين البحرينيين البارزين ممن  
ينتمون لطائفة السنة.

ويؤكد الجعفي أن المعارضة  
البحرينية لا تريد إقامة دولة  
إسلامية في البحرين على النمط  
الإيراني ونفى أي علاقة بإيران قائلاً أن  
التلويح بهذه الورقة هي الطريقة الوحيدة التي  
يمكن أن تستخدمها القوى الخارجية

المؤيدة للولايات المتحدة في المنطقة وحارها  
إصدار البيانات لتأكيد مساندة حكومة آل  
خليفة في قمعها للمعارضة البحرينية.

وزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد  
العزيز أكد استعداد بلاده التام لتوفير كافة  
أشكال الدعم لحكومة آل خليفة إذا تطلب  
الأمر ذلك. ورئيس وزراء الأردن عبد  
الكريم الكباريتي رحب بفكرة إرسال  
قوات أردنية إلى البحرين إذا طلبت  
حكومتها ذلك وذلك لاستعادة الاستقرار  
الأمني في الجزيرة.

الأزمة في البحرين تعكس الأزمة القائمة  
في منطقة الخليج بأكلها والتي أصبحت الآن  
تخضع تماماً للتفوق الأمريكي وأعلنت وزارة  
الدفاع الأمريكية مؤخرًا عن اتفاقية مع دولة  
قطر لتخزين الأسلحة الأمريكية هناك وذلك  
للاستعداد للتدخل في أية لحظة في حالة قيام  
أي تهديد لأمن المنطقة على غرار الغزو  
العراقي للكويت والتي وافقت منذ تحرير  
الإمارة على يد قوات المارينز على تخزين  
الأسلحة الأمريكية لديها أيضاً. ونظراً لأهمية  
هذه المنطقة الاستراتيجية وتأثيرها على  
المصالح الأمريكية، فإن حكومة واشنطن لن  
يكون لديها استعداد بالتأكيد إلى الاستماع  
لطالب المعارضة البحرينية الديمقراطية

كما أن السعودية ما تزال تصر  
على رفضها السماح للبلد بأية  
مجالس شعبية من طريق الانتخابات  
الديمقراطية في أي من دول الخليج  
وتصر حكومة الرياض أن المرحلة الحالية  
لا تسمح بأكثر من مجلس للشورى يعينه  
الملك أو الأمير كما هو الحال عليه الآن في  
كل دول الخليج العربي. وبالتالي فإدع من  
المؤكد أن السعودية لن تزيد مطالب المعارضة  
البحرينية بإعادة البرلمان الذي حله الأمير  
احتجاجاً على قرار السماح بتحويل الجزيرة  
إلى قاعدة أمريكية وكذلك مطالبته البرلمان  
الساح له باعتقال أي شخص دون إبداء أي  
أسباب من وجهة نظر السعودية، هذه  
الأفكار تثير المشاكل وبالتالي فلا بد من دعم  
حكومة آل خليفة في قمعها للمعارضة، وتوسع  
المعارضة لن يحدى مطلقاً في حل الأزمة  
وسيؤدي إلى زيادة الوضع تعقيداً ويزيد تروح  
المعارضة نحو مزيد من العنف مما سيفتح  
الباب للتدخل الخارجي سواء كان  
سورياً أو أمريكياً



غادرتنا الفندق قبل أن يعلن الأمين العام الجديد للمؤتمر القومى العربى عبد الحميد مبرى البيان الختامى للدورة السادسة. رلى مطار بيروت تأخرت طائرتنا إلى القاهرة ما يزيد على الساعة ولم نعرف إلا بعد هبوطها ونحن على أرض مصر أن مطار بيروت أغلق هذه الساعة لأن الطائرات الاسرائيلية قصفت بيروت للمرة الأولى منذ الاجتياح سنة ١٩٨٢، حين كانت الدولة الصهيونية تدخل عاصمة عربية جديدة- غزوا هذه المرة- بعد أن كانت قد دخلت القاهرة أكبر عاصمة عربية باسم السلام ورفعت أعلامها على النيل كما حلم الآباء الأوائل للمنظمة- الصهيونية العالمية التى تعد للاحتفال بمرور قرن كامل على إنشائها فى العام القادم وقد حققت ما هو أكثر كثيرا من مجرد إنشاء دولة على أرض فلسطين، بعد اغتصابها وطرد شعبها وإحلال يهود من كل أرجاء الأرض محلهم.

## المؤتمر القومى العربى يناقش :

# الديمقراطية.. والتسوية السياسية.. والقومية

بشكل أو آخر»  
«ضيف»«وعلمنا أن لا ننسى أبدا أن الديمقراطية تزغد ولا تغطي، وأن لا يعوهم أحد أن الغرب وأمريكا بالذات، راغبة فى تحقيق الديمقراطية فى وطننا العربى. لأن تحقيق الديمقراطية ومشاركة الشعوب العربية فى اتخاذ قراراتها المصرية لن يمكن أمريكا من استمرار احتلالها ونهب ثرواتها»

ثم دارت المناقشات حول تقرير حال الأمة الذى شارك فى اعداده باحثون وسياسيون من معظم أرجاء الوطن العربى، وكانت الدكتورة نيفين مسمد أستاذ العلوم السياسية فى مصر هى منسقة العام وكشف التقرير عن تدهور خطير فى المشروع القومى العربى بأبعاده المختلفة، بعد تقديم أوراق مفصلة حول التطورات العالمية الجديدة، والعرب والعالم، والصراع العربى الاسرائيلى -الذى رفض المؤتمر فى دورة سابقة وصفه بالتراجع، ثم الأمن القومى



بيروت

من :

فريدة

النقاش

الأجيال العربية المقبلة قد تظمن فى شرعية قرارات التسوية، والغريب أن الدول الغربية لا تترك مناسبة إلا وتندد فيها بلا ديمقراطية الأنظمة العربية ثم تسارع فتهازل للقرارات المصرية التى تتخفها هذه الأنظمة نيابة عن شعوبها فى موضوع التسوية مع إسرائيل.

أماخير الدين حبيب فأكد «أن الأنظمة العربية الحالية مفروضة على شعوبها

كان المؤتمر الذى شارك فيه مائة وأربعة وثلاثون عضوا وتواصلت جلساته صباحا ومساء بواقع أربع جلسات يومية، قد ناقش على مدى الأيام الثلاثة لاتعاذه كل جوانب الوضع العربى وقضاياها، بعد كلمتى افتتاح للدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان السابق والنائب فى البرلمان اللبنانى، والدكتور خير الدين حبيب مدير مركز دراسات الوحدة العربية والأمين العام السابق للمؤتمر القومى العربى فى دوراته الخمس.

قال سليم الحص أنه فى غياب الممارسة الديمقراطية، الصبغة فى الجانب العربى، يمكن القول أن قرارات التسوية التى تتخذها الأنظمة العربية هى قرارات فوقية تمتدق الشرعية الحقيقية، إذ أن الشرعية تستمد من إرادة الشعوب، وما دامت آليات استفتاء الشعوب، وأهمها الانتخابات النيابية وعمليات الاستفتاء العام غير موحدة أو غير فاعلة فى شتى الدول العربية، فإن

المحدود سلف من قبل منظمات حقوق الإنسان للحمل الديمقراطي وأفعاله، خاصة وأن وجود أو إحداث مساحة من حرية التعبير والتنظيم والصير دون حرية الاعتقاد (غالبا) في عدد متزايد من البلدان العربية وتحت راية الانسحاب قد تراكب دائما مع . ازدياد غير مسوق في بزس الجماهير الشعبية وتسارع وتيرة عملية الانقراض الشامل لها لأن هذا النوع من الديمقراطية كان قد تراكب وتلازم مع روثنة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وجنون التخصصية ويرجع التكيف الهيكلي التي ثبت في لواقع العمل أنها برامج انكشاف اقتصادي لا برامج توسيع للقاعدة الإنتاجية.

ولقد حذرت كاتبة هذا التقرير في مداخلتها في المؤتمر من أن الخط العام لانتهاك الحقوق والحريات الأساسية سوف يتصاعد في معظم البلاد العربية إن لم يكن جميعها استنادا إلى ما يجري على قدم وساق من الاهداد لاجراء العرب عليها من التاريخ، والقائهم على الهامش عبر السلام الزائف والمشروع الشرق أوسطي الذي هو نقي للوحدة القومية وللثورة القومية العربية أساسا لصالح قومية مقفلة ودخيلة، وحيث تحكم الهيمنة الأميركية قبضتها على وطننا لتؤدي به إلى مزيد من القمع، ونسحاب مواطينيه إلى داخل الجماعات الصغيرة والاحتواء بثقافتها الفرعية بدلا عن لوطن . مع زيادة توحش الهيمنة الرأسمالية على مستوى معيشة الطبقة العاملة والكادحين عامة. وهو الوضع الذي ينذر بتزايد العنف والعدوان على هامش الديمقراطية وحقوق الإنسان من قبل نظم لن يكون لها في المستقبل القريب وفي ظل شروط المؤسسات لاقتصادية الدولية وجنون التخصصية أي قوة تستند بها سوى الجيش والشرطة والجديرة.

ولذا ينبغي أن نوسع مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان ليشمل هذا التعريف: الحق في نصيب عادل من الثروة والحق في العيش الكريم والسكن والتعليم والصحة والثقافة، ودون أن نتخذ في



المشهد العربي كما هو بالضيظ ، لننتهز بعد ذلك خلق البدائل دون إيهام أنفسنا بأن ثمة بدات لها

ولدكتور «حيدر» مفكر تقدمي ملاحق شأنه شأن آلاف السودانيين الذين خرجوا من وطنهم بل قل آلاف بل ملايين العرب المهاجرين في أرجاء الدنيا بسبب الاستبداد . ونحن شكور أستاذي محمود أمين العالم وأنا من تحول مكتبتنا إلى مخازن قال : -أنتم محظوظون على أي حال لأن مكتبتي مزعجة بين السودان والمغرب ومصر. ومع ذلك فإن عيناكم قد سيم الحصر أن «نخترع الأمل».

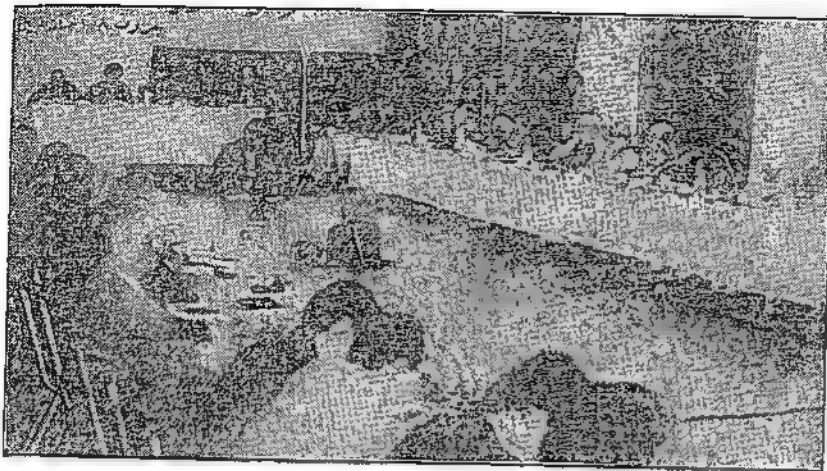
#### مفهوم جديد للديمقراطية

هناك تحديد في البيان الختامي لوجود الفكر القومي العربي المستنير ب معنى مفهوم المخالفة لاعترف بأن هناك نكرا قويا عربيا رجيا ولم يكن مثل هذا التمييز دائما في السابق، وإن كانت الاستنارة قد بقيت في حدود العلاقة مع دول الجوار ولم تمتد إلى أخطر القضايا على الإطلاق وهي الديمقراطية التي بنيت مطروحة في وثائق المؤتمر ومناقشاته وأطروحاته في حدودها السببية والحقوقية، دون اجتهاد واضح لخلق مفهوم أشمل يتجاوز السقف

العربي، والنظام العربي والديمقراطية وحقوق الإنسان، وأوضاع الجاليات العربية في المهجر ، ثم كان لتقرير المالي عن أوضاع المؤتمر، وانتخاب الأمين العام الجديد بعد رفض بات من نيل الدكتور خير الدين حبيب أن يرشح نفسه قائلا إن لا بد أن يضرب أمثا حول شعار تدارب لسلطة كن كان في موقع الأمين العام مقيم لتتعمق فائدته وإن كان جهدا إضرب فتوسع قاعدة المشاركين فيه.

وجاء البيان الختامي ليعكس روح لتشاؤم من الصورة المظلمة للوضع العربي من كن جواسه رليزكد على الحاجة الماسة لتعني بدائل جديدة لمواجهة مسار العسوية الزاهن، وبصفة خاصة تعزيز مقارمة الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين بالحقن الشامل

ولا جاء ختام البيان على البحر التالي . «إذا رصد المؤتمر حالات من الخلل في صورة المشهد السبسي العربي ، رصد أيضا آليات ممانعة تفتح المجال أمام الأمل في تخطي المحنة والوصول بالأمة إلى حالة من اتوازن .» اعترض الفكر السوداني الدكتور حيدر ابراهيم على مطالبها بشطب هذه لفقرة من البيان حتى لا نخدع أنفسنا وبرى



المهيم الحقوقي، التقليدي الذي بقصرها على الحريات العامة... التصويت والتعبير والتنظيم والاعتقاد.

تعلو أمة وحذرة هذه الحقوق لأي عملية ديمقراطية حقة فإن شمويا يدفع بها إلى حافة اجرع لن تكون قادرة على ممارستها. لن يتخوفون من أن تصبح مفهوم الحريات الديمقراطية على هذا النحو ربما يفتح الباب لشمولية جديدة حين تصبح الدولة مسئولة عن انتشغيل والاسكان... الخ أقول إن المجتمع أكبر كثيرا من الدولة، كذلك فإن الصورة الشمولية الواقعية التي يقدمها لنا هذا التقرير عن أوضاع الحريات في الوطن العربي تؤكد أن نفي الجماهير في الفاقة والبؤس والتهيش هو تمكين تلقائي لنزعات الاستبداد والتسلط والشمولية. وعليها أن نجتهد لنضع أساسا لرؤية ديمقراطية جديدة. ترفض مقايضة الحيز بالهوية أو مواجهة أحدهما بالآخر كما حدث في تجرب مريرة كثيرة ماز لنا نعيش في ظلها

### دفاعا عن العقل

وكان المؤتمر القومي قد يادر للدعوة لعقد المؤتمر القومي الاسلامي إعترافا بالدور المتزايد للإسلام.. نسباسي على الساحة العربية، ومع ذلك فتمرس الاسلاميون هذه الدورة في لغة الانشاء والخطابة واللقاء البيانات القويقة التي تدهو الآخرين ضمنا للسبر في ركايبهم مع تجاهل الوقائع المعدة لمارسات الحكم.. الاسلامي في السودان من عدوان صريح على الديمقراطية والحريات العامة.

بل إن أحد أعضاء المؤتمر من الجزائر انبرى ويتهى القوة للدفاع عن عمليات قتل المثقفين التي قامت بها الجساعة الاسلامية المسلحة في الجزائر أو بعض عناصرها، بحجة أن المثقولين أعداء للحرية والاسلام وهكذا اتحد المؤتمر في بعض جلساته الساخنة طابع التجاور لا التجاور والخطابة لا التفاعل من أجل الوصول إلى مشتركيات واعتراف بحق الآخر في الوجود والتعبير. وبقى هناك قرة رئيسية مستبعدة من هذا المؤتمر هي

ورغم أن المؤتمر القومي العربي قد أصبح على حد قوله أمينه العام السابق الدكتور خير الدين حسيب «أحد المنابر العربية الفكرية السياسية القليلة جدا التي لا تزال تجتمع فيها نخبات عربية من المحيط إلى الخليج» فقد غاب المثقفون الليبيون شباب كاملا هذه الدورة وعلى ما يبدو فإن ليبيا التي ترعى مؤسسة قومية مشابهة تضم عددا كبيرا من المثقفين العرب هي «المجلس القومي للثقافة العربية» أبت أن تشارك في تجمع آخر لن تكون لها فيه القيادة، خاصة وأن منصور الكخيا الذي يحرم شكوك قوية حول مسئوليته ليبيا عن احتفائه حتى الآن كان عضوا في المؤتمر القومي العربي وعضو المنظمة العربية لحقوق الانسان

وأخيرا، وما حالت ظروف الحصار بين المثقفين الليبيين والمشاركة. لكن تبقى ظاهرة انقسام المنظمات الديمقراطية العربية بين الدول وتوزع الولاءات لأنظمة ظاهرة قائمة، ولم تدرس بجدية لا في هذا المؤتمر ولا في غيره من المؤتمرات، رغم انه بدون تجاور هذا الانقسام وتحرير الاتحادات والتباينات المغلفة من قبضة بعض الانظمة فإن الدور المستقبلي الفاعل لهذه المنظمات سوف يكون مشكوك فيه.

تاريخه ومشروعه ورويقته، ويشارك بعضهم في هذا المؤتمر كأفراد دون توجه مستقبلي لمعاملتهم كتيار رئيسي شأنهم شأن الاسلاميين، الذين جرى عقد مؤتمر معهم وضمهم على قدم المساواة مع التيار القومي رغم الانتقادات التي وجهها البعض لهذا المؤتمر واسمه إذ قال المنتقدون «كان القوميين ليسوا إسلاميين بمعنى من المعاني»

### انتاجية العمل في الوطن العربي

جاء في تقرير حال الأمة ما يلي: ليست هناك معلومات حول إنتاجية العمل والكفاءة الاقتصادية لدى الدول العربية رجامعفيا، ولم تنشر أية معلومات حول هذا الموضوع في أية احصاءات عربية، ويشير احصائيات اليونس إلى أن معدل انتاجية العمل في المنطقة العربية انخفض من ٣٧ بالمائة بالمقارنة بمعدلات أمريكا الشمالية في العام ١٩٧٠ إلى ٢٤ بالمائة في العام ١٩٨٠ وإلى ١٩ بالمائة في العام ١٩٩٠. وتعد هذه التفسيرات في ظل الظروف الراهنة للمنطقة الدولية بمثابة كارثة.

## المؤسسة العسكرية تسيطر على سياسة أمريكا الخارجية



التقرير السنوي لوزارة الدفاع  
الأمريكي يشرح تفصيلات استراتيجية  
مدفها. الأخير السيطرة على العالم  
\* السياسة الخارجية الأمريكية تقع  
تماما خارج إطار الديمقراطية الأمريكية  
«والبنجاهن» هو صاحب الكلمة  
النهائية.

\* القوات المسلحة مكلفة بمهمة  
حماية مصالح أمريكا في جميع أنحاء  
العالم .. وهي تادرو على التدخل في  
أنى مكان.

تتأثر مدى نجاح أمريكا في مجال السياسة  
الخارجية

\* هناك حملات انتخابية تدور  
فيها السياسة الخارجية موضوعها  
ثانويا أو منسيا، وبشكل ما لا  
يشير اهتمام الناخبين، وبالتالي لا يضع  
المرشح - أن مرشح - رقت في شرح مراقبه  
من قضاياها، ولا يعنى هذا اختفاء الكلام عن  
قضايا السياسة الخارجية تماما، فانه لا تكاد  
تبدأ حملة انتخابية وتنتهى دون أن تقع  
أحداث خارجية تعتبر الولايات المتحدة أن لها  
فيها مصلحة أو يفرص بها خطر من رانها.  
وبالتالى يصبح كل مرشح مطالبا بأن يدلى  
بإدله داعيا إلى اتخاذ هذا الموقف أو ذاك  
أزاعها (كانت هذه سنة حملة انتخابات  
الرئاسة الأمريكية في عام ١٩٩٢ .. التي  
أطاحت بحلم الرئيس السابق جورج بوش  
في فترة رئاسة ثانية بعد عام واحد من صعود  
شعبيته إلى الذروة إثر عاصفة الصحراء

### رسالة واشنطن :

#### سمير كرم

ليس هذا موضوعنا هنا . إنما ضرورة هذا  
الموضوع لابد من الإشارة إلى معيارين رئيسيين  
لا غنى عن وضعهما في الاعتبار :

\* هناك حملات انتخابية تتميز  
ببساطة الموضوعات «الداخلية»  
عليها .. حيث يجد المرشحان نفسيهما  
مجبرين على تأكيد اهتمامهما بقضايا المجتمع  
الأمريكي الداخلية .. أو يجد الناخبون أنفسهم  
أمام مرشح يؤكد أن قضايا السياسة الداخلية  
ينبغي أن تحتل مركز الأولوية في الاهتمام  
خلال فترة الرئاسة التالية - على الأقل - بينما  
يؤكد المرشح الآخر أن السياسة الخارجية بعد لا  
تحتل أهمية كبيرة في حملته الانتخابية

ما أكثر الساعات التي تميز حملة  
الانتخابات الرئاسية الأمريكية من حملة  
أخرى . ليس فقط لأن كل مرشح لرئاسة  
أمريكا يهدف خلال التخطيط لحملته - مع  
مديرين ومستشاريها المتخصصين - على  
إضفاء طابع معين عليها يميزه عن طابع  
المرشح . أو المرشحين الآخرين ، إنما لأن نظام  
الحزبين الذي يسيطر على انتخابات الرئاسة  
ويسيطر على كل عملية انتخابية أخرى على  
كافة المستويات . يعتم إظهار الاختلافات بين  
الحزبين وبرازها قدر الامكان

بل يمكن القول أن لكل مرحلة أو معلن  
سياسي أمريكي مدعى بشؤون الانتخابات  
الرئاسية رؤية فردية خاصة في متابعتها لكل  
حملة .. وطبعاً ليس من المتصور أن يكتفى  
أبهم تأكيد انعدام الفوارق للاختلافات بين  
المرشحين كلما كتب عن الحملة الانتخابية.  
على أى الأحوال فإن الحال لا يشجع لسرد  
رصد الملامح المميزة لحملة الانتخابات

الذي يركز حملته على القضايا الداخلية . ساعده ان الاقتصاد الأمريكي كان قد دخل بعد عام واحد من بداية رئاسة بوش في حالة ركود طويلة).

وصحيح أن قليلا من الانتخابات الأمريكية تقرر نتائجها ساء على امتدادات تتعلق بالسياسة الخارجية . هذه لا يحدث الا في أوقات الأزمات الخارجية الصعبة ، وبالأخص تلك التي يمس فيها «الامن القومي» الأمريكي مهددا . أو تلك التي تظهر فيها أن قوة أمريكا العسكرية غير كافية للبقاء على هيئتها الخارجية (كما حدث في أزمة الرهائن» عام ١٩٨٠ جيسا احتجزت إيران أعضاء السفارة الأمريكية في طهران ونشلت إدارة جيمي كارتر في تحريرهم بالقوة العسكرية ، وأدى ذلك إلى سقوط كارتر في انتخابات الرئاسة في ذلك العام).

في كل الأحوال يبدو من الحملات الانتخابية - بما يتخللها من تصريحات للمرشحين واستطلاعات لآراء الناخبين - وكان السياسة الخارجية الأمريكية شأنها شأن السياسة الداخلية تقرر وفقا لما يريده أغلبية الناخبين ، وأن اختيارهم للرئيس القادم يحدد الطريق الذي تريد الأغلبية أن تسلكه الولايات المتحدة في قضايا السياسة الخارجية.

بتعبير آخر يبدو وكأن السياسة الخارجية الأمريكية تصنعها إرادة الناخبين . وأن من يفوز برئاسة الولايات المتحدة يجد نفسه مضطرا بمتناهية السياسة التي التزم بها أمام اساخين خلال الحملة الانتخابية . خاصة وأن النظام الأمريكي لا يأخذ بطريقة الاستفتاءات العامة على أي من قضايا السياسة الخارجية مهما كانت درجة خطورتها وخطورة انعكاساتها على حياة الأمريكيين أنفسهم . ينسبر هذا نظريا بأنه «طبيعة نظام التشكيل الديمقراطي» الذي يمنح الناخبين حق اختيار من يشعرون . ويمنح لمن وقع الاختيار عليه . بالانتخاب ، حق رسم السياسة وصنع القرار على أساس أنه مفروض ، بصرف النظر عن أي سياسة التزم بها أو وعد بتنفيذها خلال الحملة الانتخابية.

وينسبر عمليا بأنه خضوع الرئيس خلال سنوات وجوده في البيت الأبيض لضغوط «الواقع» بما فيه واقع العالم الخارجي وتطوراته وأحداثه التي تخرج عن السيناريو المقصود في أذهان الناسة الأمريكيين وغيرهم ، ولضغوط القوى والمصالح الداخلية «الخاصة» (والمثل الكلاسيكي الذي يسان هنا عادة هو جماعات الضغط اليهودية -الاسرائيلية . فليس هناك من لا يفكر أن غالبية الرأي العام الأمريكية تعارض المساعدات الضخمة التي تحصل عليها اسرائيل حتى في أحلك الظروف الاقتصادية . بينما تستمر الادارات الأمريكية رئيسا بعد آخر في تقديم هذه المساعدات تحت ضغوط اللوبي اليهودي).

لكن ثمة حقيقة أكثر ثباتا وأهمية من هذين التفسيرين النظري والعملي لغياب دور الرأي العام الأمريكي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

وهي أن لسياسة أمريكا الخارجية ثوابت محددة لا تتغير بتغير الرؤساء (إلا في حدود الترويض الطفيف) كما لا تتغير بتغير فتحات الرأي العام الأمريكي. ولا تمثل هذه السياسة في تصريحات المرشحين للرئاسة ولا في الآراء التي تمكسها استطلاعات الرأي ، خاصة في شهور الحملات الانتخابية.

أما تمثل في وثائق أساسية.. لا يكتبها الكونغرس ولا يكتبها قادة المؤسسة الدبلوماسية (وزارة الخارجية والوكالات المختصة بالسياسات الخارجية) إنما تصاغ هذه الوثائق في إطار آخر تماما ، هو إطار المؤسسة العسكرية الأمريكية (...). لهذا فإن معرفة اتجاهات السياسة الخارجية واساليبها وأهدافها تقتضي أكثر من أي شيء آخر قراءة الوثائق الأساسية عن «الاستراتيجية الأمريكية» التي تصدر دوريا عن «البنتاجون».

من بين آلاف التقارير التي تصدرها سنويا هيئات الحكومة الأمريكية ، بعضها موجه

إلى الرئيس ومعظمها موجه إلى الكونغرس والأقل موجه إلى كليهما حول كافة الموضوعات الداخلية والخارجية . في السياسة والاستراتيجيا والاقتصاد والتكنولوجيا والمخابرات والجريمة والتعليم والأوضاع الاجتماعية والصحية . الخ هذا فان أهم هذه التقارير على الإطلاق هو التقارير الاستراتيجية التي تصدرها وزارة الدفاع الأمريكية والتي تنطوي على تحديد الأهداف السياسية الخارجية الأمريكية في مواجهة العالم الخارجي.

وتتعلق هذه التقارير بما يميز الولايات المتحدة أكثر من أي شيء آخر عن أي دولة كبرى أو صغرى في هذا العالم : سياستها العسكرية أهدافها ووسائلها.. حتى خططها ومشكلاتها وطرق استعدادها لمواجهة المشكلات . والمقصود بالمشكلات هنا مشكلات العالم بأسره وليس مشكلات أمريكا وحدها.

أهمها التقرير السنوي . إلى الرئيس والكونغرس من وزير الدفاع هو مرآة لرؤية أمريكا للعالم الخارجي .. أخطاره ومناخه ، كيف هو وكيف ينبغي أن يكون ، وكيف يمكن عبور المسافة بين التوقعين.

تكفي نظرة سريعة إلى محتويات التقرير هذا العام ، وقد صدر قبل نحو أربعة أسابيع لادراك أهميته وخطورته بالنسبة لمستقبل العالم .. لا مستقبل أمريكا وحدها.

استراتيجية الأمن القومي  
-استراتيجيات الأمن الاقليمي-  
المهام العسكرية الأمريكية  
-الصراعات الاقليمية الرئيسية  
-الوجود (الأمريكي طبعا) فيما وراء البحار-  
الطوارئ-الحجم الكلي للقوات  
ونشطة قوات الاغراض العامة  
-تحسين فاعلية قوات الوصول السريع-  
تعزيز قدرة الحركة الاستراتيجية  
-جدول أعمال الاستعداد القتالي-  
القوات مستعدة-  
الأمريكية مستعدة-  
منظور



لاستعداد القتالي في بيئة ما بعد الحرب الباردة - البناء في فترة الاستعداد..

منذ بدايات القرن الحالي (الذي أطلق عليه المعلنون الأمريكيون يوماً كانوا محقّقين إلى حد كبير ، وصف «القرن الأمريكي»؟) وجدت الولايات المتحدة دائماً قوة خارجية غير متصبة عليها تهمة التخطيط والعمل من أجل السيطرة على العالم.. ابتداء من لقوة العسكرية الألمانية إلى الفاشية الإيطالية إلى النازية.. مروراً بالشيوعية السوفيتية والصينية.. ويستمر الجني الأمريكي ، بعد نهاية حرب الباردة بعمل الاتحاد السوفيتي وانتكاسة المسمى الاشتراكي في «البحث عن عدو» تصوره مصدراً رهيباً للخطر وتنسب إليه نظريتها في التآمر للسيطرة على العالم.

والحقيقة أن قراءة تقرير وزير الدفاع الأمريكي إلى الرئيس والكونغرس (بعد خمس سنوات من انقراض الولايات المتحدة بمرکز والدولة الأعظم) يقدم دليلاً خطياً إذا جاز التعبير على أن الولايات المتحدة هي القوة التي تسمى لتحقيق هدف السيطرة على العالم وفرض مصالحها وأهدافها وثقلها على كافة أقاليمه ومناطقه.

فكدا كان الحال قبل الحرب الباردة وأثناءها ولا يزال بعدها.

لماذا يعرف الرأي العام الأمريكي عن هذا التقرير؟ هل شارك مباشرة أو من خلال «مشتين» في وضعه.. أو في رسم الخطوط العريضة له بحديثه؟ لا شيء من هذا أو ذاك. فما الذي نجده في التقرير الذي يقع في بحر ٤٠ صفحة من القطع الكبير؟

\*\*\*

يبدأ اختصار برسالة من وليام بيريز وزير الدفاع في عشر صفحات وتبدأ الرسالة بفقرة مهمة شرابها «أخطار عالم ما بعد الحرب الباردة» وأهم ما فيها التأكيد بأن «لاخطر الحذيفة لما بعد الحرب الباردة تجعل مهمة حماية أمن أمريكا القومي مختلفة وبطريقة ما أكثر تعقيداً مما كانت أثناء

الحرب الباردة».

فإذا توقع المرء أن يقول وزير الدفاع الأمريكي أن مهمة حماية أمريكا أصبحت أيسر بعد أن انتهت الحرب الباردة بانتصارها وانتهاء الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو ، فإنه مخطئ. تماماً لا شيء من هذا ، وإن مهمتنا الخاصة بتخطيط بنية القوة (الأمريكية) أعتقد بما كانت حينما كان أمامنا خطر واحد جارف. في السابق كانت بنية قوتنا تخطط لمنع حرب عالمية مع الاتحاد السوفياتي (عن طريق الردع) ، وهو ما كنا نعتبره تهديداً لبقائنا كدولة. وكانت كل الأخطار الأخرى - بما فيها الأخطار الإقليمية - بعد أخطاراً أقل ولكنها مشمولة في الخطة. فقد كانت القوات التي نحفظ بها لمواجهة الخطر السوفياتي قادرة - افتراضاً - على التعامل مع هذه التحديات الأقل. أما اليوم فإن خطر اندلاع صراع عالمي قد تناقص بدرجة كبيرة ، ولكن خطر الصراع الإقليمي ليس أقل وليس مشمولاً ولهذا فإنه يتطلب منا أن نأخذ هذا الخطر في الحساب عند بناء قواتنا. إن هذه المخاطر مثيرة للالتزاع بشكل خاص لأن كثيراً من الدول المتعدية المحتلة تملك أسلحة للدمار الشامل. بالإضافة إلى هذا فإنه تحطيطنا الدفاعي ينبغي أن يوفر وقاية من احتمال بزوغ خطر الصراع العالمي مرة أخرى في وقت ما من المستقبل.

وتعتمد رسالة وزير الدفاع ثلاث وسائل في إدارة أخطار ما بعد الحرب الباردة هي المنع والردع والهزيمة. وكما هو واضح فإنها تشمل خطوطاً متوالية للردعية تبدأ بالدفاع الوقائي فإذا لم يكف بطوه الردع الذي يستلزم التهديد واستعراض القوة. وفي إطار الردع تبدأ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي تعتمد خطة الاستعداد لخوض حربين كبيرتين في مسرحين مختلفين في وقت واحد.. وإذا لم يكف الردع تنتقل الاستراتيجية الأمريكية إلى خوض الحرب والقوز فيها بصورة حاسمة وسريعة وأقل ضائراً بشرية ممكنة. واحدة في الشرق الأوسط والثانية في كوريا مثلاً. وهذا ما يتطلب الاحتفاظ بقوة

يبلغ تعدادها مليون ونصف مليون من الأفراد في الخدمة العامة بالإضافة إلى ٩٠٠ ألف فرد في الاحتياط. وتنقسم هذه القوة إلى ١٠ فرق عاملة للجيش و١٥ لواء في حالة استعداد معزز في الحرس القومي للجيش بالإضافة إلى ٨ فرق في الحرس القومي ، و ٢٠ جناحاً للقوات الجوية و ٣٦٠ سفينة ، بينها ١٢ حاملة للطائرات ، و ٤ فرق للمارينز (مشاة البحرية) /

وتتطلب الخطة أيضاً احتفاظ الولايات المتحدة بصفة دائمة بقوات قياسية وراء البحار قوامها ٢٠٠ ألف فرد نصفها في أوروبا ونصفها الآخر في المحيط الهادي.. كلها في حالة استعداد قتالي عالية.

ويؤكد التقرير بصورة ملقطة على احتمالات فشل الدفاع الوقائي (المنع) والردع.. ويعطى أمثلة بما حدث في كوبا عام ١٩٥٠ ومما حدث في الكويت عام ١٩٩٠. وليس أصرح من تقرير وزير الدفاع إلى الرئيس والكونغرس في التعبير عن الاستراتيجية الأمريكية.. تحت عنوان «الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة عن طريق استخدام القوة العسكرية» يقول :

«يمكن أن يفشل الردع في بعض الأحيان ، خاصة في مواجهة خصم غير عقلاني أو بانس. لهذا يتعين على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة ، فعلاً لاستخدام القوة العسكرية. إن استخدام القوة العسكرية هو الملاجأ الأخير للدفاع عن مصالحنا القومية ويتطلب موازنة دقيقة لتلك المصالح ضد المخاطر والفقات المعنية والمعايير الرئيسية في إذا كانت المخاطر المحتملة حربية أو مهمة أو إنسانية»

ولا بد هنا من ملاحظة : إن التقرير لا يتحدث عن استخدام القوة للدفاع عن «الأمن القومي» أو حتى عن «المصالح الأمنية».. إنما عن «المصالح الأمريكية» عامة ، وهو ما يعني أنها تشمل أيضاً المصالح السبائية

لتأمين أسعار معقولة للنفط الذي تحصل عليه من الشرق الأوسط... مجرد تحديد أسعار النفط بما يتواءم مع المصلحة الأمريكية وبصرف النظر عن عوامل السوق وقوانين العرض والطلب؟

ويصف التقرير ما يعتبره التكامل بين جهود الولايات المتحدة لتحقيق سلام شرق أوسطي كامل واستراتيجيتها المسماة «استراتيجية الاحتواء الثنائي» لإيران والعراق، معا طالما ظلت هاتان الدولتان تشكلان تهديدا للمصالح الأمريكية أو بلدان أخرى في المنطقة أو لمواطنيها. إن الاحتفاظ بالوجود العسكري الطويل الأجل للولايات المتحدة في جنوب غرب آسيا (التعبير المفضل في دوائر البنتاجون لأنه يجمع بين الشرق الأوسط والخليج العربي) أمر حيوي لحماية المصالح الحيوية التي تشارك فيها أمريكا الآخرين في المنطقة.

وماذا عن أفريقيا؟  
على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تملك - في الوقت الحاضر - (وهذه إشارة إلى أنها تنوي في المستقبل أن تملك) وجودا عسكريا دائما أو كبيرا في أفريقيا، فإنها ترغب في الوصول إلى المنشآت وفي علاقات أقوى مع الدول الأفريقية عن طريق مبادرات كانت أو يمكن أن تكون مهمة في حالة حدوث طوارئ، أو عمليات إجلاء. أن الولايات المتحدة مصالح كبيرة في أفريقيا في مواجهة الإرهاب الذي تدعمه دول وتهرب المخدرات وانتشار الأسلحة التقليدية و المواد الانشطارية وما يتعلق بها من تكنولوجيا. ويتعين على الولايات المتحدة أن تستمر في العمل مع دول القارة للمساعدة في ضمان المصالح الأمريكية.

ولانوجد إشارة هنا إلى جانب ضمان المصالح الأمريكية تدل على ضمان مصالح دول القارة (...)

تشارك الولايات المتحدة بنشاط في الجهود الرامية إلى الاستجابة للآليات الجبرية للصراعات والكوارث التي تؤثر على المصالح القومية الأمريكية قبل أن تتفجر. فقط الصراعات والكوارث التي تؤثر

مقدمة «الأخطار» التي تعتبرها تهديدا لمصالحها ولأمن حلفائها احتمالات تحول صراع إقليمي إلى صراع ينطوي على خطر استخدام سلاح نووي.

«إن من المهم بصورة جبرية أن تمتع صراعات إقليمية محتملة من أن تكتسب بعدا نوويا. لهذا ضلنا نجد من أجل تجميد برنامج كوريا الشمالية النووي الخطير، وحيثما يتم هذا التجميد سيؤزل البرنامج بأكمله. والجهود لخفض التهديد النووي تتضمن أيضا العقوبات ضد العراق وإيران وتتضمن مد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى وبلا شروط...»

وعلى الرغم من أفضل جهودنا لخفض خطر أسلحة الدمار الشامل لا يزال من الممكن أن تتعرض أمريكا مجددا - وكذلك قواتنا وحلفائنا - لتهديد هذه الأسلحة الرهيبة. لهذا كان من المهم للولايات المتحدة أن تحتفظ بقوة نووية أقل ولكنها أكثر فاعلية. ولا يتعارض هذا مع خفض القوات النووية الأمريكية بنسبة كبيرة كما لا يتعارض مع التأييد الأمريكي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والحظر الشامل للتجارب النووية. إن هذه الاستراتيجية النووية الفارقة تتكامل مع برنامج لتطوير نظام للدفاع الصاروخي يمكن نشره لحماية الولايات المتحدة القارية من هجمات محدودة إذا ما نشأ تهديد استراتيجي لأمتنا عن صواريخ «بلاستيكية» للقارات في أيدي دول مارقة معادية.

أين يقع «الشرق الأوسط» في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي كما يتحدث عنها هذا التقرير؟

إن للولايات المتحدة مصالح دائمة في الشرق الأوسط، وخاصة في السعي إلى سلام شرق أوسطي شامل يضمن إسرائيل وشركاء الولايات المتحدة الأساسيين، ويحافظ على التدفق الحر للنفط بأسعار معقولة.

ولعلنا يجدر عند هذه العبارة طرح السؤال: هل يمكن أن يأتي وقت للتدخل

والاقتصادية والاستراتيجية وغيرها دون تحديد ولا يحق التقرير أن الأخطار التي تهدد المصالح الأمريكية الحساسة أو تهدد حليف لها. «هي أخطار من الأرجح أن تنشأ في صراع إقليمي وتعتبرها قد تتطلب تدخلا عسكريا»

ويضيف التقرير  
وعلى النقيض من ذلك فإن التدخل العسكري في صراعات عرقية أو حروب أهلية، حيث لنا مصالح مهمة ولكنها نادرا ما تكون حيوية يتطلب موازنة تلك المصالح في مواجهة مخاطر ونفقات ينطوي عليها (التدخل) ويرجع شام فإن تدخل الولايات المتحدة (عسكري) سيتم فقط بعد دراسة كاملة للعوامل المهمة التالية: إذا كان التدخل يدعم المصالح الأمريكية، إذا كان التدخل سيحقق أغراضا أمريكية، إذا كانت المخاطر والنفقات تتناسب مع المصالح الأمريكية المهددة، وإذا كانت كل الوسائل الأخرى لتحقيق الأهداف الأمريكية قد استنفدت.

إن خط الحد الأدنى هنا هو أن الولايات المتحدة قوة عالمية ذات مصالح عالمية. وكما قال الرئيس كلينتون فإن المشكلات التي تبدأ خارج حدودنا يمكن أن تصبح مريبا مشكلات داخلها، إن الزعامة الأمريكية، والحضرة العالمية، والقوات المسلحة القوية يمكن أن تمنع المشكلات المحلية من أن تتحول إلى مشكلات لنا، وحماية أنفسنا إذا ما حدث هذا.

ريشارد التقرير مؤكدا - نقلا عن الرئيس كلينتون - أن أمريكا لا تستطيع ينبغي أن لا تصبح شرطي العالم. إننا لا نستطيع أن نوقف الحرب كل الوقت، ولكننا نستطيع أن نوقف بعض الحروب لا نستطيع أن ننفذ كل النساء والأطفال ولكننا نستطيع إنقاذ كثيرين منهم، لا نستطيع أن نفعل كل شيء. ولكن علينا أن نفعل ما بإمكاننا.

تدارك كاذب، لأنه لا يتطرق بأي حال لما تعدد الولايات المتحدة بإمكانها

وتستمر بين أقسام التقرير وفصوله

## السياسة الخارجية الأمريكية

### تقع تماما خارج إطار

### الديمقراطية الأمريكية

### والبنتاجون هو صاحب

### الكلمة النهائية

حلفاء وانتحال مختار.

وستحتفظ الولايات المتحدة بالقدرة على القيام بعملية قتالية على نطاق صغير منفردة أو بالتنسيق مع آخرين حسبما تكون المصالح الأمريكية مهددة.

إن مراقبة القوات العسكرية الأمريكية وانتشارها فيما وراء البحار في زمن السلم يبقى العامل الرئيسي في استراتيجية الأمن القومي والاستراتيجية العسكرية القومية للولايات المتحدة. وكما ذكرنا آنفا فإن الوجود العسكري الأمريكي في زمن السلم فيما وراء البحار هو أظهر برهان واحد على التزام أمريكا بالدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها في المناطق الرئيسية في جميع أنحاء العالم.

هذه هي ملامح السياسة الخارجية الأمريكية كما ترسبها المؤسسة العسكرية لا تتغير بتغير الرؤساء، ولا تتغير بتغير الأغلبية المسيطرة في الكونغرس لأن المؤسسة الدائمة التي لا يملك الناخبون الأمريكيون تغييرها، أو حتى تغيير قياداتها وجهادتها السياسية أو الاستراتيجية من خلال الانتخابات ليست فقط مجرد أداة تنفيذية لسياسة أمريكا الخارجية. إنما هي المخطط الرئيس لها.

وإذا كانت نهاية الحرب الباردة قد أثبتت أن ثوابت الاتفاق العسكري الأمريكي تتجاوز قدرة أي رئيس أمريكي على تغييرها، فإن ثبوت أيضا أن ثوابت سياسة الخارجية الأمريكية تتجاوز قدرة الرأي العام الأمريكي على إدخال أية تعديل عليها.

وبطبيعة الحال فإن الخطاب الانتخابية تستطيع أن تمكس ماشاء المرشحون من آراء. فحرية الرأي مكفولة وحرية التعبير لا تكاد تعرف حدودا أو قيودا. وتبلى خطط السياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجية الأمن القومي ليست سوى أحد تسمياتها - خارج إطار معرفة الناخبين وخارج إطار المناقشة العامة. وبالتالي خارج إطار السيطرة.

وقدرة حركية استراتيجية، وقدرات كافية للدعم والمساندة.

وأول مبادئ العقيدة العسكرية الأمريكية هو بالخط العريض والاستقرار عن طريق الوجود العسكري الأمريكي فيما وراء البحار في زمن السلم. والمبدأ التالي مباشرة هو اعتماد القوات المسلحة الأمريكية على أوسع نطاق للقيام بعملية طارئة دعما للمصالح الأمريكية.

ما هي العمليات الطارئة؟ يسأل التقرير

ليجيب وبالتحديد:

«العمليات الطارئة هي تلك العمليات العسكرية التي تهدف إلى أبعد من الانتشار الروتيني للقوات الأمريكية وأبعد من مرابطتها في الخارج، لكنها لا تنحصر إلى حد الحرب في مسرح عمليات واسع النطاق. وهي من المكونات المهمة للاستراتيجية الأمريكية، وحين يتم تنفيذها بطريقة انتقائية وبفاعلية يمكن أن تحمي المصالح الأمريكية ونعمزها.

ستحتفظ الولايات المتحدة دائما بالقدرة على التدخل المنفرد حينما تتعرض مصالحها لتهديد. كما أن الولايات المتحدة ستعزز مصالحها وتنجز مسئولياتها القيادية بتوفير

إن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على القيام بتفردا بعملية عسكرية فعالة واسعة النطاق بعيدا كثيرا عن حدودها. إن هناك ويكون باستمرار حاجة كبيرة للقوات الأمريكية لها هذه القدرات، ليس فقط لحماية الولايات المتحدة من أخطار مباشرة إنما أيضا لتشكيل البيئة الدولية بالسبل الحواتية. وبالأخص في الإقليم ذات الأهمية الحرجة للمصالح الأمريكية.

ينبغي أن تنشر القوات الأمريكية أو ترابط في أقاليم رئيسية فيما وراء البحار في زمن السلم لردع العدوان وإظهار التزام الولايات المتحدة بحلفائها وأصدقائها ودعم الاستقرار الإقليمي وكسب الألفة مع بيئات العمليات فيما وراء البحار وتوفير القدرات الأولية - للاستجابة - في الوقت المناسب للأزمات.

ينبغي أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لعمليات طارئة على نطاق واسع دعما للمصالح الأمريكية وتتضمن هذه العمليات - بين ما تتضمنه - عمليات قتالية أصغر نطاقا وعمليات متعددة الأطراف لحفظ السلام، وعمليات إجلاء غير قتالية وعمليات إنسانية للإغاثة في حالات الكوارث.

وبينما تضعف الولايات المتحدة جهودها لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إطلاقها فإنه يتعين عليها في الوقت نفسه أن تحسن قدراتها العسكرية لردع ومنع الاستخدام الفعلي لهذه الأسلحة.

وفي النهاية فإنه لكي تلبى الولايات المتحدة كل هذه المتطلبات يتحاج ينبغي أن تكون القوات الأمريكية قادرة على الاستجابة السريعة وعلى العمل بطريقة فعالة أي أنها ينبغي أن تكون مستعدة للقتال. وهذا يتطلب أساسا على درجة عالية من الكفاءة وتوفر لديهم الدوافع، ويتطلب تجهيز حديث ومصانة جيدا، وعقيدة عسكرية مشتركة (أي كثافة فروع القوات

من شتاء  
وربيع  
موسكو

## الصهيونية والنااتو والانتخابات .. ووجوه أخرى عابرة

بكتريا قاتلة تسمى «سالمونيلا» وأن أربعة آلاف مواطن أمريكي يموتون سنوياً بسبب نفس الدواجن-وفقاً لما كتبه الصحفي الأمريكي هيلر ستور-يسببها يعاني خمسة ملايين آخرين داخل أمريكا من أمراض شديدة.

إنها تقف في المطبخ وتظهر راضية لأن الأولاد سيجدون ما يأكلونه عند عودتهم من المدارس. إنها تضيف ملحاً للشربة ولا تدري أن وزارة الصحة الروسية قد أعلنت في ١٤ مارس أن أدواك الدواجن الأمريكية المجددة مشبعة بالهكتيريا المميتة، وأن المقيمين من القسم البيطري بوزارة الزراعة قد أوصوا بضرورة وقف تراخيص تلك الأدواك الممنوحة للشركات الروسية. إنها تضع اللحم المعد في الأطباق، لكنها لم تقرأ ما جاء في تقرير الوزارة من أن المضافات الصحية للأدواك التي تباع منفردة بكميات هائلة تتنافى مع أدنى الشروط الصحية. وعندما يأكل الأولاد فإنهم لا يعرفون أن وزارة الزراعة قد قررت إلغاء التراخيص. وعندما تنام المرأة في الليل فإنها لا تدري أن ثورة عمت صفوف أصحاب مزارع الدواجن الأمريكية الذين يجنون أرباحاً هائلة من بيع زبالة اللحوم لفقراء روسيا. وحينما قررت وزارة الزراعة الأمريكية إدخال طرق جديدة للتفتيش الصعي على الدواجن، هاج اللوبي الصناعي المرتبط بأصحاب المزارع داخل الكونغرس الأمريكي وساق الكونغرس لاستصدار مرسوم بتقليص نفقات وزارة الزراعة الأمريكية عقاباً لها على اعترافها

رسالة موسكو:

أحمد الحميسي

العالمية> وأنه غدا موضوعا لحوار ساخن بين ألبرت نجور نائب كلينتون، ورئيس الوزراء الروسي؟ وأن الدول الأزرق أسس موضع نزاع عنيف بين شركات المزارعين الأمريكيين في كاليفورنيا والحكومة الروسية؟ وأن اللوبي الصناعي في الكونغرس الأمريكي تدخل في الأزمة بقرارته؟

لا يطرأ لها ذلك الخاطر، كما لا ترى امرأة مصرية بسيطة في رغي خبزها أرقام الاقتصاص الأمريكي.

لكن المرأة التي تبحث لأطفالها عن أرخص غذاء يباع في موسكو لا تدري مع النساء الأخريات أن تلك الأدواك مصابة

لثة فتاة ٧ أمرفيا، ٧ تتجاوز السادسة عشرة، قصيرة، بجولة قصيرة، مضت تتوالت في الشارع. رأيتها تنحني بسرعة على علبة ورقية أمام عازف كمان في مدخل محطة المترو، أسقطت فيها ورقة بألف روبل وابتسمت تواصل طريقها بحيرة. أطار حناها صراخ العازف العجوز فاستدار بنظراته وانغم يظفر من قوسه المرتعش وراء البنت القصيرة. وعندما توارت في كتل الزحام انقطع خيط النور عن اللحن. كنت أقف والصصف تحت إبطي دوناً هدف محدد حينما اشتكت عيناى بعينه لحظة. نطقت نظرتيه بلطم على شيء غير محدد قبلة أسب لاح في نظرتي. ولم يعد من معنى لرقعة الشمس التي كنت أتدفأ بسخورتها في ذلك اليوم.

\*\*\*

هل يخطر لامرأة روسية بسيطة معلنة رستمة تقف في السوق لتشعري روك دجاجة مجسدة أن قوت أطفالها جزء من السياسة

لكن المرأة التي تبحث لأطفالها عن أرخص غذاء يبيع في موسكو لا تدري مع النساء الأخريات أن تلك الأدواك الأمريكية صابتيك تربية قاتلة..

تركوا لي سروالا واحدا هو كل ما لدي . الآن سيسرقه مني الديمقراطيون. ضاع نصف عصي مع هذا السروال . وسيضيع النصف الآخر دفاعا عنه.

لا تفارق روح الكفاح الرئيس الروسي . وقد صحت روسيا طويلا عندما قرص يلتسين سكرتيرته في الكرملين وهو يحبر أمام هدميات التلفزيون . فلفقت مدهوشة من مقعدها بعينين مدهولتين مرة واحدة بنسم فيها يلتسين بجذبة شديدة وذلك في مؤتمر شرم الشيخ حين تحدث بالفعال عن أن المجتمع الدولي لن يسمح لجريمة من القتل بواد السلام . وقد حسب المجتمع الروسي تأييد يلتسين الواضح لإسرائيل ضد الرئيس . وتشبهك ذلك مع الصراع القومي الروسي اليهودي خاصة بعد أن تعري نشاط المخابرات الإسرائيلية في روسيا مؤخرا.

أنتح للقاء الروسي أن هناك - علاوة على جهاز شين بيت (المخابرات الإسرائيلية الداخلية) وجهاز الموساد (المخابرات الخارجية) جهاز آخر اسمه «نايف» نشأ في الخمسينات مباشرة بعد إعلان دولة إسرائيل وتخصص في مكافحة الاتحاد السوفيتي . وأشرف عليه أولا شاول أفيجور ، ثم نيهيما ليفانوف في السبعينات ، ثم الجنرال لايدوت حزار مذبحة دير ياسين المعروف . ويرأسه الآن ياكوف كازاكوف وهو من زواليد مرسكو هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٦٩

تصدير لحم الدواجن سيتزايد لروسيا عام . ذلك التصريح بعد أن تلقى الجانبان على مرحلة تصدير اللحوم اسمومة عام ٩٦ بنفس المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٥ أن تشده أمريكا رقائنها على تد اسممة لكي تتطابق مع المواصفات الصحية في روسيا لا تدري المرأة التي تطعم طفلها أن واشنطن عرضت وأن موسكو قبلت . ولا تدري أن جيب تنفخ في كالميفروب وتطفخ بالندولات التي يريحونها ، أو أن فيكتور الملوخين رئيس لجنة الأمن البرلندية صرح في نوفمبر ٩٥ بأن المصائب التي تسكر بكاسب الأوزاك تقوم سنويا بتهريب خمسين مليار دولار للخارج ، وهو ما أكد في نوفمبر نفس تقرير خبراء البنك الأوربي للإنشاء والتعمير حين أشار إلى أن المواطنين الروس (رجال المانيا) أودعوا في البنوك الغربية أكثر من ٤٣ مليار دولار خلال عام ٩٥ فقط . إن أقصى ما تعرفه هو ما تروده الاذاعة من أن الرئيس يلتسين يقوم بالإصلاح الاقتصادي.

\*\*\*\*\*

ثمة رجل تجاور الأربعين سمته كولاى الكسندروفيتش . كان عقيدا في الجيش السوفيتي . استيقذت صبح - مع تقليص الجيش - فوجد نفسه دون عمل أر هبة على قارعة الطريق . التقيت به مصادفة وهو يقود سيارته بتصيد زبونا لتوصيله من الشوارع . قال لي وهو يخطب فخذه بيده : «الشيوعيون تركوا لنا أكل القليل .

بمرض الدواجن ، وعلى تصريحها بأن ٢٥٪ من الدواجن الأمريكية مصابة بظك البكتيريا . ولأز الساعة الأمريكية شديدة الحساسية تجاه كل «ست» لم يأحر رد فعل ألبرت جور نائب الرئيس كلستون فصرح على الفور في ١٨ مارس بأنه لابد من تسوية مشكلة لحم الدواجن الأمريكية وأن تلك التسوية ستمثل : خطوة هامة تأتي في سياق مجموعة من الإجراءات الخاصة بتجارة الدواجن والطيور بين البلدين» .

ومع تصاعده الأزمة التي تهدد بوقف تجارة الأوزاك التي امتلأت بها الأسواق في عيب كروتونية قذرة عارية تحت نظر ، سافر إلى واشنطن وفد روسي حكومي برئاسة فيتشلاف أفيلوف رئيس القسم لبيطري . وهناك أصر الوفد على أن أوزاك الدواجن مصابة . ولم يضع ألبرت جور وقته في محادثات لا طائل من ورائها . فأرسل برقية إلى رئيس الوزراء الروسي يقول له فيها إن : «الوفد الروسي الذي وصل واشنطن لإجراء المباحثات جاء دون أن يكون مستعدا» وأن أفيلوف لم يلتزم بالاتفاق المبدئي الذي تم بين ألبرت جور وتشيرنوميردين وهددت التصريحات الأمريكية الرسمية موسكو بأنها مالم تسفوره . لأوزك المريضة فإن واشنطن ستفرض ضرائب تصل إلى مائة بالمئة على السلع الروسية التي تدخل أمريكا وذلك كتعويض عن «الخسائر التي حاققت بأصحاب المزارع الأمريكية نتيجة للحظر الروسي على استيراد ذلك الصنف من اللحوم» وقورت الحكومة الروسية - لسبب ما - تغيير رئاسة ولدها . ففتحت أفيلوف وعهنت بدلا منه فلاديمير شيربياك النائب الأول لوزير الزراعة .

هل كان من الممكن أن يرد على عقل امرأة تشتري في السوق أن الحكومة لروسة ستوافق على إعادة تصدير اللحوم المريضة لأن من مصلحة أن قتلا معدة الناحب الروسي بغذاء رخيص ؟ وأن ألبرت جور سيعمل - لبيضن للرئيس كلينتون أصوات المزارعين الأمريكيين في الانتخابات القادمة - أنه «والرئيس الأمريكي راضيان عن نتائج المباحثات وأن

\*\*\* حسب المجتمع الروسي تأييد يلتسين  
السواضح لإسرائيل ضد الرئيس وتشابك مع  
الصراع القومي اليهودي الروسي خاصة بعد  
أن تعري نشاط المخابرات الإسرائيلية في روسيا

ومع أن الدولة السوفيتية قد زالت، إلا أن جهاز «ناتيف» ما زال يمارس أنشطته في روسيا ودول الرابطة، وترصد له إسرائيل ٢٥ مليون دولار ميراثية سنوية لتجديد العملاء. وشن حرب دعائية على الشيوعيين وحريهم وسبب من جهاز «ناتيف» الذي تعمى نشاطه في روسيا على إثر اغتيال البطل لفلسطيني يحيى عياش، ولأسباب أخرى كثيرة، يتشبهت العقل الروسي العام بالدور اليهودي الصهيوني كمسبب رئيسي لازالة الاتحاد السوفيتي. وتزدحم جذران المباحث العامة في موسكو بمبارت يتقاتل بها الروس واليهود ويتوعدون بعضهم البعض، ويرفع يهودي تحت عبارة يقول فيها «لقد كنا في روسيا وسنظل نهب إلى الأبد جاثمين على قلوبكم»، ويرفع روسي أسفل حملة: قد هزمت روسيا ناهليون وهتلر، وسنطردكم يوما من بلادنا.

يستند لصراع الروسي اليهودي أسبابه من اعتقاد الغالبية الروسية بأنه- ليس من المصدوق- أن يكون أبو البيرومخرويك الكسندر ماكغلفيف يهوديا وهو الذي خطط ووجه كافة سياسات جورباتشوف. ولا يعتبرونها صدمة أيضا تلك السيطرة الاعلامية اليهودية على أغلب وسائل الاعلام. أم فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية فإن اثنين من أربعة مرشحين لرئاسة روسيا يهود، وهما جريجوري يالينسكي زعيم يابوسكو، وفلاديمير جيترونوفسكي الذي يقدر الروس أن دوره المرسوم له هو التشويه المتعمد لشرفات الوطنية الروسية. وقد دجت وسائل الاعلام مزحرا بسبب «اتحاد الشعب الروسي» بعد أن دعا العدد الأخير من حريدته «الجرس» لتأييد جينادي زوبجانوف رئيسا لروسيا لأنه «من عرق روسي نقي» ويحبر الاتحاد بموقفه العنيف ضد الصهيونية في صحفته فيقول إن «الصهيانية وهدمهم هم المذنبون بمعد في الاخطاء والجرائم التي ارتكبتها الحزب الشيوعي السوفيتي .. لكن الشعب الروسي سيطلق إن عاجلا أم آجلا رصاصته في جيبن الصهيونية العننة والماسونية

القدوة». وولولت الصحف الروسية وذكرت السلطات بأن اتحاد الشعب وصحفته يخرقان للمواد الدستورية ١٦، ١٧ والمادة ٤ من قانون وسائل الاعلام. ويحسب الكثيرون يلتصين في ذلك الصراع من فريقين الصهيونية. وعندما تخرج مظاهرات الشيوعيين والقوميين فإن البافطات التي يحملونها غالبا ما تضع النجمة السادسة الى جوار صورة يلتصين وجورباتشوف، حكما بسياساته القبلية أو ابطلا من أن نائينا زوجة يلتصين يهودية. وعندما تجبر مشاعر الانكسار والهوان القومي والحزوب والبطالة والانهيار الاقتصادي المواطن على مقارنة أوضاعه المعيشية السابقة بظروفه الحالية، فإنه يتعلق- من الاختمار المعقد لأسباب انهيار الماضي باليهود كمسبب رئيسي في الكارثة التي يحياها الآن. وتعزى الانتهيارات الكبيرة التي لا يعقل التصورات الشعبية السهلة.

وتدخل عناصر أخرى كثيرة في ترويج تلك التصورات منها أن البهز قد اشترى الكثير من المؤسسات التي خصصت تحت مختلف البافطات، والكثير من الصحف والقنوات التلفزيونية مشاركة مع الأمريكان أو غيرهم. وثبتت للمواطنين الروس صحة مشاعرهم تلك عندما يرون التأييد الغربي والأمريكي للرئيس الروسي في حملته الانتخابية الرئاسية، بإيقاده كبار قادة الدول الأوروبية مثل هلموت كول لزيارة موسكو وإعلانهم صراحة عن أن يلتصين مرشح الديمقراطي وضمانة الاصلاحات ويستشعر المواطن في هذا التأييد بدعم الغرب لاضرار الأوضاع الحالية التي يعاني كل خامس مواطن في ظلها من الجوع، ويصف كل ثاني مواطن روسي باعتباره معدما. وقد تبين ذلك الدم بوضوح عندما وافق صندوق النقد الدولي على استخدام جزء من قرضه الأخير لروسيا (أكثر من عشرة مليارات) لسرف الرواتب المتأخرة لمستحقها. وقد نجح الفائزون على التخطيط لحملة يلتصين في تصوير حركته بوصفها صعودا إلى أعلى، انتقالا من تأييد حوالى ١٠٪ فقط من الرأي العام له، إلى حوالى ١٨٪ مؤخرا بعد حركته النشطة ووعوده

السخية بتعديل محري الاصلاحات ومحاربة الفساد. ولكن التزايد المرسوم لاعداد أنصار يلتصين يتم في المدن الكبرى فقط. لكن حجم يلتصين الذي يلمع في المدن يطفئ في القرى والريف الروسي. وفي مدينة فلاديميروفسك نظمت مجرعة من أعضاء حزب الحكومة «روسيا بيتنا» لقاء لمندسة يلتصين، وجمعت في إحدى القاعات عددا كبيرا من المواطنين. وتساءل فلاح بسيط: «قولوا لنا عن شيء واحد، أي شيء تحسن خلال عهد يلتصين؟» وتلجج الداعية الحكومي ثم قال: «خذ مثلا حرية السفر لقد أصبح يوسع أي انسان الآن السفر إلى بلغاريا أو أي بلد دون عقبات» ودوت قهقهة جماعية بأعلى صوت في القاعة التي ازدحم نصفها بمن فقدوا عملهم ونصفها الآخر بمن لا يحصلون على رواتبهم. وجلجل صوت فلاح يقول: يا رجل عن أية بلغاريا تتكلم ونحن لم نعد قادرين على زيارة حتى موسكو بسبب الغلاء؟ بلغاريا قاله.

أما زوبجانوف فإن نسبة المؤيدين التي بدأ بها حملته (٢٢٪) ظلت ثابتة لا ترتفع منذ يناير حتى أبريل الحالي حكما باستطلاعات الرأي العام التي لا يدرى أحد مدى دقتها. ولكن مشكلة زوبجانوف الحقيقية ليست في استطلاعات الرأي العام. ويعود انحساره أو عدم تقدمه لأسباب أخرى منها أن برنامجهم (بفض النظر عن الشعارات العامة) يتسم بالغموض. وبينما تتصور غالبية السكان وضع روسيا في ظل يلتصين غدا، فإنها لا تتصور بالدقة كيف ستكون الأوضاع في ظل زوبجانوف غدا. هل سيقوم بالتأميمات؟ هل ستكون تأميمات جزئية؟ هل سيواصل تقليص القوات المسلحة؟ إن زوبجانوف يعلن أنه سيضع حدا «لكل مظاهر السياسات المعادية للشعب والمصالح روسيا الوطنية». لكن ماذا سيفعل زوبجانوف بالضبط خلال نصف عام من حكمه؟ لا يدرى أحد: إن شعاراته وتصريحاته تدور من ناحية إلى أخرى، وإن كانت مشبعة بالنوايا الطيبة. كرجل يحس أمام محقق لينثي تهمة ألصقت به. ويعود ذلك بدرجة أو بأخرى إلى أن حزب



براغ فما زال موقف الناتو منها غير محدد نظراً لمشاعر العداء الشعبي فيها تجاه الحلف . وتضمك القادة العسكريين لتتو بعدم قبول المجر لأنها تفتقد مخزناً على السحار م يجعل الحلف عاجزاً عن الدفاع عنها ويجعلها هي الأخرى عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الحلف ولا تنطبق شروط الحلف أيضاً على تشيخيا . وهكذا فإن قلب التوسع هو بولندا أساساً . وتلوح خطورة ذلك التوسع على روسيا لأن لبولندا حدوداً مشتركة مع روسيا البيضاء التي تقود مباشرة إلى الأراضي الروسية . وحدوداً مشتركة مع روسيا نفسها عبر ميناء كالبينجراد المطل على بحر البلطيق . الميناء الذي كان أصلاً مدينة ألمانية مسماة « كينس برج » ضمت عام ١٩٤٥ إلى الاتحاد السوفيتي . وهو ميناء صغير تحيطه ليتوانيا من ناحية وبولندا من ناحية أخرى . لكنه لا يفصل مباشرة بالأراضي الروسية ولم تكن تلك مشكلة عهد الاتحاد السوفيتي . فقد كانت الدولة موحدة من ناحية . وكانت المسكك الحديدية عبر ليتوانيا تكفل اتصال روسيا بالميناء لكن المشكلة برزت بانفصال دول البلطيق . وساعتها انضمت عزلة الميناء الذي يمثل مع بطرسبورج المخرجين الروسيين الوحيدين على بحر البلطيق .

ولهذا اهتمت موسكو بالاتحاد مع بيلاروسيا واقترحت على بولندا أن يمد طريق من بيلاروسيا عبر لولندا إلى ذلك الميناء . لكن بولندا . رفضت الاقتراح علاراً على موقفها الثابت واعلانتها التمسك عن أنها ستعظم إلى الناتو . وانضمام بولندا للحلف فإن روسيا لا تفقد الميناء فحسب فعلياً . ولكنها تصبح تحت نيران قوات الحلف مباشرة عبر الحدود البولندية مع روسيا أو مع روسيا البيضاء . من هذه الزاوية تهددنا كان الاتحاد مع روسيا البيضاء مخزناً ضرورياً لروسيا لكي لا تخشع . ولكي لا تترك بيلاروسيا للحلف . أي أن المطلوب كان وضع روسيا البيضاء كحزب بين روسيا وبولندا . ولم يكن الاتحاد كما يصوره يلتسين أو الآخرون عملية استعاضة لرابطة الدول المستقلة . يقوم فيها اتحاد البلدين بسور

ما يقول ببقته تأييد الغرب أيضاً . ولا يسع زيوجانوف أن يقدم حلاً لأزمة الفكر الاشتراكي . وهو حل لا يوجد بعيداً عن دائرة الصدام الذي يتقاده . ومع ذلك - إن جاز استخلاص جوهر التآرجحات اليسارية تلك - من ضباب تصريحات زيوجانوف فإن برنامجة الفعلي لا بد أن يقوم على أعمدة التجربة الصينية : الدولة - الحزب - السوق .

\*\*\*

في ٥ مارس كان يلتسين وزيوجانوف منهيكين في حملتهما الانتخابية عندما رقدت طفلة في التاسعة هي «أريتا» شاحبة . وعندما أعرب الاتحاد الأوروبي في نفس اليوم عن امتعاضه من تصريحات تشيرتوميردين التي جاء فيها أنه سيزيد الجمارك على الواردات إلى عشرين بالمئة . كانت أريتا تنفث بمصعوبة في قرية روسية نائية هي «فيرخ ناريم» الواقعة وراء الهايكال . وقام أبوها باحتضانها لحظة . ولم يكن يوسعه أن يقدم لها شيئاً لأنه عامل زراعي بسيط لم يقصم راتبه منذ ديسمبر ١٩٩٥ . عصر ذلك اليوم اثار ضجة تصريح لستول روسي أعلن فيه أن تصماتة طن من الذهب قد هربت من روسيا عام ٩٥ وحده . مساء نفس اليوم تولفت أريتا الصغيرة . وقبل أن تواربها القربة التراب فحسها الأطباء وانتهوا في تقريرهم الطبي إلى أن سبب موتها الوحيد هو : الجوع في اليوم التالي نشرت صحيفة تروند الخبر في صفحتها الأولى وعلفت «قد لا يصدق أحد ذلك . لأنه لا يمقل» .

كانت بولندا مقراً لحلف وارسو الذي استمر وجوده ٣٦ عاماً منذ تأسيسه في مايو ١٩٩٥ حتى حله في يولييه ١٩٩١ . حينذاك كانت وارسو رمزاً للقوة السوفيتية الممتدة في أوروبا الشرقية . لكن بولندا بالذات هي التي أصبحت تمثل اليوم مصدر الخطر الأول على روسيا . فالحدث عن توسع حلف الناتو شرقاً يدور فعلياً عن بولندا أساساً . فقد استثنى الحلف سلوفاكيا من تعداد الدول المرشحة لعضويته في القريب العاجل . كما أذان براتسلاناً لأنها لا تلتزم بحقوق الانسان . أما

زيوجانوف أقرب إلى تجمع يتكلم بهذه لغات . ويتألف فعلياً من قوى متعددة تضم الأصيلين الصنالبينيين . ردعاة المودة إلى النموذج اللينيني حصراً . والاشتراكيين الديمقراطيين . بل والديمقراطيين الليبراليين . ودعاة بحث الدولة السوفيتية . وغيرهم . وسبب من تلك التركيبة المتناثرة التي تشبه عشرة خيول تجري بركبة واحدة في اتجاهات مختلفة فإن موقف زيوجانوف وحزبه غير واضح في الواقع الفعلي . حتى أن الناطقين لا يستطيعون شيئاً فشيئاً الامساك بشئ قاطع من زيوجانوف سوى أنه «مزد يلتسين» . وأنه صدى من رنين السنوات التي زالت . لكن ما الذي يقوله الصدى؟

وعلى حين استغناء يلتسين عندما استخدم ألوان الصبغة الشعبية من عبلة زيوجانوف مدعياً أنه سيعني بارضاع الفئات المطحونة . فان زيوجانوف لم يكسب شيئاً بل وخسر عندما غمس أصابعه في علب مكياج يلتسين الديمقراطي ولون منها وجهه الانتخابي . وقد أدى إلى شعور الكثيرين بمغوض زيوجانوف . كما اثبت تاريخ حزبه أنه يفتقد القدرة أو الرغبة الحقيقية في الصدام مع الحكم . وتصلح نموذجاً على ذلك التآرجح الاجابات التي قدمها زيوجانوف على أسئلة ماينر باركيز رئيس تحرير نيويورك الأمريكية عدد ١١ مارس .

يسأله ماينر . يخشى الكثيرون أن تعود عقارب الساعة إلى الوراء في حالة فوزكم بالانتخابات الرئاسية؟ فيقول زيوجانوف ترى من أبدو شيئاً إلى هذه الدرجة؟ وحتى لو صوت الجميع غداً لصالح عودة عقارب الساعة للحلف فإن ذلك لن يحدث . إن أوضاع اليوم تختلف عن أوضاع الأسس وسينع المرء في أول حفرة تصادفه اذا ما مضى للأمام بركة مشدودة للحلف . إن حرص زيوجانوف على استعراض الدوائر الغربية وتقديم نفسه باعتباره ديمقراطياً يفقده ترسانته الوحيدة الحقيقية . وحرصه على الايعاء للجماهير بأنه يضمن غير

انقطرة التي تحر ورائها باقي دول الرابطة. فالحدث عن رابطة أو منظمة إقليمية - قلاً الفراغ السياسي والمسكري في الأراضي السوفيتية بدلا من الاتحاد السوفيتي غير وارد فحلبا من دون أوكرانيا - أكبر ثاني دولة صاعيا وسكانيا بعد روسيا . وقد أبحرت أوكرانيا بعيدا عن روسيا مجها أمريكا ، حتى أنها أصبحت تحتل المركز الرابع بين الدول الأجنبية التي تتلقى المساعدات الأمريكية. وقد وصل أوكرانيا حتى الآن مليار ٥١٦ مليون دولار مساعدات أمريكية ، وتعتزم واشنطن أن تقدم لها تسعة مليارات دولار أخرى لمساعدتها في تفادي العجز في الميزانية . ويعلن الرئيس الأوكراني كوتشما صراحة أن بلاده ستندرج للناتو ، وأن أمريكا هي المظلة التي تضمن لأوكرانيا استقلالها السياسي.

والحدث عن دور لرابطة الدول من دون أوكرانيا يشبه الحديث عن الوحدة العربية من دون مصر ، ومن ثم فإن الاتحاد روسيا - وروسيا البيضاء ليس خطرة نحو انعاش منظمة إقليمية ، وعلى العكس فإن تلك الخطرة قتل النفقة الأخيرة في تاريخ الرابطة التي ظهرت في ٨ ديسمبر ١٩٩١ وضمت اثنتي عشرة دولة ، تقلصت إلى أربع دول باتفاقيات التكامل بين روسيا وروسيا البيضاء وقزغيزيا وكازاخستان في ٢٩ مارس ٩٦ ، ثم تقلصت إلى دولتين بالإعلان عن اتحاد الدولتين السلافيين في ٢ أبريل ٩٦ ، ومع أن الرابطة قتل نظيرا «التكامل» ، والاتحاد الرباعي الأوروبي - الأسبوري يمثل «تسويق التكامل» ، والاتحاد الثاني يمثل «أرني أشكال التكامل» إلا أن تلك الفكرة لاستهلاك المحلي ، لأن قزغيزيا وكازاخستان لاتعترضان صراحة المضي أبعد من حدود التكامل الفضايف مع روسيا وروسيا البيضاء ، والسبب الحقيقي في الاتحاد الثنائي هو رغبة روسيا في تفادي زحف الناتو المباشر إليها بوضع روسيا البيضاء حاجزا في مواجهة بولندا .

تري كم ستتكلف عملية التطويق

## اختلاف موسكو ووارسو حول الموقف في الناتو

بروكسل بأن التكلفة لن تقل بحال من الأحوال عن سبعين مليار دولار ، وأنه ستعني على كل دولة منتظمة خلال ذلك أن تدفع ثلاثة مليارات في المرحلة الأولى التي سيجري فيها إعدادها للاتضمام ، أما بولندا فستدفع علاوة على ذلك مائتي مليون دولار إضافية سنويا

وعندما وصل الرئيس البولندي الكسندر كفاشينسكي إلى روسيا في أول زيارة رسمية في ٨ أبريل ، والتقى بالرئيس الروسي ، فإن اللقاء انتهى بحفاظ موسكو ووارسو بحرق كل منهما المختلف بشأن توسيع الناتو

تمة امرأة سنة حرثت التجميد جبينها متلعة بياظر قديم وعلى رأسها طرحة ، امرأة تشبه ملايين النساء ، ولاتشبه أحد سوى نفسها ، وقفت عند مشارف قرية «تسيرنوكودسك» الشيشانية ترتب من بعيد قوائم بيتها الوحيد تنقص تحت قبائل الطائرات الروسية . تطلعت مرة أخيرة إلى سنوات حياتها وقد تصاعدت منها أعمدة الدخان ، ثم جرحرت خطواتها لتتحقق بقائلة من عشرة آلاف شخص مهاجر يحمل كل منهم طفلا على كتفه أو صرة ملابس وهجر ، يزحفون نحو إغوشيا المجاورة دون أمل ، لأن العمر يكفى للحب مرة واحدة ، ولقرية الأولاد مرة واحدة ، ولإقامة البيوت مرة واحدة .

لقد محا الجيش الروسي منذ بداية الحرب أواخر ٩٤ حتى الآن أكثر من ثلاثمائة وسبعين مركزا سكانيا من أصل أرمينية وعشر مركزا ، وسقط سجون ألف إنسان مدني قتيلا ، وتحول نصف مليون إلى لاجئ مشرد .

\*\*\*\*\*

تمة فتاة لا أعرفها ، لا تتجاوز السادسة عشرة ، قصبة ، بحونة قصيرة ، توارت في الزحام أمام عيني مصرعة ، لا يدري أحد كيف تفكر في كل هذه المشكلات ، وكيف ستحلها ، فتاة صغيرة متممة تريد أن تحيا سعيدة في ربيع كما الأشجار بالحضرة والضوء .

الأمريكية لروسيا بقوات الحلف الأطلسي ، أو كم سيتكلف توسيع الناتو ؟ تعلن الجهات الأمريكية أن تكلفة التوسع ستكون في حدود سبع مليارات دولار ، وبداية فإن أمريكا لاتتقضى أنها ستتحمل - وحدها - ذلك العبء ، إذ أنها تتفق سنويا حوالي عشرة مليارات على استبقاء قواتها المربضة في أوروبا وحوالي أربعة مليارات معونات عسكرية ، لكن المليارات السبع المعلن عنها أقل بكثير جدا من التكلفة الحقيقية لتوسع الحلف . ويشير تقرير لمؤسسة «ريند كوريشن» الأمريكية إلى أن تطوير الهياكل العسكرية الارتكازية في بلدان شرق أوروبا سيكلف لا أقل من عشرين مليار دولار بالرغم من توافر الطرق والمخازن والمعدات في تلك البلدان . وبمخصص سبعين بالمائة من هذا المبلغ لبولندا بالذات (رأس الرمح الموجه لروسيا) ، وتقدر نفس المؤسسة أنه وفقا لاحتمال آخر مطروح بنشر قواعد القوات المتقدمة وبناء مطارات جديدة فإن التكلفة سترتفع إلى خمسين مليار دولار . أما الاحتمال الثالث القاضي بأكبر قدر من نشر القوات والأسلحة الحديثة فإنه سيكلف حوالي مائة مليار دولار ، ويؤكد تلك الأرقام مجلس المعلومات الأنجلو - أمريكي لشئون الأمن بلندن ، والمركز الأوروبي للأمن ونزع السلاح ببروكسل ، ويجزم تقرير

# الوحدة لبيع القطاع العام فى مصر

## وتجربة الوحدة الألمانية

حكومات العالم الثالث لبيع الملكية العامة هي القول بفشل القطاع العام في تطوير الاقتصاد. ويضاف لهذا كيديية لا تحتاج نقاش القول بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة. مع وجود ما يكفي من شواهد على ضعف العديد من مؤسسات القطاع العام في البلدان النامية والمتطورة إلا أن المحصلة وحدها ليست الدواء السحري لأوضاع ضعف الكفاءة الاقتصادية، وبالطبع فإن مجرد وجود قطاع عام ليس ضماناً لتحقيق مصالح الشعب. والقطاع العام (ملكية الدولة) لا يمثل ملكية عامة إلا بقدر عسرية وظيفية الدولة، ويخضع القطاع الرأسمالية للرقابة الشعبية. وكما لا يوجد قطاع عام يهوى في الفراغ ضامناً نجاحه من تلقاء ذاته، أو محكوم عليه بالفشل منذ الميلاد، لا يوجد قطاع خاص معصوم من الفشل أو مضمون النجاة.

وكل ملكية سواء كانت عامة أم خاصة لها تاريخ، لها نشأة وتطور وسماة حركة تميزها إلى جانب القوانين العامة التي تحكمها. والتحذير من تصفية القطاع العام لا يعني رفض وجوده وفكر القطاع الخاص. وواقع الأمر أن القطاع الخاص ينمو في كل البلدان في وجود القطاع العام وتحددنا بفضل هذا الوجود، والخلاف الحقيقي هنا هو مدى اتفاق بيع فروع استراتيجية من القطاع العام مع المصلحة الوطنية، ومدى مشروعية عملية نزع ملكية الشعب.

وتاريخ نشأة القطاع العام يبرر وصف بيعة بأنه نزع لملكية الشعب، إذ يجب اعتبار الثروة القومية المتجمدة في القطاع العام بمثابة صندوق توفير كونه الشعب من دخله، وبالفعل كان تبرير الأجر المنخفضة بالنسبة للبلدان المحاورة، أن كل ما نبيته لنا وعيت أن نتحمل أننا نبنى بلدنا. كل ما أنفقه العاملون من دخولهم لبناء هذا القطاع العام

الأبقار البريطانية هو أن كل حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي ستضامن في تعريض الحسائر مع الدولة البريطانية. وليس هذا أمراً جديداً، فلا بقاء لمعظم قطاع الزراعة في أوروبا الغربية دون دور الاتحاد الأوروبي الذي يقدم دعماً مادياً لمنتجات الزيتون في اليونان والنبع في أسبانيا ولزيت الخنازير في ألمانيا وزارعى القمح في كل دولة الاتحاد الأوروبي. كما وينفع للفلاحين فرنسا وألمانيا لبقاء أراضيهم بوراً ليتحكم بذلك في حجم الإنتاج والأسعار.

هذه الممارسات طبيعية جداً في دول أوروبا الرأسمالية، فتدخل الدولة في الاقتصاد، وفكرة دعم الأسعار، والقطاع العام ليسوا من اختراع الاشتراكيين. والإلحاح بسمارك أول مستشاري ألمانيا في القرن الماضي من أوائل الاشتراكيين والمعروف عن هذا السياسي أنه أول من أصدر قانوناً يحرم الفكر والتنظيم الاشتراكي وفي الوقت ذاته أسس القطاع العام ليتمكن من إنشاء شبكة السكك الحديدية في ألمانيا، وليستطيع دفع عملية التصنيع.

وعاليا نشأت ضرورة القطاع العام بفعل الحاجة الموضوعية لتركيز القوى والإمكانات لتطوير القوى المنتجة. وكان القطاع العام بالفعل وراء عمليات التطوير الجارية للقوى المنتجة في معظم بلدان العالم بغض النظر عن نظامها الاحتياطي. وكان وراء تطوير اقتصاد الدول المستقلة حديثاً في الستينات، وظل عساد القدرة الاقتصادية الذاتية خاصة في المجالات التي تحتاج لاستثمارات ضخمة والتي تملك أهمية استراتيجية اقتصادية وسياسية مثل المواصلات، والطاقة، وسائر مجالات القاعدة الارتكازية، والتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا العالمية، والرعاية الصحية والاجتماعية والنخ.

والحجة الرئيسية التي يريدون بها دفع

منذ عشرات السنين لا يتوقف الجدال حول القطاع العام... وتساق الجمع المتضادة لإثبات ضرورته أو استحالة، وللبرهنة على كفاءة مشاريعه أو فشلها، وي طرح السؤال حول «حتمية التاريخية» أو تقدم الأدلة على عدم مشروعيته. ومنذ انهيار دول الاشتراكية والهزيمة التي تلقاها الفكر الاشتراكي إثر ذلك لم يعد هناك نقاش... وصدق الكثيرون أن الرأسمالية واقتصاد السوق الحر والملكية الخاصة هم النظام الطبيعي والأبدى للعالم... وأى شيء آخر هو من الأحلام الطوباوية أو من التجارب المضمون لفشلها.

القطاع العام/ اختراع رأسمالي ولكن الليبرالية الاقتصادية المطلقة التي ينادون بها في الغرب لاتعدو أن تكون أكذوبة كبرى الحرية المطلقة لقوانين السوق ووقف تدخل الدولة في الاقتصاد وإزالة القطاع وفتح الحدود لرؤوس الأموال والسلع من أي حذب وصوب وترك كل شيء لبقروه من يملك رأس المال. هذه الوصفة التي تريد فرضها على بلدان المؤسسات المالية الغربية المهيمنة لا يجرى تنفيذها في بلدان أصحابها. وفي كل بلدان السيطرة على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبقية الاقتصادية للدولة ووجود للدولة في أهم قطاعات الاقتصاد، ولا ينفرد أي شيء سياسي أو قصادي ذو وزن استراتيجي بدون الدولة.

وسواء كانت المشكلة هي أزمة صناعة الطائرات في ألمانيا أو أزمة حنون البقر في بريطانيا فإن الوجود القوي للدولة في البنية الاقتصادية ودورها الحاسم في تحديد السياسات ينصع عن نفسه كل مرة. ولو تركت صناعات الطائرات لحالها أو لو ترك ميريو الأبقار في بريطانيا لمصيرهم لحلت كارثة اقتصادية بالمنتجين وبأقاليم كاملة ترتبط بهذه الفروع الاقتصادية. والمقرر في حالة

يقدم تحليل رصين للأرقام المشورة عن انفجار الانفاق العام لمحرفة الأسباب الفعلية يقوم مهندسو الليبرالية «الأصوليون» بتصميم الضرائب الجديدة الأعلى والمعاشات الأقل، والرعاية الصحية الأعلى

في هذا الوقت بالذات تتوجه الأنظار إلى الشرق الذي ظلوا يقولون أنه سيكون موتور التنمية في ألمانيا، ومهد المعجزة الاقتصادية الثانية. وتمسك الأمة بكافة محلات الحياة الاجتماعية ليتخفف معدل المواليد بعد الوحدة إلى النصف، ولينتشر شرب وإدمان الخمر بين المتعطلين والشباب كما تنتشر الجريمة بمعدلات لم يعرفها شرق ألمانيا في تاريخه، الدمار لم يحل فقط بالقيم المادية إذ مع فقدان ملايين أماكن العمل في المصانع والمزارع أغلقت آلاف من مؤسسات الفن والثقافة والغربة أبوابها، والتي بطبيعتها ليست مؤسسات ربحية كالمصارح والفرق الموسيقية واستوديوهات السينما ودور النشر والمكتبات ورياض الأطفال وغيرها.

الثروة القومية لألمانيا الديمقراطية قدرتها آخر حكومات برلين الشرقية بما قدره ١٣٠٠ ألف مليون مارك (أى ١٣٠٠ مليار) (نحو ٨١٢٥٠ مارك لكل مواطن)، وقدرها بعد الوحدة الرئيس الألماني الغربي لهيئة الرصانة على القطاع العام أو (ملكية الشعب) بنحو ٦٥٠ مليار مارك. هذه الثروة القومية باعتبارها هيئة الرصانة وكانت الحصيلة حسب تقرير الهيئة المذكورة بالسالب أي خسارة ٢٧٠ مليار مارك أى أن بلدنا كمالاً بيع بالخسارة.

لعل هذا يبين الأبعاد المثيرة للانعقولة لما يمكن أن يحدث لو اندفعت حكومتنا في المخصصة دون خطة تستهدف تكييف بنية الملكية بما يتماشى مع مصالحنا القومية ومصالح الشعب الاجتماعية، وتضع في الاعتبار الآثار السلبية والاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المترتبة للمخصصة.. ولكن ألا يحتاج قرار استراتيجى مثل هذا يؤثر على مستقبل البلاد لعشرات السنين -

ألا يحتاج لما يشبه الإجماع؟ هل هناك من ضمن لنا ألا تأتى الذكرى الأربعون لتأسيس قناة السويس - لنجد وشركة قناة

يكونوا وأسأل ، الدخول كانت قليلة أو متوسطة ولكن الأسعار ثابتة عند مستوى منخفض أو محتمل. لا أحد يستطيع طردك من شقتك حتى لو لم تدفع الإيجار. مكان العمل كان ثابتاً ومضموناً وكذلك كان العلاج والتعليم مجاني والطلبة يحصلون على منح دراسية. الملكية الخاصة لم ينظر لها على أنها ضمان للحياة. غطت الحياة والفكر السائد والمثل التي احتلت مكانة سامية في الفكر الاشتراكي كانت تريد تربية الناس على العمل طول العمر من أجل هدف عام، ليس من أجل الاتراء الشخصي ولكن من أجل إثراء المجموع.. المجتمع قبل الفرد. نحن قبل أنا وكانت هذه القيم ناتجة إلى حد لا يستهان به قبل أن تظهر أزمة الاشتراكية على السطح ويأتى مع الأزمة فقدان الثقة في آفاق الاشتراكية وبدأ البحث عن قيم أكثر عملية.

تكب كريستا لوفت عضو البوندستاغ الألماني عن حزب الاشتراكية الديمقراطية ووزيرة الاقتصاد في آخر حكومة اشتراكية في ألمانيا الديمقراطية: «لا يوجد في أوروبا اليوم إقليم كبير وسائل إنتاجه مملوكة بمثل هذه النسبة الهائلة لشركات خارجية». لقد نشأ اقتصاد تابع معرض بشكل خاص لتقلبات السوق.

اقتصاد كامل للدولة صناعية، بل بلد كامل بما فيه من مصانع ومزارع وبيوت أصبح ملكاً أو رها للبئس والمزسات مفرها في الغرب، هذه هي نتيجة عملية المخصصة الألمانية

العملية التي جرى تبريرها بضرورة إحلال نظام ناجح مكان نظام فاشل انتهت بأن تحطم مؤشرات البطالة كل أرقام قياسية جرى رصدها في ألمانيا حتى الآن (٦ ملايين سنة ١٩٣٢)، العدد الرسمى للمواطنين الآن تجاوز ٤.٣ ملايين (منهم أكثر من مليون في الشرق) والعدد الحقيقي للذين بلا عمل يفوق الآن المائتين ملايين حسب المعلق الاقتصادي للثقة الثانية في التلفزيون الألماني ZDF (٤/١٠) ولكن شعب البطالة سيلقى بظله على أعداد أكبر رغم الحديث المتواصل عن برامج مكافحة البطالة. ومهندسو الليبرالية الاقتصادية يقطعون أوصال نظام اقتصاديات السوق الاجتماعية. ولم يعد هناك محرمات، قيل أن

(يقوليم بالأحرى لثنية) هو حقهم وقد دممت حكومة شيكا اسماً للعاملين تصم نصيبهم في قيمة المصانع التي أسهموا في إنشائها أو العمل فيها

كيف اختفت ملكية الشعب، سرع وأشل عملية خصخصة شهدنا انبعاث هي التي تحققت في شرق ألمانيا بعد الوحدة. هنا تم تميز تصورات صندوق النقد الدولي عن الخصخصة فورا وبالكامل دون أي تأزل وهنا - وبالرغم من مئات المليارات التي خصصتها حكومة ألمانيا المتحدة لكيلا يحدث انهيار شامل ولتفادي أزمة اجتماعية وسياسية - حلت كارثة اقتصادية واجتماعية وثقافية ستظل تعاني منها كل ألمانيا لعشرات من السنين

في نهاية عام ١٩٨٩ كانت الملكية العامة (ملكية الدولة والملكية التعاونية) في ألمانيا الديمقراطية تحوز على ٩٦٪ من الصناعة والمصانع الحرفية و٧٥٪ من قطاع التشييد و٩٨.٣٪ من المواصلات والبريد والاتصالات و٧٣.٦٪ من التجارة الداخلية و٢٣.١٪ من الزراعة والغابات و٩١.٣٪ من بقية القطاعات المنتجة.

بعد الوحدة تغير كل شيء، صان المصانع التي لا زالت قائمة يستخدم أغلبها الآن في أغراض أخرى أو تحول إلى بيوت أشباح. المالكون الجدد أرادوا الاستيلاء على السرق فاشتروا المصانع «بقر الفوس» وأغلقوها لتصرف إنتاج مصانعهم القائمة في الغرب. والمزارع إما أنها تصارع لتعيش أو تحولت إلى أرض بور مثل منطقة برزني قرب مدينة درسدن والمشهورة بمزارع التفاح.. والتي أصبحت في خبر كان بعد أن دق الملاك الجدد مئات الآلاف من أشجار التفاح في الأرض لإزاحة هذا المنافس من السوق.

نشأ أعجب هبكل ملكية بعد مذبة القطاع العام في ألمانيا الشرقية ذهب أكثر من ثمة أعمار الثروة القومية الصناعية إلى مالكي من الغرب وما بقى لأهل الشرق يقل عن المش.

لم تكن أي فرصة أمام سكان الشرق ليشتروا هم «ملكيتهم الشعبية».. غط الحياة في المجتمع الاشتراكي لم يخلق الحاجة ولم يوفر الإمكانيات عند الأشخاص ليدخلوا أو

## النومس» ترنسية: اليد الأمينة

في عهد أبريل ١٩٩٦ من أوراق السياسة الألمانية والدولية» كتب أوتو كولر، من كتاب الأسرعة الليبرالية ودي تصايت» والمعروف بتحقيقاته وتحليلاته الاقتصادية والسياسية النقدية الجريئة، كتب مقالا عن ممارسة هيئة «التروى هاند» وترجمتها الحرفية «اليد الأمينة» ومعناها هيئة الرضايا التي تأسست قبيل انهاء جمهورية ألمانيا الديمقراطية كهيئة إشراف على كافة المؤسسات الاقتصادية الاشتراكية بهدف الحفاظ على «ملكية الشعب» وتنظيم انتقال المؤسسات الاقتصادية إلى النظام الاقتصادي الجديد، الرأسمالي، بعد الوحدة.

كتب كولر: قبل خمس سنوات بالضبط، في منتصف ليلة أول أبريل، ١٩٩١ جرى اغتيال ديفليف كارستن ووفيدر رئيس مؤسسة التروى هاند البرلينية بإطلاق نار عليه بينما كان يجلس في غرفة المكتب بيته في مدينة دوسلدورف، ولم يعثر للجاني أو الخناة على أثر حتى اليوم - وإن كان قد أعلن، كالمعتاد في هذه الحالات، عن رسالة تعترف بها منظمة الجيش الأحمر بالمشربية، وقد ترك روفيدر وصية. وكان قبل خمسة شهور من اليوم المذكور قد صرح أمام مجموعة مختارة من أعضاء غرفة الاقتصاد النمساوية في فيينا بعبارة تروى في صور مختلفة: الكل قبضته نحو ٦٠٠ مليار مارك». جاء هذا في كتاب «المفكرة اليومية الداخلية للتروى هاند» الذي أصدرته بيرجيت برويل عام ١٩٩٣ (رئيسة هيئة التروى هاند التي خلفت روفيدر) وقبل صدور الكتاب شهرين كانت برقة المطبعة تتضمن لجملة التالية، وهي الصياغة الأصلية: «كل السلطة فيمتها نحو ٦٠٠ مليار مارك».. سواء «الكل» أو كل السلطة»، المقصود هو الثروة التي كانت تديرها التروى هاند، ثروة شعب جمهورية ألمانيا الديمقراطية، الجمهورية التي كانت قد انتهت لنوها.

ولم تكن التروى هاند في برلين في الأصل اختراعا ألمانيا غربا لتوزيع ثروة ألمانيا الشرقية القومية، بل إنها نشأت من آمال وأحلام حركة المواطنين في ألمانيا الديمقراطية. في ١٢ فبراير سلطت جماعة البحث الحرة المستقلة اقتراح لرئيس وزراء ألمانيا

الديمقراطية هانز مردرو ينص على تشكيل هيئة وصاية للحفاظ على أنصبة مواطني ألمانيا الديمقراطية في «ملكية الشعب». وكان الاقتراح يريد إيجاد حل يضمن أن تبقى الملكية العامة بكافة أشكالها في حوزة شعب ألمانيا الديمقراطية خشية أن تضع بعد الوحدة مع ألمانيا الغربية التي لا يعرف نظامها القانوني والاقتصادي شيئا اسمه ملكية الشعب.

كان على مواطني ألمانيا الديمقراطية أن يدفعوا، نيابة عن كل الألمان، ولعشرات السنين، تعويضات عن الحرب الدمرة التي شنتها ألمانيا ضد الاتحاد السوفيتي» ولذا كانوا يأملون أن يعاملوا بعدل عند تحقيق الوحدة بين الألمانيتين».

ويواصل كولر وصفه لتطور فكرة هيئة الوصاية فيقول إن اطمئنان مقدمي الاقتراح المذكور بإمكان إنقاذ الملكية الشعبية من قبضة الأخ الألماني الغربي إذا كيفوا شكل الملكية طبقا لقوانين الغرب، جعلهم يعتقدون بإمكان ربط الشكل القانوني الألماني الاتحادي بمضمون جديد قاما. «وتمضي الخطة لتصرغ مهمة إنشاء شركة قابضة تشرف على كل أشكال الملكية العامة» على أن يكون أول أعمال هذه الشركة القابضة إصدار سندات بأنصبة متساوية لجميع مواطني ألمانيا الديمقراطية بمثابة شهادات مشاركة في ملكية وأسمال» وقد لعبت فكرة توزيع الثروة القومية الصناعية والتجارية على الشعب دورا في الانتخابات التي جرت في شهر مارس ١٩٩٠. وكان الحزب الاشتراكي الديمقراطي قد وعد الشعب في الشرق بأن يسلم كل مواطن (من الرضيع إلى الشيخ) سندا ببلغ ٤٠٠٠٠ مارك (أي ما يعادل وقتها نحو ٨٠ ألف جنيه مصري) نصيبه في ملكية الشعب. ولكن حتى هذا لم ينفع الاشتراكيين الديمقراطيين إذ جاء الحزب المسيحي الديمقراطي للحكم وبأغلبية واضحة.

هذه الفكرة التي سيطرت على شخصيات سياسية من حركات المواطنين، فكرة إنشاء «ملكية لكل مواطني ألمانيا الديمقراطية» طواها النسيان قاما - بعد ثلاث سنوات فقط كما يرصد كاتب المقال.. إلى أن أتى الكاتب المسرحي رولف هوخهوت عام ١٩٩٣ ليثير المشاعر بتفديقه لمشاهد من بلد محتل

ويثير الشكوك يشر مقتطفات من عمله المسرحي «الغريبيون في فاجمار» استشهد فيها بصحيفة فرانكفورت الجيمانية تصايتونج حيث كتبت في ١٦ مارس ٩٠. «أن قيمة الثروة الصناعية المملوكة لشعب في ألمانيا الديمقراطية تقدر بـ ٦٥٠ (ستمائة وخمسون) مليار مارك. وبذا يكون نصيب كل مواطن في ألمانيا الديمقراطية نحو ٤٠٠٠٠ مارك (أربعين ألف) ويجري التفكير في منح المواطنين ٢٥ إلى ٣٠٪ من الثروة الصناعية في شكل سندات أو أنصبة ملكية. وثائق الملكية هذه يمكنهم لاحقا أن يستخدموها على سبيل المثال في شراء مساكن ومجلات للصل «حتى وزير المالية الألماني الغربي تيو فاجيل تصرف بكرم يوم ٧ فبراير ١٩٩٠ أمام البروندستاغ إذ وعد بأنه من أجل توزيع ثروة شرق ألمانيا الغربية «يمكن أيضا التفكير في إصدار أسهم شعبية».

ولكن في ذات شهر فبراير كان كل شيء قد انتهى كانت السلطة قد أعدت كرجية سريعة لإطعام البنوك والشركات الكبرى الألمانية الغربية. وهذا ماحدث بالضبط.

ويتطرق مقال أوتو كولر إلى مخاوف قيادة الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم في ألمانيا الغربية من النتائج السياسية للوحدة على وضعه الانتخابي والسياسي آنذاك. ويشير إلى تحذير أمين عام الحزب آنذاك وزير الدفاع الحالى فولفجانج ريهه «بلدنا والأحزاب السياسية تصبح في مجمل توجهها بروستانية أكثر، شذائية أكثر، وشرقية أكثر... والحزب الديمقراطي المسيحي يمكن أن يفقد على الدوام قدرته على كسب الأغلبية... وحذر الوزير من أن «نصبح في وضع أقلية بنبوية» وكان الاستنتاج الذي استخلصه هو ضرورة إبراز دور المستشار

كول برصفه مستشارا لجميع الألمان. ريثا على هذا كان مطروبا منه أن يقدم شيئا متناسبة انتخابات مجلس الشعب المقبلة في ١٨ مارس ١٩٩٠. وكان يوم ٦ فبراير ١٩٩٠ هو اليوم الموعود. في صباح اليوم المذكور كان أوتو بيل Otto Poehi رئيس ابك الاتحادى (الألماني الغربي) قد سافر إلى برلين الشرقية ليجري مفاوضات مع هورست كامينسكى رئيس بك العملة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وكريستا لوفت وزيرة الاقتصاد في ألمانيا الديمقراطية، وكان الحبيب متفقين على أن إقامة اتحاد نقدي بين الدولتين الألمانييتين يعد أمرا سابقا لأوانه. ووصف بيل

الفكرة بأنها «فكرة خيالية حنا».

وكان رئيس البنك الاتحادي يعتقد أنه على نفس الرأي مع المستشار في رفضه لاتحاد بندي سريع، وكان قد تحدث هاتفيا مع مستشار قبل رحته ليرلين الشرقية مباشرة، ولكن وهو في طريق العودة من رحته في نفس اليوم وصله نيا عاجل بأن المستشار الاتحادي هيلموت كول تقدم بعرض «أن يتم إحلال المارك الألماني كوحدة للعملة وكوسيلة دفع قانونية بدلا من المارك الشرقي».

إذا أتى الدريتشه مارك نبقى وحده ما حري توقعه. بعد أيام خمسة ارتفع في مظاهرة يوم الاثنين في لايبزيغ لأول مرة شعار: «إذا أتى الدريتشه مارك نبقى هنا، إذا لم يأت سنذهب إليه». وكانت الأعلام التي تحمل اللون الأسود والأحمر والأبيض التي جلبتها قيادة الحزب الديمقراطي المسيحي من مركزها في بون (أعلام ألمانيا الاتحادية)، وكتاب «الرفاهية للجميع» للرودفيلج إير هارد حديثة الطبعة تجد إقبالا كبيرا.

ولم كسب الانتخابات بنسبة عالية وبعد أول يوليو بيوم واحد كتبت فرانكفورت الجيمانية تسايونج، تحت عنوان «والصلاة في محلات تصريف العملة بعد توحيدها» في يوم تغيير العملة رقت الألمان في ألمانيا الديمقراطية بعد منتصف الليل بتبديل في طوابع طويلة أمام فروع البنك الألماني لتبديل النقود.

وبعد ثلاثة أيام قام لوتار دي ميزير رئيس الوزراء الجديد لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، والتي كانت لا زالت مرفوعة، بتسليم المراقب القيادية في مؤسسة القروي هاند المكلفة بإدارة الثروة القومية لألمانيا الشرقية، سلمها إلى ممثلي الشركات الألمانية الغربية الكبرى أما آثار توحيد العملة فقد تولى رئيس البنك الاتحادي شرحها بعد ثلاث سنوات ونصف، وذلك أمام لجنة التحقيق البرلمانية للبونديستاج في شأن التروى هاند، وكان رئيس البنك قد أزيح عن منصبه بسبب مرفقه. قد بيل. إن إدخال المارك الألماني في ألمانيا الديمقراطية من يوم للثاني كان من أثره أن ارتفعت قيمة كل المطالب والالتزامات بقدر هائل وكانت النتيجة كما واصل بيل شرعه أن مؤسسات ألمانيا الديمقراطية لم تعد قادرة بالطبع على المنافسة من الناحية الفنية النقدية، وشبه هذا كما

قال بيل للتواب عندما نجعل المارك الألماني اليوم عملة للنمسا ونحول الشلن بنسبة ١ إلى ١.

وأمام نفس لجنة التحقيق البرلمانية تحدث ٥. فريدريش هوفمان، المكلف من وزير الاقتصاد الاتحادي لشئون التروى هاند، عما حدث بفعل التوحيد المتعجل للعملة بوضوح أكبر، ومن الواضح تماما أنه بسبب عدم وجود حماية نحر الخارج، والتي لا توفرها العملة.. سقطت المؤسسات كلها في حالة الإفلاس.. كانت هذه عملية تحطيم - Crash action، وكان لها قتلها البائس.

تدمير.. بسبب رفع القيمة الذي وصل إلى ٤٥٠٪ كان على مصانع الشرق، على حسب تقدير الرئيس السابق للبنك الاتحادي، أن تبيع السلع التي كانت تكلفتها حتى تلك اللحظة ١٠٠٠ مارك بمبلغ ٤٥٠ مارك، وفي الوقت نفسه زادت الأجر، وكان لابد أن تزيد لأن كل شيء أصبح أغلى، ولأن الإيجارات انفجرت.

ولكن لا يشير الموت الانتباه أكثر مما ينبغي اهتمت التروى هاند في البداية بتدبير قروض، وتسجل المفكرة اليومية للتروى هاند التي أصدرتها السيدة «بريجيت برويل» مؤسسة التروى هاند وعمل الرصاية، ووزارة المالية، والبنك الألماني (دريتشه بنك) وبنك درسدن صاغرا معا فكرة منح القروض للشركات في إطار ضمان عام وعلى أساس نموذج لعقد ائتمان» يذكر لوكو أن أحد المستشارين الاقتصاديين المعروفين قد نه الهير أوديفالد رئيس مجلس هيئة الرصاية إلى أن بنوك أخرى تمنح القروض بفوائد أقل كثيرا، بلا فائدة، إذ نشاء الظروف أن يكون السيد أوديفالد عضوا في مجلس بنك درسدن، وأن يكون البنك الألماني صاحب حيل على البكير السيد مونشماير فقد انتقذ من الإفلاس. ونشاء الصدق أن يكون مونشماير زوج السيدة برويل رئيسة هيئة الرصاية. وبالطبع لا يقصد كولر أن الأمور حسمتها العلاقات الشخصية، إذ منذ أن تسلم بمنظر البنوك والشركات الغربية مسؤولياتهم في هيئة الرصاية بدأ العمل المحصور في مراكز الاحتكارات البنكية والصناعية الغربية لوضع ترتيبات اقتسام الكعكة التي سقطت فجأة في أيديهم.

ويكتب كولر د من يت بسرعة حكمت عليه القروض ذات الفوائد الباهظة بالاقتضار البطيء

والملئ. بالآلام. بالطبع كان هناك قدر كاف من المصانع القديمة والمتصدعة في ألمانيا الديمقراطية ولكن كان بها أيضا مؤسسات جديدة وناجحة مثل مناجم البوتاسيوم في بيشوفبروده. إلا أن هذه كان عليها أن تحتفى لأنها كانت تمثل منافسة قوية في بلدان الغرب لإحدى فروع شركة BASF (الشركة البافارية للأنيلين والصودا - إحدى أكبر مؤسسات الصناعات الكيماوية في ألمانيا الغربية - ن. ي.)

وسجل الكاتب أن (التروى هاند) قد حققت الكثير بالنم. إذ ذهب للألمان الغربيين ٨٥٪ من ثروة المصانع المخصصة (في الشرق) ولم يبق للألمان الشرقيين سوى ١٪ منها فقط بالقياس لعند العاملين في المؤسسات. وهؤلاء في الغالب أصحاب أعمال صغيرة وحرفيين وأصحاب مطاعم. وهذا إنجاز تستطیع أن تفخر به الحكومة الاتحادية، لأنها هي التي أنشأت القومات التي مكنت التروى هاند من التصرف في الثروة القومية لألمانيا الديمقراطية المتروكة.

ويختم كولر مقاله بالتذكير بأمر مذهل وهو التروى هاند عندما أغلقت أبوابها نهاية ١٩٩٤ لم تكن قد اختفت فحسب ثروة قومية قدرت بنحو ٦٠ أو ٦٥ مليار مارك حسب تقدير المدير الغربي الأول لهيئة الرصاية المسماة باللفة الألمانية «اليد الأمينة» برئاسة السيدة برويل - والتي كانت وزيرة مالية في مقاطعة نيدرزاكسن - حققت خلال توزيع ملكية شعب ألمانيا الشرقية خسائر لصالح الشركات الكبرى الألمانية الغربية قيمتها ٢٧٠ مليار مارك. هذا هو القدر الذي اعترفت به السيدة المدبرة، وسيكون الواقع أكثر فداحة، ولكن بجمع هذا على الـ ٦٥٠ مليون التي اختفت ينتج مبلغ ٩٢٠ مليار مارك أو ما يقارب مليون مليون وثروة ألمانيا الشرقية التي سرشها التروى هاند في فترات المانية غربية كان بالإمكان عمل مليون مليونين ألماني شرقي. وترواض أكثر يمكن أن نقول أن التروى هاند بددت ٦٠٠٠٠ (ستون ألف) مارك كان يمكن أن يحصل عليها كل مواطن من مواطني ألمانيا الشرقية البالغ عددهم ١٦ مليون نسمة.

\* تميزت الأحداث العاصفة التي سميت لنا بعد «الثروة السلمية» بأن المظاهرات كانت تنحرف في المدن كل يوم الاثنين بعد مواعيد العمل



## كفاشينفسكى يسعى للانضمام إلى الـ F. I. والطبقة العاملة البولندية تدفع الثمن

تكن لدعم اقتصاد السوق أو لتقهر الطبقة العاملة أو لتعمق النداحل في الاقتصاد العالمي بأفضل مما فعل كدشينفسكى رفاقه. وبالتالي فإن الخلاف لا يتجاوز التصارع على الموقع من عملية التحول وبالتالي حجم الكمكة.

وتكشف قضية اختبار المشرف على خصخصة المؤسسة الصناعية العملاقة «يولسكا ميدزه» والمنتهجة للنحاس عن أبعاد هذا الصراع حيث كان الصراع على اختيار المشرف هو السبب الحقيقي وراء التأخير في خصخصة الشركة وليس موقف الحكومة من عملية الخصخصة.

والواقع أن الاتفاق بين تضامس بعد اسرافها فيما في منتصف الثمانينات وبين الحكومة الشيوعية السابقة كان موجوداً. وتكفي الإشارة إلى مباحث المائدة المستديرة في نهاية الثمانينات وأن جذور الصراع الحالي تجيد نفسها في التطور الذي شهدته الطبقة الحاكمة في بولندا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تتحرك في إطار المعاييم السباليينية للتنمية وتركيم رأس المال من أجل تقليل الفجوة بين بولندا وبين الدول المتقدمة في الاقتصاد العالمي عن طريق الاعتماد على جهاز الدولة ودوره الاقتصادي، ذلك الشيء الذي فشلت في تحقيقه الطبقة الحاكمة البولندية طوال السبعينات والثمانينات بحيث بدأ أن تحقيق هذا الغرض أصبح يقتضى إحراة تحولات في طبيعة الأدوات الاقتصادية، التي

الخصخصة دوراً أعظم في دفع الاقتصاد في ضوء ما توقعته من انخفاض الصادرات بينما تقلل من الضرائب المفروضة على الشركات، وبعدها بإبام وقع الرئيس البولندي على قرارين أصدرهما البرلمان في وقت سابق يقضيان بتسهيل عمل المشاريع المشتركة وشراء الأراضي للأجانب، وهي خطوة ضرورية للانضمام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأهميتها تجيء من أنها تسمح بدخول الأجانب إلى البيع الحساسة في الصناعة البولندية وعلى رأسها صناعة الأسلحة.

في الوقت نفسه فإن التناخل مع رأس المال العابر للقوميات يسير على قدم وساق ففي الأسبوع الأول من أبريل فقط تواردت الأنباء عن صفقة تصحح يبرجها بولندا مورداً للسلعجات نصف المصنعة للصناعة السريسية بينما أعلنت شركة فولفو السويدية عن اعترافها استثمار ٢٥ مليون زلوتي في بولندا في الثلاث سنوات القادمة بينما بدأ العمل بالفعل في بناء مصنع ينتج شرباً ٢٠٠ أنوبيس.

والحقيقة أن التطورات التي جرت على الساحة البولندية منذ اتخاذ الكسندر كفاشينفسكى الشيوعي السابق رئيساً البلاد، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه لا يوجد خلاف حقيقي على السياسات بين تحالف اليسار الديمقراطي الحاكم وبين المعارضة الممثلة في نقابة تضامن التي لم

اتخذت الحكومة البولندية في نهاية شهر مارس ومطلع شهر أبريل مجموعة من الإجراءات والقرارات الاقتصادية المهمة التي من شأنها تمهين اندماج بولندا في الاقتصاد العالمي وتجذير عملية الخصخصة. محور برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي من شأنه إعداد الاقتصاد البولندي الذي يعد الأعلى فوا في أوروبا لدخول ميدان المنافسة على استثمارات الشركات العابرة للقوميات.

فعلى الرغم من الرقض الشعبي الكاسع لعملية الخصخصة بكل ما تعنيه، والذي عبر عنه لبولنديون من خلال الاستفتاء العام حول الإسراع في بيع المؤسسات المملوكة للدولة في نهاية فبراير الماضي، حيث لم يحضر للمشاركة سوى ٢٨٪ من المتبددين بينما كان من المفترض حضور ٥٠٪ منهم على الأقل لأخذ نتائجه في الاعتبار - على الرغم من ذلك - جاءت تصريحات فيشبلال كازماريك وزير الخصخصة (في حكومة الشيوعيين) لتؤكد أن الاستفتاء لن يوقف أو حتى يبطيء من العملية وأن الحكومة مصرة على سياساتها التي تفترض أن العرض من بيع المؤسسات المملوكة للدولة هو الحصول على ملاك يمكنهم استحضار رأس المال والتكنولوجيا والإدارة الكفء.

وبالفعل ففي خلال شهرين كان البرلمان قد ناقش وأقر خطة وزير المالية جريدزجوروز كولهكو الثلاثية الأولى package 2000، والتي تؤكد على ضرورة أن تلعب

تحقق ذلك ، وليس حقيقياً أن سياسات الليبرلة الاقتصادية قد بدأت مع وصول تضامن إلى السلطة في ١٩٨٩ وإنما قبل ذلك بكثير وعلى وجه التحديد في منتصف الثمانينات وتحت إشراف ورعاية الحكومة الشيوعية السابقة وبقي المضل معصلاً سياسياً .

وكانت الطبقة الحاكمة في بولندا أقوى بصيرة من مثيلاتها في أوروبا الشرقية حيث قادت هي بنفسها التحول بشكل وأد حدة الانتفاضات العمالية، خاصة بعد خيانة تضامن من أجل ضمان استمرار وجودها في السلطة حيث غيرت أراضيتها. ووفقت نفسها للمطالب الديمقراطية والمراجعات العام. وضحت بمشيتها المكروهين وأعادوا تكوين أنفسهم بالشكل الذي يمكنهم من العودة في المستقبل القريب، لأن المعارضة كانت تحمل بالأساس مطالب سياسية كان إخفاء الخلفيات الاجتماعية لهؤلاء الذين يحكمون سهلاً، وهكذا تم تحجيم دور الدولة والتحول من التخطيط إلى ميكانيزم السوق بينما بقيت نفس المجموعة الاجتماعية (بدون قياداتها الخارجية وبوليسها السري) في السلطة، لتتجلى في تحول قاعدتها المؤسسية حزبياً من الدولة إلى القطاع الخاص. وخلال عملية التحول كانت هناك مرونة وحراك لأعلى داخل الطبقة الحاكمة والمنضمين حديثاً إليها، وبالتالي كان هناك أيضاً تغيير في توازن القوى بين القطاعات المختلفة فيها، والمثير للدهشة بالفعل على عكس، الذين يقولون بأن هذا مثل تحولاً من الاشتراكية إلى الرأسمالية - المدهش - هو أنه تقريباً لم يتغير شيء .

ولى هذا الإطار نجى قضية المخصصة كمحرر للتحولات التي حدثت في بولندا والتي تحمل دلالة بالنسبة للتضامين في غاية الأهمية أولاً فكرة أن التحول لم يكن في صالح الاقتصاد الوطني، وهذه الأطروحة ليست حقيقة فالتأكيد أن المخصصة كانت هي السبيل الوحيد لأباطرة التراكم الرأسمالي، لتبرهن على عرش السلطة زوراً باسم الشيوعيين من أجل إعادة الحيوية لعملية التراكم . وبالفعل فإنه ما إن تجاوزت بولندا مرحلة لصدمة حتى أصبحت الأعلى نمواً في أوروبا بمعدل نمو سنوي ٥.٥٪ وبدأت إمكانيات الاستثمار تتجلى وشهد الناتج الصناعي طفرة يرشحها في حالة استكمالها لبعض الشروط المكتملة إلى الانضمام إلى الـ OECD خلال عام ١٩٩٦ ويقودنا هذا إلى النقطة الثانية والتي

تقتل جوهر الموضوع وهي من الذي يدفع ثمن هذا النمو الاقتصادي وهذا التحول الأدواتي. فعلى الرغم من أن شعار عملية المخصصة الرئيسية كان تقليد العمال لوسائل الإنتاج فإن الطرق المتطورة للمخصصة والتي تراوحت من البيع في البورصة إلى التملك بالكريونات إلى تقليد المصنع بالكامل إلى العمال (والتي لا تحلم بها في مصر) أثبتت زيف الادعاءات التي رفعتها هذه الشعارات، حيث أثبت الواقع أن مركز الثقل الحقيقي بقي في الإدارة التي تظل منفصلة عن الملكية المزعومة والتي ظلت تتأكل يوماً بعد يوم، حيث تحكم في الأمر القروص الطبقيّة الموجودة سابقاً التي مكنت البعض من شراء نصيب الآخرين من لقراء العمال الذين فرض عليهم شغل العيش ببيع نصيبهم. في حين فضل آخرون الاحتفاظ بحقهم في صورة مال سائل. هذا بينما دفع هؤلاء الثمن غالياً في ارتفاع

معدلات البطالة وانخفاض الأجور وارتفاع أسعار الغذاء. والتي شهدت فقط في العشرة أيام الأخيرة من مارس الماضي ارتفاعاً ٢.٦٪.

وهكذا فإن الطبقة العاملة البولندية التي كانت الأكثر تأثراً في السياسة الداخلية في بلدانها طوال فترة الحكم الشيوعي حيث وقفت طوال الوقت في مواجهة السياسات التي تصر مصالحها ورسمت أبعاد الأمثلة من خلال الانتفاضات المتكررة التي تم فيها الاستيلاء على المصانع وتعديل خطط الطبقة الحاكمة تعرضت لأشجع صنوف الاستغلال الذي أضعف من قدرتها على الفعل السياسي خاصة في ظل فقدان الرؤية والاتجاه الذي يعاني منه اليسار الحقيقي في بولندا وبقي هذا هو السؤال الحقيقي .

وائل جمال

## في بنجلاديش :

### هل تصمد الديمقراطية أمام ثورة الجماهير

في الأسبوع الأخير من شهر مارس ١٩٩٦ وضحت رئيسة وزراء بنجلاديش خالدة ضياء لمطالب أحزاب المعارضة واستقالت من منصبها في الوقت الذي أصدر فيه الرئيس عبد الرحمن بيسواس قراراً بحل البرلمان وبهذا تكون المعارضة قد حققت أهم أهدافها وهو استقالة خالدة ضياء وحل البرلمان

وجاءت الاستقالة عقب حملة ضخمة من «عدم التعاون» (إضراب عام) أعلنتها المعارضة واستمرت أكثر من ثلاثة أسابيع وشلت العاصمة وبقية أجزاء الجمهورية شللاً تاماً .. وبذلك استطاعت أحزاب المعارضة الرئيسية «رابطة عوامي» برئاسة الشبهة «حسينه واجد» وحزب جاتيا بزعامة رئيس الجمهورية السابق الجنرال «وصين ارشاد» و«الجماعة الإسلامية» بزعامة البروفيسور غلام غزلام أن تضع حداً لحكم رئيسة الوزراء خالدة ضياء وأجبارها على الاستقالة في هذه الدولة التي تترجح تحت ثيز الفقر المدقع والازمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية.

لم يتوقع العديد من المراقبين أن تشهد الأزمة السياسية المتحمدة بين الحكومة والمعارضة هذه الدرجة من الاشتعال والتوتر. فمنذ عامين وأحزاب المعارضة تشن هجوماً عنيفاً على رئيسة الوزراء خالدة ضياء مطالبة باستقالتها وتسليم السلطة إلى إدارة انتقالية معاهدة للإشراف على عقد انتخابات عامة بالبلاد، إلا أن خالدة ضياء تمسكت بموقفها ورفضت الاستقالة وعقدت الانتخابات البرلمانية في مرعدها ١٥ فبراير الماضي في الوقت الذي دعت فيه أحزاب المعارضة السكان إلى مقاطعة هذه الانتخابات معلنة إضراباً عاماً لمدة ٤٨ ساعة وبالفعل لم يشارك سوى ١٠٪ من الناخبين البالغ عددهم ٥٠ مليون نسمة وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز حزب بنجلاديش الوطني بنصر لم ينزعه فيه أحد.

## هل تصمد الديمقراطية فى بنجلاديش أمام ثورة الجوع

إبراهيم الصحارى

رغم انتهاء الانتخابات البنجلية وفوز الحزب الوطنى إلا أن الأزمة السياسية لم تنته وبدأت تأخذ منحى أكثر خطورة من خلال دعوة ائتلاف أحزاب المعارضة إلى العصيان المدنى تكتيكا لجهدها للإطاحة برئيسة الوزراء خالدة ضياء. وذلك احتجاجا على نتائج الانتخابات العامة. وقد استجاب لمواطنون لهذه الدعوة فقاطعوا المدارس ولمصالح الحكومية وأغلقتوا المتاجر وعمت الاضطرابات والاضرابات العمالية والاحتجاجات فى القرى كل أنحاء بنجلاديش لتعميد للأذهان الاضرابات والمظاهرات الضخمة التى اجتاحت العاصمة البنجلية دكا فى ديسمبر ١٩٩٠ واستطاعت أن تضع حدا لـ ١٦ عاما من الحكم الرئاسى والعسكرى، فقد خضع الرئيس السابق لبنجلاديش محمد حسين أورشا لمطالب أحزاب المعارضة واستقال من منصبه. ومن ذلك التاريخ ونجم خالدة ضياء بدأ فى البزوغ فقد

اعمال العنف.

ومثلما كانت المظاهرات الطلابية هى الفصيل الذى اشعل نار الثورة ضد الحكم العسكرى فإن الطلاب هم أيضا الذين قادوا المظاهرات فى الشوارع بالاضافة إلى اضرابات الطبقة العاملة التى وصلت العام الماضى إلى ١٦ يوم عمل بخسائر تقدر بـ ١٢ مليار دولار واحتجاجات الفلاحين فى القرى. كل هذه الاعمال هى التى استطاعت أن تسقط حكومة خالدة ضياء. والغريب فى الأمر أن هذه الجماهير التى تخوض الصراع فى الشارع وتنقسم بين مؤيد للحكومة ومعارض لها يغيب عنها أن الحكومة والمعارضة متفقة على مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية خاصة فيما يتعلق ببرامج الخصخصة وحرية السوق. وأن الشيخة حسنيہ واجد زعيمة حزب «رابطة عوامى» لو جاءت إلى السلطة ستطبق نفس السياسات التى يكتوى بها الشعب وتعهد المحرك الرئيسى لنزوله الشارع والتفافه حول المعارضة.

وقأتى انتخابات هذا الشهر وسط تدمير الشعب الذى يعيش أكثر من ٨٥٪ من سكانه تحت خط الفقر لتطرح تساؤلا جوهريا هل تستطيع الديمقراطية الصمود فى وجه ثورة الجوع؟

فالبرلمان القادم آیا كان الحزب الذى سيمطر عليه سيكون برلمان السياسيين الاثرياء. ورجال الأعمال فى المدن والاغنياء من اصل ريفى - من الذين لا يرون سوى آليات السوق والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى مخرجاً لأزمة بنجلاديش الاقتصادية وعلى الجانب الآخر سيقف النخيون العمال والريفيون الفقراء منتظرين مخلصاً لا يأتي على يد ديمقراطية تعمل بجهد لرفع ربحية رأس المال ولا يهتمها بأي حال رفع معاناة الفقر عن العمال والفلاحين الفقراء

تولت رئاسة الوزراء فى مارس ١٩٩١ بعد أن فاز حزبه الحزب الوطنى بأغلبية المقاعد وجاء حزب رابطة عوامى الذى ينتمى إلى يسار الوسط فى المرتبة الثانية.

وتوضع الأحداث التى اطاحت بالحكم العسكرى فى عام ١٩٩٠ ورئاسة الوزراء خالدة ضياء فى ١٩٩٦ أن الجماهير الفقيرة فى بنجلاديش مسيطر عليها وعلى برجرازى حيث ما زالت تترى فى الديمقراطية وفقط مخرجاً لبؤس حياتها. لكن على ما يبدو دائما رباح التفتير لا تجرى بما تشتهى سفينة الديمقراطية فمنذ اللحظة الأولى لتولى السيدة خالدة ضياء رئاسة الحكومة فى انتخابات وصفت من الجميع بأنها ديمقراطية وجدت نفسها أمام جملة من المشاكل والأزمات الاقتصادية الكفيلة بالإطاحة بحكومتها وأمام هذه المشاكل لم تجد بداً من مواجهة المعارضة وزعيمتها الشيخة حسنيہ بسلسلة من القوانين التى اقترنت بها من حافة التسلط والديكتاتورية بحجة مواجهة

ندوة  
حولاليسار العربي  
وقضايا المستقبل

والبرلمان» في حين قدم الأستاذ محمد فرج ورقة بعنوان : «مشكلات الفكر الثوري السائد» وهي أوراق تطبيقية على الواقع المصري. وقام الدكتور عبد المنعم تليمة بالتعقيب عليها. وكانت قضية الديمقراطية هي موضوع الورقة المقدمة من الأستاذ أحمد طاهر : «الاشتراكية والديمقراطية» والعامل - عطية الصيرفي بعنوان «نحو الاشتراكية الرابعة في مصر» وهما ضمن المحور الذي عقب عليه الأستاذ حسين عبد الرازق، حيث نوقشت مظاهر أزمة الحركة الاشتراكية، وقد تضمن هذا المحور أيضا دراسة نقدية للدكتور أحمد عبد الله بعنوان : «تأملات في مسار اليسار»، ودراسة للأستاذ سامح سعيد عبود تحدث فيها عن أزمة اليسار الوطني.

ومن منظور التحليل الاجتماعي شهدت الندوة أربع أوراق عقب عليها الدكتور ابراهيم العيسوي، الأولى رؤية «حول مفهوم الطبقة الوسطى» للدكتور عبد الباسط عبد المعطي، والثانية للدكتورة هابدة صيف الدولة بعنوان «المرأة على برامج اليسار»، وحول القاعدة الاجتماعية للحركة الاشتراكية العربية تحدث الأستاذ أحمد شرف، أما الورقة الرابعة فكانت للدكتور محمود عبد الفضيل بعنوان «اليسار ومازني فهم الواقع».

وعن العلاقة بين الاشتراكية والرأسمالية، فقد كانت موضوع ثلاث دراسات مطولة الأولى للدكتور محمد محمود الإمام : «التطورات في النظام الاقتصادي العالمي»، والثانية للدكتور محمد عبد الشفيق عيسى بعنوان : «كيف نفهم الرأسمالية: محاولة نقدية من منظور اشتراكي».

في الثاني عشر من شهر يناير الماضي عقد مركز البحوث العربية ندوته الأولى لهذا العام بعنوان : «اليسار العربي وقضايا المستقبل» المهددة إلى الماضيل الراحل ميشيل كامل. وكانت الندوة ملتقى كافة القوى التقدمية، حيث شهدت حضورا قويا كثيفا وحذلا واسعا حول أهم القضايا التي تشغل اليسار العربي سواء في مجال النظرية أو الممارسة. وقد نالت قضية الديمقراطية الحظ الأوفر من المدخلات والمناقشات، فنجد أن معظم الأوراق المقدمة قد تركزت لها بشكل مباشر أو غير مباشر، ولم يكن الشاغل الديمقراطي مجرد رد على غيابها في النموذج السوفياتي، رغم أن بعض الأوراق عكست ذلك، بل ردا على غيابها في الواقع المعاش أساسا.

وقد نوقشت هذه القضية على مدار جلستين، الأولى بعنوان «الاشتراكية والديمقراطية» وتم فيها مناقشة الإطار العام لمفهوم الديمقراطية من منظور اشتراكي، حيث قدمت د. فهدية شرف الدين (لبنان) : تساؤلاتها حول الجديد في إشكاليات الحرية والديمقراطية» وقدم د. عمار بكماش (سوريا) ورقة بعنوان : «حول المفهومين الاشتراكي والبرجوازي» للديمقراطية والتعددية»، كانت الدراسة الثالثة للأستاذ عبد الغفار شكر بعنوان «الديمقراطية الطريق النحوي إلى الاشتراكية».

وقد قام الأستاذ تبيل الهلالي بالتعقيب على أوراق هذه الجلسة ومن ناحية أخرى أثرت قضية الديمقراطية على مستوى ممارسة اليسار، حيث قسم الأستاذ صلاح المعروسي والأستاذ أحمد عبد القوي زيدان ورقتين حول اليسار والعمل البرلماني، الأولى بعنوان «حدود البرلمانية» والثانية بعنوان «اليسار

موجز لأحد المحاور الرئيسية، وهو محور القضايا النظرية في محاولة لإلقاء الضوء على بعض ما أثير في هذه الندوة التي اتسمت بقدر كبير من الحيوية، هي في حد ذاتها الرد الإيجابي على أزمة الركود وركود الأزمة

وقد شهد هذا المحور مناقشة أربع أوراق هي : «اجتهادات في تجديد الفكر الماركسي العربي» للدكتور ماهر الشريف (فلسطين)، و«أزمة اليسار في مصر : الواقع وآفاق المستقبل» للدكتور سيد البهراوي، و«قضية الدبل الوطني الشعبي الديمقراطي» للدكتور صلاح أبو ناز، وأخيرا «الفعل السياسي : والوعي التاريخي» للدكتور فيصل دراج (فلسطين) كما شارك الدكتور نبيل عبد الفتاح كمعقب .

أولا : حول تجديد الفكر الماركسي

يسأل د. ماهر الشريف بداية : هل يمكن الحديث عن فكر ماركس عربي.. أي هل يمكن القول أن الماركسيين العرب قد قدموا إسهامهم الخاص في الحقل الذي افتتحه ماركس، وأصبحوا ماركسيته بصورة مستقلة؟

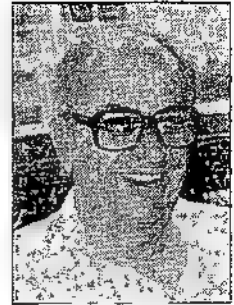
وعلى الرغم من أن د. ماهر الشريف يعترف بوجود بعض الإسهامات من قبل مفكرين عرب، إلا أنه يؤكد على أن عملية الإبداع والإنتاج يجب أن تتم في إطار تلك الوحدة العضوية التي تميزت بها الماركسية بين النظرية والممارسة وما يهنيه هنا ليس الإنتاج الفكري الفردي بل دور الحزب الثوري والثقافة العضوي في عملية الإنتاج والإبداع، وهو الدور الذي غاب عن الساحة الماركسية العربية في ظل الخضوع لهيمنة الماركسية السوفيتية.

ويرى أن المعجز والقصور اللذين يدوران لبعض كاسباب..هما في الواقع نتائج لسبب أساسي قتل في انقطاع الماركسية العربية عند ظهورها عن أفكار التنوير العربي وخاصة أولئك الذي أبدوا ميلا للاشتراكية أمثال شبلي شميل، وفرح انطون، وسلامة موسى . ويؤكد على أن الانسلاخ عن مسار التنوير العربي جعل هذه الماركسية مرتبطة لأيدولوجية «الماركسية اللينينية» السوفيتية الرسمية التي تقاومت معها، وحال دون بروز إسهامات متميزة لإعادة إنتاج الماركسية عربيا، ومن ثم ، ففي رأيه، أن مدخل التجديد يعني إعادة وصل ما انقطع من خلال استعادة «الروحية الفكرية» التي خيمت على عصر النهضة والتواصل معها والتحرر من أسر الأيدولوجية التي انحصر الفكر الماركسي في داخلها.

وهنا يطرح سؤالا آخر : هل الانتقائية في الفكر منقصة إذا احتواها نزوع نقدي يتطلع إلى أفق تحرري شامل؟ ويتضمن رد ماهر الشريف الإيجابي على سؤاله سلسلة من القول بالقيود لم تحظ بقبول إيجابي عند بعض مثالي الفكر الماركسي مثل الليبرالية السياسية و«القومية العربية» ، بل والقول بالفرار التقدمي لحركة الإصلاح الديني. ففي رأيه أن تجديد الفكر الماركسي العربي يرتبط ارتباطا عضويا بالتنوير الذي يعطى الأولوية للهضة على حساب الثورة وللتنجز على حساب الظفرة والمجتمع على حساب السلطة



سمير أمين



ماهر الشريف



د. ماهر الشريف

واشالة للدكتور سمير أمين وعنوانها : «اليسار وتجديدات المستقبل» وقد قام الدكتور إبراهيم سعد الدين بالتمقيب على أوراق هذا المحور

وقد خصص اليوم الثالث للندوة لمناقشة قضايا الحركة التقدمية العربية في جلسة ترأسها الدكتور رفعت السعيد، وعقب عليها الأستاذ محمود أمين العالم، أما الجلسة الثانية والتي ترأسها د. رضى عاشور فكانت مخصصة لمستقبل الصراع العربي الصهيوني في الجلسة الأولى قدم الأستاذ كريم مروة (لبنان) ورقة بعنوان : «اليسار العربي : واقع ومهام وآفاق» والأسقاء عطية مسروح (سوريا) : «مساهمة في ملامح ماركسيتها العربية» وعن الحركة التقدمية العربية قدم الأستاذ أمين اسكندر والأسقاء حسين معلوم ورقتين متكاملتين الأولى عن مهام ومكونات هذه الحركة والثانية عن إعادة بناء مستقبلها، وفيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني كانت ورقة لأستاذ جبران الجابر (لبنان) وعنوانها «التطبيع الثقافي ونسق اللبم الوطنية»، والأستاذ هاني عباد والذي تحدث عن لصراع العربي الصهيوني في كتابات ميشيل كامل

وقد اختتمت أعمال الندوة بحلقة ختامية عقدت بالمقر المركزي لحزب لتجمع وخصصت لميشال كامل كمفكر ومناضل، وتحدث فيها الأستاذة : لطفى الخولي، وكريم مروة ، ونبيل زكي .

وهذه شكر الله.

ونظرا لتعدد محاور الندوة واتساع دائرة النقاش حول ما أثارته الأوراق من نقاشات وسبب ضيق المساحة، فسوف تقتصر على عرض

ثانيا : التبعة الذهنية:

تدور أزمة اليسار المصري في رأى د. سيد البحراوى كأزمة ، ترتب عنها معنى اليسار دور اليسار منذ البداية الفعلية في الثلاثينيات ، وتحديدًا انحسار مشروعيتها كقوة اجتماعية ، ومن ثم التحول إلى المشروع الذي تستخدمه السلطة كبقية شامت ومتى شامت ، وفي رأيه أيضا أن هذه الأزمة طالت كل القوى السياسية الأخرى على الساحة ، ويستثنى منها ، متحفظا ، القوى الإسلامية . أم العنصر الثانى فى الأزمة ، الذى يركز عليه د. البحراوى فهو قضية التبعة الذهنية ، والتي حادت كنتيجة طبيعية للطبيعة الطبقة لليسار الذى ينتمى إلى الطبقة الوسطى الحديثة والتي انصاعَت منذ نشأتها فى عصر محمد على وحتى الآن لاتباع النموذج لأوروبى .

أم المخرج من هذه الأزمة فيتمثل بداية فى ضرورة الانفصال عن ذهنية الطبقة الوسطى التابعة ليس فقط على مستوى الوعى وإنما بالأساس على مستوى الوجود الاجتماعى ، والتواصل الإيجابى والفعال مع الفئرا .

ثالثا : البديل الوطنى الشعبى الديموقراطى قراءة نقدية فى فكر سمير أمين

لاشك أن د. سمير أمين أكثر من أثرا فى الفكر الماركسى العربى ، فقد كانت إسهاماته عديدة ومتنوعة ، ولاشك أيضا أن قراءة نقدية لأفكاره تقتضى الإحاطة ببنائه الفكرى والتحولات التى طرأت على رؤاه النظرية من رؤية تنحاز لفكرة الثورة الاشتراكية التى تقومها لطبقة العاملة ، إلى رؤية تنحاز لقيادة الأنتلجنسيا الثورية لثورة وطنية شعبية .

هذه الرؤية الجديدة هى موضوع الورقة التى تقدم بها د. صلاح أبو نر حيث تناولها بالتحليل النظرى والتناول النقدى سميا نحو تعميق وتطوير النقاش حولها ، ولقناعا منه بأنها بالفعل تحوى على عناصر جادة تدور على تشكيل مخرج من الأزمة الراهنة ، وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام : يتناول الأول الطبيعة النظرية والتاريخية للفكرة الجديدة والحدود التى طرحت فيها . ويتناول الثانى إلى مصادر تكوين الفكرة وعناصرها الأساسية . وينتهى الثالث بمحاولة نقد الفكرة على أكثر من مستوى .

ويركز د. صلاح أبو نر على المنطق التركيبى للخيار الجديد نبذلا من لتناقض العام والمجرد بين اشتراكية ورأسمالية ، هناك مسيرة انتقال تاريخية طريقة صوب الاشتراكية ، وهو حياء يتحقق بالفعل لجماعى بما يعنيه ذلك من أشكال جديدة للتنظيم والممارسة وصيغ جديدة للتحالفات السياسية وآليات التفاوض

وإذا ، كانت رؤية سمير أمين تنطلق من وجود المنطق التركيبى على المستويين السياسى والاقتصادى فإنها تغيبه على المستوى الثقافى حيث يطالب بالتخلص من إشكالية الترفيق بين العقل والإيمان ، وعلى مستوى آخر لا يعد أى مكان للقوى الأصولية فى مشروع الجديد . وينتقد د. أبو نر هذا الغياب ليس انحصارا لمحابب الأصولى ، ولكن انطلاقا من أن المنطق التركيبى الترفيقي قائم أيضا على هذا المستوى مستشهنا بالصراع الذى وافق تطوير العلمانية فى أوروبا وهو قائم ها أيضا ليس اختصارا ولكن بحكم التاريخ ، ويخرج بنتيجة مفادها «أن الثورة الفكرية ضرورية ، ولكن غير مراحل ومن خلال منطق تركيبى محدد . كيف؟ هذا تحد حقيقى ، وليس لدى إجابة . ولكنى أطرح السؤال التالى ، هل يمكن لفكرة

الذاتية الحضارية أن تشكل الوسيط الثقافى الجاع بين قطبي العقلانية والإيمان ، عبر مركب يتجه إلى تسديد قطب العقلانية مجرد سؤال .

رابعا : مفهوم السياسة . والذاتية الإنسانية المتحدة . يطالعنا فيصل دراج دائما برؤية مركبة ذات علاقات داخلية تربط ما بين العلمى والأخلاقي فى نسج واحد وهو رؤية تطالب بإبداع الوعى وحث الإرادة . والفعل السياسى من منظور فيصل دراج مشروط بتفتح الشخصية الإنسانية والارتقاء بالبنية القيمة والثقافية للمجتمع .

وإذا كانت ورقة د. فيصل دراج تعرض مباشرة لعدد من المفاهيم مثل الديموقراطية ، السياسة ، الطبقة الخ . إلا أن تعبير الذاتى الإنسانية يبدو أكثر بروزا فعنده تحديدًا يتقاطع العلمى بالسياسى بالأخلاقي . وهو ضد كل ما يسلب الذات حريتها حتى ولو كان «حزبا ثوريا» أو ممارسة سياسية «مبتذلة» . ففى رأيه أن الماركسية ترى فى خلق الذاتى المنحرة بداية للسياسة وغاية لها ، لأن الفعل السياسى ، من حيث هو قبول بالواقع أو رفض له ، يستلزم وجود ذات إنسانية قادرة على الرفض والقبول . وعلى هذا تكون الذات الإنسانية الحرة سببا لإنشاء الحزب ومقدمة له ، مثلما تجعل من الحزب حاضنة لمجموعة من البشر الأحرار الذين يطورون الحزب ويحولونه ، وفقا لتجاربههم الكفاحية المتراكمة .

وهكذا يصبح المشروع الاشتراكي هو ممارسة الهدى فهو يتحدد بالوسائل والأدوات والأغراض التى تنفضى إلى الاشتراكية كهدف أخير . وفى النهاية يشير د. دراج إلى أن الفعل السياسى هو مزيج من الواقعى والتخيلى ، من المجرى والفعل ، وكل الأمر ، برأيه نسبة ولها ضامن لتجاحها . ذلك أن الحقيقى الوحيد هو الصراع والاستمرار فى الصراع ، كعملية تاريخية مفتوحة .

وفى سياق تعقيبه على الأوراق يقدم د. نبيل عبد الفتاح مجموعة من الانتقادات والتي تدور أيضا وكأنها رغبة فى كسر المسلمات ، ففى تعقيبه على ورقة د. فيصل دراج يشير إلى تسرب الروح المثالية بين تضاعيف التأويل فقراءة فيصل دراج ما زالت تسجلهم النص الأصيل فتعبد إنتاجه مؤولا كما أن مفهوم السياسة يبدو مثاقفا فضلا عن أن الرهان المثالى على أن الحزب لم يعد له وجود بعد أن أصبح الحزب على هامش المشهد السياسى الراهن

ومن ناحية أخرى يؤكد د. نبيل عبد الفتاح ، على أن التطلع إلى الذات الإنسانية الحرة هو تطلع تاريخى ، وهو الأمر الذى يتطلب تحديدا التساؤل حول إمكانية تحقيق ذلك الآن .

وفى تعقيبه على ورقة د. ماهر الشريف يطرح د. نبيل عبد الفتاح سؤالاً محددا : هل يمكن تحرير الفكر الماركسى من أسر الأيديولوجيا ؟ وما الذى يبقى منه إذا تبنى الليبرالية وحركة الإصلاح الدينى ؟ لاشك أننا سنكون بصدد فكر آخر ومؤمنين آخرين . فالفكر الماركسى إنتاج أيديولوجى بالأساس . فى رأيه ، وعن مفهوم التجديد يتساءل : هل مفهوم التجديد بالمعنى الشائع فى التقاليد العربية والفكر العربى ما زال مشروعا ؟ ففى رأيه أن كل سؤال يطرح فى مرحلة تاريخية محددة يطرح معه ضمياته ومرجعياته ، وسؤال التجديد مطروح علينا منذ الحملة الفرنسية . ومن ثم فإن طرح سؤال التجديد يتطلب الوعى بالتاريخ والتغيرات .



يشود جدل قديم جديد حول دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة، أو الفقيرة. ويقول البعض إنه لا مناص لتلك الدول من الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية في تنميتها الاقتصادية الاجتماعية. ذلك أن هذه البلاد فقيرة بمعنى انخفاض متوسط الدخل الفردي فيها. وما يتبعه من نقص المدخرات وانخفاض معدل تكوين رأس المال، الذي يؤدي بدوره إلى ضعف معدل التنمية، وهذه دورة جديدة من نقص الدخل، وزيادة الفقر. ولا يكسر هذه الحلقة المفرغة إلا رأس المال الأجنبي.

## رأس المال الأجنبي.. يسيطر دائما

د. خليل حسن خليل

تتخصص فيه الدول الفقيرة في الانتاج الزراعي والأولى، بينما تخصص الدول الغنية في الصناعات. وهذا يعتبر فرضا للتخلف على الدول الأولى، وإثابة نمو صناعي أكبر للدول الثانية أي أن الفقير يزداد فقرا، والغنى يزداد غنى. فال معروف أن الصناعات هي دينامو النمو.

٤- تحويل أرباح المشروعات الأجنبية إلى الخارج تحريلا طليقا. فيحرم الاقتصاد الفقير من مورد تاريخي مهم، أسهم دائما في التنمية، سواء في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، أم في الدول الاشتراكية. فالربح، وهو الفائض الاقتصادي للمشروعات، كان يعد استثمارا دائما، وبذلك أسهم في تنمية تلك البلدان. فإذا حرم منها الاقتصاد الذي يتم الاستثمار الأجنبي فيه، فإن ذلك يهوق التنمية، ويحرمه من عنصر من أهم عناصر نموها.

والصورة المعاصرة لا تختلف كثيرا عن الصورة الاستعمارية القديمة فقد حلت محل الاستعمار القديم، الشركات الأجنبية العابرة للقوميات.. لتقوم بدور أكثر إفقارا للاقتصاد المتخلف من الاستشارات القديمة هذه الشركات الأجنبية تغطي بنفس المكانة التي حظيت بها الشركات الاستعمارية. وأصبحت تعطى الامتيازات التي كانت تنعم بها الشركات الأجنبية القديمة. وتحكم الاقتصاديين المتقدم والمتخلف نفس العلاقات

وينكر بعض الاقتصاديين هذا اللون من التحليل. ويرون، وعلى العكس تماما، أن رأس المال الأجنبي أسهم تاريخيا في تعميق التخلف. وأضاف إلى المعوقات الداخلية، معوقا خارجيا للتنمية. ويستردون بدور رأس المال الأجنبي في العالم الثالث، في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث بقيت هذه الأموال مع الاستثمار ماثات الاعوام. وتركت تلك البلاد أكثر فقرا مما كانت عليه قبل الاستعمار. وهذه بعض أسباب تعميق التخلف، الذي أحدثته رؤوس الأموال الأجنبية:

١- كانت أغلب رؤوس الأموال الأجنبية مستخدمة في انتاج المواد الزراعية والأولية اللازمة للتصدير للدول صاحبة الأموال، وباللزمة لتقديم مواد الخام الرخيصة لصناعاتها، وتوفير المواد الغذائية رخيصة أيضا لصالحها.

٢- احتكار سوق الدولة المتخلفة، لمصلحة مصروعات الدول المتقدمة، وذلك بتخفيف الاعباء الجمركية، وغيرها من القيود، وبذلك تجهض صعاتها الوليدة. ولا تلقى حماية ضد هذه الصناعات القوية في الدول المتقدمة.

٣- فرض هذا النمط من الاستثمار والتجارة، تقسيم عمل دولي،

التي حكمته قديما

١- أصبحت الامتيازات ، التي كانت تنتزعها الشركات الاستعمارية تسرا ، فتح طراعية للشركات العابرة للقوميات ، في الوقت الحاضر ، بواسطة -حكومات تلك البلاد- فأصبحت الاراضى لاقامة تلك المشاريع الأجنبية تقدم مجانيا ، أو بظهير أجر إسمي . وبطبيعة الحال يقدم لها العمل وخصا . وتعنى من جميع الضرائب ، لمدة تمتد إلى عشر سنوات ، تتحدد إذا ما اراد الأجنبى أن يبقى في البلد محل الاستثمار . وتخفيض لها الضرائب الجمركية . ويترتب على ذلك انعدام الحماية للصناعات الوطنية الناشئة ، التي تحمي في كل الأوطان . ويبدو أننا في مصر ، لا نقرأ التاريخ ، وإذا قرأنا ، لا نستطيع ، فندرس الاموال الأجنبية في عهد الخديوى اسماعيل مثلا ، كان أغلبها في شكل قروض عامة ، أدت كما هو معروف إلى إفلاس مصر . واتشى في تلك الأيام «صندوق الدين» الذي فرض سيطرة أجنبية على الاقتصاد المصرى ، كانت مزيجا من السيطرة السياسية والاقتصادية حيث قررت الدول الرئيسية الدائنة انشاء هذا الصندوق ، ليجمع أقساط الدين وفوائده مباشرة من إيرادات بعض المحافظات الغنية (التي كانت تسمى مديريات في ذلك الوقت) .

ولم يؤخذ رأى مصر في تلك الخطوة . ولم تكن مصر لتستطيع أن تقاوم مقاومة فعالة تلك الدول . وهذا الوضع يذكركم بدور صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للتعمير والتنمية . وهما مؤسستان دوليتان شكلا ، لكنهما في حقيقة الأمر ، يخضعان لسيطرة الولايات المتحدة . فهى تسهم في رأسمالهما ، بنسبة كبيرة ، وفي المناصب الادارية العليا ، وفي تسويق أوراق تلك المؤسستين في السوق الأمريكية ، إلى غير ذلك من ألوان النفوذ .

وبهذا أصبحت «ورشة» صندوق النقد ، والبنك الدولي ، لملاح أزمة الدينون ، وأزمات الاقتصاديات المختلفة ، لها شروط وطابع معين ، من مستحيل القول معها ، انها ليست سيطرة أجنبية على اقتصاديات الدول المديونية . وسرا لجأت تلك المؤسسات إلى وسائل الضغط المباشر ، والسيطرة القديمة ، كما كان الحال في عهد الاستثمار التقليدى ، أو إلى وسائل متطورة ، يطلق عليها أحيانا «الإصلاح الهيكلى» ، فالنتيجة واحدة ، هي السيطرة الأجنبية على الاقتصاد القومى ، والتدخل في أمورنا السببية الاقتصادية . وهذا يضيف عنا حديثا يعمقنا عن التخلص من اتعسف .

٢- ومن المعروف إنه مع تسوية الدينون الأجنبية ، في التاريخ المصرى ، انتقلت رؤوس الاموال الأجنبية للاستثمار الخاص في الزراعة ، عن طريق الاقتراض العقارى للسلاك الوطنيين ، أي الاقتراض بضمان لأرض .

وقد وجد الكاتب في فصل خصصه في رسالته للدكتوراة عن دور رأس المال الاجبى في الاقتصاد المصرى ان رأس المال الاجبى الخاص أوشك أن يؤدي إلى كارثة ، كما حدث بالنسبة للدينون العامة الأجنبية . فقد وجد أن مقرضى القروض من الافراد والبنوك الأجنبية قد آلت إليهم ملكية ثلث الاراضى الزراعية في مصر ، التي عجز ملاكها عن سداد

فائدة الدينون الفاحشة ، فنزعت ملكيتها من اصحابها ملاك الاراضى الصغار والمتوسطين الكبار ، سدادا لتلك الدينون . وبهذا اوشكت تلك البنوك على تخريب مصر ، وابتزاز ثروتها الأولى ، وهى الأرض الزراعية

وفي الفترة المعاصرة استدعيت البنوك الأجنبية ، طبقا لسياسة الانفتاح المتسبب لتباشير نشاطها في مصر ، بعد ممارسة مصرفية مصرية كفتة ، حازت السبعين عاما ، منذ أنشأ ، طلعت حرب ، الاقتصادى الوطنى الأول ، بنك مصر . ونسمع كذلك عن بيع البنوك المصرية تعطى لغير المصريين . ونسمع كذلك عن بيع البنوك المصرية الكبيرة . والبنوك هي أعصاب الاقتصاد المصرى . كيف يتحكم الاجانب في اعصابنا ، وكيف يحتل الاجانب ، أو غير المصريين ، أرضنا . وهذه ليست نعمة وطنية ، ولكنها ملاحظة ، نرجو أن تكون رشيدة . ف شباب مصر ، الذى يخرج زرافات ووحدا كل يوم ، وتلفعه البطالة بشراظها «وقلاحو مصر» الذين يتطلعون بحق ، لتحقيق حلمهم الجميل ، بامتلاك قطعة أرض من وطنهم .. هؤلاء هؤلاء .. هم أصحاب الحق الأول والأخير . في تلك الأرض .

ونحن نؤمن بأن المصرى وطنى . كان حاكما أو معكوما . ونتبنى أسلوبا رشيدا بقدر أولى الاموال سواء السبيل . إن الدلائل واضحة على أن رأس المال الأجنبى ، اذا اطلق له الحبل على الغارب ، فانه يدخل ليسيطر ، وليبتز ويستغل اقتصادنا وأهلينا .

## ٢- التحالف بين رأس المال الاجبى وبين بعض القوى المحلية .

لا تباشر الشركات الأجنبية العابرة للقوميات سيطرتها على البلاد التي تباشر فيها نشاطها بشكل مباشر وظاهر . كما كان الحال عليه في فترة الاستعمار التقليدى . لكن ابتكرت عدة أشكال للتحالف في المجال الاقتصادى . ولا يهم لسيطرة الاجانب على المشروعات المحلية ، أن يكون لهم أغلبية في رأس المال ، فهم يسيطرون على المشروع ، ايا كانت نسبة اشتراكهم فيه . فليس من الضروري أن يكون للاجانب ٥١٪ من المشروع . غاية نسبة حتى ولو كانت ١٠٪ فحسب ، فانهم يتمكنون من السيطرة عليه . فبالغالب ان يكون مدير المشروع من عندهم . ويمكن أن يساهموا في المشروع عن طريق التكنولوجيا فحسب . وعلى هذا مدير المشروع ، وفنيوه ، وخبرائه يكونون من الاجانب وتنتسلل سيطرتهم على الاقتصاد القومى بقدر ما يسهمون بأية نسبة في مشروعاته وقطاعاته .

ولا يهم أن تكون المشاركة مع الدولة ، أو مع القطاع الخاص . وتكمن الخطورة في أن تؤدي تلك السيطرة إلى التحكم في التنمية الوطنية ، كما ونوعا ، طبقا لاسرائيليات الشركات الدائرة للقوميات ، والدول التي تنتمى إليها ولا حدال أن مصلحة الشركة ودولتها سوف تكون مقدمة على مصلحة الدولة المختلفة ، التي سوف تؤدي هذه الرابطة بينها وبين الاقتصاد والمتقدم إلى تعميق تخلفها وتبعيتها .

إن دراسة حقيقية متأنية للمشروعات التي يقوم بها الاجانب ، أو

## هل يتراجع دور رأس المال الاجنبي في تعميق التخلف؟

نصنع محلبا ، فهذا بعيدة عن الصناعات الحقيقية ، كمقاعد مثلاً .  
ب- وهي «سلع» استهلاكية ، لا تسهم في عملية تكوين رأس المال  
وبذلك تكون بعيدة عن التنمية ، وتكوين قاعدة إنتاجية ، يطلق عليها  
الاقتصاد الوطني

ج- سلع مترفة أو كمالية ، تستلزم مدخول الأفراد ، وتحرم منها  
التنمية . كذلك تسهم في تلوث البيئة بما تشهده من سموم  
(٢) الصناعات الفذرة

هذه الصناعات يطلق عليها ، لصناعات الهاربة ، أو «الصناعة  
الفذرة» . وهي الصناعات التي قررت الدول المتقدمة ، وشركاتها ، أن  
تهربها ، وتستعج بإقمتها في الدول المتخلفة . ومن أمثلة هذه الصناعات  
«الصناعات البتروكيمياوية» وتوجد بصفة خاصة في بلاد  
البتترول ، حيث هو المادة الأساسية الخام لتلك الصناعات وقد رأت تلك  
الشركات أن تقام هذه المشروعات في لبلاد المتخلفة ، لاشبع رغبة  
جدهيرها في التنمية الصناعية هذه . لصناعة ملونة لبيئة ، فلا بأس  
من ابتعادها عن الدول المتقدمة . وتبقى ايضاً مسيطرة عليها بواسطة  
الشركات العابرة للقوميات . فالتكنولوجيا المستخدمة فيها أجنبية ،  
ومحتكرة للاجانب . والمديرون والفنيون والمهندسون اجانب ، فلن تتسرب  
التكنولوجيا لمواطني الدول المتخلفة . ومنتجات الشركة تنقل بسفن  
أجنبية . والمحاسبون اجانب . ويتم اتسويق بواسطة وكالات الشركة في  
الخارج . إذن معظم ثمراتها للشركة الأجنبية .

من كل ما سبق ، يتبين أن رأس المال الأجنبي ، سواء بدورته  
لتاريخ ، أو بالملاحظة أو المشاهدة للواقع المعاصر الذي يعتبر تاريخياً  
كذلك ، قد باشر ، وما زال يباشر ، سيطرة اقتصادية على البلد الذي  
يبشر نشاطه فيه . ولما كانت لشركات العابرة للقوميات شركات  
عملاقة ، تنتمي لدول رأسمالية كبرى ، فخطر المساس بالسيادة قائم  
ايضاً ، حيث يخرج الاقتصاد بالسياسة دائماً

دعنا نفترض حسن النية ، فنقول : لنا جميع مواطنون وطنيون . وقد  
يكون الفارق أن بيننا من يقرأ التاريخ قراءة عابرة ، بينما تحفظه جماهيرنا  
«رتقاء» قراءة واعية ، فهي القرى التي تعاني من التخلف ، وهي التي  
يزحف فائض عملها ، ليضيف إلى ثراء الشركات الأجنبية ، وحلفائها  
المحبين

سهمون فيها ، في مشروعات هدمية ، تتج سلعاً استهلاكية . ومعظم  
نجاحها الاستهلاكي ترفي ، لا يس التنمية ، وليس نشاطاً منتجاً ، ينشئ  
قاعدة إنتاجية يطلق منها الاقتصاد إلى مستويات تنموية عالياً . فهذا  
تطلب وقتاً أطول ، وجهداً أكبر ، حتى تثمر مشروعاتها . فالعسفة  
الخاصة بالشركات العابرة للقوميات ، وحلدها ، تنطلق إلى ربح سريع  
ومرتفع ، وليس لها صلة ، بالتنمية الحقيقية ، ومشروعاتها الانتاجية طويلة  
المدي

وخطورة هذا اللون من المشاركة بين الشركات الأجنبية والحكومات ،  
أو بعض رجال الأعمال المحليين ، أنه طرد كنت السيطرة للاجانب ، فلا  
تدخل التنمية الوطنية ، أو مصالح العمال والفئات لكادحة في  
الحساب . ومن الأمثلة الشهيرة ، أن حكومة غانا ، كانت شريكة مع  
شركة أجنبية في صناعة الالومنيوم واضرب العمال مطالبين بتحسين  
حالتهم ، وزيادة أجورهم المتردية . استعادت الشركة بجنود الحكومة ،  
لضرب المضربين . وكانت مجزرة ، حصد فيها العمال برصاص الحكومة ،  
دفاع عن لشركة الأجنبية ، وحلف في تشجيع العمال تشغيلاً رخيصاً .

٤- تدعم الشركات العابرة للقوميات سط تقسيم العمل الدولي القديم  
بين الدول الفقيرة التي تخصص في إنتاج المواد الأولية ، وتصديرها إلى  
البلدان المتقدمة ، مع السماح ببعض الصناعات منها :

(١) الصناعات البديلة للواردات : ومثالها السيارات  
والثلاثيونات ، وغيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة . والواقع أن هذه  
المشروعات ، ليست صناعة ، ولا هي وطنية ، وهي هدمية بالتنمية .

أ- ليست صناعة حقيقية ، فهي تجمع لقطع مصنوعة في الخارج  
تجمع مع بعضها لتكوين سلعة هي السيارة أو الثلاثيون مثلاً . وبذلك  
فهي سلع أجنبية في شكل قطع تجمع لتكوين سلعة واحدة ، وتبقى أجنبية  
كما هي . ولا تشبه صناعة أو تكنولوجيا بها قبل من أن بعض القطع

اليسار

العدد القادم

\* «فكر» التحديات الثقافية للمشروع الشرق أوسطى

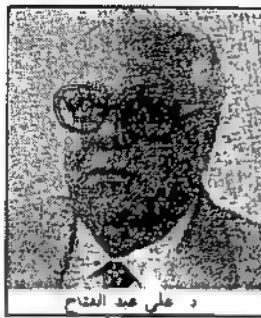
للدكتور حامد خليل

\*\* زوايا : أدب ونساء

# مشروع استرداد التكلفة



د. سمير فواز



د. علي عبد الفتاح



د. اسماعيل سلام

لا حاجة لنا بالتذكير بتفاصيل الحالة الصحية العامة في مصر فمن البهارسيا إلى الفاشيولا، ومن نقص التغذية إلى التسمم بالرصاص، ومن التهابات الكبد إلى عشرات الأمراض الفيروسية التي تمر على مصر وتذهب دون أن تشخص، ومن تلوثات المياه إلى ملوثات الهواء... وكل هذا علاوة على ما تسبب فيه الضغوط النفسية من جلطات في المخ والقلب ومن سكر وسرطان.

ولعل أبسط وأبلغ تلخيص لهذه الحالة هو «التقرير الأول لعام ١٩٩٥ للجنة الصحة والسكن والبيئة بمجلس الشورى» وهي اللجنة التي كان مقرها الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة الحالي. فبعد أن بذرنا التقرير بحقوق المواطنين كما نص عليها الدستور بخصرر الرعاية الصحية (مواد ٨٧، ١٠، ١٦، ١٧، ٤٠) فإنه يعترف بصراحة وحلاء:

«بأن متوسط نصيب الفرد في مصر من ميزانية الخدمات الصحية من الباب الثاني (دوية - أغذية - وقود - مياه - انارة - تجهيزات... الخ) هو ٤٦٠ قرشا (ربعمائة وسقرون قرشا فقط لا غير) في العام.

«بأن الدولة غير قادرة على تقديم الخدمات الطبية للمواطنين مجاناً ولا حتى بصر معتدل بقدر عليه المواطنون.

«بأن هناك انخفاضاً كبيراً في الكفاءة الادارية وقصوراً في المتابعة والتفتيش بل «إن العديد من الدول المشابهة قد حققت نجاحات ملموسة في لرعاية الصحية على الرغم من أن نسبة الإنفاق الصحي بها أقل منا بسبب كفاءة استعمال المواد المتاحة: «كاندوتيسيا وزهابوى وشيلى».

## د. سمير فواز

ومرة أخرى أذكر بأن هذا هو تقرير لجنة الشئون الصحية بمجلس الشورى وكان مقرها الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة الحالي وكان في نفس الوقت مقرر لجنة الشئون الصحية بالحزب الحاكم.

عندما عين زميل العمر الأستاذ الدكتور علي عبد الفتاح وزيراً للصحة، قابلته في مناسبة اجتماعية قبل أن يصاب بما يصاب به عادة التكنوقراطيين المجنونون لمناصب سياسية (والظالمون فيها كذلك من عينة عيده مشتاق) ونصحت، إذا أراد أن يقدم عملاً لا ينس في مجال صحة المواطنين، أن:

«يفتح ملف مشروع استرداد التكلفة - COST RECOVERY.

«يبدأ تطبيق نظم التحكم في الجودة وضمان الجودة في مجالات الطب المعملى.

وقد حول الزميل مشروع التحكم في الجودة وضمانها إلى حفلات عشاء وبيانات صحفية وتصريحات تلفزيونية، واغمض عينيه عن مشروع استرداد التكلفة وأهتم بدلا من ذلك بمشروع عربات الأكل (حل

تذكرون هذا المشروع الخرافى؟! وأنشأ مكاتب لتصميم هذه العربات ونشرت صور له بجوار بعضها، إلى آخر هذه العمليات الاعلامية.

والزميل والصديق العزيز معذور فهكذا تسير الأمور في مصرنا الحبيبة.

\*\*\*\*

منذ حوالي ست سنوات دعيت للاشتراك في قيادة مشروع «استرداد التكلفة» وكان المشروع عبارة عن منحة قيمتها ٢٠ مليون دولار (مائتى مليون دولاراً) من هيئة التنمية الدولية - A I D - AGENCY FOR International Development (وهي هيئة أمريكية) على أن يصرف المبلغ خلال ثمانية أعوام على رفع مستوى الخدمات الطبية في أربعين مستشفى حكومياً وبعض العيادات الخارجية. وكان الشرط الوحيد المرتبط بهذا العملية هو استعادة جزء على الأقل من تكلفة العلاج والتشخيص أى أن يصح العلاج بأجر.

ورغم ما تسببه جملة «العلاج بأجر» من حساسية ايديولوجية في الأوساط التي أعيش فيها، فقد رأيت في المشروع فرصة حقيقية لرفع مستوى الخدمات الطبية في

مصر، وطالب وطب شرى بأن يكون محبا حبا ربح سحنى أحيانا أخرى حسب الرجع الاحتمانى للمريض. واضمت لمشروع

ركن من لاساب انى السحنى يقول الفصل فى المشروع اسماء الرماء الثانى عليه نكان مشير، الدكتور وراشى الديب أحد عسا. المناعة واحد الأطباء الذى رطوا بين العلم وحسب الوطن، وكان معنا الدكتور نهيل. المهيبرى أول مدير لمستشفى عين شمس التخصصى والدكتور رضا محفوظ مدير شركة الجمهورية للأجهزة والمعدات الطبية سابقا، والدكتور المهندس أبو زيد راجح، خبير العالمى فى هندسة المستشفيات، وقائمة ضخمة من الخبراء والعلماء فى مجالات لإدارة والطب والتعرض وقد اجتماعا كهم حبا لوظهم ورغبة فى خدمة مواطنيهم، وكان ما يتماطوه من مكافآت على عملهم هو بضعة قروش عن حضور الجلسات. وكان من العوامل المشجعة لى شخصب على الاتصام لمشروع هو وجود الأخ الدكتور سمير قباض عضو التجمع البارز فى قيادة المشروع بحكم وظيفته فى ذلك الوقت. وكان «دينامو» العملية والوحيد الذى يعمل بكفاءة شهرية معقولة كيميائى شاد بدعى شريف عزت، عمل ملى لفترة فى نشاء وإدارة معامل مستشفى عين شمس التخصصى.

للاسر كان اسلوب بيروقراطى خاص فى العمل، وبدانا جميعا بتمارن للاحتظام داخل هذا النظام، نهم المنحرون والمنحة مائتى مليون دولار لمصر. كانوا مثلا يطلبون ما

يسمى «بالقاييس Standards» واذكر اننى وشرف عزت وضعنا عشرات من المواصفات لمعامل مختلفة تحدد مثلا عدد «البرايز» Electrical plugs فى مستشفى ثة - ٣ سرير، ومواصفات الاحيزة المختلفة ووسائل الامار وتكاليف رسم كل اختبار للاتواع المختلفة من المرضى، ودرسا ما يطلق عليه فى امريكا اسم برنامج الاعتراف بالمستشفيات Hospital Accreditation Program، وتضمننا امسيات فى مكتب الدكتور ابو زيد راجح لدوايات الكمبيوتر للتصميم الهندسى للمعمل، وزرنا المستشفيات المرشحة للتطوير ورأبنا الحالة المزريه لمعامل المستشفيات المركزية بالأقاليم، ووضعنا برامج إعادة تدريب الاختصاصيين والفنيين لممارسة الطب المعلى الحديث، وكتبنا التقارير ووضعنا الدراسات التى استهلكت كثيرا من الجهر والعرق والورق.

وكانت هناك بعض الطلبات: لابد من «تشغيل» بعض مرافق. وزارة الصحة معكم- فعلننا. وعندما ارسلت للمشروع بعض عربات الجيب للتنقلات وارونا سرعة الانقراج عنها من الجمارك، ورفض الموظف الكبير فى وزارة الصحة إصدار خطاب خاص ما لم يعط لمكتبه احدى هذه العربات -رفضنا الانقراج السريع.

وعندما وصلنا إلى مرحلة التنفيذ بدأت المضايقات تتضخم: السيد الوزير (فى ذلك الوقت) يريد أن يبدأ بطبقة اعلامية كبرى- لابد أن يكون أول عمل فى القاهرة وسرعة- وبدانا فى تعديل خططنا ودراسة

مستشفى امبابية العام. ثم تحولت المصافقات إلى كوارث - عزل الدكتور وراشى الديب وعين بدلا منه احد وكلاء وزارة الصحة (الدكتور صبحى فهمى، وكيل وزارة الصحة لشئون الاسعاف) وازدادت الامر ارتياكا.

ثم جاءت الطامة الكبرى: فى احد الاجتماعات دخل القاعة رجل لا نعرفه، واخرج أوراقا ملفوفة، تنشا بالشرايط الملصقة على الحائط وقال وهكذا سيصبح مستشفى امبابية العام. وشرح تفاصيل خطته التى تصل إلى اسماء المفاولين الذين سيتومنون بالعمل والتى تخالف كل ما انتهينا إليه من دراسات. وعندما سألت عن مصير دراسات مع الدكتور ابو زيد راجح ومع الزملاء الآخرين لم أحصل على اجابة.

ولم ادع بعد ذلك لأى اجتماع الأخ العزيز الامتاء الدكتور اساميل سلام

حرام والله ضياع هذه المنحة دون أن تترك بصمة على الخدمات الطبية فى مصر. وبالمرة، وقد فتحت الملفات، أرجو أن تبحث عن مصير النح الأخرى، وارهز أن تدرس لماذا تحول جانب كبير من علماء وزارة الصحة فجاء إلى علماء يجلسون على رأس المشاريع البحثية المخصص لها معونات! وارجوك أن تسأل عن أسباب شراء الأجهزة الكلفة ووضعها فى المخازن فى الوقت الذى يوجد فيه نقص شديد فى الأجهزة البسيطة الاساسية.

ولك الله يا مصر

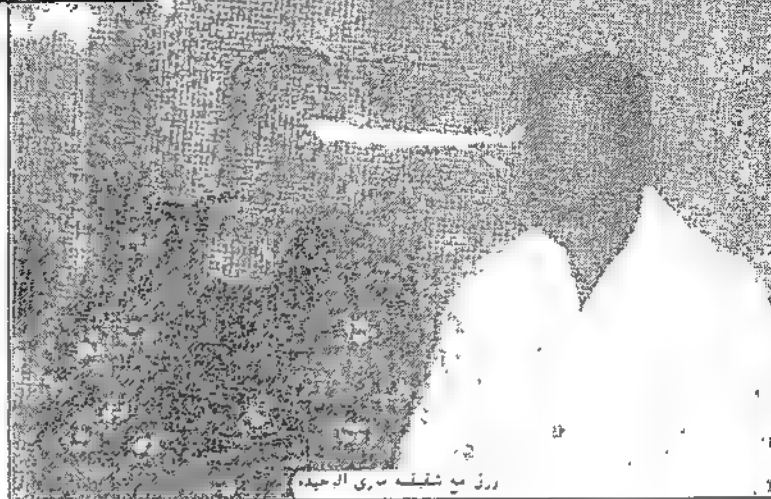
## عصمت سيف الدولة

نق عصمت سيف الدولة طريقة كالمهم من فقر فريته اندلع بالصعيد (الهامية اميوطا) إلى السويدين وإلى مزقرات واحتضات أعلى القبايات العربية وإلى سجن السادات دون أن يغير أو يحدار خطيع. وكان يستطيع لو ملل أن يصل لأكبر المركز وأن يعزز عظم الثروات. ولكن عصمت سيف الدولة لم يكن من أهل ذلك. فقد كان مؤمن بنومه ومحبيا لهم ركارها لكل ظلم يقع عليهم. كانت الأسير جند أبيض واسود وكان الابيض هو ما ينتفع قومه والاسود هو ما يصرم، وعندما جاء جوبيا تشرف للحكم فى الاتحاد السوفى بعد تاريخ صداقة لانتشر وغرك مع الصهرية فى بلدة اخضر المرفق قائلا انه: «أنور السادات يتدع روسا».

رحمك الله رحمة واسعة يا دكتور عصمت والنهم السيدة انفاضلة رفيقة حياتك وكريمتك وابنيك الصبر والعزاء.

حسرت مصر وعشر العالم العربى رجلا عظيما. فى مرضى لكتاب عام ١٩٩٢ عثدت ندوة عن الشرق اوسطية كان أغلب المحاورين من المزيدين. أجلى الدكتور عصمت سيف الدولة على طرب المائدة سكمالا للديمقراطية والحرية الحزار. عندما اضليت الكلمة للدكتور عصمت من بدة الجلسة تحدث عن كامب ديفيد ووصف من وقع على الاندابة ما يستحق لتسيب لنا به العرب. وصدق وقرنا صهير الحاضرين نصيحا حار وابهيت الجلسة وخلف كواليس قاعة الندوة رأيت المسترلين «سكسرا روحه». وعثرت فى هذا الوقت لحدا اجابنى احد أصدقاء بنى من اشيد عدم سألته عن ضمانه السياسى بأند وعصمتانى». ثمعت عن عصمت سيف الدولة بعد أن احتزنا من السنين وأوتبطنا بصداقة قربة وغريبة: نحن محتلمون ايديولوجيا ونحن لا نتقابل الا مرسيا فقط. فقد فرقت بينا المدينة، وجمع بينا المصيف، ولم أكن اذهب إلى المصيف الا عندما تأكل من وحده قسه، فلا معنى له بلدوس.

## رؤى مكارى



رؤى مع شقيقته باري الوحيدة

## جمعية مدونة الحصان

د. رفعت السعيد

الأولى في مدرسة النهضة المصرية وكان معه في ذات المدرسة في السنة الثانية الثانوية طالب من أخريش اسمه جمال عبد الناصر.. ترك الدراسة ليعمل ويسهم في إعالة الأسرة.. (كان اسماعيل صديقى قد منح الترام خطوط الاوتوبس من كل الشركات الوطنية ليوحد الترام القاهرة في يد شركة انجليزية هي شركة «تورنى كروفت» وباع الجميع سياراتهم بأسعار زهيدة.. وهكذا فقد الأب كل شئ..)

اشتغل رؤى صانعاً. وافق المهمة وافق معها لعة الصباغ (كان أبواب الحرف يستخدمون رموزاً خاصة في تعاملاتهم أمام الزبائن). ثم اشتغل كاتب حسابات يعمل تجارة بالقرصنة في عام ١٩٣٧.

وقال: «أول مرة سمعت فيها عن الشيوعية والشيوعيين عندما كنت أزد أحى وأعطينى زوجته اعداداً من مجلة الطائف المصورة، ورأيت صرلاً عديدة لشيوعيين ألمان يضرعون في الشوارع ويقبض عليهم ويعذبون.. وسمعت لأول مرة عن البلشفية والبلاشفة وأول ما برز.. لكننى لم أمتلك القدرة على فهم الموضوع فقد كان كل ما يشغلنى هو هؤلاء الانجليز الذين يحتلون بلدنا، والذين تراه كل مساء يعيشون في شوارع القاهرة فساداً».

كان السخط يبرز به، حتى التقى بساحط آخر.. شاب من أصل شامى ولد في القاهرة وطلبه شيخ الحارة إما لتجنيد أو دفع البدل.. التقى.. وأدى البدل التقى كائى مصرى لكنهم رفضوا اعتباره مصرىاً. وأكد الشاب أن الانجليز هم السب

وتراكم سخط إلى جوار سخط آخر، حتى فتحه في أنه عضو في جمعية إرهابية أسسها «مدونة الحصان» وأن هدفهم هو ضرب الجسد الإنجليز وتآديهم لأنهم يعملون المصريين معاملة سنة.. ويشتمونهم في الشوارع.. ويهينون العمال الذين يعملون في معسكراتهم.

باعتهم أرواحهم وأتوا للقاهرة ليعملوا في ميدان السب.. ومن السب إلى المصارى في القطن.. وإلى شركة اتوبيس «شركة امينوس الوطنى» وحصلوا على امتياز خطين الأول من بيت القاضي بالحسنية والثاني من باب الحديد. وهكذا اشتر «مكارى» وأولاده وسهم رؤى في حالة من الشراء المتنامى حتى حصر كل ما يملك في البورصة.. (يقول رؤى في حديث عن هذا الموضوع: البورصة أكلته).. وبعد أن أكلت البورصة كل ثروة الأسرة اضطر رؤى أن يترك الدراسة (كان في السنة

قطرة البعش رفض.. متحججاً بأن الفلاحين لم يعودوا يتكلمون شيئاً عانهم فحسد على بالتقى إلى دسباط

وحكنا رجل والمليز تاركاً مهابة وأرضه وثروته إلى التقى وبدأ من جديد.. باع مصاع روجته واشترى أرضاً وأصبح مملوفاً

واحد من أعمامه ترك دسباط إلى القاهرة شارك أحد الترام وافتتح داراً للنسب الصامتة في ميدان بركة الرطلى بالظاهر.. ومع استغراقه وراثته توالى هجرة الاخوة إلى القاهرة.

الاسم : رؤى مكارى  
بطر  
تاريخ الميلاد : ١٩٢٠-٨-٢١  
المهنة : صانع-ميكانيكى-عامل  
مسمى : مكارى  
الاسم الحركى : رمزى  
الجد الأكبر الملقب شالى كان مشرقاً  
مسلوط (أسير)، وكأى ملتزم في زمان الملوكة أعثر واحداً من كبار السادة وعندما أتى محمد على ظن بصفت على الملتزمين كى مصراً دماء الفلاحين حتى آخر



ويكل حساسه انتفع رزق  
مكاري مع جميع حدة الحصان  
.. باني الماء ونزل السكرى  
الانجليز إلى الشوارع لتلقينهم  
أيدي دودة الحصان،  
فتزديهم وتصيرهم ضحايا مبرحا.  
وكانت الجمعية تجمع أعضاءها  
من العمل في معسكرات الانجليز  
، وذات مساء سأل رزق نفسه  
هؤلاء الذين نضربهم هل كلهم  
يدينون المصريين؟ طرح السؤال  
لساذج على الاجتماع الذي عقدته  
الجمعية، ورد الرد في قرار ساذج  
أيضا. نعمل في المعسكرات حتى  
نعرف من السيئ منهم فتزديه  
وهكذا قرروا أن يعمل هو مع  
الانجليز

وعن طريق قريبه فهمي بك  
شهوده التحق بالعمل في شركة  
توماس كوك وكانت تقوم  
بإصلاح سيارات الجيش البريطاني  
.. ومنذ عام ١٩٤١ أصبح يعمل  
كثيرا بالانجليز. ليكتشف أن  
بعضهم مهذب وبعضهم غير  
مهذب.. وزادت الريبة واختفى  
لطريق نضالي الذي كان يتخيله  
رئيس اجتماع جمعية حدة الحصان  
قدم رزق تقريره وأعمل معهم منذ  
أربعة أشهر ولم أسمح شئمة  
وحدة

كأنه زاد من ترددهم وحيثهم  
فقد كان يتابع القراءة. ويكتشف  
أن النازي هو الخطر الأكبر على  
الديمقراطية وأن الانجليز يحاربون  
النازي اربك هو، وأربك معه  
الجمعية. فقرروا إيقاظ نشاطهم  
في حين وحتى تنفع الأمور.  
وعن طريق أصدقائه الشوام  
شحق بعمل جديد، إدارة سبعا  
متنقلة للترفيه عن الحود في ميدان  
القتل في الصحراء العربية  
وتقاضى مرتبا صحم. مائتي  
جيه شهريا

وهكذا كانت أجازاته في  
انقاره مدينة بالمرح والبهو. وفيما  
كان يجلس مع صديق له في بهو  
سبعا سنودير مصر، دخل شاب  
مرتدي ثوبت وصندل ونظارة  
سميكة.. سلم على صديقه  
وقدمه الصديق إلى رزق قائلا

والاستاذ يونس (انه  
هنري كورديل). استطال  
التقاش تفجر رزق بكل سخفه  
على الاحتلال، وشذقه لفضل شئ  
من أجل مصر. صاحب الشووت  
بنصت. لقد عرف كيف يفتح  
الصنبور ويعرف الآن كيف  
ينصت.. وأخيرا اتفقا على  
مقابلة في محل أحد أقارب رزق  
لتصليح كارتشوك السيارات.  
في الموعد أتى الاستاذ يونس..  
كان قد التقط بعض مرهف أن  
رزق يحب القراءة.. وأنه  
مشتاق للعمل شئ من أجل  
الوطن، أتى يونس ومعه  
مظروف متخضم بعدد من الكتب  
ذات الأغلفة الخضراء.. تحدث  
معه عن أهمية أن يقرأ هذه  
الكتب ثم يلتفتان لدى عودته  
في الإجازة المقبلة. وتواعدا.

### من حدة الحصان إلى الحركة المصرية

لم يتم رزق ليكت، انتمس في  
قراءة مبهرة، ثلاثت الصور المهمة  
، وعلامات الاستهتام والتعجب  
، ارتدى بنهم سلا مشاهره بعماس  
مهم: «حده الحصان» ثلاث  
ورجل مكانها قرص شمس يملك  
أشعة موحية.. إجابات حاسمة  
لأسئلة ظلت تحيره سنرات وسنرات.  
احتصن الكتب معه عائدا إلى  
الصحراء. في خيمته ظل يقرأ  
ويعيد القراءة حتى كاد أن يحفظ  
مقاطع كاملة منها. كان يحفظ  
صفحات كاملة وعديدة من الانجيل  
، ويضع آيات من القرآن..  
وانتاب إلى ثروته المحفوظة مقاطع  
كاملة وحملات عديدة حزت وجدانه  
وتربعت في قلبه.

عاد مسرعا إلى الموعد. في  
دقة دقيقة حضر مدوب عن  
الاستاذ يونس هو مراد  
القليوبي (عامل في سينما متر  
) رئيس نقابة عمال السبا  
جلسا معا في كازينو الجليل  
بالخليج المصري استعاد رزق  
بعضا مما غمض عليه.  
مساحات الضوء تتسع وتستقر  
، اعطاء «مراد» عشر نسخ  
من كتاب «أول مايو» وأسرع  
رزق لوزعها على أصدقائه  
ساتي وكساربه ثورني كروفث

الذين كانوا يعملون في شركة أبيه  
وعنه.  
وانتهت الحرب وعاد الطائر  
المهاجر من الصحراء ليعمل  
كمفتش في شركة اتوبيس النجوم  
الثلاثة. وتواكب عليه عدد من  
الرفاق.. محمد حسن  
جواد (سلام). ثم منير ملطي  
وليم الملاح.

وأصبح عضوا نشطا في قسم  
عمال القتل، ومع تصاعد نشاطه  
النقابي والشيوعي بدأ الاهتمام به  
ودعى إلى مدرسة كادر حاضره  
فيها محمد شطا، أحمد  
شكري سالم. جمال عبد  
الحليم.

.. وفي ١٩٤٦ وأثناء عمله  
في شركة النجوم الثلاثة التي كان  
يملكها سرسري اسمه «دورنلف  
بلميس» وعلمك معها شركة الشمال  
للتقل بالنقاطيس بنذ جهدا واسعا  
لتأسيس نقابة لعمال الشركتين،  
سائق لنظام اسمه عصمت  
السادات وشي به. وأكد أنه  
المحرك لكل هذه الحركة التي انتهت  
بالجراح في تأسيس النقابة. وقررت  
فصله من العمل. ولأمد طويل ظل  
الصالح يجمعون له من مرتباتهم  
الشبيلة بعضا من المساعدة..  
اعترافا بفضلته في تأسيس  
نقائهم.

### مزيداً من النقابات

وتركز نضاله الشيوعي في  
إطار العمل النقابي فبعد  
تأسيس نقابتي اتوبيس النجوم  
الثلاثة، وشركة الشمال.. أسس  
نقابة عمال النشوي والزخرفة  
بالقاهرة وعديد من نقابات  
أخرى، وأسهم في تكوين  
اللجنة النضالية لاتحاد  
نقابات العمال ضمن ممثلي  
شركات الاتوبيس.. فقد ظل  
دوما يعمل في هذا المجال  
وكالعادة يكون السجن  
طريقا من طرق النضال. وهكذا  
كان. عشر سنوات قضاها في  
السجون متقللا من قرة ميدان  
إلى سجن القناطر.. إلى  
الواحاح.

وخرج في ١٩٦٤ مع  
الجميع  
وبحكم العدة عاد إلى  
العمل في الاتوبيس. عين من  
جديد كمساربا. زملاؤه  
أصحرا كبار موظفين. هو شاد  
لسبدأ من أول الطريق. ومن  
جديد بدأ بصاله النقابي..

كان قرار حل الحرب صاعقة  
صحة. هو عاش لنحزب وفي  
كنفه ومن أحله. ترك الأسرة،  
لم يتزوج.. عاش مكتنبا  
بأسرته الجديدة.. رفاقه  
ونضاله.

ومع ذلك واصل نضاله  
وتعرض لضغوط وتهديدات  
لكنه واصل. حتى أجبل على  
المعاش.

رجل كهذا.. ماذا يفعل؟  
حياته كلها انسكبت في  
النضال وما تبقى من أيام يحب  
أن يكون كذلك.

وهكذا اتى إلى المقر  
المركزي لحزب التجمع عارضا أن  
يفعل أي شئ. وشارك رفيقه  
التقديم محمد حسن جواد في  
العمل في إدارة المقر.. وظل  
يعمل حتى انهكه الزمن  
والسن..

\*\*\*

منذ أشهر رأيته بعد غياب  
طويل. كسب قضيته ضد  
الحكومة مطالبا بتعويض عن  
فترة الاعتقال وما ناله من  
تعذيب وحشي. حكم له  
بتعويض. أتى رغم الحاجة  
الشديدة لكل قرش كي يقتسم  
التعويض. اتكأ على عصاه  
التي لم يعد يستطيع السير  
دونها وقال ببساطة هذا للتجمع.  
وهذا لقسم شرق القاهرة)  
حيث يعمل هزيبا) وهذا لمجلة  
البسار.. وألبني لي.

تأملته.. وارتمت من  
نفسات وجهه صورة لجليل من  
الرجال لم يتكرر ويصعب أن  
يتكرر



هناك حالة سائدة لا يمكن للمرء أن يتجاهلها، من اعتماد الحوار الإيجابي الخلاق بين الأغلب الأعم من الناس في بر مصر، مما يجعل الآراء المتبادلة بين كل الأطراف تشبه طلقات الرصاص، آراء فيها الكثير من سوء النية أو تعمد سوء الفهم، وكأن على المرء أن يعيش دائماً في موقف دأباً أن تصح قاتلاً أو تفقد مقتولاً. وإذا كان البعض يحاول أن يصور لنا الأمر على أنه تأكيد على الديمقراطية التي تسمح بالحرية الكاملة في الإعلان عن الرأي والرأي الآخر. فإن الحقيقة أن هذا المناخ السائد من العدوانية الشرسة بين الناس، في مجال الثقافة والدين والنكر، ليس إلا تأكيداً على غياب الديمقراطية الحقيقية غياباً كاملاً.

عادل إمام والسياسة (٢)

## الجماهير والحكومة

أحمد يوسف

فهر إذن يتحنى - وربما قاده إلى ذلك، دون وعي، احساسه المتضخم بالزعامة - خلف ستار الحكمة السياسية والفكرية، متى تستعير مصطلحات علم النفس (١) لكي يقول لك بوضوح أنه ليس من حقك أن تأخذ موقفاً ديمقراطياً من قضايا وطنك، وأن عليك أن تقبل موقف الحكومة التي هي - كما يقول بالحرف الواحد في فيلم «النوم في الصل» - مثل الأب بالنسبة للشعب، (هل يستدعي ذلك إلى ذاكرتك بعض المفاهيم السائدة عن دكتور العائلة)؟، ولأن المنطق يقول أنه «مفلس أب يرضى بقتل أولاده عشان أشقا ومش راضيين بسمعوا الكلام» كما يقول الفيلم - فإن الحكومة - أيها الولد الفر الطائش - تريد مصلحتك وتسهر على راحتك، ربما قرصتك

والشيزوفرينيا، التي يراها مجسدة - من وجهة نظره - في التناقض بين الاعتراف الحكومي الرسمي بالكيان الصهيوني، وبين رفض هذا الاعتراف من جانب قطاع كبير من المثقفين الذين ما يزالون - رغم كل ما اضطروا إليه من تنازلات - يرفضون المساومة على ما يسمى «القطيع مع إسرائيل»، فالشيزوفرينيا كما يتصورها عادل إمام هي أنك لا تدعى اعتراضاً - وهل تملك حقاً حق الاعتراض؟ - على سفر المستوطنين الرسميين إلى إسرائيل، بينما تتهم المثقفين الذين يشلون الرحال إلى الكيان الصهيوني بالخيانة،

وهو الغياب الذي تؤكد ممارسات الحكومة التي تتصرف على طريقة «أنا الدولة، والدولة أنا»، حتى أنها تعضى في طريقها لشخصيات كل مقومات «الوطن»، لتحوطه إلى «صور ماركت» في شارع ما يسمى «النظام العالمي الجديد»، دون أن تعي الحكومة لحظة واحدة بأي آراء أخرى، وهو أيضاً غياب الديمقراطية الحقيقية الذي يفرض ويخرج كل يوم مزيداً من حركات التطرف، بالفكر أو العصب، على كل المستويات، حتى أن كل فرد يجد نفسه شيت فشبنا يمشي ومتصرف ويتحدث كأنه يملك الحقيقة المطلقة، التي يريد أن يفرضها على الآخرين قسراً.

يقول عادل إمام ويكرر في كل حواراته الصحفية أنا نعيش حالة من



عادل إمام مع شيرين سيف النصر

## ثورة أفلام وحيد حامد بين التوايا والانحياز

يرد كاتب هذه السطور منذ البداية أن يؤكد، المرة بعد المرة أنه لا ولن يستطيع أن يملك لبقتين أبداً من أنه صاحب الرؤية الصائبة المظنقة والوحيدة، فيما قد يختلف فيه مع بعض الآخرين، وري أيضاً تسلسل إليه الشك أحياناً في صحة آرائه عندما يبدو له أنه يسير ضد التيار السائد جارفاً، خاصة إذا ما كان مختلفاً. لرائ قد أصبح يفسد للود كل القضايا، وفي ظل مناخ يفترض فيه الأغلب الأعم من المشاركين في الحوار أنهم مطالبون بالدفع عن أنفسهم ودفع «الانتهاكات» الجارحة عن أفلامهم، فنخرج المخالب وتبرز الانتكاس في صراع وحشي للأفكار.

لكن ألا يبدو أن الأكثر حمية هو ألا نساق أو نستسلم لهذه العدوانية التي تجعلنا ننسى أو ننسى بعض الحقائق ابدئية، بدءاً من علاقة العمل الفني بالند، وانتهاء بالفرق الجوهرى بين الاعتراف الرسمي ببعض لدور الذي قد تضطر إليه الحكومات في بعض مراحل تاريخية اضطرراً، وبين تحويل هذا الاعتراف إلى حقيقة «ولية» بديهية، سروراً بضرورة وجود عقد اجتماعى عادل بين المواطن والولة.

وقد يبدو هذا لاستطراد بعيداً عن النقد السيمائى، بذلك المفهوم التقليدى الذى يريد للنقد أن يبقى محصوراً ومحاصراً في دائرة تحليل الأفلام، وهو ظلم مجحف بالنقد والأفلام معاً، إذ يتحول الأمر إلى عملية تشريح للأعمال الفنية كأنها حش

والارهاب، فبن المثير لندشة حقاً أن ترى اليوم عادل إمام في مرحلة مجرميته «لرسبة» يقترح عليك أن تقف مع الحكومة في صف واحد، لعل وعسى أن تجد من بين مؤسسيها -والشرطة على نحو خاص، ولتى هي بالطبع في خدمة الشعب- ممن ينتقد وينتقد الوطن من مشكلاته، ويقودك إلى

من أدبك أو حتى «سقطت إلى أن «تذك» نعى رحيلك، لكيب -وهى الأب الحزن- نعى في النهاية أن تحملك سراجاً صالحاً وليس مهماً أن تسأل نفسك ما هو هذا لشئ للى سوف تكون عندما صلياً له.

تسبب إذن سقولات عادل إمام في حواراته وأدلامه الأخيرة مفهوم «الديمقراطية» وتشكك في جدواها، وهو الذى صنع مجرميته «الشعبية» من خلال أفلام كانت تردده مذهب التمدد - ولا نقول الثورة - حتى بالسج، أحياناً إلى العنف والتدمير، ضد كل دوات القمع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى التى تتم ممارستها ضد الانسان العادى وتطاله وتحصره في حياته اليومية البسيطة.

وإذا كان لعديد من الكتابات النقدية الواعية قد أشارت منذ سنوات إلى خطورة تشويه وعى الجماهير، في ذلك الطرح الذى يؤدى دالب إلى «العنف الفردى» (وهو ما يؤكد موقفنا المبدئى تجاه التطور

## سمن على عسل

إلى مسامح المشرلين اعترافات الجماهير - أو باقتراض حسن النية احتجاجات هذه الجماهير - على ما تعانيه من «شجر حنى» لكنه لا يقول لنا أبداً ما كانت الحكومة سوف تترك فعل ذلك، وحتى إذا تركتنا الحكومة صرخ - ولا نقول تارة - ماذا فعل إده ما وجدده لا تعبر صرخاتنا التذات، على طريقة فريقى القافزة ولكلاب، أحدث يعوى والآخر يسير في طريقه، وتلك هي حالة «الديمقراطية» كما يعيشها اليوم والتي يؤكدون لك أنها تشهد أكثر عصوره ازدهاراً، ولتى يبدو أن صناع فيلم «النوم في العسل» لا يرون فيها غرضة أو شائنة، أو كأنهم يحاولون إقناعنا بعدم التفاعس عن ممارستها.

بداية الطريق نحو تحقيق الجنة الموعودة، التى لن تكون به حاجة للديمقراطية، لأن الحكومة والأهالى سوف يصحار فيهم عندئذ نوعاً من «لسن على عسل» ربن كنت هذه المفاهيم ليست مرة أخرى إلا دعوة للاستغراق في «النوم في العسل». قد تناقض على السطح مع الدعوة في أفلامه الشعبية الأولى للفيلسوف الفردى، لكيب تتلاقى معها في أنها لا تضع المفرج أبداً على الطريق الصحيح في فهم واقعه ووسائل تعبيره، عندئذ تنعوه - كما يحدث في المشهد الأخير من فيلم «النوم في العسل» - أن يحضى خلف ضابط الشرطة محدى نور، رئيس مباحث القاهرة (هكذا مرة واحدة) ولكى ينضم إلى قلة الذين يصرخون متأوهين، حتى تصر

خاصة ، فائدة للروح والحياة ، مفضلة الصلة عن عالمنا وواقعنا ، بينما الحقيقة أن النبي - والتد القنى بالضرورة - ليس إلا أحد أوجه النشاط الانساني ، وجه يعكس الموقف من الحياة ويؤثر فيها في آن واحد

لذلك كله ، نصح السمسما في موقعها الصحيح من حياتنا ، بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وإذا كان لأفلام عادل إمام - أو بالأحرى أفلام وحيد حامد أيضا - من قيمة جوهرية ، فإن هذه القيمة تنبع من خطرنا وخطورتها في هذا السياق ، فهن في جانب منها تمكس موقفا من السياق الواقعي الذي نعيشه ، كما تريد أيضا أن تترك تأثيرا قويا على هذا الموقف . ومن المؤكد أن كل الأعمال الفنية تقوم بهذا الدور المزدوج ، حتى لو لم تكن تلك وعيا سياسيا أو لا تريد ، لكن أفلام عادل إمام - حتى أكثرها سذاجة مثل « بهيبت وهديفة » - تقارص هذا التأثير الطاغى على الجمهور الذي يتوحد دائما في ظلام قاعة العرض ، في حلم من أحلام البقطة ، مع نجمه المحبوب كما أن السينما التي أصبح وحيد حامد من أهم أركانها هي سينما ترفع الشعارات السياسية الساخنة ، وتبدو كما لو كانت تندفع في جراءة وجسارة لتضع نفسها في قلب المعركة ، دون أن تهاب - أو هكذا يصور لنا صناعها - بأنها تتجاوز كل الخطوط الرقابية الحمراء . لكن الأكثر أهمية وخطرا في هذا الأمر كله هو أن تلك السينما « السياسية » قد أصبحت عند أغلب المثقفين هي « غاية المراد » ، خاصة وأنها تقتل للحكومة شهادة تخزي بها العيون بأنها تؤمن بالديمقراطية ، كما أنها تقتل لأصحابها دورا نضاليا ثوريا لا تريد أن تقع في متزلزل التشكيك فيه ، وإن كان هذا لا يمنعنا من أن نشك في هدوء وسفاهة ، ليس من مطلق البحث في التروايب أو التفتيش في القلوب والمقول ، أو حتى من مطلق مراجعة سليبة وإيجابية متولة «واقعية النقد من داخل السلطة» التي يبدو أن صناع هذه السينما «السياسية» قد باتوا مقتنعين بها ، لكننا نسمى إلى أن نطلق في نقدنا لثورية مثل هذه الافلام ، من خلال محاولة إعادة البحث من جديد عن أبعاد الفصل السينمائي ، في حمايته ومضمونه على السواء ، كما يتحلى في أوضاع حالته في فيلم «النوم في الفصل» .

## الخطأ في التشخيص والعلاج

من المؤكد أنك تعلم من خلال مشاهدتك لفيلم «النوم في الفصل» ، أو قراءتك لعشرات المقالات النقدية عنه ، أن حكايته تدور حول رئيس مباحث العاصمة ، الذي يفاجأ ذات صباح بحادثتين مختلفتين من الانتحار والقتل ، تحدث إحداها في طبقة الصفوة بينما كانت الأحياء الشعبية الفقيرة مسرحا للآخرى ، لكن بطلنا يكتشف أن الدافع وراء الحادثتين كان واحدا ، وهو إحساس الرجال بالعجز الجنسي المفاجئ ، الذي أخذ ينتشر على نحو عثى وابتقاع مجنون حتى يسرى في المدينة كلها ويظال المدن المجاورة أيضا ، بل أن البطل يجد نفسه في خلوة منتشية مع زوجته (دلال عهد العزيز) مصابا بنفس الحالة الفاضحة ، لكنه لا يحاول - أو بالأحرى أن الفيلم هو الذي لم يحاول - أن يبحث عن أسباب هذا العجز ، وإنما تصبح قضيتته هي أن تعترف الحكومة بانتشاره ، ليتصارع وزير الداخلية (محمد الدقراوى) الذي يريد إعلان الحقائق (!) مع وزير الصحة (نظيم شعراوى) الذي يصر على إحتائها والتعقيم عليها ، بينما تسمى صحيفة مغمورة (شربين سيف النصر) إلى أن تجعل الصحافة طرفا إيجابيا في الصراع ، لولا أن رئيس التحرير (عبد الرحمن أبو زهرة) يتلقى التعليقات بتجاهل الموضع . لكن الأهم هو أن الجماهير التي تعاني من هذا العجز المثير لا تريد بدورها الاعتراف بمرضها ، وتبحث في صمت عن بعض الحلول التي لا تسن ولا تغنى من جوع ، تارة في دور العبادة حيث رجال الدين يرجعون كل شئ في غموض للاعتناء عن طريق الهداية ، وتارة أخرى لدى العطارين أو الدجالين المشعوذين الذين يتاجرون بآلام الناس وجهلهم ، وتارة ثالثة عند الأطباء ، الذين لا يملكون إلا التشخيص ولا يقدمون العلاج ، على الرغم من أن البداية الحقيقية تبدأ بالفعل من التشخيص الصحيح

لا تسأل نفسك لماذا جعل الفيلم من «رئيس مباحث العاصمة» بطلا له ، وما الذي يجعله مزجلا للقيام بهذا الدور -بدلا من الطبيب (مثلا) ، أو الضحية (ولماذا هي ضحية وليست صحفيا ، إلا أن مقتضيات «التوليفة» تتطلب وجود مثلة «حلوة» إلى جانب عادل إمام ، لا تسأل نفسك مثل هذه الأسئلة الساذجة ، فسوف تكتشف أن الفيلم يريد أن يقفز - ربما هربا من

المواجهة الحقيقية مع جوهر موضوعه - فوق الكلمات العابرة للطبيب : «فيه حالة إحباط عام .. الفصل هو العلم» . يقول لك أن الحل هو أن يترك الناس مدبرهم ، ويتشربون في الصحراء ، حيث يكتشف بطلنا أنه استرد قوته الجنسية مرة أخرى ، لولا أن جنود «البحانة» يطارذونه وزوجته بالسياط ، ليدخل الفيلم فجأة في مشهد النهاية - الذي يذكر على نحو قري بفيلم «أى آى» لسعيد مرزوق!! - عندما يتود الضابط «الزعيم» جرمع العاجزين أمام مجلس الشعب في مظاهرة ، يستحث فيها الجماهير : «اللى عايز العلاج يقول ورايا : آه» فيرددون وراءه التآوهات «وليؤكد «الزعيم» لوزير الداخلية في خطابية مباشرة : «أنا مرقعى مع الناس .. الناس اللي بقى لها سنين ماقالتش آه» ، وترجعه لأعضاء مجلس الشعب بالحديث : «الناس حاية عندكم ، حلوها انتوا بمرفعتكم» .

حسنا فعمل وحيد حامد عندما أشار أكثر من مرة إلى أن هذه الفكرة قد سبقت معالجتها في أعمال فنية مثل مسرحية «المحترمين» لبوجين يونيسكو ، أو رواية «الطاعون» لألبير كامى ، إلا أنه يقول أيضا أنه استوحى الفيلم من حادثة الاغناء الجماعى الفاضحة للفتيات المراهقات في بعض مدارس مصر . كما دخل معركة صحفية أيضا مع الروائي جمال الغيطاني صاحب «وقائع حارة الزعفراني» حول استمارة حالة العجز الجنسي الجماعى - بالتحديد - لتكون بذرة درامية لفيلمه ، وإن كان هذا لا ينفي أن هناك في «الفكرة» برقا بغري بإعادة المعالجة ، فإذا كان يونيسكو قد صنع من مسرحيته رمزا لانهايار انسانية البشر تحت ركام «المدينة» الزائفة ، وإن كان كامى يرمز بها لوحدة الانسان الوجودية في جميع الآخرين ، وإذا كانت حادثة الاغناء الجماعى تشير إلى ظاهرة نفسية اجتماعية يمكن أن تسود فجأة تمييزا عن سياق بعينه ، وإذا كانت «حارة» جمال الغيطاني ترسم صورة فولكلورية «ساخرة» على طريقة المثقفين لعالم البسطاء الذين لا يجدون ما يتفاجئون به إلا قوة جنس خارقة مزعومة يستخدم وحيد حامد نفس «الرمز» لكني يغبر به عن واقع سياسى يقول فيه أنه يتحاز للجماهير!!

## هل يطير الرمز بجناح مكسود

جوهر المفارقة في فيلم «النوم في الفصل» هو أنه اتخذ الرمز مطية يركب

.. عزو الصحراء ..

كما أن انقلب يتحدث في رمزية عن ضرورة الاضمار على الحمل الجديد، والتأكد من تحته من خطر انحراف الجسمي فيجعل لضابط الرقيم يسمي للتأكد من أن أمه (يقوم بالدور من عدل إمام شخصاً، وهو أيضاً «منتج فيلمه القديم الجديد» بحيث وعديده - الجزء الثاني) يفهم علاقات (جنسية!) سوية مع صديقاته من بنات النادي، فلا تمك أن تسأل نفسك عن مصداقية امتداد هذا الرمز ليشمل الجنس الجديد من أبناء المصريين، الذين لم يعودوا يعرفون حتى «الساحات الشعبية» وليس النودي، وأصبح أساطين التطرف في الجامعات والمؤسسات الرسمية ذاتهم بصرون على الفصل بين مقاعد الفتيان والفتيات، وليس وارداً على الاطلاق حتى مجرد إقامة علاقات انسانية سوية بينهم.

### رمز العجز الجنسي وسيلة أم غاية؟

هذا هو رمز «العجز الجنسي» الذي أراد الفيلم أن يعبر به - أو هكذا يقول صناعه - عن «الناس ضاربة بوز.. حطلم تقل قوى ..» ، وتحذيره من «الناس لو انحرسوا من الحاجات دي يقصد قوة الرغبة الجنسية - مش هابستكوا .. والله أعم هابعلوا ايه ساعتها .. (وأرجو أن تلاحظ أن تلك العبارات تنتمي إلى الحكيم البليغة التي تحتشد بها معظم حوارات أفلام وحيد حامد، وتبدأ دائماً بكلمة «الناس» ..) «إن كان الفيلم على أية حال يقول أن الناس لم ولن يفعلوا أي شيء إلا السبر في مظاهرة الزعيم رئيس مباحث العاصمة».

لكنك تكشف أن لرمز لم ينجح في أن يحمل رسالة «السببية» المفترضة إلى غايتها، وإن كان مانحاً فيه حقاً هو أن ينتهب الفيلم كله بايادات جنسية بينها الكثير من السوفية وسفالة الجدهير. وكما تضمني لو أن هذه العبارة كانت تعبيراً عن جرأة سياسية حقيقية، (ونحن لسنا أيضاً بأي معنى من المعنى ضد المعالجة «النسبة الناضجة» لموضوعات جنسية، فاجنس بديرو ليس إلا أحد أوجه الحياة الانسانية بكل عبقها وتعقدها)، ولكن المعالجة السينمائية اتسمت بهزال وضعف شديدتين وغريبتين أيضاً على الموهبة اللامعة لوحيد حامد في بعض أفلامه المهمة، فكل الشخصيات دون استثناء، يمكن اختزالها إلى مجردة من أو علاقات أو

الأولى (١١) .. تكلم في «النوم في العسل» يتحدثون لم يحرسهم ويتقدمون لكن يقولوا مجرد «آدم» ويريد الفيلم أن يقول لك أيضاً - بلصحا أو نصرياً - أن ميرة وأمة اشعب مصري في مصر. وحله يطلب من الناس في ذكاء أن يتحدثوا عن هذه «الصلة المزدوجة» لكن ذلك يسجن «شعب المصري» في مفاهيم رلية أمدية .. كأنه شعب يستعبد الصبر وعذابه (وبالنسبة فإن كتابها مشهوراً قد صدر مؤخراً ليردد هذه المفاهيم، تحت اسم «توات العبيد» .. يحمل اسم المؤلف «الدكتور ع. ع. (١٢) - ليقول لك الكتاب أن الشعب المصري من سلالة المالكين، وأن تراث عبودية المالك قد انتقل إلى الناس بالورثة التي لا مفر منها، ومع ذلك فإن المؤلف المجهول - الذي يكتب حين أسماء القرى المصرية كأنه يترجمها عن لغة أجنبية! - قد وجد ترجيحاً من بعض المثقفين لأنه يقول أنه يتبنى منهج علم النفس الاجتماعي (١٣) ..

هل نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى للحديث عن البديهيات، عندما نشير إلى أن ما نسميه «الشعب المصري» ليس كلمة صماء لتفصح مفاهيمنا الجاهزة، «القاطعة المائعة» به؟ وإن فنيماً مش «النوم في العسل» يتحدث عن الجدهير بهذه العمومية التي تفتقد أي حس تاريخي أو سياسي أو اجتماعي، يبقى عن كاهله مسئولية التدقيق في الأفكار التي يزعم أنه يناقشها، ويجعل «الشعب المصري» مسئولاً عما يحاسبه، فكان الفيلم يستريح ويربح عندما لا يوجه أصعب الاتهام إلى من يدرس لقمع .. وإنما يوجهه إلى من يقع ضحيته هذا لقمع .. صهيت عن الرمز الفج الذي سقت لاشارة إليه في أن الحكومة بالسبب للشعب هي «الآب امي ما يرضاش يقتل به عثمان مايبسمنش الكلام»

من أراد «الرمز» دن في فيلم «النوم في العسل» أن يقول أن على البسطاء، ألا ينتظروا من السلطة أن تحمل لهم مشكلاتهم؟ إن كان ذلك صحيحاً فإن الفيلم يبدو ثوباً بحق، إلا أنه يحمل الحل في أن «يتعدوا عن العاصمة» .. حيث «الهرء الطلق جاب نتيجة» .. وإن كنت تنهم أن «الهرء الطلق» يرمز للحرية، فعدا تفسر «الابتعاد عن العاصمة» يقول لك بعض النقاد أصحاب مذهب التفسير والتفسير والبحث عن تخريجات عجيبة غريبة أن الفيلم يدعو إلى

وقتها شاء .. وسرل عنها عندما يريد .. لذلك صطر للتأكد على بعض بديهيات الأعمال الفنية الرمزية .. في ضروره أن صبح فيها لرمز مستند - ويرى مصورها أيضاً - مع الواقع في كين تفاصيله وعلى كل مسترياته .. وأنتك أيضاً تأخذ الرمز إلى أقصى حدوده لوحدت أنك ما تزال تقف على أرض الواقع الراسخة .. أو أنك كلما ازدادت بعداً في أغور الواقع لوحدت الرمز ما تزال تصادف تتردد في أصناف هذا الواقع البعيدة.

نقول أحياناً «أن الثورة ليست هي مجرد وقوع الظلم .. وإنما الاحتباس بهذا الظلم» .. وعلى الرغم من المعاناة المبررة للناس من هذا الظلم .. لا أن أقصى ما جعلهم وحيد حامد قادرين على فعله هو الصرخ والتأثر .. وعلى الرغم أيضاً من أن كلمة «ماعرفتش» التي يضعها الفيلم على ألسنة العاجزين تبدو تعبيراً مزدوجاً عن العجز الجنسي وعن فقدان معرفة الحقيقة في آن واحد .. إلا أن وحيد حامد يجعل للناس لا يرفضون فقط معرفة أسباب هذا العجز .. وإنما يرفضون الاعتراف به أيضاً .. فسا بالك إذن إذا كانت الجدهير ذاتها لا تريد الاعتراف بعجزها .. وكيف لك أن تلوم الحكومة على أن قيل إلى أن تريد الأمر تعجباً، بينما يبقى البطل الفرد وحده هو الذي يريد مواجهة الحقيقة؟ (لأسف الشديد .. فإن بعض أفلام وحيد حامد الأخرى .. مثل كشف المسعود الذي يزعم أنه يوجه نقداً شديد التسرة للنظام .. تذهب في هذا الطريق نفسه .. عندما تقول لك أن هذا الحكومة هي .. على مقدس .. هذا الشعب المتفصح المعزى الذي لا يريد أن يغير حياته!)

إنك ترى السبات شحته (أحياناً الجبرفتي) .. قاتل زوجته .. التي عبرته بمجرى الجنس مرة واحدة .. يرفض أن يعترف بهذا الأمر أمام المحكمة .. حتى لو كان لشخص الفادح هو الحكم صبه بالإعدام .. وربما يقول لك صناع الفيلم أن المصريين بطبيعتهم يباغون ويغالون في انظر بحسبية مفرطة للاعتراف بالعجز الجنسي .. عندئذ نقول لهم .. إن هذا «الرمز» لا يصح إذن ملاماً لزعم الفيلم بأنه يريد التعبير عن الآلام المبرحة .. التي يحياها الناس في حياتهم اليومية .. فهم يريدون في الحقيقة - دون أن يحدوا لذلك متنبها مشروعه أو غير مشروع - أن يصرخوا بها وسطو الحدود ويشقروا الجيوب، بل أنها الآلام التي دفعتهم وتدفعهم أحياناً إلى ممارسة العنف حتى في أفلام وحيد حامد

هؤلاء هم قهرانهم الجنسية لذلك فإن مكان المرأة الطبيعي الوحيد هو .. امراش

إننا لا نصدق أن قبلا مثل «النوم في الصل» - كما يرغم صناعه- بفتح «تأوهات» الساسة والجس (وهو في الحقيقة توليفة انتاجية ذكية منها) - فمن أن تأوهات يتحدث وهر لم يشارلها إلا بقدر كبير من الحفا والسطحية، تحولت منهما فضت ورمه، المضطرب إلى بكت واحد، ظلت سكر طوبه الفيلم، تشبه مع ابتداء حفا انظلي تلك الككات التي يرددها قفاح كبير من الجماهير حول اقنرة الجنسية أو المعجز الجنسي، وإن كانت تلك التكات ذاتها تحمل دلالة قوية على أن هذا الأمر يحتل مساحة كبيرة في عقل ووجدان وغرائز الجماهير، ودرورتا الحقيقتي هو أن تنلس ملاح هذه الدلالة، لا أن نقوم باستغلالها وبمعها في أنلام بأن نؤكد على حرانها السلبية.

ولعلنا لا نضيف جديدا عندما نذكر أن الجنس- بمعناه، لاساسي الأئسل- هو أحد المجالات الخفية للدراسات النفسية والاجتماعية والسياسية، كما أن الجنس يعني الرعية في التدخل مع العام، وعارسته الصحيحة والصحية تعبر عن

العلاقة السوية مع هذا العالم، العلاقة بين الأنثى والآخر، والاسان والمجتمع، والمواطن والسلطة، كما أن اليسار الفرويدي قد أشار إلى قضية العلاقة بين الكبت الجنسي ومظهره غير السري- ولا نقول المعجز الجنسي- وبين التبع السياسي. وإذا كان الفيلم وصناعه يبحثون عن تأوهات حقيقيه، بدين حاجة إلى اصطناع الرمز وتخيطه، فإن التابوه الأكثر خطرا هو أن الناس في ظل هذا السباق المضطرب الذي تضيق فيه ملاح «الوطن» ومعنى «المواطنة» يعانون من هجز من نوع آخر: المعجز الذي يعني أننا ننصير أننا نمارس الجنس باقتدر وفحولة بينما لا نعرف معناه -الحقيقتي-، كما قد نتجبل أننا نصنع المجازات تشبه بها رسائل الاعلام بينما نحض بعض رائقة إس تدمير ما علك، نتحدث من القرن الواحد والعشرين بينما لا نزال نعيش في العصور الوسطى «ونشعر أننا نمارس الديمقراطية بينما الحقيقة أننا نصرخ في البرية، ونصينا الحيلة من تصوراتنا أننا نصنع ألاما عظيمة بينما الحقيقة أننا لم نعرف بعد ما هي السينا.

لكشف أنها قارس بعض التمازج الرياضية، أو حديث الساعى العاجز جنسيا من «شاريه المتدلى». «كل ما أحاول أرفعه فوق يسقط مني تحت»، أو تعليق صاحبه بنت الدعارة (مريم فخر الدين) على الموقف كله، والذي يوحى بأن الناس تلي ما يرام طالما أن بيتها ناهر بالرجال، لكن «الرجالة اليوميين دول



نسد النفس، مانخدش منهم غير كلام ويس.. زمان كان فيه مزاج، كل حاجة تتعمل بنفس، إنا رجالة دلوقتي يا حسرة عليهم»، أو تلك الخطبة العصماء التي تسرقها عضرة مجلس الشعب، يتصور بها الفيلم أنه يدافع عن حرية المرأة، فإذا كان الرجال عاجزين جنسيا: «تبقى المرأة ناقصة ظلم؟ ويقتولوا الست تقعد في البيت.. تقعد في البيت عشان تعمل ايد؟»

### التابوه الحقيقي

إن ذلك السعي الخفي على إثارة ضحكات الجماهير وسعادة غرائرها، قد دفع بوحيد حامد إلى أن يصح مثل هذه العبارة على لسان عضرة مجلس الشعب. فإذا فهمت الفيلم على نحو واقعي لكان على المرأة أن نمره إلى البيت عندما يسرد الرجال قهرهم الجنسية، وإذا فهمته على نحو رمزي، لانتبهت المرأة إلى نفس المصير عندما يتخلص الرجال من القهر والتبع فهل با ترى يبدو ذلك مشفا على أية حال؟ بل إن ذلك يصب الفيلم في مقتل، فالأجابة المجاهرة عد أصحاب الفكر المتطرف تكمن في هذا السؤال الآخر ذاته، فإذا كانت علاقة الرجل بالمرأة هي علاقة الفحولة بالآثورة، فإن غامة ما يتفق به

حتى صفات مدنية: الصلحية، الزوجة، وزير الداخلية، وزير الصحة، رئيس التحرير، الرجل الدين، الرجل العصي، صاحبة بيت الدعارة (1)، «السك، الططار، الطبيب، الدجال، شيخ الجامع، قس الكنيسة، وحشد من الرجال والساء يظهرين ويختفون جميعا مثل اكل والدني التي يحررها كاتب السيناريو حمرط عليظة، ويدفعها

إلى مراقب شديدة المبالغة في كاريكاتورتها أكا بيدو في «نمر» قسم الشرطة، أو مجلس الشعب، أو المسجد، أو الكنيسة، أو عيادة الطبيب... لكن يبقى عادل إمام وحده يحررك أمام هذا الحشد الهلامي الهائل، وإن كان لألم هو أن شخصية البطل نفسه تبدو شخصية مسطحة، لا تتأثر بالدراما ولا تؤثر فيها، لأنها تبدأ كما تنتهي، متحدثا رسميا بضع على لسانه وحيد حامد شعاراته السياسية التي تبدو ساخنة.

مدا يبقى إذن من الفيلم وقد اعتقد الرمز فيه معناه، ونحول السيناريو إلى مجرد نمر متوازية، رجاء فيه يريق إخراج شريف عرفه الذي لازمه في أكثر أفلامه السابقة، وربما بسبب غياب موسيقى مودي الإمام عن الفيلم (والتي كانت تحقق للمخرج امكانية استخدام المونتاج الايقاعي امهر الذي اعتاد عليه) أن ما يبقى هو «التقليبة» التي تجميع بين الترابيل الثقيلة من سبسة، والترابيل الكثيرة من الجس، وأوجر ألا أنتهك مشاعر القارئ عندما أحاول أن أبحث شدة عن الاجابة عن لعلاقة بين الرمر السياسي وصارات ومواقف جنسية فجدة احتشد بها الفيلم، إذ يظهر عادل إمام -في موقف يفترض أنه مسأوي- إلى مؤخرة عروس اشعر زوجها بسب عجزه، وهو يقول لها «بصراحة انني عملتي اللي عليكي.. بوس وبوس.. لعب ولييتي..»، أو إصراره على أن يسمع منها كل تفاصيل هذا الجنس ولعب وكنك أمام «استريتي» عن طريق الحوار، ويبدو لك الفيلم ذلك عفلة أكثر فجاجة. «لاحياء في لندن، لا حياء في الحواز، لا حياء مع رجال امداحت (1)، أو عندما يشك الطفل في أن زوجته تخونه حين يسرق السم إلى تأوهاتنا





## خالتي صفية والديز .. دراما الكشف عن طلاس الشخصية المصرية

الاثنان لفنان مثل سيد أنور مهندس الديكور الكبير الذي ترازى خبرته ومهارته حرة وفنانه المخرج اسماعيل عبد الحافظ، فإذا كان اسماعيل أكثر شهرة لأنه المايسترو المسئول عن (صورة الدراما)، فإن هذه الصورة في حالها واتقانها هي الدليل على بلوغ كل عناصر العمل لمستوى يفصل بين الصديق والرفيق، وبين الفنان واللافان. وهكذا رأينا في (خالتي صفية) احتراماً للشهنة فما يتعلق أيضاً بالتصوير والاضاءة والاكسسوار والملابس، وربما تجاوز عنصر المكياج قليلاً وأفلتت منه لحظات لا تلائم صدى العالمة، لكنه تجاوز لا يحل بهذه الدراما التي احترمت نفسها باحترامها لأمانة التمثيل، واحترامها لروح الرواية التي نقلتها للشاشة، وحرره ما

### ماجدة مرس

تقديم عالم الصميد، وأرجو ألا يكون عملاً فريداً وحيداً. وفي المسلسل إشارات شديدة وأسلوب في رصد هذا العالم، وفي تقديم مفرداته ما خلاص كبير في أماكن التعبير المختلفة يتحرك المشوون وسط ملابس رفيع أثاث، بعضها لا يعتبر أثاثاً بالمعنى المتعارف عليه، وفي السحن تتحقق صورة أخرى من توحى الدقة والأمانة في نوم المساجين على (البروش). كل هذا يعنى تاريخاً من

في تطور محمود للدراما التلفزيوني فأحانا مسلسل خالتي صفية والديز بهذه الدراما المختلفة عن غالبية ما تقدمه الشاشة الصغيرة. خاصة ما تقدمه عن عالم الصميد. فالصميد، هذا العالم الكبير الخصب الذي يشل نصف مصر، لأنى الكثير من الظلم، من الحكمة ومن الأهالي معاً. لكن جزءاً مهماً من الظلم جاء من الفن، خاصة الفن السريع الانتشار مثل السينما والتلفزيون، حيث جرت إعادة على تقديم صعيد مختلف عن الرفيع، هجين، لهجته غير اللهجة، وسدز خارجاً من قم الصبغ الدرامية الماهرة رلبس من قلب الدأب والحب والابتاع. في خالتي صفية والديز يتحقق لنا على شاشة التلفزيون هذا الأسلوب المتقدم في

احتشاعيا في خاليتها ما يقدم من دراما، ومن نظرة أكثر رحابة وإنسانية للإنسان داخل كل منها والذي لابد وأن يكون - موجودا في مكان ما من النفس - يظهر عند الروم قبالى جانب (فارسي) هناك ورق - وصاحب الحسارة بالقرية والذي يهدر حمرة ويعصن حخته بمجرد بداية حرب التحرير وذهاب الشباب للتطوع حيث يرى أن الحرب تحتاج للناقبين) أما أمونة الغازية - رائها فريد شرقي - فهي نموذج لهذا التعامل الدرامى مع البشر كبشر وليسوا أفاعلا أو قطع كارتش في مختبر فهي فتاة غجرية، لها أسيرة وترحل وتعيش من الرقص والغناء وعندما تحب، تصبح كأخلص ما يكون الأسايل المحب المخلص، ويصيح (حربى) كل جانبها. قما مثل بنت الأصول صقية. وفي مشاهد أمونة وحربى انسجام في الاداء، وروح جديدة لهذه العلاقة على الشاشة أكثر صدقا وواقعية من مشاهد الفلاح والغازية التي قدمت الشابة من قبل

أخيرا فإن جديد المسلسل المهم هنا هو تلك الشخصية الساحرة، المقدس بشاى - قام بدوره الفنان سيد عبد الكريم - فهي نموذج جديد تماما على الدراما في اسبعا والتلفزيون. صحيح أن المساواة والرهان تعتبر نماذج جديدة أيضا طرحتها المسلسل، لكنهم موجودون بشكل ما ضمن هامش التواجد الاحتشاعى المعروف لنا. أما هذا الفرد القبطي النقى الذى يعيش لخدمة الدين وتكده حياته تتعلق بمفردات محددة يرى بها العالم مثل خدمة الرهبان وخدمة زوار الدين وخدمة كل من. يحتاج لخدمة من أهل البلد فهذا ما نسجله لهذا العمل من زاويتين. الأولى أنه قدم هذه الشخصية بقدر كبير من الحب والاحترام والمساواة وكأنه يقوم بهمة التعارف بينها وبين أهل وطنها في ظروف صعبة. والثانية: تحصى أسلوب التقديم نفسه وما يعنيه في إطار الدراما وما بعدها.

في إطار نظرية بناء الاديرة قل) آبراماتري) أنها بنيت بعيدة عن انحراف لتكون بمنزل عن الصراعات وداراً للأمان

أوضح إلى الدراما، سجن العادات والتقاليد الى لم يفلح أى شئ في الدنيا في تخفيفها، ولا الحرب سواء كانت حرب ١٩٦٧ التي تصمتها أحداث المسلسل أو تلك التي أنتصرنا فيها قما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣

**فالصدق** في هذا الفصل واضح وجارح بقدر ما هو رائع وصبر في إطار الدراما ومقدرة المخرج على إدارة أبطاله إلى أفضل مستوى لهم، غالبيتهم، وبالتحديد، الكبار، وببسا كان بعض الكرماسوس دون المستوى وهذا لغز

هناك أيضا مقدرة اسماعيل عبد الحافظ الكبيرة في شحن المشاهد والمشهد لتبادل التأثير والتأثر ببراعة فائقة. ففي مشاهد قصر «البيه» القنصل تمر صقية في اتجاه العنف، فتصبح مسيطرة على ذلك القصر الواقع بعد أن كانت (عصفورة) بداحله أيام حياة الزوج. وفي مشاهد الدين يقرض المكان سطوته على الدراما وتتحول الحركة وأسلوب الاداء لتلائم هذا المعنى. أما بيت الشيخ ابراهيم فالثقل يتوزع ما بين سناء جميل (عصية) وبين حدى غيث زوجها (الشيخ ابراهيم) والحركة سلسة بقودها مثل مرهوب ومعتز حامل لرسالة محددة، وحيث تبدو الرسالة متناقضة في البيت ما بين حسنة التي تدافع عن ثار صقية وبين زوجها الذى يدعو للتسامح. وفي مشاهد قليلة عميقة يقدم المسلسل رؤية لجوانب أخرى - من ثنائية العدل والظلم في مصر، مثل مشاهد السجن واعتراقات المساجين وقصة (فارسي) الذى أفلت من ظلم عائلى ليصبح رغبم المطايرد - محبى الدين عبد - المحسن وليكشف عن انسان وهو زعيم للاجرام وقصة أخرى أقصر وأروع للسجين نصر - قام بدوره محلى يعيرى - الذى عاش سجد الحقيقى من خلال رفض ابنته زيارته وفي اللحظة التي تأتى فيها يكون قد أسلم الروح وحيث يكاد الفنان يتحول إلى سجن حقيقى لفرط الصدق والاحلاص في الاداء.

### نماذج مصيرها الاهمال

ومن ناحية أخرى، يكشف المسلسل عن حقاوة غير معتادة بمناج إنسانية متبوعة

أراده الازدب بهاء طاهر منها كما صرح هو نفسه في أكثر من حوار صحفي.

ورعا كان غياب بهاء طاهر عن مصر لأكثر من عشر سنوات قد منعه من متابعة دراما التلفزيون المصرى على نحو دقيق، لكن هذا أناده من جهة أخرى، وحما من الفلق الذى يساور المدعين صادة تجاه اعمالهم، ما وقعت في يد لا تحس فيهما وتقديهما حاء حسن خطيبها طاهر في وقوع رويته في يد مخرج كاسماعيل عبد الحافظ، ينظن في كل ما يقدمه من رؤية فكرية مستتيرة، وأبدلجية واضحة تحدد قناعاته الوطنية ولسياسية أما يسر السهرى، كاتبة سيناريو وحوار المسلسل فهي تلك ارقبية التي كشفت عن وجه آخر منذ سنوات عندما قامت بصياغة رواية د. خليل حسن خليل (الوسية) للتلفزيون، فقدمت شهادة ميلادها ككاتبة سيناريو، ثم مرت لأيام بها كرقبية، حتى عادت من جديد ككاتبة سيناريو في (خالقى صقية والدين)

تجحت يسر السهرى في الامساك بحبوط الدراما وغرلها على محور دائرى يتيح لنا إدراك كافة عناصرها، المنظورة والمظورة، ويتيح لها التحرك بين دوائر الفعل وود الفعل، وما بين هذ، وذلك بما يدخل في عالم النفس) مثل درام صقية الطاصة) أو بما يدخلنا في حالة تأمل وتفكير. إنها دراما كاشفة بقدر ما هي تنويرية في جزء من أجزائها. على رصدها لمجتمع الصعيد تكشف عن القواعد والقوانين الصارمة التي تحكمه من الداخل، فإذا كان بهاء طاهر يقول في تحقيق لحظة الصور منشور يوم ٥ أبريل لماضى أنه يعتبر اسمعبد هو (حارس لقبم المصرية) من أيام أحسى وطرده للبهكسوس وحتى الآن. فإن المسلسل يقدم المرأة الصعيدية كحارسة على عادة النار وزرع ثمة الانتقام لدى الأجيال الجديدة وأرضعها لهم مع ابنى، حيث يبدد النار هاء في إطار الدراما، لغرا لا حل له، وقدرا لا فكاك منه.

وقد طرحت من مشهدة هذا العمل بقدر كبير من الانزعاج لهذا السجن الكبير الذى



برس المرأة الصعيدية بوجه جديد

«وحا يسو الدم الحقد وكأنه رمز للحفاظ على نسج الحياة» يأخذ ظهره وبقاء من وداعه وقد المبحر... من ثراث الحضارة المصرية السانفة على المسحين وحث كانت هناك أسيرة مائلة للإديرة هي المعابد الفرعونية يتأصل هذا المنفى من خلال الدراما فيتجاوز الدير ديانات أهل القرية ويصبح رمزا أبعد من الكنيسة والمسجد له حرمة خاصة، حيث لا يجوز أحد على اقتحامه، ويأتى فإن من يحتس به، يضمن الحماية الكاملة، وهو ما حدث مع (حري)، كما أن الدير لا يقبل أى شرير يدخله أو يلوذ به، وتلك (قاعدة) الحماية التي تميزه، والدليل على هذا رفض رئيس الدير لبناء (حري) بعدما عرف أنه يملك سلاحاً. وتلك النظرية هي التي كفلت للدير وضعه واعطته قدره لدى جميع لأطراف، على تضاربها، في مجتمع القرية، ومن جهة أخرى فإن هذا الإيمان بدوره هو الوجه الآخر للإيمان بفكرة العقيدة ذاتها لدى المصريين، وتقديس عقيدة كل منهم للآخر، واحترامهم وتلازمها المستمر وهو ما استطاع هذا العمل أن يؤكد بسلامة مركزها على كيميائية علاقة جدلية قديمة كانت تجري داخل النصيح الاجتماعي جريان الدماء والهواء في عروقنا قبل أن يأتى التطرف الحديث ويحاول فصل بعض عناصر المعادلة، وإعادة تركيبها. ولعل هذا المنصر في إطار الدراما، إلى التفرق والحب والخبيثة بين مسلمي القرية وسبيحيه، وذلك القدر الذي يحمله الشيخ إبراهيم شيخ الجامع المستنير الصغير هو الذي قدم بعض التورن، يتطلب تجاه هذا الرصد الدوامي للشخصية الصعيدية في جملتها وتحجرتها وضيق أفقها ركائب ترتب نفسها على النظر للحياة من ثقب بيرة، حتى لو كانت، شكلها متفرقة مثل (التصل) (عمر الحيرى) الذي اطاعت بهجته بالتحاب طنل برث أسواله بعقله فترك نفسه للعراية ولوشاية والكراهية الشعة لا ترقب الناس إليه، ثم صفية التي ضاق

الحالة تكون على نفس درجة التعجر في تنفيذ تعليمات رؤوس التطرف بعدة صرامة، وفي حالة تسلل الفكرة إليها، تصح أداة نهائية في تنفيذها لهذا ازدهر التطرف في الصعيد على حسب ما سمع وهو ازدهار لا يدين (الصعيدية) أنفسهم بقدر ما يدين الحكومات التي تركتهم يعيشون بلا تنمية حقيقية حتى اليوم، ولعل المسلسل لم ينف هذه الفكرة حقاً، وإن كان قد قدم اشارات سريمة، لطالعة الساب وفلم اسندة لا تكفى. وربما جاء هذا بسبب محاولة الحفاظ على رواية بهاء طاهر بتركبتها وربابها الشاعرى الأنازى. وربما لأجل هذا فإن هذه المسألة التي انتهت بموت حري وحنن بشاي حزنا عليه وسرت صفية قهرا وحبا كانت أصلياً لدراما أنصر ما قدمت أو فسلم سينمائى يطرح كنزها «بدون أن نشرب عظمها طويلاً».

بها المالم فلم تعد تراء الا من وألويتها هي فقط وياتت فكرة الانتقام مسلطة عليها، تفردوا إلى سارك (نازى) محتفى في تربية الطفل الذي اتخذه على مفردات ذنينة محددة، وشعارات محددة وجعل يمينها مثل (حري حصار الخ) وحيث تشير في النهاية وكأنها وصفت نفسها بهذه الفكرة وأصبحت حالة مستعصية لا يطلع منها أى شئ ويعمل هذه الصورة البليغة للشخصية الصعيدية تدفع للتأويل عن كيفية خروجها عن هذه الأطر التي تدور فيها، وحيث من الراسخ أنه لا الأسرة، ولا الحسنة ولا النظام والدولة استطاع دما والكل يقف أمامها وكأنها ظلمت جنى برمنا هذا من جهة أخرى تعكس هذه الرؤية، في مسترى أصغر يطرحه هذا العمل، كيف دخل التطرف الدينى إلى الشخصية الصعيدية وكيف بلغ منها من غمخ، لأنها في هذه



عبد الوهاب عبد المحسن  
وررضا عبد السلام  
و  
منظومة الفراغ  
في  
القومية العربية

فاطمة اسماعيل

إشارة تثبيت لعين المشاهد بفرض كسر «حاجز الوهم» الذي يولده مجاور الخطوط والألوان مما يعرف بـ «الابهام البصري» المضلل للعين بالانطباعات البصرية الحركية فالفنان لا يقع في إغراء هذه المهارات الشكلية. ولا يلبأ إلى الخط واللون ليضفي عليهما قيما تعبيرية وشاعرية من خلال هذا النص الشكلي المطروح.

هذا بالسبب للروح الحظية وأن كما نيز من بين تلك اللوحات الأعمال المونوكرومية التي تتحول العلاقات الحركية في الخط واللون وتطرح جملة مختلفة الخط وكجسم وخاصة فالخط قد يكون شريحة من خامات متعددة من الحديد أو النحاس، أو الرز أو السلك. في تلك اللوحات نستشعر خامة «السلك» وبقوم البناء في السطح على علاقة الملامس بين السلك الشائك والعام والمتصلب واللين والخلووني والمعتد، وتعيد اللون مساعد الفنان على التركيز على تقديم جملة فنية واحدة تثرى قيمتها الشعرية من ذاتها بعيدا عن الإقترارات الصورية.

شمة تهازل نظره على أنسا أمم

ration. كما وأن تلك الخطوط لا تقتل صورا لأشكال مستمدة من الطبيعة وإنما تقتل حالة تأليفية تكتسب قيما تشكيلية خاصة فيما نظره من علاقات بصرية وفيما تحيله من تصورات ذهنية.

ويتأمل لوحات عبد الوهاب تتأكد أنه ليس شمة شك في أن البناء الأساس الذي يولده الفنان لا يقف عند عنصر الخط واللون وإنما أيضا يتخطى هذا إلى المشغول والفراغ في اللوحة بصورة مميزة في استدلال الشكل على الحركة، فاللوحات إما متناثر داخل تلك الخطوط ومتداخل باعتبارها مساحات لونية، وإما يحيط بمساحات خفية من الخارج أو تفصح له الخطوط محالا في داخلها. ومن الملاحظ أن الفراغ جزء من البناء التأليفي في العمل عند الفنان فهو ليس فراغا موضوعيا أو محايدا وإنما هو فراغ كولوني، وحجم، وحركة، ويثمل جملة ثانية في المنظومة- التأليفية والفراغ هنا، علامة تسكين للحركة المتدفقة من داخل الخطوط أو تحريك للساكن منها. وهي أيضا

يقام بجمع الفنون بالزمانك عرض التجريبي للفنانين عبد الوهاب عبد المحسن وررضا عبد السلام. أهمية هذا العرض هو دخول الفنانين في «القرية العالمية» بتجربة شديدة المحبة والذاتية.

نشالا تحية عبد الوهاب عبد المحسن ارتبطت بالطبيعة، بالذات طبيعة كفر الشيخ بلدته، على أساس من إظهار تلك العلاقة بين العالم المرئي واللامرئي، بمعنى آخر قدرة عبد الوهاب على تحويل المعطيات المرئية إلى تصورات ذهنية تذهب باللوحة إلى مستوى تشع الشكل بالاشكل.

لأن الفنان لم ينقل الطبيعة كما يراها في كفر الشيخ ولم يحكمها وإنما وصع تصورات المدولة لقانونها العام في حمل حاسة وشديدة الذاتية

يقوم بناء اللوحة عند الفنان على الخط والتباين اللوني. هذا الخط القادر على المطاوعة والليونة والتصلب والامتداد والتقاطع والاسترخاء. وقادر أيضا على صياغات انفعالية وهو ما يتأى باللوحة في كثير من الأحيان عن الرنغ في مأزق التزيين- Deco

تجربة عبد الوهاب في لوحاته الأخيرة : عن مدى ضرورة تلك التهرجات التشخيصية في مجسومة اللوحات التي اختفت الخطوط فيها على المسطح وتحولت إلى مساحات لونية سائلة تتدافع مع بعضها فتكشف في بعض مساحاتها عن التهرجات التي تتساقط عنها، قد تكون أرهاصات مرحلة قادمة بعد أن أكتمل الفنان التجربة السابقة بكافة أطروحاتها البصرية والذهنية.

ونأتي هنا لتجربة رضا عبد السلام وهي أكثر تعقيداً في تناولها، وقبل أن نتناول التجربة ذاتها نقف قليلاً عند مستوى تفاعل الفنان عقلياً مع حالته الإبداعية **والأعمال المنتجة.**

لما نراه من أعمال مكتملة «من المؤكد لا يمثل إلا الموجود من مجمل الحالة الإبداعية فإذا اتفقنا على أن أي عمل مكتمل» هو صورة أو موجود جزئي لـ «تصور» كلي ذهني في عقل الفنان، إذا اتفقنا على ذلك فمن الطبيعي أن نعني إذ يتفهم هذا «التصور»

رسائل سائل لماذا نجهد أنفسنا لتفسير ما هو غير مرئي، بينما العمل الفني، موجود «شكل» والتعامل معه من خلال حاسة البصر بالدرجة الأولى؟

هذا صحيح إلى حد ما كمرحلة أولى لمراحل القلق إذ نكون هنا أمام مرحلة القلق المباشر وهي أولى مراحل تفاعل العقل «مرحلة القلق الحسي» فإذا انتهى تفاعل القلق مع العمل الفني عند المرحلة الأولى «المعرفة المباشرة» أصبحت رؤيته جزئية فنقول في أعمال رضا نحن نرى عناصر تشخيص لاشياء، أجزاء، من باكينيات -عجلة- عربة- وتشخيص بشري- امرأة، وعناصر تجريد لعلاقات لونية وهنا نقف عند الجزئيات باعتبارها جزءاً موجوداً دون أن نغير منها شيئاً وذلك لنصلنا «الشكل» عن «تصور» مما يفسد على الفنان الاستمتاع بتواصله مع الخلق بكلية حاسة إبداعه. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن «الشكل» الذي نطلقاً نحن لن يكون هو نفس الشكل الذي أرسله رضا عبد السلام إذ أننا نلتقي «الموجود» الذي نراه نحن «الآن» وهنا بينما هو يرسل موجوداً له (الآن) آخر وكذلك (هنا) أخرى.. إذن حين نتعرض للشكل فقط نجد أننا أمام تفاصيل وجزئيات تتعارض مع الفكر «الكلي» عند الفنان والذي يتجاوز حد الزمان والمكان وإن كان يشملهما معاً.

وإذا اعتبرنا أن هذا «الكلي» هو «التصور» فإنه يعني بالضرورة أن تتأمل التصور عند رضا عبد السلام وهو أنه ينشر ادراكه للكلي الكامن في الأشياء.

كلية الزمان والمكان بالجمع بينهما في الإيجاب والسلب.

إدراك هذا الكلي يجعلنا نتجاوز حدود الرؤية البصرية إلى الحوار العقلي لما يدركه رضا، «فالكلي» التي نتحدث عنها في «تصور» نخرجها في العمل المكتمل إلى التحديث، كضرورة للتواجد في الـ Glo-bal Village «القرية العالمية».

فكلية «الآن» وكلية الـ «هنا» هي كلية «الزمان والمكان» التي تجعل الفنان يتجاوز واقعه إلى كونية أخرى.

بعد أن حاولنا تفسير جزء من فكر «رضا عبد السلام» «التصور» دون الالتجاء على مقتضيات هذا التصور أو شروط تكوينه التي قد تعيننا في الحالة البحثية نعود إلى العمل الفني باعتباره «موجود» التصور الذي يتوجب علينا أن نناشره بصرياً في المقام الأول.

الشكل عند رضا مشبع بالتكوين والتحديث فهو يسمى للتجربة دون التصفية من الموضوعات البشرية أو الشبيهة. في هذا الشأن يسمى رضا عبد السلام إلى الجمع بين الكلي الحسي «العربة- الماكينة- المعجلة- الترس» وأيضاً الكلي الرياضي «المربعات، الدوائر، المستطيلات».

إذا فنشاط العقل عند «رضا» يقوم على الحوار بالانتقال من كلي إلى كلي آخر- يبقى في هذا أن نستشر وحدة الإيقاع في هذا الحوار البصري الذي يصوره رضا عبد السلام. فهل استطاع أن يحقق وحدة إيقاع بين هذا الوجود الحسي وهذا الوجود الرياضي على سطح العمل؟

لا يقف النشاط العقلي في تجربة رضا عند الحس الرياضي في اللوحة وإنما يتجاوزها إلى الكليات «الحالصة» في شاعرية الحامة حين يلتصق على السطح خامات بمعالجة (الكولاج) مثل الخشب، الورق، القماش، الخردة.

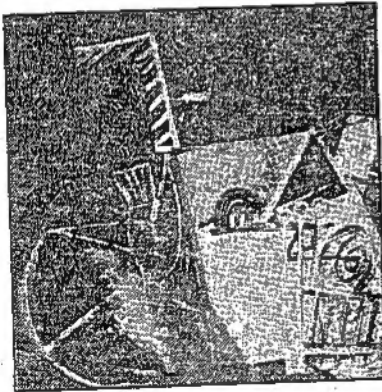
هذه الشاعرية التي نحسها مثلاً في تناوله للورق بين التمزيق وشنق ما بداخله بما يظهر أجزاء من باطن الورق في علاقة متتوعة مع سطحه، منها أنه يضيف بعداً خاصاً «بالهجوم» وبعداً خاصاً باختلاف الملامس بين سطح الورقة والمكشوف عنه من باطنها، بل أيضاً اختلاف درجة اللون في الأبيض بين ظهر

الورقة وباطنها.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تفرغ تلك الخامات من وظيفتها المعروفة وأيضاً تجريدتها عن أي ذاكرة سابقة.

نأتي إلى نقطة مهمة في أعمال «رضا عبد السلام» وهي وجود «الإنسان» في اللوحة. نرى رضا يرسم الإنسان في معظم اللوحات (سلويت) وهو ما يجعله جزءاً من التكوين منفصلاً وإن كان دائماً «محجاً» فهو صغير إلى حد التهميش أو هو ساقط من أعلى أو من أسفل أو غائب في عمق التكوين. إذن الإنسان عند رضا هو «الأنا» الأنا باعتبارها الكلي فهي تقف في نفس منطقة الكلية الخاصة بالزمان والمكان في «تصور» الفنان وعلى الرغم من كلبتها إلا أنها ذاتية الفنان الذي يستبعد فيها أن تكون هي نفس الأنا للآخرين فهي أمام الماكينات والعربات وأجزاء الآلات تقف حائرة ما بين انهيارها بهذه العناصر التي تميز (عالم الصناعة) وبين قهرها وإحساسها بالعجز والتهميش والصالأة. تقف حائرة بين الإعجاب والتفاجؤ، وفي نفس الوقت الخوف والخطر من الدخول في آليات جديدة.

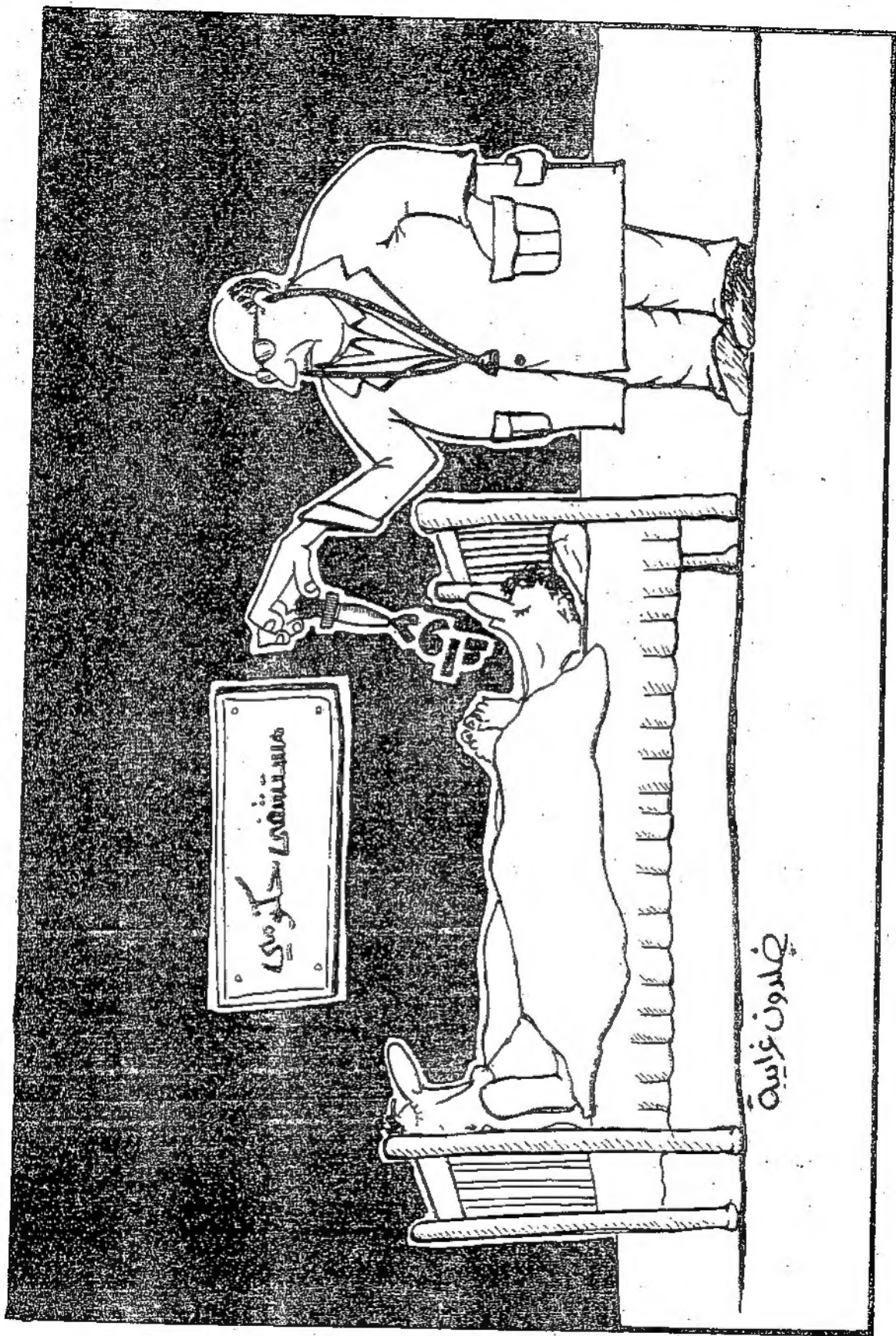
إذن لا يمكن أن تكون هذه «الأنا» هي «الأنا» الغربية مثلاً أو الصناعية وإنما هي الذات التي تشترك معها في مسافة البعد الحضاري.



أجندة معارض شهر مايو  
بينالي الحرف الدولي مجمع الفنون بالزمالك  
أول مايو لـ ١٦ مايو جودج بهجودي  
تصوير قاعة مشربية  
١٩ مايو إلى نهاية الشهر فتحي حسن  
«تصوير»

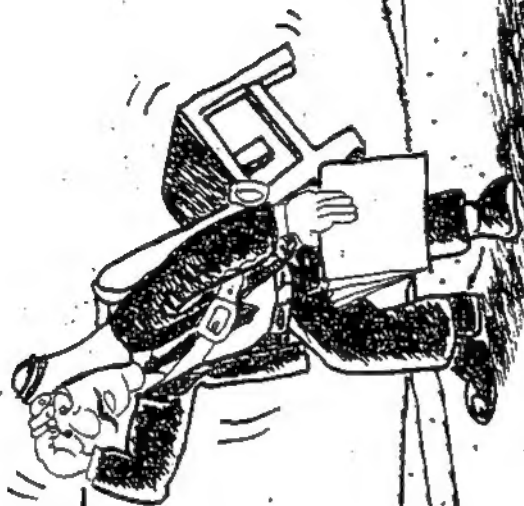
حسن عثمان «حرف» قاعة أكسترا  
مجدي عبد العزيز «حرف» تصوير  
مارجوفين الفنانة السورية «تصوير» قاعة  
كايزرولين.  
عصمت داوشتاشي تصوير قاعة سلامة.







ظنون غريبة



جاهزون للمساومة

## مع صورة لأكرم الحوراني في وداع الرجل الذي أطلق العفريت من القمقم

لعلها مجرد مصادفة، أن «أكرم الحوراني» قد مات في ٢٢ فبراير ١٩٩٦، في اليوم نفسه الذي أجرى فيه - قبل ٣٨ عاما بالضبط - الاستفتاء الشعبي على الوحدة المصرية السورية، كما كانت مصادفة - لا تخلو هي الأخرى من دلالة أن «عبد الناصر» قد مات في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، في اليوم نفسه الذي وقع فيه، قبل اثنتي عشر عاما من ذلك التاريخ، الانقلاب الذي قصم تلك الوحدة.

أما المؤكد، فهو أن «أكرم الحوراني» كان واحدا من أهم سياسى الجيل الثانى من قادة حركة التحرير العربى الذى بدأ فى مطلع الثلاثينيات - يتمرّد على جيل الآباء، ويضيق بطريقة إدراتهم للصراع مع الاستعمار، ويندد بأسلوب استثمارهم لثورات الشعوب العربية، خلال - وفى أعقاب - الحرب الكونية الأولى، ويدعو إلى حلقة أخرى من الثورة القومية التى تعثرت، تستكمل الاستقلال الناقص، أو الديمقراطية المقيدة، مسئلتها - بدرجة أو بأخرى - ثلاثة نماذج للنهوض القومى، من بين أنقاض هزائم مريرة. ألهمت خيال شباب تلك الأيام: أتاتورك وهنرى دوسوليني.

وليس فى حياة «أكرم الحوراني» الشاب، أو فى تقلباته السياسية، ما يدعّر للدهشة، فهكذا كان معظم الجيل، ثائر على جيل الآباء الذى كان يصفه بأنه جيل المساومات والمفاضات والتنازلات والأحلام المتواضعة، راغبا فى تحطيم البناء الذى كان قائما، عاجزا عن تصور البديل، تاركا ذلك إلى ما بعد التخلص من الفساد المقيم.. وهكذا إنتقل «الحوراني» من مقاومة الإقطاع الزراعى العائلى فى وسط سورية ليعبر الحدود إلى العراق مع فريق من الضباط السوريين الشبان ليدعموا ثورة رشيد على الكيلانى، ثم يعود ليشترك مع تشكيلة أخرى منهم فى مقاومة المحتلين الفرنسيين، وليكون فى طليعة أنواج المتطوعين العرب، التى دخلت فلسطين - فى بداية ١٩٤٨ - لكى يساعدوا شعبها على مقاومة خطة تسليمها للصهيانية.

وعبر تلك التجارب، كان «الحوراني» قد اقتنع، كما اقتنع معظم الجيل، بأن الجيوش العربية، هى الأداة الوحيدة الصالحة لإتمام الانقلاب الذى يحقق كل أحلامه: استرداد لواء الاسكندرونة السليب، وفلسطين السليبة، وإتمام الاستقلال الناقص، وتحرير الديمقراطية المقيدة، وإقامة دولة عربية مستقلة وموحدة وديمقراطية من المحيط إلى الخليج، فبدأ يشجع زملاءه وأنصاره من جيل الفضب، على الالتحاق بالكلية العسكرية السورية بـ «حمص»، وهو ما فعلته حركات أخرى تنتمى للجيل نفسه - كالأخوان المسلمين والبعثيين والقوميين السوريين والقوميين العرب - آنذاك، وبعد ذلك، فى مصر وفى سوريا وفى العراق.

وهكذا دخل أكرم الحوراني التاريخ، باعتباره المسئول الأول وإن لم يكن الوحيد - عن إقحام العسكريين العرب فى الحياة السياسية لبلادهم وعن إطلاق العفريت من القمقم، بكل ما ترتب على ذلك من خير وشر، ومن نصر وهزيمة، ومن مجد وعمار. ومنذ انقلاب حسنى الزعيم فى عام ١٩٤٩، والذي كتب له «الحوراني» البلاغ رقم واحد - وحتى الانقلاب الذى قضى على عهد الانفصال فى سوريا عام ١٩٦٣، ظل يظهر دائما فى كواليس أو فى مقدمة مسلسل الانقلابات العسكرية السورية التى لاحصر لها، رزيرا ومنظرا وفيلسوبا ومزيّدا متحمسا فى الفصل الأول، ثم معارضا ومناوئا فى الفصلين الثانى والثالث!

كانت المشكلة التى واجهت «أكرم الحوراني» تكمن - فى كل مرة - فى اعتقاده بأن دور العسكر ينبغي أن يقتصر على قلب النظام القديم، ثم يعودون إلى ثكناتهم، بعد أن يسلموا السلطة إلى جيل جديد من المدنيين يستكمل ما عجز الجيل السابق عن إقامته من أهداف الوطن والأمة، لكنه اكتشف - بعد أول انقلاب - أن العسكر كالعفريت الذى يطلقه الإنسان من القمقم الذى حبسه فيه سيدنا سليمان، وهو لا يعرف الذى يمكن أن يصنعه هذا العفريت بعد مغادرته لثكناته، ولا يعرف كيف يعيده إلى القمقم، فكان عليه أن يواصل الطريق الذى بدأه، وأن يصلح ما يعتقد أنه أخطاء العفريت، بإطلاق عفريت آخر، أو تسرية انقلاب على الانقلاب وإطلاق عفريت ضد العفريت.

ومع أن هذه العفاريت على اختلاف وتناقض توجهاتها، حققت له ما كان يريد، فأزاحت جيل الآباء القديم، بل وخلقت لنفسها ملامح بناء جديد، كان فيه ملامح كثيرة، مما حلم به الجيل الذى كان ينتمى إليه بل وخلقت ملامح أخرى للحلم، إلا أن القوة التى تملكها سخرت بالأساس لحماية بقائها فى السلسلة أكثر من تسخيرها لتحقيق أهم تلك الأحلام، وسرعان ما أدركتها الشيخوخة مبكرا، فسارت على درب آبائها، تساوّم وتفاوض وتتنازلا.

ورقا لهذا السبب بدأ «أكرم الحوراني» تأثيره السياسى عقب هزيمة ١٩٤٩، لينتهى عقب هزيمة ١٩٦٧، التى عاش بعدها ثلاثين عاما مريرة، يتأمل الحصاد الذى حصده الأمة، بسبب مغامرته بإطلاق العفريت من القمقم، وعندما تعب اختار أن يموت فى العيد الثانى والثلاثين للوحدة.